

مجالات علم الاجتماع المعاصر

أسس نظرية ودراسات واقعية

تأليف

الدكتور محمد عاطف عيّن

الدكتور علي عبد الرزاق هلبى

الدكتور غزيرب سيملا محمد

الدكتور اسماعيل محمد

الدكتور سامية محمد جابر

١٩٨٩

الطبعة الأولى
دار المعرفة الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

(٥ - ٤٨)

الفصل الأول : نظرية علم الاجتماع

- ٧ تمهيد
٧ أولا - معنى النظرية وأنواعها
١٥ ثانيا - تصنيف التراث النظرى فى علم الاجتماع
٢٤ ثالثا - الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع
٢٣ رابعا - اتجاهات التطور فى نظرية علم الاجتماع

(٤٩ - ٦٨) الفصل الثانى : النظرية والبحث فى علم الاجتماع المعاصر

- ٥١ تمهيد
٥١ أولا - أثر النظرية فى البحث
٥٨ ثانيا - أثر البحث فى النظرية

(٦٩ - ١٠٠) الفصل الثالث : توظيف البحوث العلمية الاجتماعية فى خدمة

قضايا التنمية

- ٧١ تمهيد
٧١ أولا - معنى التنمية الاجتماعية وأهدافها
٧٤ ثانيا - أهمية البحث العلمى فى التنمية
ثالثا - معايير تحديد محالات البحوث العلمية والاحصاءات
٧٦ الاجتماعية التى تخدم التنمية الاجتماعية

(١٠٥ - ١٤٤) الفصل الرابع : الشباب والمشاركة السياسية

أولا - التعريف بالمشاركة السياسية وأهميتها فى

- المجتمع .
١٠٥
١٠٧ ثانيا - بناء المشاركة السياسية بين الشباب المصرى
١٠٩ ١ - صور المشاركة السياسية بين الشباب المصرى
١١٦ ٢ - درجات المشاركة السياسية بين الشباب المصرى
١٢٠ ثالثا - ديناميات المشاركة السياسية بين الشباب المصرى
أ - التعليم وتنمية قدرات المشاركة السياسية
١٢١ بين الشباب المصرى .

ب - التعليم وممارسة المشاركة بين الشباب
المصرى . ١٢٥

ج - المهنة وممارسة المشاركة السياسية بين
الشباب المصرى ١٢٨

نتائج وتوصيات ١٢٧

الفصل الخامس : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث (١٤٥ - ١٧٤)

١٤٧ مقدمة

أولا - تحليل التنمية على المستوى المجتمعى المحلى ١٤٨

ثانيا - التنمية من منظور الاهداف والاستراتيجيات ١٥٦

١ - أهداف التنمية عالميا . ١٥٦

٢ - استراتيجيات التنمية الرأسالية والاشتراكية ١٦٠

أ - تحريك الموارد من أجل التنمية: رأس

المال فى مقابل العمل ١٦٢

ب - انتاج السلع والخدمات : أساليب رأس

المال فى مقابل أساليب تكثيف العمل ١٦٤

ج - توزيع الدخل: النمو فى مقابل العدالة ١٦٦

ثالثا - مداخل جديدة إلى دراسة التنمية والتخلف ١٦٧

تعقيب : علم الاجتماع بين الدعوى والدفاع . ١٧٠

الفصل السادس : المرأة والتنمية . . دراسة لمكانة المرأة (١٧٥ - ١٩٢)
المصرية ودورها فى التنمية .

أولا - الملامح العامة للخلفية التاريخية والثقافية ١٧٧

ثانيا - المرأة والتعليم فى مصر ١٨٢

ثالثا - الحياة الاسرية والمرأة المصرية ١٨٦

رابعا - المرأة والاقتصاد والقوى العاملة ١٨٨

(١٩٣ - ٢٢٨)

الفصل السابع : الاعلام والشباب

١٩٥	مقدمة
١٩٦	أولا - الاعلام والتنمية
٢٠٤	ثانيا - أثر وسائل الاعلام الجماهيرى فى الشباب المصرى
٢٠٤	- الصحافة
٢٠٦	- الاذاعة
٢٠٨	- التليفزيون والشباب
٢١١	ثالثا - اتجاهات الشباب المصرى نحو وسائل الاعلام
٢١١	- القراءة والاطلاع
٢١٦	- الاستماع إلى الاذاعة
٢٢٢	- مشاهدة التليفزيون
٢٢٣	رابعا - النتائج العامة والتوصيات

(٢٢٩ - ٢٠٦)

الفصل الثامن : البناء الطبقي والجريمة

٢٣١	- تمهيد
٢٣٤	١ - مفهوم الطبقة
٢٣٦	٢ - البنائية الوظيفية فى ضوء نظرية التكامل
٢٥٠	٣ - الصراع الطبقي فى ضوء نظرية الصراع
٢٥٥	٤ - الطبقة الاجتماعية وانحراف الاحداث (دراسة ميدانية)
٢٥٦	أولا - أبعاد الدراسة ومنهجها
٢٦٠	ثانيا - دليل الوضع الطبقي
٢٦٥	ثالثا - الطبقة الاجتماعية وبيانات أساسية عن الحدث
٢٨٠	رابعا - الطبقة الاجتماعية وظروف الاتهام
٢٨٦	خامسا - الطبقة الاجتماعية والسكن والجوار
٢٩١	سادسا - الطبقة الاجتماعية وظروف الاسرة
٢٠٢	سابعا : أهم النتائج

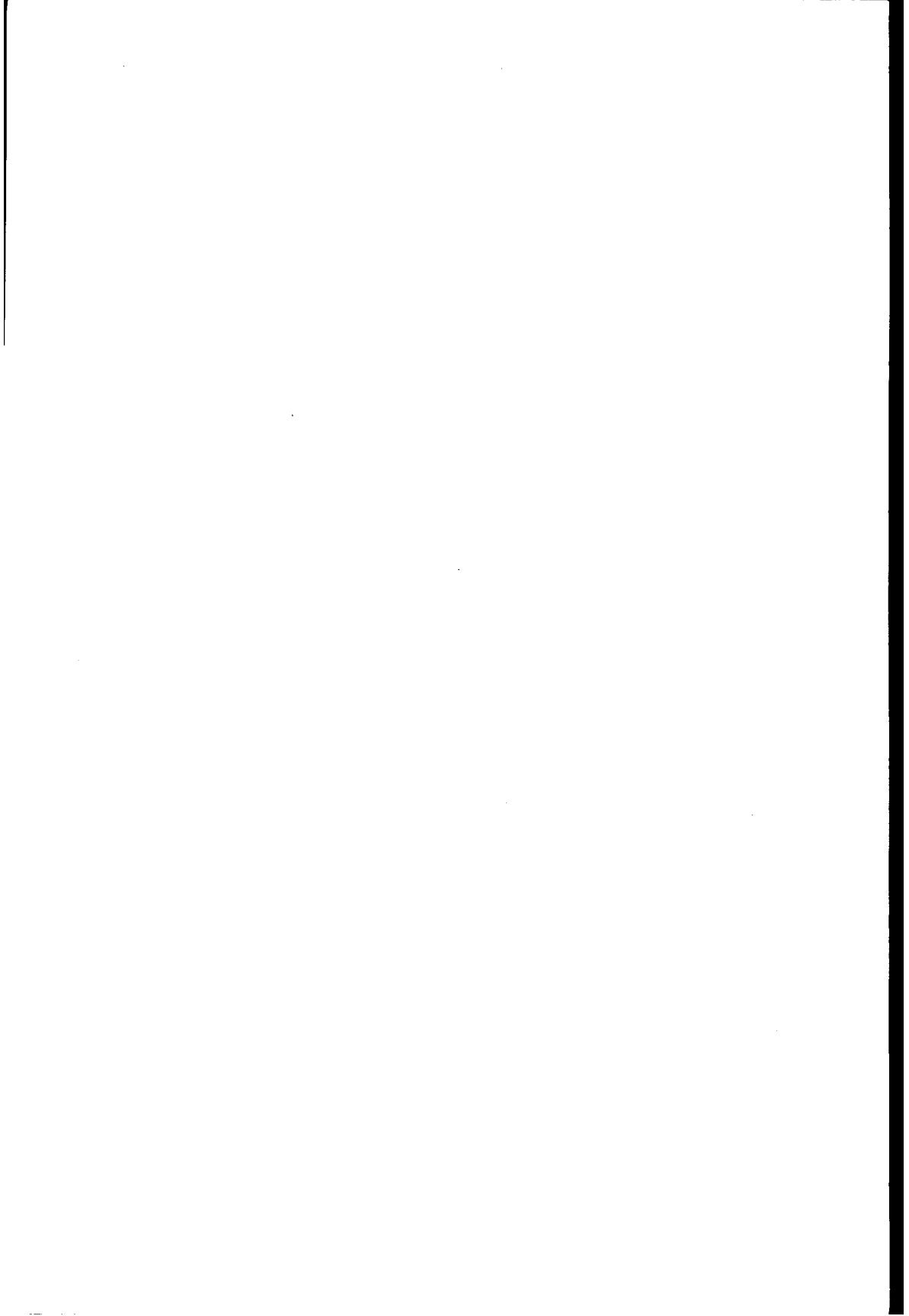


الفصل الأول

نظرية علم الاجتماع

تمهيد :

- أولاً - معنى النظرية وأنواعها .
- ثانياً - تصنيف التراث النظرى فى علم الاجتماع
- ثالثاً - الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع .
- رابعاً - اتجاهات التطور فى نظرية علم الاجتماع .



الفصل الأول

نظرية علم الاجتماع ★

تمهيد :

كان موضوع نظرية علم الاجتماع ولا يزال يحتل مكانة كبيرة بين اهتمامات المشتغلين في هذا العلم ، وهذا ما يدل عليه معدل المؤلفات التي صدرت وتصدر عنهم حول هذا الموضوع وذلك بمقارنته بغيره من موضوعات اهتماماتهم الأخرى في البحث والدراسة والتأليف . ولعل هذه الأهمية ترجع فيما يبدو إلى الوظائف التي تؤديها النظرية عموماً في مجال وصف الوقائع وتصنيفها والتنسيق بينها وتحليلها وتفسيرها ، والتنبؤ بحدوثها في المستقبل ، الأمر الذي جعل هذه الأهمية للنظرية تنوق أهمية المنهج العلمي نفسه .

والحديث عن نظرية علم الاجتماع يتطلب أولاً : أن نقف على معنى النظرية عموماً وأنواعها وذلك قبل أن نحاول ثانية : التطرق لمعالجة نظرية علم الاجتماع ذاتها وبيان مكوناتها والاجابة على السؤال هل هناك نظرية واحدة في علم الاجتماع أم ان التراث النظري لهذا العلم ينطوي على اتجاهات متباينة ومحاولات نظرية متعددة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، هل يفتقر تراث علم الاجتماع إلى محاولات تهدف إلى تصنيف هذا التراث النظري وجمع شتاته في مقولات أكثر عمومية ؟ وهل يمكن أن نلقى الضوء على الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع ؟ ثم نحاول أخيراً الإجابة على السؤال إلى أي حد طرأ على هذه الاتجاهات الأساسية بعض التطورات ؟ وذلك كله من أجل لقاء الضوء على وضع نظرية علم الاجتماع حتى وقتنا هذا .

أولاً : معنى النظرية وأنواعها :

قد يكون من الصعب علينا أن نحصر الكتابات التي تعرضت لتحديد المقصود بالنظرية غير أننا من ناحية أخرى وإذا كان بإمكاننا أن نصنف هذه الكتابات العديدة إلى فئات ثلاثة مثلاً : فئة الكتابات التي أهتمت ببيان طبيعة النظرية وتطورها في علم الاجتماع ، وفئة الكتابات التي

★ تأليف الدكتور علي عبد الرازق جليبي .

عالجت موضوع مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية ، وأخيرا فئة الكتابات التى تهتم بتحديد المصطلحات والمفاهيم فقط وأن كانت كلها تشترك فى الاهتمام بتحديد مفهوم النظرية • فإنه يمكن إذا أخذنا مثالا واحدا على كل فئة من هذه الفئات ، أن نلقى الضوء على معنى النظرية كما ساد بين هذه الكتابات •

إذا يحاول تيماشيف فى كتابه المعنون « نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها » ، أن يوضح معنى النظرية * من خلال عرضه المختصر لبناء أى علم أميريقي بغض النظر عن موضوع الدراسة الخاص به • الذى يذهب فيه الى أنه إذا كانت الملاحظة هى أساس كل علم أميريقي • وأنه يتم التعبير عن نتيجة الملاحظة الفردية فى صورة قضية واحدة مؤادها أن هذه الظاهرة المحددة موضوع الملاحظة قد حدثت فى زمان معين ومكان محدد ، وكانت مثل هذه القضية تعتبر بمثابة مطلباً ضروريا لأى علم ، الا أن هذا النوع من القضايا ليس كافيا فى حد ذاته لبناء نظرية العلم • لأنه ينبغى أن تنظم الملاحظات الفردية وهناك أشكال عديدة ومتنوعة لتنظيم هذه الملاحظات • فقد تقارن الملاحظات الفردية ، من أجل التوصل الى جوانب الشبه والاختلاف فيما بينها • أو قد تصنف هذه الملاحظات بمعنى أن تحدد أنماط تضم كل منها عددا من الملاحظات المتشابهة •• وقد تخضع الملاحظات الفردية للمعالجات الاحصائية ، مثل التوزيع التكرارى والتسلسل الزمنى ومعاملات التوافق والارتباط وغيرها • أو قد ترتب هذه الملاحظات فى سياق نشوئى يوضح النمو التدرجى لعمليات معينة ، مع مقارنة كل هذه السياقات بالآخر من أجل الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بينها •

ويترتب على تنظيم الملاحظات باستخدام واحد من أساليب التنظيم أو أشكاله السابقة ، ما يعرف بالتعميم الذى يوضع فى شكل قوانين طبيعية أو اجتماعية حسب مجال الدراسة ، تمكن من التنبؤ بنتيجة محددة

★ حرصت الكتابات العربية المحلية التى تعرضت لنظرية علم الاجتماع على تحديد معنى النظرية ، ومن ابرز الأمثلة على ذلك كتاب « الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر » دكتور محمد عاطف غيث ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣ •

عندما تتوافر شروط معينة . وهناك إجراءات معطولة تساعد على صياغة مثل هذه القوانين . فالتعميم إذن لا يشير إلى واقعة في حد ذاتها ، وإنما يقوم بناء على وقائع كثيرة . بحيث تعتبر التعميمات في النهاية نتائج متعلقة بمجموعة من الظواهر ، وتنتمي المعرفة التي تعبر عنها التعميمات إلى مستوى أرقى من ذلك المستوى الذي تنتمي إليه المعرفة التي تعبر عنها قضايا فردية ، غير أن المعرفة المرتبطة بالتعميمات لا تمثل أرقى وأرفع ما يمكن أن يصل إليه العلم الأميريقي ، برغم ما تثيره التعميمات من ملاحظات أبعد مدى . لأن هناك ما يعرف بالنظرية التي تمثل أرفع هذه المستويات جميعا .

اذ تنتهى الجهود المتراكمة والمتجعة لرجال العلم الذين يتخصصون فى فرع واحد من فروع المعرفة الى صياغة مجموعة كبيرة من التعميمات التي تنتمى الى نماذج متعددة ومختلفة ، وعند هذا الحد تظهر الحاجة الى تجميع شتات النتائج المبعثرة وتوحيدها ، ولا تتحقق هذه الحاجة الا ببناء النظرية .

وتمثل النظرية مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية :

أ - ينبغى أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة .

ب - يجب أن تتسق القضايا بعضها مع البعض الآخر .

ج - لابد أن توضع القضايا فى شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا (١) .

د - ينبغى أن تكون هذه القضايا من النوع الخصب والمثمر الذى يستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى وتعميمات تطور من مجال المعرفة القائمة .

ولا يمكن أن نستقى النظرية من الملاحظات والتعميمات عن طريق استخدام وسائل الاستقراء المضبوطة والدقيقة فقط . لأن بناء النظرية

(1) N. Timasheff, Sociological Theory, Its Nature & Growth, Random House. N.Y. : 1955.

يعتبر عملا خلاقا ، يحتاج الى قفزة فيما وراء الأدلة ، وأحاساس حقى خلاق لصياغتها غير أن النظرية مهما كان مصدرها لابد وأن تخضع للتحقق ، وهي تعد صادقة ومحقة مبدئيا في حالة عدم وجود وقائع معروفة أو تعميم قائم يناقضها ، وإذا كان هناك ما يناقضها ، فالأمر يتطلب رفضها أو تعديلها على الأقل . ويعتبر هذا النوع الأخير من الاختبار مجرد تحقيق مبدئي ، لأنه قد توجد هناك أحيانا نظريتان أو أكثر تقومان بنفسسير الوقائع أو التعميمات المعروفة ، الأمر الذى يجعلنا نلجأ فى هذه الحالة الى استخدام اجراء آخر يعرف بالتجربة الحاسمة أو الملاحظة الحاسمة . بحيث يمكننا هذا الاجراء من تقرير أى النظريات تتطابق مع الواقع وتتفق معه . غير أن التحقق عن طريق الاجراء الأخير ليس نهائيا أيضا ، لأنه قد تكتشف فيما بعد وقائع أخرى ، أو قد تشتق تعميمات جديدة لا تتفق مع النظريات القائمة أو المخترف بها . ومعنى هذا كله أن النظرية فى أى علم أميريقي ليست نهائية على الاطلاق (١) .

وعندما أهتمت كليرسيلتز وزملاؤها من ناحية أخرى فى كتابهم عن مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية * ، بتحديد معنى النظرية أقتبس تعريف براثويت Braithwaite الذى يرى أن النظرية « تشتمل على مجموعة من الفروض التى تكون نسقا استنباطيا ، بمعنى أنها تنتظم فى ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة تلحق بالفروض المتقدمة . أو بعبارة أخرى تعد النظرية بمثابة مجموعة من القضايا التى تنتظم فى نسق استنباطى ، وتندرج على مستويات تحتل فيه القضايا أو الفروض على المستوى الأعلى مكانة المقدمات المنطقية . وتكون فيه الفروض على المستوى الأدنى بمثابة نتائج لما يتقدمها من فروض . وتكون فروض المسستوى الاوسط مستنتجة من فروض المستوى الأعلى ، كما تعتبر هى بدورها مقدمات منطقية لفروض المستوى الأدنى » (٢) وتضيف سليتز الى ما

(1) Ibid.

(2) C. Selltize. et. al; Research Methods in Social Relations, Holt. Rinehart & Winston. U. S. A. 1961. P. 480.

(٣) وحرصت الكتابات المحلية حول مناهج البحث ، بالمثل على تناول

معنى النظرية ، ومن أهم الأمثلة على ذلك :

سبق أنه إذا كان هذا التحديد للنظرية يمثل الاستخدام العلمى الحديث لمصطلح النظرية ، ويجعل بالامكان التخلص من كل ما علق بمفهوم النظرية من أفكار سابقة مبهمة وغير دقيقة ، وبعبارة عن الصواب ، لأنه كان من الشائع أن النظرية عبارة عن كل ما له صلة وثيقة بالتأمل والنظر ، وأن ما هو نظرى هو أمر غير واقعى ، وهو من قبيل التصور ، وأن نظريات العلم فى مراحلها المبكرة كانت فى الغالب نتيجة للتأمل والنظر المكتبى ، والتي قد لا تجد تأكيداً لها فى الوقائع الامبيريقية الا أن النظرية أصبحت مع نمو العلم وتطوره أكثر ارتباطاً بالوقائع والملاحظات الامبيريقية ، بحيث أخذ الاتجاه الغالب الآن فى مناهج البحث يعلق أهمية على صفة الامبيريقية ، ويجعل منها خاصية أساسية من الخصائص التى تميز النظرية العلمية ، وذلك بناء على أن النظرية وما تثيره من قضايا وفروض لابد وأن تجد لها تأييداً من جانب الوقائع الامبيريقية • هذا فضلاً عن خاصية أخرى ينبغى أن نذكرها للنظرية ، هى أنها ليست صياغة استاتيكية أو نهائية • فإذا كانت النظرية تعتبر فيما مضى تفسيراً نهائياً ، الا أنها تعتبر اليوم قابلة للتغير مهما كانت كمية النتائج المتراكمة والمتسقة معها • وبالرغم من أنها تعد من أكثر الأمور كفاية واحتمالاً فى تفسير هذه النتائج على ضوء المعرفة الحاضرة • بمعنى أن النظرية تمثل حالة مؤقتة قابلة للمراجعة باستمرار (١) •

ويذهب كل من روزنتال ويادين فى القاموس السوفييتى للفلسفة من ناحية ثالثة ، الى أن النظرية تعتبر بمثابة نسق من المعرفة التعميمية وتفسير للجوانب المختلفة للواقع ، وأنها ترتبط بأشياء ومصطلحات أخرى مع أنها تختلف عنها فى بعض الجوانب والوظائف • فهى تختلف عن

= أ - كتاب « أصول البحث الاجتماعى » دكتور عبد الباسط محمد حسن ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٦٦ ، ص ٥٣ - ٦٤ •
ب - كتاب « البحث الاجتماعى » الجزء الأول دكتور غريب سيد أحمد ودكتور عبد الباسط محمد عبد المعطى • دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٤ ، ص ٣٦ - ٤٠ •

(1) Ibid PP. 480—481.

التطبيق والممارسة لأن جوهرها يهتم باعادة صوغ الواقع صوغا عقليا. وإذا كانت كل نظرية نسقا أو اطارا فكريا فهي نسق معقد . اذا يمكن لنا ان نميز في النظريات الفيزيائية بين جزئين أو جانبين مكونان لها ، الحسابات الصورية : كالرياضيات والرموز المنطقية والقواعد . الخ ، وبين التفسير الاساسي الجوهرى ، كالمقولات والفئات والقوانين وما اليها (١) .

وإذا جاز لنا أن نعلق على أمثلة محاولات تحديد معنى النظرية فى الفئات الثلاث السابقة ، فانه ليس بإمكاننا الا أن نشير الى جوانب الاتفاق بين هذه المحاولات الأمر الذى يسهم فى لقاء الضوء على معنى النظرية وهو غاية ما نهدف اليه فى هذه المناقشات . اذ من الملاحظ أن هذه الأمثلة تتفق فيما بينها من حيث أنها تقف عند حد وصف مكونات النظرية ، وتحديد شروطها وابرار خصائصها والتعرض لتحديد بعض وظائفها :

١ - فمن حيث المكونات ، تعتبر النظرية بمثابة نسق استنباطى ينطوى على مجموعة من القضايا أو الفروض التى تحتل بعضها مكانة المقدمات وتحتل اخرى وضع النتائج ، وذلك على حد تعبير براثويت ، أو نسق يشتمل على مفهومات وقضايا وتعميمات وقوانين كما ذهب الى ذلك تيماشيف ، أو اطار مكون من حسابات صورية : رموز وقواعد ، وتفسير جوهرى : مقولات وقوانين فيما يرى روزنتال ويادين .

٢ - ومن حيث الشروط ، يجب أن تكون مفهوماتها محددة بدقة ، وأن تتسق القضايا المكونة لها بعضها مع البعض الآخر ، وأن تصاغ فى شكل يسهل اشتقاق التعميمات بطريقة استنباطية . وأن تخضع للتحقق الامبيريقى ، وذلك كما ذهب تيماشيف ، أو يجب أن تصاغ فى نسق استنباطى ، وأن تجد تأييدا لها فى الوقائع الامبيريقية ، فيما ترى سيلتز وزملاؤها ، أو يجب أن تصاغ فى نسق معقد من المعرفة التعميمية يفسر جوانب الواقع .

٣ - وفيما يتعلق بالخصائص ، نجد أن النظرية هى البناء الذى يجمع أشتات النتائج المبعثرة ويوحد بينها ، وأنها تضم قضايا

(1) M. Rosenthal & P. Yudin, A Dictionary of Philosophy Progress Pub. Moscow. 1967. P. 440

خصيصة ومشمرة وتستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى وتعميمات تطور من مجال المعرفة القائمة ، وهي تستقي من الملاحظات والتعميمات كما تصدر عن احساس خفى وخلق يقفز وراء الأدلة والوقائع الملاحظة ، وهي ليست نهائية ، وذلك على حد تعبير تيماشيف . كما أن النظرية تتسم بأنها أكثر ارتباطا بالوقائع الامبيريقية وهي ليست صياغة استاتيكية نهائية فهي قابلة باستمرار للتغير والمراجعة على حد تعبير كبر سيلتز وزملاؤها وهي ترتبط بأشياء ومصطلحات أخرى قد تختلف عنها من بعض الجوانب والوظائف مثل المفاهيم والتطبيق أو الممارسة وذلك في نظر روزنتال ويادين .

٤ - وبالنظر الى وظائف النظرية ، نجد أن النظرية تسهم في مجال وصف الظواهر وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها والتنبؤ بحدوثها في المستقبل ، أو تقوم باعادة صوغ الواقع صوغا عقليا ، وذلك فيما يرى روزنتال ويادين وغيرها الأمر الذي سنزيده ايضا في الفصل الخاص بالعلاقة بين النظرية والبحث في علم الاجتماع .

وعلى الرغم من أن تحديد معنى النظرية على النحو السابق قد يثير مجموعة من التساؤلات تدور حول معنى المفهوم العلمي والقضية والغرض والتعميم والقانون العلمي وغيرها من مكونات النظرية ، وكذلك حول النسق الاستدلاطي ووظائف النظرية وغيرها (١) ، إلا أن الموضوع الجدير بالاعتبار هنا هو الذي يتعلق بأنواع النظرية ، طالما كان الوقوف على أي نظرية علمية وتحديد مكانتها في تراث العلم ، يقتضى التعرف على مناهج وجودها والتعرف على اتجاهها وتحديد نوعها .

من حيث كونها نظرية تحليلية أم تفسيرية أم علمية أم معيارية (٢) .

(١) راجع :

(البحث الاجتماعي) الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ - ٥٢
لمزيد من المناقشات حول هذه الموضوعات .

(2) H. Fallding. The Sociological Task. Prentice Hall.
Iac, N.J. : 1953, P. 24.

أ - النظرية التحليلية : Analytic Theory

وذلك مثل تلك النظريات الخاصة بالمنطق والرياضيات والتي لا تقرر شيئا عن العالم الواقعي ، ولكنها تتكون من مجموعة من القضايا التقريرية والأكسيوماتيكية (البديهية) التي تحدد صلاحيتها على ضوء التعريف ، والتي يشتق منها قضايا تقريرية أو أحكام أخرى .

ب - النظرية المعيارية Normative Theory

تلك التي تبلور مجموعة من الحالات المثالية التي يتطلع اليها الانسان . وهذا النوع من النظريات يشير الى تلك النظريات الخاصة بالأخلاق وعلم الجمال ، والتي غالبا ما تدمج أو تقترب بالنظريات ذات الطبيعة غير المعيارية لتكون ما يعرف باسم الايديولوجيا باسم الايديولوجية أو المبادئ الفنية أو ما اليها .

ج - النظرية المتافيزيقية أو التصورية أو البرنامجية Programmatic Theory

وهي تمثل ذلك النوع من النظريات الذي لا يقبل الاختبار بطريقة دقيقة ، على الرغم من أنها قد تخضع للتقدير المعقول . وهذه تكون بمثابة مسلمات مفيدة لها دور اساسي في مجال الاقتراحات والبرامج ، أو قد تبدن بطرق البرهنة التفسيرية التي تستخدم في اختبار أكثر النظريات دقة . أو قد تجعل الملاحظ حساسا لنوع من العوامل المفيدة في تفسير ظواهر معينة ، ومن أمثلة هذا النوع من النظريات نظرية داروين الشهيرة عن الانتخاب الطبيعي وما اليها .

د - النظرية العلمية Scientific Theory

وتحدد النظرية العلمية بأنها قضية تقريرية امبيريقية شاملة ، تؤكد الارتباط العلي بين اثنين أو أكثر من نماذج الأحداث أو الوقائع . وإذا كانت هذه النظرية في صورتها المبسطة تأخذ الشكل التالي :

حيثما يحدث المتغير (و) يحدث أيضا المتغير (ي) . فان هذه النظرية تكتسب طابع الشمول عندما تحدد بعض الظروف أو الشروط التي يحدث في ظلها بعض الأحداث أو أنواعا معينة منها دائما . وهذا على الرغم مما يقال عن النظريات العلمية اليوم ، من انها ليست نظريات

شاملة ، بقدر ماهي نظريات احصائية Statistical بمعنى أنها تحدد فقط الشروط التي يحتمل أن تحدث في ظلها بعض نماذج الأحداث . وتمثل القضية التقريرية التالية أحد الحالات على هذا النوع الأخير من النظريات العلمية :

في ٧٠٪ من المرات التي يحدث فيها المتغير (و) يحدث دائما المتغير (ي) . وهكذا تكتسب النظرية العلمية التي تأخذ هذا الشكل الاحصائي ، طابع الشمول أيضا . ويجب أن تكون النظرية العلمية كذلك نظرية امبيريقية . ولكن ليس معنى هذا أنها تكون مجرد نتاج للملاحظات الامبيريقية . وانما معناه أن النظرية تنطوي على امكانية تطبيقها على مستوى شامل ، وعلى امكان مراجعتها على ضوء الملاحظة ، بحيث يؤدي عدم اتفاقها مع الملاحظات أما الى تعديلها أو الى رفضها . كما ينبغي أن تكون النظرية العلمية أيضا نظرية عليه Causal بمعنى أنها يجب ان تصرح بأن هناك بعض الظروف الكافية لحدوث أنواع معينة من الأحداث أو ان هناك بعض الظروف ضرورية لحدوث هذا النوع من الأحداث (١) .

ثانيا : تصنيف التراث النظري في علم الاجتماع

تميز علم اجتماع في نموه وتطوره بظهور مجموعة كبيرة وغير عادية من النظريات المتصارعة ، الأمر الذي جعله يفتقر الى اطار من القضايا المتسقة أو المتجانسة أو الاصطلاحات الصادقة التي يتفق عليها علماء الاجتماع والتي تسمح بعرض الوقائع المعروفة والتعميمات بوصفها اشتقاقا منطقية لمبادئ محدودة (٢) هذا ما انتهى اليه تيماشيف وما وافقه عليه البعض حيث أن الكتابات التي تركها علماء الاجتماع لا تكون بناء واحدا متماسكا بقدر ما تمثل مجموعة متباينة وعديدة من التوجهات النظرية الأساسية ، مما يصدق معه قول البعض أنه لا يوجد في علم الاجتماع نظرية موحدة يمكن أن تؤدي الأغراض المطلوبة بفعالية كأداة للتنسيق والتكامل بين معظم المعارف التعميمية المتوافرة في علم الاجتماع .

(1) P. Cohen. Modern Social Theory, Heimman, London. 1968. PP. 3—6.

(2) N. Timasheff, Op. Cit.

ولقد ترتب على هذه الظروف أن ظهرت مشكلة تصنيف هذا التراث النظرى فى علم الاجتماع . وعندما أخذ علماء الاجتماع الذين اهتموا بالتأريخ والتأصيل المنظم لنظرية علم الاجتماع يواجهون هذه المشكلة كل بطريقته الخاصة . اختلفت الاجماع بينهم على المعيار الذى يجب أن يقيموا بناء عليه تصنيفاتهم للتراث النظرى فى علم الاجتماع . فلقد حاول البعض تصنيف النظريات الى مدارس محدودة تقوم على نماذج الحلول النظرية للمشكلات الاساسية ، وسار فى هذا الاتجاه على سبيل المثال لا الحصر بـيترىم سور وكين فى كتابه المعروف باسم « النظرية السوسيولوجية المعاصرة » (١٩٢٨) . وحاول بعض ثان عرض النظريات ومعالجتها حسب السياق التاريخى لظهورها ، وكان هذا هو الاجراء الذى استخدمه لـجنتنبرجر Lichtenberger فى مؤلفه « تطور النظرية الاجتماعية » (١٩٢٣) ، كذلك ما استعان به هاوس House مؤلفه « تطور علم الاجتماع » (١٩٣٦) . وحاول بعض ثالث عرض النظريات وفقا للمناطق الجغرافية التى ينتمى اليها مؤلفوها . وقد استخدم هذه الطريقة كلا من جورفيتش Gurvitch ولبرت مور Moore فى كتابهما المعنون « علم اجتماع القرن العشرين » (١٩٤٥) ، وكذلك هذا ما استند اليه بارنز Barnes فى اعداد الكتاب الذى قام بتحريره « مقدمة فى تاريخ علم الاجتماع » . أما الفريق الرابع فقد حاول الجمع بين طريقتين أو أكثر من الطرق السابقة فى عرض وتناول نظرية علم الاجتماع ، اذ حاول تيماشيف أن يجمع بين طريقة تصنيف النظريات الى مدارس ، وبين طريقة معالجة هذه النظريات فى السياق التاريخى للظهورها ، فقام بتقسيم عرضه لنظرية علم الاجتماع وتنبع نموها الى أربع فترات . تمتد المرحلة الأولى من ميلاد علم الاجتماع حتى حوالى عام ١٨٧٥ وهى مرحلة الرواد الأوائل والجهود المتفرقة . وتقع المرحلة الثانية تقريبا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهى مرحلة المعركة بين المدارس التى نشبت فى نفس الوقت الذى ساد فيه المذهب التطورى . وقد دارت هذه المعركة لتقرير أى العوامل يحكم التطور الاجتماعى ، (الاقتصادية ، أو الجغرافية ، أو العنصرية أو غير ذلك) . وتغطى

المرحلة الثالثة الربع الاول من القرن العشرين ، وهى مرحلة تردد بين أنصار المذهب التطورى المتداعى ، والشعور المتزايد بالحاجة الى التركيز على الدراسات الامبيريقية . وقد تزايد التأكيد - خلال هذه الفترة - على الأسس السيكولوجية لعلم الاجتماع . أما المرحلة الرابعة والحالية ، فتعبر مرحلة « معركة الأطر المرجعية » أو معركة الرغبة فى الالتقاء . وتتميز هذه المرحلة بالوعى المتزايد بوجود اطار ضخم من القضايا التى تنهض على أساس امبيريقى ، كما تتميز بالتنافس بين وجهات النظر التى تدعى كل منها انها أكثر دقة من غيرها فى تفسير الواقع الاجتماعى فى عموميته (١) . وهناك محاولات عديدة أخرى يذكر بها تراث علم الاجتماع وتهدف الى وضع تصنيف لتراث هذا العلم ما يضيق المقام هنا لتناول تفاصيلها .

ولا يمكن أن ندعى بأن أحد هذه التصنيفات المقترحة لنظرية علم الاجتماع ، كان أكثر تنسيقا ومنطقية من بقية التصنيفات الأخرى . وبغض النظر عن تفاصيل العوامل التى أدت الى عدم الاتفاق بين الباحثين فى هذا المجال ، وما يتجاوز نطاق اهتمامنا الحالى ، فإنه بالإمكان أن نأخذ أحد الأمثلة الحديثة على محاولة تصنيف نظرية علم الاجتماع يستند فى تمييزه بين هذه النظريات الى تصورات مؤلفيها للطابع العام والاغراض الاساسية لعلم الاجتماع كميدان للبحث الفكرى المنظم .

وعلى أساس هذه القاعدة يحدد التصنيف المقترح للنظريات السوسيولوجية الفئات أو المقولات الرئيسية التالية :

- ١ - النظرية السوسيولوجية الوضعية ، التى يعتبر مؤلفيها أو يعالجون بالفعل ، علم الاجتماع على أنه علم طبيعى .
- ٢ - علوم الاجتماع التفسيرية ، التى يعتبر مؤلفيها أو يعالجون بالفعل ، علم الاجتماع باعتباره علما اجتماعيا يناقش العلوم الطبيعية .
- ٣ - النظريات الاجتماعية التقويمية أو غير العلمية ، التى لا يعتبر مؤلفيها علم الاجتماع ولا يعالجونه على أنه علم وضعى وتفسيرى .

(1) N. Timasheff, Op. Cit.

ج - **النزعة الوظيفية البنائية** : والتي تكون الشكل المختلف الثالث لمنظريات الوضعية وهي تتكون من عدد من النماذج الفرعية من

الاتجاهات السوسيولوجية والانثروبولوجية الشهيرة . هذه النظريات بنيت أساسا لتساير النموذج المورفولوجي والفيزيولوجي للكائن العضوي . وبالرغم من أنها تختلف بدرجة كبيرة كل منها عن الأخرى ، إلا أنها تقع في نمط من المجالات النامية والمعقدة بالنظام التالي : النزعة الوظيفية التي تدرس الوحدات الصغرى micro - functionalism لنظرية الجماعة الصغيرة ، النظرية الكلية holistic للمجتمع الثقافي ، نظرية الأنساق الاجتماعية الريفية ، نظرية التنظيم ، النزعة الوظيفية الحضرية . الخ . والمدخل أو الاتجاه الوظيفي على النطاق الأكبر ، طبق على بناء نظريات للمجتمع ككل أو في جملته . ومن بين أكثر هذه النظريات شمولاً تلك النظريات التي تباليح النسق الاجتماعي ، وخاصة تلك النظريات الشاملة التي تعتبر النسق الاجتماعي ، بمثابة واحد من الأنساق بين مجموعة أكبر من أبنية النسق التحليل العام .

د - النزعة السلوكية الاجتماعية : Social Behaviorism

والنموذج الرابع للنظرية الوضعية يضم النظريات غير الذاتية وغير الإرادية للفعل والتفاعل ، أو السلوك الاجتماعي في عمومها ، وقد تنهض هذه النزعة بناء على تصورات نظرية ميدانية أو ميكانيكية وتعمل على ضوء علم نفس المنبه والاستجابة المجدد ، أو تفترض جدلاً النزعة الحتمية السلوكية للمعايير الثقافية .

ويبدو أن هذه النزعة التي تميز هذه النظريات عادة ما تحدث مقترنة بالأشكال المختلفة للنزعة الوصفية السوسيولوجية .

هـ - النظرية البيولوجية النفسية للثقافة :

Bio-Psychological Theory of Culture

التي أدخلت على أنها نموذج نهائي للنظرية الوضعية . والتي تضرب بجذورها في المفاهيم الدينامية البيولوجية - لعلم نفس الغرائز الحديث . وفي علم الاجتماع ، تلعب النظريات من هذا النموذج دوراً ضئيلاً بالرغم من أنه دور لا يمكن تجاهله . وفي الأنثروبولوجيا ، يبدو أن هذه النظرية أكثر تواتراً . وهي تمثل في معظمها ، تطبيقات أو تكيفات لنظرية التحليل النفسي الفرويدي على نظرية الشخصية -

الثقافة والموضوعات المرتبطة بها ، ولكن هناك صور معدلة لها اتفاقا
تهدف الى بناء نظرية عن الثقافة برمتها .

٢ - علم الاجتماع التفسيري Interpretative Sociology

والفئة الرئيسية الثانية فى النسق التصنيفى هى تلك المتعلقة بعلم
الاجتماع التفسيرى . وهى تشمل النظريات التى لا يعتبر مؤلفيها علم
الاجتماع علما طبيعيا ، برغم أصرارهم على التزامهم بالقواعد المنهجية
العامه للعلم . وهم يدعون ، مع التزامهم بتصور ماكس فيبر لعلم اجتماع
متحرر من القيمة (Value-Free) أن علم الاجتماع هو ذلك الميدان للبحث
الاجتماعى الذى يتميز بانه فريد من الناحية المنهجية . وهم يبرزون
هذا الموقف فى ضوء خصوصية ، وتفرد موضوع الدراسة الانسانى لهذا
العلم . وتوجه هذه النظريات نتيجة لذلك الانتباه نحو الجوانب الذاتية
والارادية للسلوك الاجتماعى . وتنهض مناهجها على الجمع بين وجهة
النظر الخارجية outside للملاحظ الانثروبولوجى أو السوسولوجى
ووجهة النظر الداخلية للمشاركين فى الأحداث الملحوظة والعمليات ، وقد
يكون فى الامكان التمييز بين أربعة أشكال مختلفة أساسية فى علم
الاجتماع التفسيرى ، اثنتين منها بينهما علاقة ارتباط وثيقة .

أ - والنموذج الأول لعلم الاجتماع التفسيرى قد نطلق عليه اسم
نظرية الفهم الثقافى . وتعالج النظريات من هذا النوع روح المجتمع
الثقافى أو النغمة الشعورية . "ethos" or "Feeling tone" وتصدر
هذه النظريات عن محاولات التمثيل والتعريف على روح التجمعات الاجتماعية .
وترجمتها الى لغة العلم السوسيولوجى بمثل ما تترجم الى لغة ثقافتنا .
وجعل علماء الأنثروبولوجيا هذا الاتجاه مألوفاً لعلماء الاجتماع الأمريكان،
ولكن بعض علماء الاجتماع أفادوا منه فى معالجاتهم لموضوع روح
المجتمعات المعاصرة ، أو الأقسام الكبيرة من هذه المجتمعات .

ب - والنموذج الثانى للنظرية السوسيولوجية التفسيرية سوف
نطلق عليه النظرية التفسيرية للفعل والتفاعل . والتى يمكن تتبعها فى
كتابات أو نظرية ماكس فيبر عن الفعل والفهم الذاتى وبدأت على أساس
علم الاجتماع الذى يدرس الوحدات الصغرى ، بتناول فعل مجموعات

الأشخاص الذين يربطون أنفسهم معتمدين بالآخرين ويدخلون في علاقات متبادلة لها مغزى ذاتي ويصل عالم الاجتماع من جانبه الى تفسير صحيح عن مجرى مثل هذا التفاعل عندما يحاول التحقق من معناه بالنسبة للمشاركين فيه ، ولذلك فهو يفهم هذا التفاعل من جوانبه الذاتية . وعالم الاجتماع التفسيري لكي يحصل أو يصل الى أساس سوسيولوجي عملي ، على أية حال ، يبدأ من دراسات الحالة الفردية نحو بناء نظرية عن الفعل الذاتي والتفاعل التي تنهض على توقعات نموذجية . ويضع المناصر لهذا الاتجاه ، كقاعدة ، نظريته عن الفعل السوسيولوجي الذي يدرس الوحدات الصغرى في اطار الأبنية النظرية الأكبر والتاريخية ان أمكن . وقد يكون هذا الاطار السوسيولوجي الذي يدرس الوحدات السوسيولوجية الكبرى وان لم يكن دائما ، متسقا مع نقطة الانطلاق لنظرية الفعل الذاتي .

ج - والشكل الثالث المختلف لعلم الاجتماع التفسيري هو نظرية **التفاعل الرمزي** . وتظل النظريات من هذه الفئة الفرعية على مستوى تحليل الوحدات السوسيولوجية الصغرى ، وهي تكون أحد نماذج علم النفس الاجتماعي الحديث . وهي تهتم ، معتمدة في ذلك بشدة على النزعة السلوكية الفلسفية لجورج ميد G.H. Mead ، بعمليات التفاعل الرمزي (اللفظي) على المستوى الذاتي الداخلي ، وتتمثل الموضوعات الرئيسية في ضوء أصل واجراء الادراك الاجتماعي في العمليات التفاعلية .

ويوجه بعض علماء النزعة التفاعلية الرمزية أيضا الانتباه نحو العمليات الادراكية التي من خلالها يدرك الفرد ويتصور العالم الاجتماعي المحيط به ، وهذا العكس أو القلب أو التغيير لأسلوب عالم التفاعل الرمزي يكون شكلا مغايرا رابعا لعلم الاجتماع التفسيري .

د - وسوف نطلق عليه اسم علم الظواهر الاجتماعي Social Phenomenology ويهتم هذا الاتجاه بالأشكال الفعلية التي تبدو شاملة وعمليات الخبرة الواعية والادراك وقبول هذه الجوانب من العالم الاجتماعي للانسان التي لا تكون فقط معرفته عن العلاقات

الشخصية المتبادلة ، وانما تكون أيضا معنى خبرته الاجتماعية . وتعد الخبرة الذاتية الداخلية هي محور علم الظواهر الاجتماعي ، فالناس لا يتفاعلون فقط الواحد منهم مع الآخر ، وانما كل منهم يفهم الآخر أيضا .

٣ - النظريات الاجتماعية التقويمية : Evaluative Social Theories

والفئة الرئيسية الثالثة للنظرية السوسيولوجية العامة تشمل النظريات الاجتماعية التقويمية أو غير العلمية . ولقد صاغ هذه النظريات الكتاب الذين لا يعتبرون علم الاجتماع علما ولا يعتبرونه يخضع للقواعد العلمية في الاجراء والتطبيق . ولقد رفضوا ، كقاعدة ، ليس فقط مبدأ الموضوعية الوضعية ، وهو الحد الأقصى الأساسي لاتجاه العلم الطبيعي ، وانما عارضوا أيضا مبدأ التحرر من القيمة . المبدأ الأساسي للتجاء العلمى الاجتماعى لعلم الاجتماع التفسيرى ولقد بدأوا بدلا من ذلك استنادا الى مقدماتهم الفلسفية المفترضة ، ومعتقداتهم الايديولوجية ومن اتساق قيمهم . وهكذا ، أصبحت الفروض الفلسفية المتسقة والتوجيهات الايديولوجية المتناسكة ومجموعة المثل الاجتماعية أو انساق المبادئ الأخلاقية أصبحت هي الأساس لمثل هذه النظريات . وفى كل حالة . كانت المقدمات المنطقية القيمة تأخذ مكانها مباشرة فى بناء النسق النظرى ، ولقد اعترض الكثير من علماء الاجتماع على هذا الاجراء ومال بعضهم الى التخلص من النظريات التقويمية من علمهم ، ولكنهم لم يحرزوا أى نجاح .

وفى الحقيقة ، فاننا نعتزف بوجود نماذج ثلاثة من هذه النظريات المناهضة للوضعية ، وغير العلمية ، والتي تخصص للقيمة جانبا فيها .

وتكون النظرية الفلسفية الاجتماعية Social Philosophical النوع الأول من هذه الفئة . ويقع فى هذه المجموعة الفلسفات السامنة للمجتمع أو للتاريخ ، طالما أنها كتبت بميل أو نزعة سوسيولوجية ، ثم يأتى بعد ذلك النظريات الفلسفية التى أبحرت تحت راية علم اجتماع المعرفة . وهو أحد الاسهامات الأكثر حداثة فى علم الاجتماع الفلسفى والذي يعمل بالتصورات الميجلية ، بالرغم من أنه يرفض المضامين التاريخية للنزعة الميجلية . والنموذج الثانى قد نطلق عليه النظرية الاجتماعية

الايدولوجية . وكان مؤلفوا مثل هذه النظريات ملتزمين بايدولوجية نقدية اجتماعية على درجة كبيرة أو صغيرة من البلورة ، وأحيانا بالنظرية اليافعة للاتجاه الماركسي . وقد يربطون بين علم الاجتماع عندهم وبين الدعوة الى فعل منظم نحو تغير متطرف بدرجة كبيرة أو صغيرة لمجتمعهم .

والفئة الفرعية الثالثة للنظرية الاجتماعية التقويمية تصدر عن معتقدات اخلاقية اجتماعية ومجالية أكثر مما تصدر عن توجيهات ايدولوجية فلسفية . هذه النظرية الاصلاحية الانسانية humanitarian متضمنة في النزعة النقدية الاجتماعية ولكنها تركز على المشاكل الاجتماعية المتميزة أو المنفصلة discrete أكثر مما تركز على النظام الاجتماعي ككل . ويطالب مؤلفوا هذا الاتجاه بنوع من التحسين للظروف الاجتماعية المنتقاة وبنوع من الاصلاحات التدريجية . ولقد أتى التراث الحديث لهذا النموذج من كلا من المعسكرين السيسولوجي والأنثروبولوجي .

٤ - نظريات التغير الاجتماعي Theories of Social Change

ليس هناك سبب منهجي لفصل نظرية التغير الاجتماعي عن مجموع النظريات السيسولوجية ولكن أى من النظريات المعروفة بنظريات التغير يمكن أن نضعها أو نجعلها تحت فئات واحدة تتجمع أو تدمج معا في الاطار التصنيفي المقترح . ولكن علم الاجتماع الاسريكي الحديث يتميز بالفصل الكامل في معظمه للاعتبارات التاريخية عن البناء الأساسي للنظرية والبحث . ومن أجل هذا السبب الخارجي الخالص ، قسم الاطار التصنيفي الى قسمين اثنين متوازيين خصص الأول للنظريات التحليلية عموما ، ونعني النظريات التي لا تلعب فيها مشاكل التغير الاجتماعي دورا واضحا أو ظاهرا . ويشتمل القسم الثاني على نظريات التغير الاجتماعي ، ونعني بها تلك النظريات الموجهة أساسا نحو مشاكل التغير الاجتماعي الأساسية ، والتطورات الثقافية الواسعة ، أو العمليات التاريخية .

والنظريات الوضعية للتغير الاجتماعي تشمل علم الاجتماع التاريخي القديم ونظرية التخلف الثقافي ، والنظرية الدائرية العضوية ،

والتوجهات التطورية الجديدة ، أو تستند الى النظريات التاريخية
التميطية . وقد تبرز النظريات التقويمية عن تقاليد فلسفة التاريخ
القديمة ، وتتبع الاتجاهات الماركسية المحدثه ، أو تكمن فى نظريات
معينة للإصلاح الاجتماعى .

وهذا الاطار لتصنيف النظريات السسيولوجية العامة يحيط بكل
النظرية العامة المعاصرة ، وهو يدخل بعض النظم الخارجية فى الميدان .
تلك التى تبدو أنها غير مرتبطة بأكثر من مجال فى البحث السسيولوجى .
ويساعد على تنظيم التراث النظرى فى علم الاجتماع .

ولاشك أن هناك اتفاق فى مجالات معينة بين بعض النظريات ، وهذا
الاتفاق يمكن تدعيمه عن طريق تقنين المصطلحات . كما قد نجد هناك
تداخل جزئى حتى بين النظريات التى تم تصنيفها تحت فئات متباينة .
ولكن حتى المسح المنسق والرفيع للنظريات الحديثة الذى قدمه شارلس
وزونالوميس Loomis ، يبرهن على أن الاتفاق بين النظريات التى
أعتبرنا أنها مرتبطة بعضها بالآخر ، محفوف بالمخاطرة ، وحتى اذا وجه
أحدنا الانتباه نحو المجال الكلى للنظريات السسيولوجية الحاضرة ، فانه
يصعب عليه أن يقلت من الانطباع بأن هناك حالة من التفكك وعدم الاتفاق
والتناقض تسود بين الاتجاهات المتكاملة . ولا يمكن لنا أن نقنع أنفسنا
بوجود أى اتجاه محدد نحو الوحدة القصوى بين النظريات غير المرتبطة
بعضها بالبعض الآخر ، أو تجاه التخلص تدريجيا من كل ، وليس بعض
النماذج النظرية الحاضرة التى لا يصعب التوفيق بينها .

والخلاصة أن التراث النظرى فى علم الاجتماع الحديث يمثل
مجموعة متباينة من النظريات التى يحتمل أن يستمر وضعها على هذا
الحال فى المستقبل . ولكن لا يجب أن يستدل من هذا الوضع على فشل
علم الاجتماع كنظام علمى ومجال للدراسة . وانما يعد هذا الوضع
انعكاسا لظاهرة مميزة ونتيجة طبيعية وجوهريه لما يعجز به المجتمع من
أجراء فكرية وآراء وأنساق قيمية مفككة .

ثالثا : الاتجاهات الاساسية فى نظرية علم الاجتماع :

ولكن يلاحظ كل من يتابع حركة علم الاجتماع اليوم تعدد وتباين

وتزايد الكتابات حول نظرية هذا العلم ولعلها كتابات تصدر عن تقدير لأهمية النظرية بالنسبة لنمو العلم وتقدمه ، وإن كانت تحاول في أغلبها تحليل الارتباط بين النظرية والاتجاهات والمذاهب الفكرية والأيدولوجية والأخلاقية وذلك من أجل الوصول بنظرية العلم الى وضع يمكنه من تحقيق أهداف الفهم والضبط والتحكم والتفسير والتنبؤ بالظواهر التي يهتم بدراستها . ونذكر من بين هذه الكتابات على سبيل المثال لا الحصر تلك المعالجة التي قدمها روبرت نيسبت لنظرية علم الاجتماع في علاقتها بالتراث الأخلاقي وتركيزه على أربعة مفاهيم هي المجتمع المحلي والسلطة والمكانة والمقدس والاعترا ب باعتبارها مفاهيم محورية عند توكفيل وماركس ودوركايم وفيبر ، والتي أنتقلت هي نفسها فيما بعد الى علم الاجتماع الحديث (١) وأيضاً معالجة أوفينج زايتلين المستفيضة للنظرية الاجتماعية في علاقتها الأيدولوجية وبخاصة تحليله للأسس الفلسفية لأفكار عصر التنوير والاتجاهات المحافظة والراديكالية منذ ظهور أفكار بونالد وميستر وسان سيمون وأوجست كومت وماكس وفيبر وباريتو وموسكا وروبرت ميشيلز أميل دوركايم وكارل مانهايم (٢) . هذا فضلاً عن محاولة الفين جولدنر تحليل العلاقة بين الأيدولوجية ونظرية علم الاجتماع الغربي (٣) . ولقد أسهمت مثل هذه الكتابات في توجيه الأنظار نحو الأيدولوجية كميّار لتصنيف التراث النظري في علم الاجتماع الأمر الذي ساعد في التغلب على ما كان يواجه عملية تصنيف هذا التراث النظري بناء على معايير أخرى مثل المؤلف الفرد ، أو تقسيم المؤلفين الى مدارس أو غيرها من صعوبات (٤) ، وعمل من ناحية أخرى

(1) Robert Nisbet, The Sociological Tradition, Basic Books 1966.

(2) I. M. Zeitlin, Ideology & the Development of Sociology Prentice - Hall India. New Delhi. 1966.

(3) A. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology. Heinemann New Delhi; 1971.

(4) P. S. Cohen, Modern Social Theory, Heinemann. London, 1968. P. Vii.

على بلورة فكرة تقسيم التراث النظرى فى علم الاجتماع الى اتجاهين نظريين أساسيين هما المادية التاريخية والبنائية الوظيفية غير أنه من الملاحظ على هذه الكتابات أنها قد انصرفت فى أغلبها نحو الماضى وتتبع التراث النظرى فى علم الاجتماع منذ البداية والتقاط أفكار أقطاب هذا العلم ومحاولة عرضها وتفسيرها على ضوء المناخ الفكرى والأيدىولوجى والأخلاقى الذى ظهرت فى ظله .

ونحاول فيما يلى لقاء الضوء على نظرية علم الاجتماع وتتبع أصولها حتى يتسنى لنا الوقوف على الطريق الذى سارت فيه وتبلورت بفضلها الاتجاهات الأساسية فى هذه النظرية .

اذ يفضل البعض اتخاذ فكر عصر التنوير نقطة انطلاق مناسبة لدراسة أصول النظرية السوسيولوجية وجذورها ، على اعتبار أن لهذا الفكر جانبين الأول : سلبى نقدى والثانى : ايجابى ووصفى . غير أن وحدة الفكر هذه قد انقسمت بين السلبية والايجابية فى النهاية وبعد الثورة الفرنسية ، - وأفصححت عن نفسها فى مبادئ منفصلة أو فلسفات متصارعة (١) ولعل المعانى التى تتضمنها هذه القضايا تتضح اذا تتبعنا فكر سان سيمون أحد مؤسسى علم الاجتماع باعتباره قد عاصر فى البداية الثورة الفرنسية ، وتأثر بتعاليمها فجاءت كتاباته الأولى انعكاسا للكثير من مبادئ تلك الثورة ولا كان سيمون قد عاصر أيضا تلك الشرور والآثام الكثيرة التى نجمت عن الثورة - حيث ترتب على التطرف الذى صاحبها وقوع الكثير من الجرائم والمظالم - كما عاصر الحركات الرجعية التى ظهرت كرد فعل على ذلك التطرف نجده قد تأثر بهذه الحركة المحافظة فى صياغة كتاباته المتأخرة . ويدل هذا الوضع على أن فكر سان سيمون (فى كتاباته الأولى والمتأخرة) يجمع بين ثنائى الجانبين النقدى والمحافظ اللذين يشيران الى الوحدة التى كانت تميز فكر عصر التنوير ولا كانت كتابات سان سيمون تمثل بدورها أحد المصادر المشتركة التى استقى منها كارل ماركس وأوجست كومت فيما بعد كثيرا من مبادئهما وأفكارهما ، فان أفكار ماركس وكومت تجسد حقيقة

(1) I. M. Zeitlin. Op. Cit. PP. VII-5.

هذا الانقسام فى وحدة فكر عصر التنوير الى مبادئ وفلسفات منفصلة ومتصارعة وهذا ما كان يعنيه زائتلين من قوله السابق حيث نجد ماركس يهتم أكثر بالجانب السلبى أو النقدى المنصب على المجتمع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ويخضع كومت للتيار الايجابى والوضعى والرجعى المعادى للتنوير والثورة الفرنسية (١) . ويزيد ألفين جولدنر هذه

(١) حيث أنشأ كومت علم الاجتماع الوضعى ليختص ببحث الوقائع بدلا من الاوهام المتعالية والتأمل العقيم ويدرس التنظيم بدلا من دراسة السلب والهدم . . ويرتبط بحقائق النظام الاجتماعى القائم . ورغم أنه لا يرفض الحاجة الى الاصلاح والتحسين فانه يستبعد أية حركة ترمى الى قلب هذا النظام أو نفيه وكان يريد من علم الاجتماع الوضعى وضع اطار عام لنظرية اجتماعية تبطل أثر الاتجاهات السلبية وتصل الى دفـاع ايدىولوجى عن مجتمع الطبقة الوسطى فاتبه الى جعل دراسة المجتمع مساوية لدراسة الطبيعة وأصبح العلم الطبيعى وبخاصة البيولوجيا نموذج النظرية الاجتماعية بهدف جعلها علما يبحث عن قوانين مشابهة فى صحتها للقوانين الفيزيائية ، من هنا ذهب كومت الى أن حركة المجتمع تخضع بالضرورة لقوانين فيزيائية لا تتغير بدلا من أن يحكمها نوع من الارادة . فاقترنت الوضعية برفض ادعاء الانسان بأنه قادر على تغيير نظمه وادارة تنظيمها وفقا لارادته . والايمان بقوانين ثابتة فيها دعم للنظام القائم وطاعه واستسلام له . وعلم الاجتماع الوضعى فى أساسه دراسة استاتيكية كونية للمجتمع نتيجة لسيادة تطور النظام ، ولكنه أيضا دراسة ديناميكية للمجتمع بفضل وجود تصور التقدم ، الاول شرط أساسى للثانى وكل تقدم يتبعه آخر الأمر الى النظام . وتوفق الوضعية بن النظام والتقدم فتوضح أن التقدم فى ذاته نظام وليس ثورة بل تطور ، ثم تعرضت آليات التطور الذى يتصور كل حالة للمجتمع باعتبارها نتيجة ضرورية للحالة السابقة عليها .

(هربرت ماركيوز ، العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ترجمة فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية للنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٣٢٧ - ٣٣٤) .

الافكار وضوحا بقوله ان علم الاجتماع بعد سان سيمون قد انقسم الى اتجاهين اساسيين يتمايز كل منهما عن الآخر من الناحيتين البنائية والنظرية يتمثل الاتجاه الاول في علم الاجتماع عند كارل ماركس أو الماركسية ، ثم علم الاجتماع الماركسي بعد ذلك والذي حقق نجاحا ضخما في أوروبا الشرقية ويشير الثاني الى برنامج أوجست كومت الخاص بإنشاء علم الاجتماع الخالص الذي تمثل بعد ذلك في علم الاجتماع الأكاديمي والجامعي الذي تبلور في الاتجاه الوظيفي كما يعبر عنه تالكوت بارسونز والذي حقق تطورا ورواجا هائلين في الولايات المتحدة (١) ، هذا من الناحية البنائية ، أما من الناحية النظرية فنجد ، على حد تعبير لوكوود أن هذه الاتجاهين يمثلان تصوران نظريتين يخالفان بعضهما على خط مستقيم يركز الأول على الصراع الاجتماعي والتغير ويتم الثاني بالنسق الاجتماعي الثابت وتكامله (٢) .

وإذا كان العرض السابق يوضح لنا الطريق الذي سار فيه التراث النظري في علم الاجتماع وتبلورت بفضل الاتجاهات الأساسية في هذا التراث ، فإنه يبقى أمائنا أن نوضح مضمون كل اتجاه من هذه الاتجاهات الأساسية ، قبل أن نبين التطورات التي طرأت على هذه الاتجاهات ونحاول تفسيرها .

المادية التاريخية :

تعتبر المادية التاريخية بمثابة ذلك الجانب من الماركسية الذي يمثل نظرية سوسيولوجية ومنهج حي في تحليل الواقع الاجتماعي المتغير أزلا (٣) . وهذه النظرية تعتبر علاقات الإنتاج جوهر بناء المجتمع بمعنى أنها العلاقات الأساسية والرئيسية بمقارنتها بغيرها من علاقات اجتماعية

(1) A. Gouldner, Op. Cit., P. III.

(2) D. Lockwood, Some Remarks on the Social System. British Journal of Sociology, 1959, PP. 134-146

(3) F. Konstantinow. & V. Kelle. Historical Materialism. Marxist Sociology, in : P. Hollander, American & Soviet Sociology ed. Prentice-Hall Inc. New Jersey. 1964 P. 515.

أخرى ، وتتخذ هذه النظرية من التكوين الاقتصادي الاجتماعي Socio-Economic Formation حجر زاوية لها . ذلك المفهوم الذى يجعل من الممكن تحديد مرحلة التطور التاريخي الذى وصل اليه المجتمع فى أحد البلدان أو غيرها هذا التكوين المتمثلة فى البناء الاساسى وذلك على ضوء عناصر هذا التكوين المتمثلة فى البناء الاساسى Basic Structure والبناء الفوقى Super Structure كما أعان هذا المفهوم على اعتبار العلاقة بين العناصر المكونة للتكوين الاقتصادي الاجتماعى ، علاقة تفاعلية . وجعلنا ننظر الى المجتمع باعتباره كائنا عضويا متماسكا ، وسهل علينا تحليل هذا المجتمع وظواهره وعملياته المتباينة فى السياق التاريخي الاجتماعى وعموما كان لهذه النظرية الفضل فى التوصل الى القانون الذى يحكم ظهور وتغير التكوينات الاجتماعية للمجتمع والذى بواسطته أمكن الانتقال من مجرد وصف الظواهر الاجتماعية الى تحليلها العلمى الدقيق (١) .

تتخذ اذن المادية التاريخية نقطة انطلاقها فى التحليل من ماتعتبره أساسا لكل بنية اجتماعية أو تكون اقتصادى اجتماعى - مجتمعا معينا أو مرحلة من تاريخ المجتمع ، أو مجمل تاريخ المجتمع الانسانى - بمعنى أنها تبدأ تحليلها من طريقة الحصول على وسائل العيش فى المجتمع أو من العملية الانتاجية . وتقرر أنه فى عملية الانتاج يدخل الناس فى علاقات محددة وضروية ومستقلة عن ارادتهم تتطابق مع مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الانتاج وان علاقات الانتاج هذه فضلا عن قوى الانتاج تكون ما يعرف بالبناء الاساسى للمجتمع ويرتبط البناء الاساسى بالبناء الفوقى الذى يشمل الأفكار والتنظيمات والنظم أو وجهات النظر الفلسفية والدينية والأخلاقية والقانونية والأيدولوجية والسياسية، أو كل ما يشير الى مصطلح الوعى الاجتماعى ، بحيث تعكس كل صـور الوعى الاجتماعى العلاقات الاقتصادية للبناء الاساسى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وبالرغم من أن البناء الاساسى يحدد الظواهر البنائية الفوقية

(1) G. Osipov, Lenin & Marxist Sociology Social Sciences
To — Day, 1970. No. 3 PP. 3-19.

الا أن هذه الأخيرة تكون مستقلة نسبيا في تطورها - اذن لكل تكوين اقتصادى بناؤه الأساسى المحدد وبناؤه الفوقى المصاحب - والتغير في البناء الأساسى والبناء الفوقى ناتج عن الانتقال من تكوين اقتصادى اجتماعى الى تكوين آخر . ويمر البناء الفوقى بتغير معين داخل التكوين الواحد . ولكن ليس البناء الفوقى الظاهر حديثا كانعكاس للبناء الأساسى ، بناء سلبيا . وإنما يلعب دورا فيالا في العملية التاريخية ويؤثر فيها من جميع جوانبها وبخاصة الجانب الاقتصادى الذى يدين له بوجوده . وينشب الصراع الايديولوجى فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى الواحد بين الأطراف الداخلة فى العلاقات الانتاجية والمكونة للبناء الطبقي فى المجتمع ، وبخاصة بين وجهات نظرهما الفلسفية والأخلاقية والسياسية ، وذلك نتيجة لتطوير قوى الانتاج الذى يتبعه تغير فى علاقات الانتاج بحيث يودى الصراع بين قوى الانتاج الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة لا محالة الى ثورة اجتماعية تنقل المجتمع من تكوين اقتصادى اجتماعى الى التكوين الذى يليه (١) . من المجتمع الاقتصادى الى المجتمع الرأسمالى ، ومن الاخير الى المجتمع الاشتراكى . . . وهكذا .

البنائية الوظيفية :

أن وجود نظرية واحدة وتصور مشترك يوجه عمليات البحث فى علم الاجتماع الغربى الذى تمتد بدايته الى أوجست كومت فى القرن التاسع عشر لم يتحقق الا بعد نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن الحالى . وذلك عندما نشر تالكوت باسونز كتابه « بناء الفعل الاجتماعى » عام ١٩٢٧ . وما أن ظهرت مؤلفات بارسونز التالية (٢) . حتى أخذت أفكاره وآراؤه تنتشر فى الجامعات الأمريكية وأقسام علم الاجتماع بها ، كبناء لنظرية فريدة فى علم الاجتماع الغربى . غير أنه قد طرأ على هذه النظرية بعض التغيرات . بحيث نجد بارسونز نفسه

(1) M. Rosenthal & P. Yudin, A Dictionary of Philosophy. Progress Publ. Moscow 1967, PP. 45, 264-276.

(٢) « نحو نظرية عامة للفعل والنسق الاجتماعى » ١٩٥١ ومقالات عمل فى « نظرية الفعل » ١٩٥٣ .

يطلق عليها فيما بعد تسمية التصور البنائي الوظيفي للنسق ، لأنه اذا كان بارسونز في كتابه « بناء الفعل » يعتبر الوحدة الخلية لتصوره أو نموذج القياسي ، متمثلة في الفعل ، في مقابل السلوك وأن الفعل يفترض فاعلا خلاقا وفعالا ومقوما . وهذا الفعل قبل كل شيء اختياري بمعنى أنه يوجه نحو غاية محددة على أساس ذاتي ومن خلال اختيار وسيلة واحدة بين عدد من الوسائل البديلة . كما كان هذا التصور يفترض امكانية البناء الفرضي للفعل داخل النسق ، فانه يلاحظ أن هذا التصور قد تغير في كتب بارسونز التالية « لبناء الفعل » بحيث نجد أن النسق الاجتماعي يأخذ صفة جوهرية باعتباره أداة تصورية للواقع الاجتماعي . . هذا ويبرر البعض تسمية بارسونز لنظريته بالنسق البنائي الوظيفي على ضوء تأثيره بأفكار دور كايم وماكس فيبر (١) .

وينظر التصور البنائي الوظيفي عند بارسونز للواقع الاجتماعي باعتباره نسقا يتكون من أجزاء ويتميز بسمتين أساسيتين : أولهما أن هناك اعتمادا متبادلا بين الأجزاء أو المتغيرات التي يتكون منها النسق . وثانيهما أن النسق يحافظ على ذاته فاذا ما أصابه تغير عاد الى حالة توازنه الأولى .

ويحدد هذا التصور المقصود بالنسق في أنه يتكون من اثنين أو أكثر من الوحدات (أو الأدوار) المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تكون في حالة اعتماد متبادل فيما بينها . (٢) أو بعبارة أخرى ، أن النسق يتكون من اثنين أو أكثر من شاغل الأدوار الذين يدخلون في تفاعل مع بعضهم الآخر وينتظرون من بعضهم توقعات معينة ، تكمل توقعات الآخر ، بمعنى أن ما يعتبره أحدهما حق يعتبره الآخر واجب والعكس صحيح .

(1) R. W. Friedrichs, A Sociology of Sociology, The free Press. New York. 1970. PP. 12-15.

(2) M. Zelditch, A Note on the Analysis of Equilibrium Systems, in : T. Parsons, & R. Bales, Family, Socialization, & Interaction Process, Illinois, 1955 PP. 401-402.

وهذا التوقع يعتمد بدوره على الالتزام بمجموعة من القيم الأخلاقية التي يشتركون فيها ويتقاسمونها (١) .

ويخصص التصور البنائي الوظيفي بعض القضايا لمعالجة حالة التوازن في النسق اذ يقرر أن التغير في حالة أحد مكونات النسق يترتب عليه تغير في حالة باقي الأجزاء بمعنى أن النسق يسعى الى التوازن . وذلك لأن الانساق الاجتماعية تحافظ على حدودها في علاقتها مع بيئتها ، وإن لكل فعل في النسق وصفه من حيث الكيفية التي يؤثر بها في حالة توازن النسق وتمايزه عن هذه البيئة . والنسق في علاقته مع البيئة (الفيزيكية والاجتماعية) يتجه أساسا نحو انجاز هدف ، وإلى مع البيئة .

وبصاحب الحفاظ على حدود النسق مع البيئة أو تكيفه معها تكامل الوحدات المكونة وتضامنها وفي الوقت نفسه قللة التوترات الداخلية . ومن هنا يوصف الفعل بأنه يزيد أو يقلل من تحقيق هدف أو جزء للوحدات المكونة للنسق ، أو من تكيفه مع بيئته أو من تكامل هذه الوحدات أو عن التوتر بينها وتوصف عمليات انجاز الهدف والتكيف بأنها مناشط أدائية كما توصف عمليات التوتر والتكامل باعتبارها من قبيل النشاط التعبيري في النسق .

واستخدام بارسونز في وصف الفعل من حيث حركته وتمايزه بنائيا ووقتيا مفاهيم النقطة والمنطقة والحركة والوجه والطاقة وغيرها ، اذ يشير التمايز الوقتي الى أن الوحدات المتباينة للنسق خلال أى وجه أو عند أى نقطة زمنية تقع عند نقاط مختلفة في المجال وتصف مسارات متباينة داخله . ويعنى التمايز البنائي أن الوحدات المتباينة تتخذ مدارات مختلفة خلال دائرة الفعل ، وتظهر في أنماط تعاقب زمني متكررة ، بما أن النسق يسعى نحو الثبات ويستلزم الحفاظ على حدوده . وتفرض بالضرورة مجموعة من المدارات المتميزة على كل نسق اجتماعي ويتجه تمايز المدارات نحو حل مشاكل النسق (انجاز الهدف ، التكيف ،

(1) A. Gouldner, Op. Cit. PP. 138-211.

التكامل ، التوتر) ويتخصص أعضاء النسق في أنماط المدارات المتميزة هذه (١) .

رابعاً : اتجاهات التطور في نظرية علم الاجتماع :

انتشر كلا الاتجاهين - المادية التاريخية والبنائية الوظيفية - في علم الاجتماع عن طريق شريحة اجتماعية مختلفة فارتبط الاتجاه الأول منذ البداية بالحركة الثقافية والفكرية التي عملت من أجل الجماعات المناضلة والدنيا والتي كانت بطبيعتها نائرة على المجتمع البورجوازي الذي رفضهم ، أما الاتجاه الثاني فقد نما في الولايات المتحدة على أيدي الأكاديميين في الجامعات الذين كانوا يعملون لتدعيم الطبقة الوسطى ، والذين انحصر نشاطهم في الإصلاح دون الثورة (٢) وعند النظر الى وضع هذه الاتجاهات اليوم في علم الاجتماع ، أو بعبارة أخرى عندما ننظر الى المادية التاريخية والماركسية وعلم الاجتماع في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية من ناحية ، ونلقى نظرة مماثلة على البنائية الوظيفية وعلم الاجتماع الأكاديمي في الولايات المتحدة وأوروبا ، من ناحية أخرى ، يمكن أن ندرك تلك التغيرات الهامة التي طرأت على هذين الاتجاهين ، وذلك نتيجة لتأثير بعض القوى الاجتماعية الهائلة والمصاحبة ، وليس فقط نتيجة لتراكم نتائج البحوث الامبريقية ، على النحو الذي يشير اليه المنهج التقليدي (٣) .

اتجاهات التطور في علم الاجتماع الماركسي :

إذا كان انجاز قد سهر على نشر الماركسية بين الطبقات العاملة في مختلف بلاد أوروبا بعد وفاة ماركس ، وعاصر النمو الفريد للحزب الاشتراكية وسيطرة النفوذ الماركسي فيها وشهد الأعراض الأولى للانقسام وتشويه الماركسية من جانب التيارات التحريفية والأرثوذكسية واليسارية ، بحيث سار الفكر الماركسي الى تدهور وتفكك . فانه قد برز عن هذا الركام من الأطلال المتناثرة ، فكر لينين ممسكا من جديد بتلك

(1) M. Zelditch, Op. Cit. PP. 202-206.

(2) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 20-21.

(3) Ibid. PP. III-395.

العناصر المفككة لاعادة تكوين اتجاه فكرى جديد هو الماركسية
اللينينية (١) .

الماركسية اللينينية :

كان لينين قد أخذ يناقش علماء الاجتماع فى روسيا الذين استمروا
فى الأخذ بالاتجاهات التحريفية والارثوذكسية واليسارية أو المواقف
الذاتية ، ويشرح لهم جوهر الثورة العلمية للتصور الماركسى ، ويوضح
كيف أن علم الاجتماع يصبح علما حقيقيا عندما يستند فقط الى المادية
التاريخية . ولم يتظر لينين الى الماركسية على أنها نسق من القضايا
النظرية التى تناسب كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى ، وانما
اعتبرها منهجا فى التحليل . وأجرى استنادا اليها تحليلا متميزا للبناء
الاجتماعى للمجتمع الروسى فى نهاية القرن التاسع عشر ، والواقع أن
اهتمام لينين بالتصور الماركسى من حيث تنقيته وتدعيمه واستخدامه
كان مرتبطا بالحاجة الى حل المشاكل الناشئة عن هدم النسق الموجود ،
واقامة انساق جديدة ، ومستند أيضا الى الايمان بأنه من غير الممكن بدون
الاعتماد على العلم والبيانات الموضوعية المتحقق منها والدقيقة ، حل هذه
المشاكل ومن هنا تضمن القرار الخاص بإنشاء الأكاديمية الاشتراكية
للعلوم الاجتماعية بعد مايو ١٩١٨ ، الإشارة الى ضرورة إجراء سلسلة
من البحوث الاجتماعية التى يجب أن تجرى كأحد الواجبات الأولية ،
وهكذا لم يكن الاتجاه الفكرى الجديد رهنى به الماركسية اللينينية
منصرفا فقط نحو تدعيم التصور الماركسى واتخاذها أطارا مرجعا لبحوثه .
وانما أضاف اليه أسهما ضخما تمثل فى بلورة عدد من القضايا
الأساسية (٢) .

تعريف الماركسية اللينينية :

غير أن هذا الاتجاه الفكرى الجديد قد حرف بعد ذلك أثناء الفترة
الاستالينية مما جعله يسلم الى الغفلة والنسيان واستبدل البحث

(١) هنرى لوفيفر ، فكر لينين ، ترجمة عربية اعداد د- كمال الغالى ،

دمشق ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٧ - ٢٨ .

(2) G. Osipov, Op. Cit., PP. 3-19.

السيولوجى للمجتمع الاشتراكى بأطر نظرية عامة تنأى عن الحياة الحقيقية ، وتمتاز بانتقاء على أحادى البعد ، وتنبتق عن المذهبية المدرسية التى جردت العلم عن روحه وباعدت بينه وبين النشاط الأصيل الخلاق . وكان من نتائج هذا التحريف أن قلت أهمية البحث السيولوجى فى حل المشاكل الناتجة عن التطبيق الشيوعى فى هذه الفترة (١) . وإذا كان بالإمكان تسجيل شيئا من التغير على التصور الماركسى أثناء العهد الاستالينى ، استنادا الى أن ستالين نفسه قد اعلن عام (١٩٥٠) ان المسلمات المجالية للماركسية ، والمتعلقة بإمكانات الطابع المفاجئ للتغيرات العظمى لم يعد فى الامكان تطبيقها على المجتمع السوفييتى ، وانها تختلف مع الحاجات الجديدة فى المجتمع الى مسلمات تهتم بالقوى التى تعمل على تكامله ، مثل اللغة والقومية والسلالية والتنظيم الاجتماعى ، الأمر الذى قد تبدو معه الحاجة ماسه الى تصور نظرى جديد يهتم بمشاكل المجتمع المتكامل . الا أنه لم يتحقق بالفعل ذلك التطور فى التصور الماركسى الا بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٥٦ ويمكن أن نسجل مظاهر ذلك التطور والتغير الذى حدث فى علم الاجتماع الماركسى منذ ذلك التاريخ حتى اليوم على النحو التالى:

بعد أن فرغت أقاليم رئيسية فى أوروبا الشرقية وبخاصة الكتلة الشرقية خلال النصف قرن الأخير ، من أحداث تغيرات أساسية فى الأنساق الاجتماعية القديمة ، واحلال أنساقا أخرى جديدة محلها ، ومن أهمها رفع مستوى التصنيع والقضاء على المركزية الاقتصادية والسياسية، بدأت تظهر الحاجة الى تصور نظرى جديد يركز على الميكانيزمات التلقائية التى تؤدى الى الثبات الاجتماعى والنظام ، وذلك من أجل المحافظة على المنجزات التى حققتها الأنساق الجديدة .

الليبرمانية :

وهناك اتجاه نظرى جديد فى الاتحاد السوفييتى يدور حول الميكانيزمات التلقائية التى تفيد فى تحقيق الحفاظ على النمو الاقتصادى والثبات ، عرف هذا الاتجاه باسم الليبرمانية Liberamanism (١) .

(1) F. Konstantinov, & V. Kelle. Op. Cit., PP. 518-519.

(2) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 455-458.

ويقوم هذا الاتجاه النظرى على الحفاظ المادى واللامركزية فى الانتاج الاشتراكى اذ يدعو الى تطبيق مبدأ ومعدل الربح كـمـيـسـار رئيسى للكفاءة الانتاجية . وذلك على أساس علاقة معدل الربح برأس المال الانتاجى للمؤسسة الاقتصادية . فزيادة الانتاجية تقوم على وجود علاقة بين الأرباح والأجور لأنه اذا كانت الأسعار مرنة بما يكفى ، ولا تحدد مركزيا ، وانما على أساس المناطق الاقتصادية والفروع المحلية للصناعة ، فانه من الممكن أن تتوفر حرية أكبر لكل مؤسسة على حدة فى اطار الخطة العامة ذلك لأن الربح بناء على هذا التكنيك الجديد سيدفع كل مؤسسة الى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته . ومن ناحية أخرى يدعو هذا الاتجاه الى ضرورة توسع اختصاصات مديرى المؤسسات والأجهزة الانتاجية ، لان التخطيط المركزى فى ظل الاشتراكية ، لا يعنى صدور الأوامر من السلطات العليا بشأن كل صغيرة وكبيرة فى الانتاج ، وانما تحدد الخطة المركزية المسائل العامة وتترك التفاصيل للسلطات اللامركزية (١) .

اتجاه نظرى جديد :

واضح اذن أن الاتجاه الليبرمانى يشير الى أحد مظاهر التطور التى طرأت على علم الاجتماع الماركسى ، والحديث عن غير ذلك من مظاهر التطور يبادر به جولدنر قائلا « انه يبدو فى هذه البلاد أن هناك اتجاها نحو بناء نظرية سميولوجية جديدة ، ليست من قبيل احياء الماركسية التقليدية أو بمثابة ماركسية جديدة ، وانما هى نظرية قصد منها أن تكون متميزة عن التقاليد الماركسية اللينينية ، وأشبه بعلم الاجتماع الأكاديمى فى الغرب ، ويمكن لنا أن نشاهد هذا الاتجاه فى كثير من البلاد مثل موسكو وليننجراد ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا الذى يجسده معاهد البحث التى أنشأت حديثا والترجمات التى نشرت عن مؤلفى النظرية الوظيفية ، والمجلات السميولوجية التى تصدرها وزيادة الانفتاح على جهود علماء الاجتماع فى الغرب ، والمنافسة الواضحة بين الباحثين على حضور الاجتماعات

(١) الموسوعة الاشتراكية ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ص

السياسيولوجية الدولية ، وتبادل الخبرات الأجنبية وإجراء البحوث حول موضوعات جديدة مثل التدرج الاجتماعي والتنظيمات والسكان ووسائل الاتصال ، وتغير التصورات حول هذه الموضوعات ، وحول مفهوم البحث نفسه وعلاقته بالنظرية ، إذ أخذت البحوث طابع الواقعية ليس بالمعنى الأمشيريقي وإنما بالمعنى النقدي الذي رفض كل ما يستند إلى الصدق الذاتي ، أو التأمل المهتم بالمستقبل ، ويركز على الظروف المعاصرة» (١) فالبحث بهذا المفهوم الواقعي الجديد يجعل الماركسية اللينينية قادرة على التطور والتقدم وإثراء نفسها بالبيانات الجديدة ، وبدونه قد يواجه بخطر يجعلها نسقا من المفهومات الجامدة والمقولات التي تبعد عن الواقع المتغير . (٢) وإذا كانت المادية التاريخية هي النظرية وكانت الحياة من التعقيد والكبر ما يفوق أي نظرية ، وكانت لكل نظرية جوانب فيها . فإن البحث الواقعي يكون تعميقا للنظرية . وبرغم كل هذه التطورات التي حدثت في علم الاجتماع الماركسي ، إلا أنه لا يمكن القول أنها تهاض الاشتراكية والحزبية . وذلك لأنها صدرت عن توجيه من القيادة العليا للأحزاب الشيوعية ومن توصيات مؤتمراتها ، وذلك في مناوأة منها للأخذ بوجهات النظر الجديدة وتوسيع مجال الخطط والنماذج في المجال السياسي . ولقد وجد هذا التوجيه تربيته خصبة له مع قلة التحكم السياسي . ولقد وجد هذا التوجيه تربيته خصبة له مع قلة التحكم السياسي في الحياة الثقافية وتوفير الأمن والاستئدال للإبداع الفكري والثقافي ، ومع محاولة استعادة ثقة الجماهير السوفيتية في سلطتها « بعد الأزمة الناجمة عن تسلط الاستالينية ، من خلال القضاء على علاقة الشك بينهما ، الأمر الذي فتح الطريق أمام الاستعانة بخدمات علم الاجتماع - نظرياته ومناهجه - في تقدير ما يفضل ويريده الشعب السوفيتي اليوم (٣) .

اتجاهات التطور في علم الاجتماع الأكاديمي الغربي :

انتشرت البنائية الوظيفية في الجامعات الأمريكية باعتبارها نظرية وحيدة وفريدة ومشتركة وممثلة لعلم الاجتماع الأمريكي وأضحت توجه البحث خلال فترة امتدت من نهاية الأربعينات حتى بداية الستينات .

(1) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 458-462.

(2) F. Konstantinov. & V. Kelle, Op. Cit., PP. 517.

(3) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 462-464.

ولقد بلغ تأثيرها زروته فى خلال هذه الفترة ، بل امتد ليشمل علماء الاجتماع الأكاديميين فى العالم أجمع (١) . ويرد هذا الانتشار والتأثير الى الدور الذى لعبته البنائية الوظيفية كبديل أمريكى للماركسية فى الوقت الذى كانت فيه الأخيرة هى النظرية الاجتماعية الكبرى والقائمة والمعروفة لكثير من المفكرين فى الغرب والتى يستند اليها الخصوم العالميين للرأسمالية (٢) .

ومع حلول الستينات وقعت أحداث هامة وتغيرات داخل وخارج الولايات المتحدة ترتب عليها تغير فى اتجاه البنائى الوظيفى نفسه وفى الموقف الأكاديمى والقومى من هذا الاتجاه وظهرت الحاجة الى اتجاه نظرى جديد ليوجه البحث السوسيولوجى فى هذه المرحلة . وفى خارج الولايات المتحدة أصبح أصبح للاتحاد السوفييتى قوى هائلة وأمتد تأثيره ليشمل نصف بلاد الكرة الأرضية تقريباً وأزدهرت الدول الأفروآسيوية الاشتراكية ، ونشب الصراع الفيتنامى ، وبدأت الولايات المتحدة نفسها تحل سياسة الجار الطيب ، محل سياستها القديمة (٣) . وفى داخل الولايات المتحدة تضخمت قوى السود ، وسحبت تأييدها للقيادة السياسية القومية ونشبت ثورة الحقوق المدنية والحرب على الفقر واثارت حركة الشباب الأمريكى وظهرت الحركات الطلابية واليسار الجديد . وتضخم دور الخدمات العسكرية الثقافية فى الهيئة السياسية التى كانت تسهر على ازدهار ونمو دولة الرفاهية وتبلورت الحاجات المتشابكة والمعقدة لدولة الرفاهية فى قيام الاقتصاد على التخطيط الحكومى . وازدياد الحاجة الى التكنولوجيا ودورها البارز فى المجتمع الصناعى ، وتدعيم هيئتها بالتكنولوجيين الذين يلتزمون بالنظام القائم على التخطيط المركزى وازدياد مسئوليتها تجاه تمويل الحلول التكنولوجية للمشكلات الاجتماعية الجديدة وبخاصة تلك التى تتفق مع مسلمات الصفوة البيروقراطية فى البناء التقنى لهذه الدولة ، وتأكيد الحاجة الى تأييد العلوم الاجتماعية والى نظرية جديدة تهتم بالكيفية التى

(1) R. W. Friedrichs, Op. Cit., PP. 13-21.

(2) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 188-197.

(3) R. W. Friedrichs, Op. Cit., P. 25.

تتغير بها الظروف الراهنة الى ما هو أفضل والمعاونة في التغلب على المشاكل القومية المعترف بها والمعلن عنها ، وعلى التوترات الاجتماعية والصراعات بطريقة منسقة ، واحداث اصلاحات اجتماعية معينة عن طريق التغيير المخطط والمتعمد ومواجهة الضغط الذي تمارسه الطبقات الاجتماعية المحرومة نسبيا سودا وعمالا وكذلك الجيوب التي تقاوم هذا التغيير عن طريق الافلات من الضرائب . وهذا فضلا عن تحديد الكيفية التي يمكن بها توسيع نطاق القوى الأمريكية في الخارج بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال أوجه النشاط الحكومي القومي والهيئات الدولية مثل اليونسكو وذلك بهدف التفوق على الاتحاد السوفيتي في التحكم وتوجيه حالة التصنيع في بلاد العالم الثالث وكسب تأييد القوى الرئيسية التي قد تمنعت بها بعض هذه البلاد (١) .

أزمة البنائية الوظيفية :

ولما كانت البنائية الوظيفية في كل تطوراتها وباعتبارها وريشة للاتجاه الوضعي وحتى مع تطورها في الأنثروبولوجيا الانجليزية وفي صياغة دوركايم لها خلال الفترة الكلاسيكية لعلم الاجتماع ، أقل اهتماما بالدولة وبأهمية دورها ومسئولياتها فيما يتعلق بإدارة وتوجيه الاقتصاد وحل المشاكل الاجتماعية . وكانت أيضا تؤكد دور القيم الأخلاقية وتتصور أن المشاكل الاجتماعية راجعة الى انهيار نسق القيم وعيوب في عملية التنشئة الاجتماعية ، وتبين كذلك أن هذه المكانيزمات التلقائية هي التي تحافظ على النظام في المجتمع وتصل به الى المستوى الأفضل بدون تخطيط رشيد وتدخل حكومي . الخ ، فانه يمكن لنا أن ندرك مدى التعارض بين المسلمات البنائية الوظيفية وبين حاجات دولة الرفاهية ، وان كان هذا التعارض أمرا متوقعا لأن البنائية الوظيفية كان لها جذورها في بناء العواطف والمسلمات المشتقة من الخبرة الشخصية والتنشئة الاجتماعية في الدولة السابقة على دولة الرفاهية حيث كانت تأخذ بالنزعة الارادية التي تمجد النضال الفردي ، وتجعل من متطلبات المشروع الحر متطلبات مثالية ، وكلاهما ينتميان الى تصور السوق الحر

(1) A. Goudner, Op. Cit., PP. 341-351.

واقتصاد دعه يعمل ، الذى وجد بارسونز أن مجتمعه عموما اختط من أجله ، ومن هنا كان يرى البعض أن البنائية الوظيفية تنطوى على تبرير أيديولوجى للموضع القائم عندما تصورت الانساق الاجتماعية على شاكلة المشروعات المنظمة فى اقتصاد السوق (١) . الا أن هذا التعارض من ناحية أخرى والخلاف بين حاجات دولة الرفاهية ومسلمات البنائية الوظيفية جعل علماء الاجتماع فى أوروبا الغربية وأمريكا يجسسون أن علمهم دخل عصر الأزمات والمتاعب وأنه يمر بفترة أزمة مماثلة للفترة السابقة على ظهور نموذج تصورى جديد يوجه البحث السسيولوجى فى ظل دولة الرفاهية بدون أن يتعارض معها فحدثت بينهم ردود فعل واستجابات مختلفة ، بين رد الفعل الثورى والثورى المضاد ، ورد فعل بارسونز نفسه ثم محاولة صياغة نماذج نظرية جديدة .

الاتجاه الثورى :

لرد الفعل الثورى عدة مظاهر تتجلى فى تيار النقد الهجومى الشديد الذى بدأ يظهر مع حلول الستينات ، والمنصرف نحو البنائية الوظيفية وتصورها للنسق الثابت ، وفى حالة السخط والشعور بالغربة التى سادت بين علماء الاجتماع الشبان على علم الاجتماع الأكاديمى عموما والوظيفية بوجه خاص ، والتى تبلورت فى تكوين الخلايا الجماعية المنظمة والحركة الراديكالية واليسار الجديد المتفرع عنها ، كما تجلت هذه الثورة قبل ذلك فى المواقف النقدية لبعض تلامذة بارسونز القدامى من البنائية الوظيفية .

إذا كان تيار النقد الذى ظهر مع بداية الستينات ، يحاول كشف الصورة شبه الايديولوجية للبنائية الوظيفية باعتبارها تقدم تبريرا للنزعة المحافظة التى سادت الفترة السابقة من تطور علم الاجتماع الأمريكى فى أوروبا الغربية . وقاد عملية توعية انتباه العلماء الاجتماعيين نحو الضبط الاجتماعى والاهتمام بعملية التكيف مع الوضع القائم وانصراف نظرهم عن التغير الاجتماعى والصراع - وتدفقت عن

(1) Ibid. PP. 341-351.

هذا التيار مقالات ميردال Myrdal وميلز Mills ورونج Wrong وفيجل Vögel وكثيرين غيرهم (١) .

وتعد الحركة الراديكالية أو حركة تحرير علم الاجتماع والتي تفرع عنها اليسار الجديد بمثابة ظاهرة عالمية ، انتشرت في العالم اليوم كحركة اجتماعية لها مجموعة متباينة من الاتجاهات السياسية وتستند الى مجموعة من الأبنية السفلية والمسلمات السائدة في ذلك الوقت ، وترتبط بالتغيرات والأحداث التي طرأت على البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع ، وتؤكد قيم المساواة والحرية الجماعية والديموقراطية والكرامة والابتكار . وتعادي كل ما يحط من شأن القيم الانسانية وحرية المجتمع ، وتتطلع الى العلاقات الانسانية الدافئة ، بدلا من النظام الرشيد في المهن والمنشآت البيروقراطية ويحدوها الأمل في بناء مجتمع جديد وإذا كانت هذه الحركة قد ارتبطت بفكر ماركس الشاب ، فانها رفضت الجانب السياسي في الماركسية التاريخية ، وبدلا من ان تستمد تأييدها من الطبقة العاملة ، استمدته من نمو دولة الرفاهية ، ومن فئات اجتماعية مثل الطلاب والسود والمغتربين وبعض الأغنياء والفنانين وغيرهم من الفئات التي تنادى بالتغير الاجتماعي وتهتم بنقد الأوضاع الداخلية والسياسات القومية الخارجية والرسمية ، والسلطة والتدرج والامثال للقيم ومن هنا كانت الحركة الراديكالية واليسار الجديد ترفض البنائية الوظيفية ، وتتابع البحث عن اتجاه نظري جديد يناسب الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه ، وهذا ما ظهر في مؤلفات داهيل وجابريل كوهين بنية D & G. Cohen Beniet أحد قادة العصيان الطلابي في فرنسا عام ١٩٦٨ (٢) . ولم تكن هذه الثورة جديدة على البنائية الوظيفية ، وانما سبق اليها بعض تلامذة بارسونز القدامى والمنتمين الى مجموعته الأساسية حين حاولوا انتقاد البنائية الوظيفية وأعلنوا صراحة تنازلهم عنها نتيجة للحالة غير الطبيعية التي وصلت اليها . ومن هنا أنكر كنجزلي دافيز وجود نظرية يمكن أن يطلق عليها التحليل الوظيفي ويسهل تمييزها

(1) R. W. Friedrichs, Op. Cit., PP. 22-30.

(2) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 376-407.

عن غيرها من نظريات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا لأن الاتفاق على المقصود بالتحليل الوظيفي أصبح أمرا بالغ الصعوبة (١) .

الاتجاه الثوري المضاد :

وعلى الرغم من أن الاتجاه الثوري قد ترك أثره على حالة التماسك والوحدة التي سادت بين الباحثين في علم الاجتماع الغربي منذ الحرب العالمية الثانية، والتي جمعت بينهم حول التصور البنائي الوظيفي للنسق المتوازن إلا أن الميدان لم يخل من فريق آخر من الباحثين الملتزمين بهذا التصور الذين حاولوا المحافظة على حالة التماسك السابقة، عن طريق مواجهة الاتجاه الثوري على تصور النسق الثابت بصورة مضادة، أنصرفت نحو ادخال سلسلة مطولة من التعديلات على المضامين الخاصة بالبنائية الوظيفية في تحليل النسق الثابت والمتوازن، وما اعتقدوا أنه قد يفيد في تحليل النسق المتغير . ولقد تدفق عن تيار الثورة المضادة مقالات ومؤلفات كانسيان Kancian وبراديمير Prademier وسملسر Smelser وفالدينج Falding وكوزر Coser وفانديبرج Van Deu Berghe وكثيرين غيرهم (٢) . اذ انفق سملسر في مقاله « نحو نظرية عامة للتغير الاجتماعي » الكثير من وقته في تقنين الماركسية والتوحيد بينها وبين الوظيفية (٣) وعندما أهتم كوزر بتحليل الصراع فانه ركز أساسا على وظائف الصراع دون معاقاته، أو انصرف باهتمامه نحو تلك الآثار التي يحدثها الصراع الاجتماعي، والتي يترتب عليها زيادة في تكيف العلاقات الاجتماعية والجماعات، وأوضح أن للصراع عدد من الوظائف أهمها اسهامه في الحفاظ على حدود الجماعة، وأنه

(1) K. Davis. The Myth of Functional Analysis As A Special Method in Sociology & Anthropology. American Sociological Review. 1959 Vol. 24. PP. 757-772.

(2) R. W. Fridrichs, Op. Cit., PP. 31-36.

(3) N. Smelser, Toward a General Theory of Social Change in; Essays in Sociological Explanation. P. 279.

يعول دون انسحاب أعضاء الجماعة منها (١) . وكان فالدينج طموحاً للغاية في محاولته تصور حالة التعايش السلمى بين بارسونز وميلز . وكان فاندبيرج يعتقد أنه يمكن التوفيق بين البنائية الوظيفية والديالكتيكية لأن كلا منهما بمثابة وجهة نظر لدراسة المجتمع من جانب واحد ، ومن ثم فهما يكملان بعضهما . وأن دراسة الاتفاق والتداخل بينهما قد يشير الى بداية تمهد للتأليف المثمر بينهما (٢) .

الاتجاه البارسونى المعدل :

لم يقف بارسونز من أزمة البنائية الوظيفية جامداً ، بل قدم بعض الأسهم التي حاول بها توسيع تصوره للنسق المتوازن ليسمن قضية التغير البنائي عن طريق وضع الأنساق الاجتماعية فى الاطار الأكبر للتطور الاجتماعى (٣) وفى مقدمة هذه الاسهامات مقالاته عن بعض الاعتبارات حول « نظرية التغير الاجتماعى » ١٩٦١ ، و « القوانين التطورية فى المجتمع » ١٩٦٤ . ويذهب بارسونز (فى مقاله الأخير) الى أن التطور يمر بمرحلتين اثنتين متعاقبتين ، مرحلة بداية وهى المرحلة المرتبطة بالمجتمع البدائى أو القبلى ، وتتميز بسيادة نظم القرابة والتي تستند فيها المكانة الاجتماعية الى معايير القرابة والنسب ، وهذه المرحلة بمثابة نقطة انطلاق لمرحلة التطور الثانية تلك التى تشمل كل ما يجرى بعد المرحلة الأولى ، والتى تظهر نتيجة لأثر التبرير الشرعى والثقافى للوظائف الاجتماعية السياسية المتمايزة ، ونسق التدرج الاجتماعى المتميز . ذلك التدرج الذى يحدث أولاً وكشرط لشرعية الوظائف ، ثم يحدد بارسونز أربعة قوانين أخرى للتطور تؤثر فى هذه المرحلة ، وهى أنساق السوق ورأس المال والبيروقراطية ، والجمعيات الديمقراطية ، والقانون ، هذا فضلاً عن المتطلبات السابقة على التطور الثقافى والاجتماعى التى يحصرها فى

(1) L. Coser, The Functions of Social Conflict, The Free Press of Glence, P. S. A. 1956, P. 7.

(2) P. Van Deu Berghe, Dialectic & Functionalism, American Sociological Review, Oct. 1963, PP. 696-704.

(3) R. W. Friedrichs, Op. Cit. P. 38.

التكنولوجيا واللغة والقراءة والدين (١) . وإذا كان البعض يرى من ناحية أن اسهام بارسونز الجديد هذا ينطوى على جوانب التقاء مع الماركسية وخاصة عندما تذكر الأخيرة أنه يمكن التمييز بين مرحلتين في التاريخ مرحلة المجتمعات العتيقة ثم المرحلة اللاحقة لكل التاريخ المعروف ، وعندما تؤكد أهمية انساق علاقات الانتاج والأسرة واللغة والدين . الا أنه يشير من ناحية أخرى الى أن هذا الاسهام البارسوني الجديد يعتمد على ميكانزمات التطور دون الثورة ، ويحصر العوامل الجوهرية لبناء المجتمعات الحديثة في التنظيمات البيروقراطية وأنساق المال والسوق والانساق القانونية والاتحادات الديموقراطية وهذه العوامل متوافرة في المجتمع الامريكي باعتباره يمثل ذروة النمو التطوري ، بينما تفتقر آفاقا حديثة أخرى خاصة الاتجاد السوفيتي الى بعض هذه العوامل . والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا الاسهام الجديد أن بارسونز يحاول أن يبرهن استعانتة بالقوانين التطورية على تفوق النسق الامريكي على النسق الروسي الأمر الذي يمكن القول معه أن اتجاه بارسونز الجديد منح أوروبا الغربية وأمريكا ثمنا عزائيا ونصرا نظريا في مقابل النصر الحقيقي السياسي والاجتماعي والتكنولوجي الذي حققته روسيا بالفعل (٢) .

الاتجاه النظري الجديد :

ومال بعض علماء الاجتماع الآخرين الى توجيه استجابتهم لأزمة علمهم وجهة أخرى تمثلت في محاولتهم بلورة نماذج نظرية جديدة تماما تتميز بالشمول والراديكالية وباختلاف مسلماتها وأفكارها الرئيسية عن مسلمات وأفكار البنائية الوظيفية . ولقد لمعت شخصية أرفينج جوفمان بين زملائه هارفولد جارفينكل وجورج هومانز وغيرهم الذين أشتهروا بمحاولتهم صياغة مثل هذه النماذج الجديدة .

(1) T. Parsons., Evolutionary Principles in Sociology, American Sociological Review, XIX, No. : 3, 1964, PP. 325-342.

(2) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 361-397.

نموذج جوفمان :

أعتبر جوفمان المسرح النموذج لفهم الحياة الاجتماعية. ولذلك يحدد نقطة الانطلاق في تحليله في دخول الفرد ذاته على الآخرين، ويركز على ما يحدث في هذا الموقف من تصرفات وسلوك يعبر بها الفرد عن ذاته بقصد أو بغير قصد، ومدى تأثير الآخرين بهذا السلوك وبمظهر الفرد نفسه (١)، ويذهب الى أن الأفراد في هذا الموقف يناضلون من أجل توصيل صورة مقنعة عن ذواتهم الى الآخرين، بمعنى أنهم لا يحاولون عمل شيء بقدر ما يحاولون أن يكونوا شيئاً ما. وهم بهذا يعلبوا أدورا آكروبائية ويشاركون في الألعاب بهدف رفع قيمة الذات وذلك دون الاعتماد على الاخلاق والاحترام، وانما على إثارة الشعور الضئيل بالشفقة المتبادل بين الناس وبعضهم البعض، ومن ثم تصبح الحياة الاجتماعية أو الواقع بمثابة مجموعة من قواعد الألعاب التي يمكن التحكم فيها من ناحية الأداء أكثر منها مجموعة من الالتزامات الاخلاقية التي يمكن الاحساس بأثرها أو تضحي هذه الحياة بمثابة عملية تفاعل بين مجموعة من الأفراد الذين يسعى كل واحد منهم نحو اقناع الآخرين بأن ما يدعيه هو حق، وذلك من خلال النفاذ الى ذواتهم. اذن ليست الاخلاق هي التي تربط الناس ببعضهم. وانما قدرة الأفراد على اقناع بعضهم الآخر بأن ادائهم قد بلغ المستويات المتوقعة هي التي تربط بينهم. ويعتبر اذن الموقف أساس فهم الحياة، وذلك باعتبارها تمارس في دائرة شخصية ضيقة وغير تاريخية ونظامية. وتستمر في سيولة كحالة عابرة. فالحياة الاجتماعية ليست بمثابة أبنية اجتماعية ثابتة ومحددة، وانما هي شبكة مهلهلة تندفع في تأرجح عبر ممر ضيق يرقبها الأفراد في حذر. كما أن الأفراد ليسوا نتاجا للنسق وانما هم منفصلين ومغتربين عنه. والواقع أن جوفمان كان يريد بهذه النظرية تناول أولئك الأفراد الذين يعيشون ويتعاملون مع التنظيمات البيروقراطية الكبيرة الحجم، ذات القوة الساحقة، التي يقل تأثير الأفراد

(1) Erving Goffman, Presentation of Self to Others in T. Manis. & B. Meltzer, eds Symbolic Interaction, Allyn & Bacon Boston. 5 Prin, 1969. PP. 220-231.

فيها ، ويجازل بها البحث عن كيفية توافق الافراد معها وبداخلها (١) .

نموذج جارفينكل :

تعد نظرية جارفينكل بمثابة اطار مرجعي بديل للبنائية الوظيفية ، ذلك لانها تعتبر عملية ممارسة للحياة اليومية بواسطة وسائل يبنى بها الفاعلين عالمهم ويشيدون واقعهم ، أمرا مشكلا ، وذلك على خلاف البنائية التي كانت تسلم جدلا بهذه العملية على أنها أمرا معطى . وكان جارفينكل فى اعتماده بالنظام الاجتماعى ومتطلباته يتخذ موقفا راديكاليا ، بحيث لا نجده يدرس القيم الاخلاقية المشتركة كأساس لهذا النظام ، وانما يقوم بالبحث الدقيق عن بناء الفعل الاجتماعى فى ثنايا اللغة - لغة الحديث اليومية - كوسيط للتفاعل الاجتماعى وبحيث أنه كان يحاول الكشف عن العلاقات المعقدة بين التفكير والعقل ويربط بينهما فى عملية المحادثة بين الافراد ، ويبحث عن الابنية التى يمكن بواسطتها التعبير عن مشاعرهم ويوصلون بواسطتها ما يريدونه للآخرين . وان صياغة المحادثات فى هذه الابنية يضع يدنا على الظواهر التى يمكن ملاحظتها ووضع تقارير عنها (٢) . اذن يركز جارفينكل على الحياة اليومية ويسعى الى فهم المواقف الاجتماعية من الداخل كما هى ، وكما تظهر للافراد الذين يعيشونها ، ويحاول الكشف عن القواعد الضمنية التى تحكم التفاعل الاجتماعى ، وتحدد مدى دلالتها بالنسبة للأشخاص الذين يدخلون فى هذا التفاعل . ويستخدم جارفينكل مناهج الفطرة السليمة والبرهنة ، والحادثة أو بعبارة أخرى يستخدم ما يطلق عليه الأثرميثودولوجى فى استخلاص وصياغة قضايا نظريته (٣) .

مناقشة وتعقيب :

تداولنا معنى النظرية وتعرضنا لأنواعها ، ولمشكلة تصنيفها وأخذنا

(1) A. Gouldner. Op. Cit., PP. 378-390.

(2) John Mckinney & Edward Tiryakien. ed. Theoretical Sociology. Perspectives and Developments. Mereditb corporation. New York. 1970. PP. 17-18.

(3) A. Gouldner Op. Cit., PP. 390-394.

مثلا على مواجهة هذه المشكلة تتبععت أصول التراث النظرى فى علم الاجتماع ، وأوضحنا الطريق الذى سارت فيه وتبلورت بفضل الاتجاهات الاساسية فى نظرية هذا العلم ، وألقينا الضوء على مضمون المادية التاريخية والبنائية الوظيفية ، ثم تابعت انتشار كلا الاتجاهين عن طريق شرائح اجتماعية مختلفة ، فى الاتحاد السوفيتى ، وبلاد الكتلة الشرقية ، وفى الولايات المتحدة وأوروبا . وتناولت بعد ذلك ، التغيرات الهامة التى طرأت على هذين الاتجاهين موضحا أثر القوى الاجتماعية الهائلة والمصاحبة فى هذه التغيرات ، حيث ارتبطت المادية التاريخية منذ البداية بالايديولوجية الثقافية والفكرية التى أعلنت الثورة على المجتمع البورجوازي وأخذت توجه البحوث السسيولوجية فى هذه الفترة ، وهذا ما حاوله انجلزولينين الأول فى كتابه عن حالة الطبقة العاملة فى انجلترا ، والثانى فى مقال عن البدء التنظيم ، وذلك استنادا الى أن المادية التاريخية تعتبر نظرية سسيولوجية ومنهج حى فى تحليل الواقع الاجتماعى المتغير أزلا ، هذا فضلا عن أنها كانت تتفق مع ظروف تلك المرحلة من تاريخ المجتمع فى بلاد شرق أوروبا ، التى كانت تتطلع نحو هدم الانساق الاجتماعية القديمة وإنشاء انساق أخرى جديدة أو تستلزم أحداث التغيير ، غير أنه بعد أن تطور المجتمع فى هذه البلاد وأصبح أكثر تعقيدا وحقق الكثير من الانجازات ، وأضحى التضامن مقوله سسيولوجية هامة كتعبير طبيعى ومنطقي عن العلاقات الاشتراكية فى الإنتاج ، اهتم علم الاجتماع الاكاديمى السوفيتى بالاطارات التصورية التى تركز على عوامل وميكانيزمات الثبات والتكامل والتضامن . ليس على أساس اعتبار المجتمع غير متكامل وإنما انطلاقا من ضرورة تقديم المساعدة للمجتمع لكى يتمكن من زيادة مظاهر التكامل والتناسب بين قطاعاته المتباينة وذلك بعد فهم ميكانزماته . وكان من الطبيعى أن يترتب على هذا الاهتمام نمو تصور سسيولوجى جديد يوفره علم الاجتماع الاكاديمى الماركسي ليوجه البحث السسيولوجى فى هذه الفترة الجديدة من تاريخ تطور المجتمع ، ويتفق معها .

ومن ناحية أخرى ارتبطت البنائية الوظيفية منذ البداية بالايديولوجية الثقافية والفكرية التى رفعت راية الإصلاح دون الثورة - وأخذت توجه البحوث السسيولوجية فى أوروبا الغربية وأمريكا فى الفترة من بداية الاربعينات حتى نهاية الخمسينات . وذلك استنادا الى أن البنائية

الوظيفية تعتبر نظرية سوسيولوجية لتحليل الواقع الثابت والمتوازن، هذا فضلا عن أنها كانت تتفق مع ظروف تلك المرحلة من تاريخ المجتمع في بلاد غرب أوروبا وأمريكا التي تجعل من متطلبات السوق الحرة والمشروعات المنظمة ذاتيا ، متطلبات مثالية . غير أنه بعد أن تطوّر المجتمع في هذه البلاد وأزدهرت دولة الرفاهية وتبلورت حاجاتها ومتطلباتها أهتم علم الاجتماع الأكاديمي في هذه البلاد نفسها في الفترة من بداية الخمسينات حتى اليوم بالنماذج النظرية التي تركز على ميكانيزمات التغير الاجتماعي ، ليس على أساس أن المجتمع يتطلع الى التغير الجذري وإنما انطلاقا من ضرورة تقديم المساعدة للمجتمع حتى يتمكن من تحقيق بعض التغيرات التي يريدها ، وذلك بعد فهم ميكانيزماته . وكان من الطبيعي كذلك أن يترتب على هذا الاهتمام نمو تصورات سوسيولوجية جديدة يوفرها علم الاجتماع الأكاديمي الغربي ليوّجه البحث السوسيولوجي في هذه الفترة الجديدة من تاريخ تطور المجتمع ويتفق معها . ليس الأمر إذن في علم الاجتماع قاصرا على مجرد تعصب البعض للمادية التاريخية ، وتمسك البعض الآخر بالبنائية الوظيفية على نحو جامد ، وإنما انطوى علم الاجتماع على خاصية هامة تعبر عن مرونته وطابعه الديالكتيكي (النقد والمحافظة)، وتجعله يهتم بالتصور النظري الذي يتفق مع ظروف المجتمع في المرحلة التاريخية التي يعيشها .

والواقع أن الفائدة من ادراك هذه الخاصية المرنة لعلم الاجتماع تزداد بين الباحثين في بلاد العالم الثالث ، ذلك لأنها قد تعينهم على تجاوز كل ما يعانونه من حيرة وليس وهم بصدد البدء بتصوير نظري يوجه بحوثهم السوسيولوجية . إذ لا خلاف أن بلاد العالم الثالث في معظمها تهتم بكيفية أحداث التغير في أنساقها الاجتماعية القديمة ، وكيفية تعبئة الجحود من أجل التنمية والتطور حتى يمكن دخولها المنطلق الصناعي . ومن هنا يمكن تفسير انتشار المادية التاريخية في هذه البلاد وارتباطها بالحركات الفكرية والثقافية . وكذلك اهتمام علم الاجتماع بهذا التطور النظري في توجيه بحوثه . ولكن هذا لم يمنع من انتشار البنائية الوظيفية في بعض بلاد العالم الثالث التي كادت تصل الى المنطلق الصناعي وحققت تغيرات أساسية في بعض أنساقها القديمة وأوجدت أنساقا جديدة يستلزم الأمر دراسة ميكانيزمات تكاملها ، وذلك استنادا الى مرونة علم الاجتماع وطابعه الديالكتيكي أيضا .

الفصل الثانى

النظرية والبحث فى علم الاجتماع المعاصر

تمهيد

أولا : أثر النظرية فى البحث

ثانيا : أثر البحث فى النظرية

الفصل الثاني

النظرية والبحث في علم الاجتماع المعاصر

تمهيد

على الرغم من أن البعض قد استطاع أن يميز في تاريخ علم الاجتماع بين مجموعتين من علماء الاجتماع ، مجموعة العلماء الذين كانوا يحاولون قبل كل شيء التوصل إلى التعميمات ويبحثون عن الطرق التي تمكنهم من صياغة القوانين السوسيولوجية ، مقبلين أهمية جمع الملاحظات والبرهنة على هذه التعميمات والقوانين وبين مجموعة أخرى من العلماء الذين يفرقون في إجراء البحوث الأمبيريقية دون أن يهتموا بالربط بين وقائع هذه البحوث أو حتى تفسر حدوثها . إلا أن التطورات التي طرأت على علم الاجتماع خلال السنوات الأخيرة تؤكد لنا أن هذه الاتجاهات قد اقل نجمها . إذ لم نعد نرى اليوم نموذج عالم الاجتماع الذي يهتم فقط بالقولب الفكرية الخالصة دون إدراك صلتها بالواقع ، كما لم نعد نرى أيضا نموذج عالم الاجتماع الذي يقع غريسة الوقائع ويفرق في الإحصاءات دون أن يتم بتفسير هذه الوقائع والبحث عن دلالتها النظرية . وإنما أخذ المنظر يشارك زميله الباحث في العمل ، وأخذوا يتبادلون معا أطراف الحديث فيما بينهم بل أخذ عالم الاجتماع الواحد يتحدث إلى نفسه طالما كان اهتمامه ينصرف إلى النظرية بقدر انصرافه إلى البحث . ولقد ساعد كل هذا على تأكيد العلاقة بين النظرية والبحث ، وإدراك الطبيعة التفاعلية لهذه العلاقة . بمعنى أن هذه العلاقة لا تسير في اتجاه واحد من النظرية إلى البحث أو العكس فقط ، وإنما تسير في اتجاهين متضادين ، يشير الاتجاه الأول إلى أثر النظرية في البحث ، ويشير الاتجاه الثاني إلى أثر البحث في النظرية (١) .

أولا : أثر النظرية في البحث :

تؤثر النظرية السوسيولوجية في البحث من عدة وجوه ، إذ تعمل

★ تأليف الدكتور علي عبد الرازق جليبي .

(1) Robert, K., Merton, Social Theory & Social Structure, The Free Press of Glencoe Illinois, 1951, PP. 83-101.

النظرية على توجيه دوائر البحث نحو الموضوعات المثيرة ، وتضفى المغزى والدلالة على النتائج الفغل ، كما تساعد توجيهاتها وتميمياتها ومفاهيمها على تنمية وتطوير البحث من ناحية أخرى .

١ - توجيه النظرية للبحث نحو الموضوعات المثيرة :

تحدد النظرية مسار واتجاه البحث وتوجيهه نحو تناول الموضوعات التي يحتمل أن تكون أكثر إثارة من غيرها . والمثال البارز في تراث علم الاجتماع الذى يوضح هذه الأوظيفة الأساسية للنظرية بالنسبة للبحث ، يمكن أن نستمد من نظرية (كوهن) Cohen (١٩٥٥) ، التي قدمها لتفسير تكوين الثقافة الفرعية الانحرافية في بعض قطاعات المجتمع الأمريكى ، تلك النظرية التي أقامها بناء على نتائج البحوث السابقة حول السلوك الانحرافى ، وعلى خبراته الخاصة بسلوك عصابات الجانحين ، وعلى بعض النظريات الأخرى في ميدان علم النفس والاجتماع ، ولقد رتب (كوهن) قضايا نظريته على النحو التالى :

١ - يهدف كل سلوك انسلنى الى حل بعض المشكلات .

ب - بالرغم من أن لكل أعضاء المجتمع مشكلات يعانون منها ، إلا أن المشكلات من الأنواع المتباينة لا توزع بطريقة عشوائية بين أعضاء المجتمع ، وإنما يحتمل أن يواجه أعضاء الطبقة العاملة أنواعا معينة من المشكلات بدرجة تفوق ما يواجه أعضاء طبقة الموظفين ، كما يواجه صغار السن هذه المشكلات بمعدل يفوق ما يواجهه الكبار ، ويواجه الذكور مشكلات تفوق ما يواجهه الإناث ... وهكذا .

ج - ويعتبر وجود عدد من الافراد يتفاعل بعضهم مع البعض الآخر ولهم نفس مشاكل التكيف ، شرطا أساسيا لتكوين انماط ثقافية جديدة .

د - ويشترط أساسا لتكيف الفرد ، أن يرضى عنه زملاؤه الآخرون الذين تكون لهم أهمية من وجهة نظره .

هـ - ولكنه من الصعب أن يتحقق للكثير من أبناء الطبقة العاملة مثل هذا الشرط حيث تستخدم معايير الطبقة الوسطى في الحكم على أوجه نشاط هؤلاء الأبناء في المدارس ومراكز الترفيه وغيرها من مجالات

النشاط في المجتمع الأكبر غير أنهم غالباً ، لا يكونوا مهينين لجاراة مثل هذه المعايير .

و - وتتطلب الثقافة الفرعية الانحرافية على هذه المشكلة عن طريق تنمية معايير للمكانة يستطيع هؤلاء الأبناء مجاراتها (١) .

ز - وبما أن معايير الطبقة الوسطى تغرس جزئياً في نفوس معظم أبناء الطبقة العاملة ، فإنه يترتب على ذلك نشوب الصراع بين هذه المعايير ومعايير الثقافة الفرعية للعصابة الجانحة .

ح - ولحل هذا الصراع ، ترفض الثقافة الفرعية الانحرافية معايير الطبقة الوسطى بكل رموزها ومكانتها ، وترفع من شأن معايير العصابة الجانحة .

ويعلق (كوهن) على هذه القضايا النظرية قائلاً ، أنها تقترح البحث عن وقائع وبيانات أكثر دقة ووضوحاً من نوع معايير بعض الشيء ، لتلك الوقائع والبيانات التي يتم جمعها عادة في البحوث التي تجرى عن السلوك الانحرافي . وذلك لأنه إذا كانت هذه البحوث الأخيرة تعتمد على الإحصائيات الرسمية التي تصدرها المؤسسات البوليسية والقضائية ، وعلى التقارير الرسمية التي تعدها الهيئات الاجتماعية . فإن هذه الإحصائيات والتقارير لا تعكس كل الانفعال الانحرافية التي تقع بالفعل ، كما أنها لا تقدم لنا صورة دقيقة وغير متحيزة عن كيفية توزيع حالات الانحراف على القطاعات المتباينة للمجتمع ومن أجل هذا يقترح (كوهن) في ضوء نظريته ضرورة أن يبدأ البحث باختيار عينة عشوائية من جمهور الأحداث (المنحرفين وغير المنحرفين) في منطقة معينة ، ومن خلال المقابلات الشخصية الواعية والوثيقة يسهل تحديد الأفعال الانحرافية التي تقع بالفعل بين أفراد هذه العينة . ويضيف (كوهن) إلى ما سبق أن نظريته تقترح فضلاً عن الاهتمام بدراسة علاقة تصدع الأسرة والشخصية والحي وما إليها بالجناس ، ضرورة توثيق الوقائع حول سلوك المنحرف نفسه ، وحول الطبيعة الفردية

(1) C., Selltize, et. al., Research Methods in Social Relations Holt, Rinehart & Winston, U. S. A., 1961., PP. 486-489.

والجمعية لنشاطه الإجتماعي وحول الكيفية التي تختلف فيها الانحرافات في المواقف الفردية والجماعية ، وحول الجماعات الجانحة باعتبارها انسابا اجتماعية . بمعنى الاهتمام بدراسة بناء هذه الجماعات ودينامياتها وتاريخها وثقافتها الفرعية .

وهكذا يوضح لنا مثال نظرية (كوهن) كيف تعمل النظرية على توجيه البحث نحو موضوعات يحتمل ان تكون أكثر إثارة من غيرها من الموضوعات التي اعتاد البحث في نفس مجال هذه النظرية ان يطرقها (١) .

٢ - تضيف النظرية على نتائج البحث دلالة ومغزى :

إذا تعيل النظرية على تسهيل ادراك النتائج التي يصل اليها البحث باعتبارها جزء من قضية بالغة التجريد ، أكثر منها اجزاء منفصلة :

عندما كانت البحوث الاحصائية توصلنا الى نتيجة مؤداها ان عصابات الجانحين تشيع بنسبة اكبر بين احياء الطبقة العاملة منه بين احياء الطبقة المتوسطة فان هذه النتيجة في حد ذاتها لا تضيف الكثير الى فهمنا للسلوك الانحرافي غير ان النظر الى العصابات باعتبارها تمثل ميلا عاما لمجموعة من الأفراد تواجه مشكلات مشتركة ، وتحاول التوصل الى حلول مشتركة لها ، يساعد على ادراك مغزى الارتباط بين عصابات الجانحين واهياء الطبقة العاملة ، ويضفي على هذه النتيجة دلالة واضحة . كما ان ربط هذه النتيجة بفهم أكثر عمومية مثل هذا يمدنا بأساس آخر يساعدنا على التنبؤ بحدوث هذه الظاهرة او تغييرها في المستقبل الى حد نطمين اليه أكثر من مجرد الاعتماد على النتائج في حد ذاتها . الأمر الذي يجعل بالامكان وضع الحلول واقتراح خطوات الحد من الانحراف مثل زيادة خدمات الترفيه ، وتدعيم الخدمات التوجيهية والاستشارية لطلبة المدارس ، وزيادة الرقابة على الكتب ، ومدا آباء المخرفين بالاعانات المادية ، وزيادة عدد رجال الشرطة في المناطق التي يتزايد فيها معدل الانحراف .

٣ - تنطوي النظرية على توجيهات عامة تمدنا بالسياق الذي

يجرى البحث في نطاقه :

(1) Ibid., PP. 489-490.

اذ تشتمل مثل هذه التوجيهات Orientations على السلطات المتعلقة بنماذج المتغيرات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، أكثر مما تشير الى العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات . ومن امثلة هذه التوجيهات ما ذهب اليه (دور كايم) قائلا : أنه يجب البحث عن سبب الحقيقة الاجتماعية بين الحقائق الاجتماعية الأخرى التي تسبقها ، وأن المعايير المفروسة هي العامل الإجتماعي الذي يوجه السلوك . وكذلك التوجيه الذي أوضحه (زنانكي) و (سوروكين) وغيرهما ، والذي ينظران فيه الى المجتمع باعتباره نسقا متكاملًا يتكون من اجزاء متساندة وظيفيا ومنبصلة فيما بينها . وبالرغم من أن هذه التوجيهات لا تحدد فروضا معينة ، الا أنها تقوم بوظيفة أساسية هي أنها تبيننا بسياق للبحث يسهل عملية التوصل الى هذه الفروض الى حد أن الباحث الذي يتجاهل نظام الحقائق المتضمنة في هذه التوجيهات يعرض نفسه للخطر .

ومن أبرز الأمثلة على دور التوجيهات النظرية في توفير سياق للبحث ، محاولة (ماليتوفسكي) إعادة اختبار الفرض الفرويدى المتعلق بعقدة أوديب ، وذلك في ضوء التوجيه السببولوجي الذي يعتبر أن تكوين العاطفة أمراً يتأثر بالبناء الاجتماعى . ولقد ساعد هذا التوجيه على الكشف عن حقيقة هذه العقدة السببولوجية في علاقاتها بنسق علاقات المكانة في مجتمع بدائي يختلف في بنائه عن ذلك المجتمع الاوربي الغربي ، وذلك من خلال الانادة من مجموعة الفروض غير الناجمة عن هذا التوجيه ، وأن كانت كلها تتفق معه ، حيث يسهل هذا التوجيه عملية تدفق الفروض الواحد تلو الآخر في تعاقب مستمر والتي اثمر اختبارها في البحث عن حقائق سببولوجية هامة (١) .

٤ - توجه مفاهيم النظرية وتصوراتها عملية جمع وتحليل معطيات البحث :

هناك اعتقاد خاطئ بأن النظرية تتكون من مجموعة مفاهيم ، غير أن عملية صياغة المفاهيم والتحليل التصوري ليست الا جانباً جوهرياً في أى عمل نظري ، اذن ليست مجموعة مفاهيم المكانة والدور والمجتمع المحلى والتفاعل الاجتماعى والمسافة الاجتماعية

(1) R. Merton, Op. Cit., PP. 85-86.

والإنومي ، إلا جزءاً في بذاء نسق النظرية ، يضاف الى الاوصاف التي يجب ملاحظتها والمتغيرات التي ينبغي أن يتناولها البحث والقضايا المرتبطة منطقياً فيما بينها . وعند هذا الحد تبدو النظرية وقد استكملت بناؤها . ويعتبر اختيار المفاهيم بطريقة تساعد على التوصل الى العلاقات وتحتيدها بوضوح أمراً حاسماً بالنسبة للبحث ، لأنها توجه عملية جمع وتحليل المعطيات بدقة واحكام ومن ثم تقلل من احتمالات خطأ النتائج الأمبيريقية التي تتجمع في ضوء هذه المفاهيم — وتعتبر محاولة (سذرلاند) لاعادة النظر في المفهوم للدارج للجريمة مثالا بناءً على الكيفية التي يحدث بها توضيح المفهوم مراجعة للفروض المتعلقة بالبيانات التي تم جمعها في ضوء هذا المفهوم .

فعندما أخذ (سذرلاند) يجرى عملية مراجعة للنظريات الكريمونولوجية التي تشير الى وجود معدل عال للجريمة بين الطبقات الدنيا يفوق نظيره بين الطبقات العليا . والتي توصلت الى هذه الحقيقة استناداً الى بيانات الجريمة الرسمية التي تم جمعها في ضوء مفهوم اجرائي معين للجريمة ، والتي أدت الى سلسلة من الفروض التي تعتبر حالة الفتر وظروف التخلف والضعف العقلي وغيرها من السمات ذات الارتباط العالي بالمكانة الطبقية الدنيا ، تعتبر من بين العوامل الهامة للسلوك الاجرامي ، استقطاع عندئذ أن يكشف عن الغموض والخطأ الذي تنطوي عليه هذه النظريات ولقد بدأ مراجعته لهذه النظريات من مفهوم الجريمة نفسه . الذي حاول توسيع نطاقه ليشمل مخالفات القانون الجنائي التي تظهر بين ذوي الياقات البيضاء ورجال الأعمال والادارة ، تلك المخالفات التي تختفي من الاحصائيات الجنائية الرسمية بمقارنتها بغيرها من مخالفات ذوي الياقات الزرقاء أعضاء الطبقة الدنيا . وفي ضوء المفهوم الجديد يتوقع اختفاء الارتباط العالي بين الجريمة والمكانة الاجتماعية الدنيا (١) ، لأن (سذرلاند) عندما أخذ يجرى توضيحاً تصورياً جديداً لمفهوم الجريمة ، حاول اعادة بناء البيانات عن طريق الإشارة الى ما تنطوي عليه وما تستبعده ، بواسطة الشك ، في المسلمات التي قامت على

(1) Ibid., PP. 87-88.

أساسها هذه البيانات الإحصائية وبخاصة تلك المسلمة التي يستند إليها التحديد الإمبيرى للجربة والتي مفادها أنه يتم تسجيل مخالفات القانون الجنائي التي يرتكبها أعضاء الطبقات الاجتماعية العديدة بطريقة واحدة في الإحصائيات الجنائية وهكذا تؤثر مفاهيم النظرية وتصوراتها في عملية جمع وتحليل معطيات البحث . كما تؤثر مفاهيم النظرية وتصوراتها من ناحية أخرى في حل التناقضات الملاحظة بين النتائج . وذلك عن طريق إيناسج أن هذه التناقضات مظهرية أكثر منها تناقضات حقيقية لأن المفاهيم التي لا تصاغ بوضوح كاف والتي تشتتل على عناصر متباينة للغاية ، توصلنا إلى بيانات تختلف جذريا فيما بينها ، ومن ثم يظهر التناقض بحدة إلى درجة لا يمكن التقليل من شأنها إلا عن طريق إعادة توضيح المفاهيم بشكل مناسب ، وهذا طالما أن المفاهيم هي التي توجه فكر الباحث وسلوكه وأدراكاته كما تحدد الموقف الذي يستجيب له وعموما يساعد التحليل للتصوري الصريح على معرفة إلى أي شيء يستجيب ، وإلى العناصر يتجاهلها ؟

ومن أهم الأمثلة على أثر المفاهيم في حل التناقضات الظاهرة بين النتائج ، البحث الذي أجراه (وورف Whorf) على بعض المتغيرات التي وضعها تصوريا بأنها أسطوانات غاز فارغة ، وحاول دراسة استجابة المفحوصين نحو هذه الأسطوانات . فوجد أنها استجابات متباينة لأن بعض المفحوصين تصوروا أن مثل هذه الأسطوانات لا خطر من ورائها ومن ثم لم يكثرثوا بها ولم يمتنعوا عن التدخين والقاء أعقاب السجائر حولها . وتصور البعض الآخر أن الأسطوانات الفارغة من أكثر الأمور خطرا لأنها تشتتل على بخار متفجر ، فكانوا أكثر حذرا في سلوكهم وهذه النتائج المتناقضة في الظاهر توضح أن الاستجابة لا تكون موجهة نحو الموقف الفيزيقي بقدر ما توجه نحو الموقف المتصور (١) . ولما كان استخدام مفهوم الفراغ في هذا المثل ، يشوبه الغموض ، لأنه أخذ من ناحية على أنه مرادف للصفر والفراغ والسلب والخمول ، وأخذ من ناحية أخرى على أنه يساعد على الاشتغال . ومعنى هذا أنه إذا كان

(1) Ibid., PP. 88-89.

مفهوم الفارغ قد أوضح صراحة المقصود منه امبيريقيا مقدما ، لما كانت هناك مثل هذه النتائج او الاستجابات المتعارضة . وعموما يوضح هذا المثال اثر التوضيح التصوري على البحث ، الذي يشير للباحث بوضوح الى البيانات يتناولها واثى النتائج يهتم بها . وبالإضافة الى ما سبق ، نجد أن المفاهيم النظرية وظيفية أخرى بالنسبة للبحث ، اذ تجدها تساعد على تحديد المؤشرات التي يمكن أن يهتم البحث بملاحظتها في الواقع . وهذا ما حاوله (تولمان) Tolman (وتل) Tull عندما قبل بتحديد مؤشرات لمتغيرات مثل التماسك الاجتماعي وغيرها من المفاهيم والأبنية الفرضية ، التي يمكن ملاحظتها في الواقع ، وتجدد تدعيمها ليا من جانب النظرية .

ثانيا : اثر البحث في النظرية :

تذكر دوريات ومراجع علم الاجتماع بالمناقشات التي تركز على بيان دور النظرية في البحث ، وتوضيح وظيفة النظرية في توجيه البحث واستمراره ، ومن المفيد أن نواصل هذه المناقشات ونتناول اثر البحث في النظرية بما أن العلاقة بينهما لا تسير في اتجاه واحد كما سبق أن اشرنا ، وخاصة أن أغلب المناقشات السابقة في هذا الصدد لم تتناول الا وظيفة رئيسية واحدة للبحث تتمثل في اختبار فروض النظرية . والواقع أن اثر البحث في النظرية لا يتف عند هذا الدور السلبي المتعلق بالتحقق من فروض النظرية واختبارها وانما يتجاوز الى دور ايجابي آخر له اربعة وظائف ، حيث يمكن للبحث ان يسهم في بدء النظرية ، وفي اعادة صياغتها ، وتعديلها وتوضيحها (١) .

١ - يسهم البحث في تطوير النظرية :

فإذا كان لدينا نظرية قد حيكمت صياغتها حول ما سوف يحدث في مواقف متباينة . وفي ظل ظروف محددة ، فانه بالإمكان أن نستخلص منها استنتاجات تأخذ صورة فروض توجه البحث وإذا أمكن اثبات صحة هذه الفروض عن طريق تجارب صممت لهذا الغرض ، فان هذا البحث يسهم في التحقق من بناء النظرية في جملتها ، أما اذا لم يتمكن البحث من

(1) Ibid., PP. 80-90.

البرهنة على صحة الفروض ، فإنه يكون من الضروري إعادة اختبار النظرية مرة ثانية ، والنظر فيها إذا كان من الواجب استبعادها لأنها غير صالحة ، أو ما إذا كان ينبغي إدخال بعض التعديلات على بنائها ، ثم استخلاص استنتاجات منها وصياغتها في صورة فروض تخضع للبحث ، للتأكد من أن هذه النظرية المعدلة تجد ما يدعمها في الواقع . وهكذا لا يسهم البحث فقط في التحقق من فروض النظرية ، وإنما يسهم أيضاً في تطوير أو تعديل النظرية والواقع أن اسهامات البحث في تطوير النظرية قد تكون متصودة ومخطط لها ، أو قد تكون عرضية غير مخطط لها .

أ - التخطيط لتطوير النظرية :

وعالم الاجتماع الذي يشرع معتمداً في تطوير بعض جوانب النظرية يتبع أحد طريقتين أو كلاهما . فهو قد يعيد النظر في الدراسات القائمة أو يختبرها ثانية ، أو قد يضع مشروع خطة لبرنامج من الدراسات التي تركز على المشكلة التي يهتم بها ، ويراعي الارتباط بين نتائج هذه الدراسات . ولا يحتمل ، في كلا الحالتين ، أن يبدأ هذا العمل من نقطة لا تستند الى دراسات سابقة ، أو صياغات نظرية أخرى ، أو ملاحظات خاصة ، وإنما يبدأ عادة من تصورات معينة واحتمالات محددة يكونها في ذهنه لصياغات بديلة ويحاول اجراء اختبارها المقصود للدراسات الموجودة ، أو وضع خطة للدراسات المقترحة التي لابد من تنفيذها ، في ضوء هذه الصياغات البديلة القابلة للتغير بدورها (١) والمثال الذي نستعين به لتوضيح كيفية التخطيط لتطوير النظرية اعتماداً على النظر في الدراسات القائمة واختبارها ثانية ، نستمدّه من كتاب (ميرتون) Merton (وزوسي) Rossi المعنون : اسبابات في نظرية سلوك الجماعة المرجعية Reference Group حيث كانت المادة التي أعادوا النظر فيها تشتمل على البحوث الصغيرة المتضمنة في كتاب الجندي الأمريكي American Soldier الذي أعده (ستوفر) Stoffer وآخرون عام ١٩٤٩ ، تلك التي لها صلة بالطرق التي يختار بواسطتها المفوضين جماعات أخرى باعتبارها نقطة مرجعية من

(1) C. Selltize, Op. Cit., PP. 491-493.

اجل تقويم مكاناتهم الخاصة ، وذلك برغم ان هذه البحوث لم تجر في ضوء مفهوم الجماعة المرجعية . هذا فضلا عن البحوث الأخرى التي استخدم فيها هذا المفهوم نفسه أو المفهومات المماثلة وتعنى مفهومات الروح المعنوية والرضى وغيرها . ولقد ركز (ميرتون) و (روسى) على العناصر المشتركة في هذه البحوث ، وقاما بتفسير اتجاهات أعضاء الجماعات المدروسة ، في ضوء الحرمان النسبى الذى يعانونه ، بالمقارنة بالجماعة المرجعية التى اختاروها كعيار واضح لا كيفية التى يختلف بها اختيار الجماعة المرجعية من موقف لآخر . اذ وجد ان المفحوصين يقومون بتقويم مكاناتهم الخاصة بهم إما بالإشارة الى مكانة أعضاء جماعاتهم الداخلية in-group ، أو بالإشارة الى مكانة أعضاء جماعات أخرى خارجية . وقد تركز بعض هذه الجماعات لها نفس المكانة أو يكون لبعضها الآخر مكانة أعلى أو أقل . ولقد أثارت هذه المحاولات في ذهنهما بعض التساؤلات : ماهى الظروف التى يأخذ في ظلها المفحوصون علاقات جماعاتهم الداخلية اطار مرجعيا لتقويم كل ما يخصهم ؟ وماهى الظروف التى يأخذ في ظلها المفحوصون علاقات الجماعات الخارجية التى يفتقرون الى عضويتها ، اطارا مرجعيا لهذا التقويم ؟ الأمر الذى ساعدهم على توسيع مجال النظرية ، لأنها بهذه التساؤلات يشران الى بعض الاتجاهات والمسارات التى ينبغى ان تسير فيها البحوث مستقبلا (١) .

والمثال الثانى على التخطيط لتطوير النظرية من خلال وضع مشروع خطة لبرنامج من البحوث التى تتركز على مشكلة معينة ، نستخلصه من برنامج بحوث الاتصال الذى نظّمته جامعة ييل Yale من اجل تطوير نظرية الاتصال الاتقاعى . اذ يذهب (هوفلاند) و (جانز) و (كيلى) Hovland & Janis & Kelley فى وصف هدف وطبيعة هذا البرنامج الى انه لما كانت هناك مجموعة كبيرة متراكمة من الحقائق الوصفية المتعلقة بهذا الاتصال الاتقاعى ، ومن أهمها تلك التى توضح اثر البرامج التعليمية وحملات الاعلان والدعاية على السلوك والرأى - ولما كانت هذه الحقائق لا توضح الظروف التى يزداد أو يقل في ظلها

(1) Ibid., PP. 493-494.

نفعالية أحد أنواع الاتصال الاتقناعية هذه أو غيرها . . معنى ذلك أن بحوث الاتصال الاتقناعى أغفلت بعض القضايا النظرية التى لها دلالتها وفعاليتها ، وأن هناك حاجة ماسة للاهتمام بمثل هذه القضايا التى تسهم فى إثراء فهمنا لعمليات الذاكرة والفكر والدافعية والتأثير الاجتماعى ومن هنا أنصرف اهتمام برنامج البحوث أولا نحو مجموعة من المشكلات المتعلقة بالعوامل التى قد تؤثر فى فعالية الاتصالات وتجعلها تحدث تغييرات فى الراى ؟ وكيف تؤثر الاختلافات فى امكانية تصديق من يقدمون مادة الاتصال ، فى طريقة ادراك وتنويم مادة الاتصال ومحتواه ؟ وفى درجة تعديل الاتجاهات والمعتقدات ؟ . . ولقد استطاعت بحوث الجزء الأول من هذا البرنامج تقديم الاجابات المناسبة على هذه التساؤلات ، ولكن أثارت هذه الاجابات فى الوقت نفسه مجموعة أخرى من التساؤلات يحتمل فيما يبدو أن تكون أكثر إثمارا فى تطوير نظرية الاتصال الاتقناعى وتغيير الراى ، استنادا الى برنامج بحوث خطط له سلفا (١) .

ب - الصدفة فى تطوير النظرية :

يسهم البحث فى تطوير النظرية عن طريق الصدفة والاتفاق وعلى نحو لم يخطط له سلفا ، وذلك من خلال ملاحظة وقائع غير عادية أو غير متوقعة أو استراتيجية تفيد فى تقديم فروض نظرية جديدة أو فى توسيع نطاق نظرية قائمة . حيث قد يساعد البحث الموجه نحو اختبار أحد الفروض على التوصل الى بعض الملاحظات غير المتوقعة التى لم تكن فى الحسبان عند البدء فى اجراء البحث ، تؤدى اتفاقا الى نتيجة ثانوية تؤثر بدورها فى تطوير النظرية . كما قد يساعد البحث على ادراك ملاحظة أخرى غير عادية تثير الدهشة نظرا لأنها قد تبدو غير متسقة مع النظرية القائمة أو الوقائع المرتبطة بها ، الى الحد الذى قد تثير معه هذه الملاحظة فضول الباحث وحب استطلاعه وتنبيهه وتجعله أكثر حساسية للوقائع فيكشف غيرها ثم يجرى ملاحظات ثانية ، ويستخلص منها استنتاجات يضعها بعد ذلك فى الاطار الأوسع لنظريته . وبقدر ما ينفبس

في الوقائع ، بقدر ما يزداد احتمال اكتشافاته لمثل هذه الملاحظات غير العادية التي تنفصح عن اتجاه مثير للبحث ، بحيث تؤدي الوقائع غير العادية الى نظرية جديدة للغاية او توسع النظرية القائمة ، عندئذ تهبط حالة الفضول التي تثيرها هذه الوقائع . ويساعد البحث كذلك على ادراك ملاحظات من نوع ثالث توصف بانها استراتيجية لانها ترتبط بمضامين النظرية المعنية ، وتوجه النظر نحو شيء جديد يضاف الى الوقائع الملاحظة ، وتذكرنا الملاحظات الأخيرة بزلات اللسان وعثرات القلم والأخطاء المطبعية وسقطات الذاكرة ، التي طالما كان يلاحظها الانسان من قديم الزمان باعتبارها وقائع تافهة ، ولكنها عندما اصطدمت بحساسية فرويد وادراكه الفذ اخذت هذه الأمور صفة الوقائع الاستراتيجية التي امكن في ضوءها توسيع مجال نظريته عن الكبت والانفعال المرضية (١) . ويمكن ان تلقى دراسة (ميرتون) عن التنظيم الاجتماعي لكرافتاون وهي مدينة أمريكية Crafttown ، الضوء على هذه الأنواع الثلاثة من الملاحظات غير العادية وغير المتوقعة والاستراتيجية واثرا في تطوير النظرية على نحو لم يخطط له سلفا . وكانت كرافتاون بمثابة ضاحية يقطن بها حوالي (٧٠٠) أسرة ، بينهم نسبة كبيرة من أبناء الطبقة العمالية ، ولقد اثمرت هذه الدراسة عن ملاحظة مفادها : تنتمي نسبة كبيرة من سكان هذه الضاحية الى تنظيمات تطوعية وسياسية تفوق ما كان يحدث في مناطق سكناهم الأصلية واثارت هذه الملاحظة غير العادية ، ملاحظة أخرى عن طريق الصدفة مضمونها : تقع نسبة الزيادة في المشاركة الجماعية بين الأبناء الذين لهم اطفالا صغار حديثي الولادة ، وكانت هذه الملاحظة الأخيرة غير متوقعة لانها لا تتفق وماهو شائع من معارف ، تلك التي تشير الى انه عادة ما يرتبط الصغار بأبائهم من ذوي المستويات الاقتصادية الدنيا ، ويحولون دون أن يكون لهم نشاطا فعلا في الجماعات المنظمة الأخرى التي تقع خارج نطاق أسرهم ، ولقد حاول الأبناء انفسهم تفسير هذه الملاحظة غير المتوقعة على سلوكهم قائلين : انه ليست هناك مشكلة حقيقية امام خروجنا في المساء

(1) R. Merton, Op. Cit., PP. 98-99.

للمشاركة في التنظيمات التطوعية . لأنه من السهل أن تجد الأمهات حولهن من يقوم برعاية أطفالهن من بين الشباب الذين تتقاع أعمارهم في الفئة (١٥ - ١٩) سنة . وإذا كانت هذه الدراسة قد تطرقت الى ملاحظة غير عادية وأخرى غير متوقعة لم تكن داخلية ضمن برنامج الملاحظات الأصلية ، وكان هناك تفسيراً كافياً يشجع حب استطلاع الباحث، فهل يمكن أن تدخل هذه الملاحظات ضمن فئة الملاحظات الاستراتيجية ؟ - الواقع أنه إذا كانت هذه الملاحظة تبدو تافهة أكثر من ملاحظة فرويد خلال الحرب العالمية الأخيرة (حيث كان له ولدان في الجبهة) عندما اساء قراءة العنوان الرئيسي في إحدى الجرائد « سلام جورز » بدلا من « العدو أمام جورز » إلا أن فرويد استطاع أن يحول الملاحظة التافهة الى ملاحظة استراتيجية وبالمثل أمكن تحويل ملاحظة دراسة كرافتون الى ملاحظة استراتيجية لها صلة بمضامين نظرية معينة ، وتوجه النظر نحو قضايا جديدة تضاف الى قضايا النظرية القائمة وتوسع من نطاقها (١) . حيث أدت حساسية (ميرتون) للوقائع الى أن يربط بين اعتقادات آباء كرافتون في سهولة توفر من يقوم برعاية أطفالهم أثناء خروجهم للمشاركة في التنظيمات التطوعية وبين بناء العلاقات الاجتماعية الجديدة في هذه المدينة ، الذي أمتاز بالنمساك ، نتيجة لنمو أواصر الود والتقريب والثقة بينهم على نحو لم يكن يعهدونه في المواقع الحضرية الأصلية التي كانوا يسكنونها سلفاً قبل انتقالهم الى هذا المجتمع المحلي . وهكذا تكتسب الملاحظة غير المتوقعة وغير العادية صفة الاستراتيجية ، لأنها تتسق ومضامين النظرية السوسيولوجية التي سبق أن صاغها (ماركس) بقوله «ان الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعى الأفراد ، وعبر عنها (دور كايم) بقوله « ان التصورات الجمعية تعكس الواقع الاجتماعي » ، وحددها (شريف) Sherif قائلاً « ان العوامل الاجتماعية تعتبر بمثابة الإطار للدراك » ، وواضح أنها سوسيولوجية المعرفة ، عندما ذهبت الى أن « الوضع الاجتماعي يحدد الاتجاهات النظرية والأفكار » كما أن هذه الملاحظة تعمل على توسيع نطاق النظرية لأنها تضيف إليها قضية جديدة مؤداها : ان « الإدراك أو الاعتقاد يعد نتاجاً للبناء الاجتماعي » .

(1) Ibid, PP. 66-100.

٢ - يسهم البحث في إعادة صياغة النظرية :

ويجمل البحث على إعادة صياغة النظرية وتوسيع نطاقها عن طريق الملاحظة المتكررة للوقائع التي لم تكن متضمنة في الإطار التصوري ، والتي قل أن يهتم بها في التحليل . ويضرب حصر الأمثلة التي يعج بها تراث علم الاجتماع والتي توضح الكيفية التي يسهم بها البحث في إعادة صياغة النظرية . ولكن في مقدمة هذه الأمثلة ، يمكن أن نذكر سلسلة نتائج البحث الجديدة التي أدت بـماليونفسكي إلى أن يعيد صياغة نظرية السحر . تلك النتائج التي توصل إليها من دراساته التي أجراها على قبائل التروبرياندا ، وجعل هذه النتائج أن سكان جزر التروبرياندا قد اعتادوا الصيد من مياه البحيرة الداخلية بطريقة التسميم ، بدون أن يعرفوا أنفسهم للخطر وبغير الشك فيما توقعه هذه الطريقة من صيد وافر ، مع العلم بأنهم لا يمارسون شعائر السحر في هذه الحالة ولكنهم يمارسون هذه الشعائر ، عندما يقومون بالصيد من مياه البحر الخارجية ، لأنهم يشككون في إمكانية توفر الصيد اللازم ، ويتوقعون المزيد من المخاطر (١) . معنى هذا أنهم يعتقدون أن السحر يساعدهم في التغلب على الإحساس بالشك وعدم الثقة ويدعم مساعي الإنسان الملمية ، ويقلل من قلقه ويفتح أمامه دروب التخلص من المخاطر وكان هذا الاعتقاد بمثابة قنينة جديدة يمين إضافيا إلى النظرية القديمة للسحر التي توضح دوره في جلب الحظ وتناول كل مالا يمكن التحكم فيه من مخاطر . ولما كان الأساطير التصوري القديم لا يأخذ هذه القضية في اعتباره ، ومن ثم لا يهتم بتحليلها ، معنى هذا أن ماليونفسكي استطاع بناء على هذه الدراسة أن يعيد صياغة نظرية السحر ويوسع من نطاقها .

وهناك مثال آخر نستمد من نتائج بحث أجرى للكشف عن فعالية أحد وسائل التأثير في جمهور المستمعين ، ويوضح أثر البحث في إعادة صياغة النظرية المتعلقة باقتناع الجماهير ، وكانت عينة البحث كبيرة ومثلة لسكان مدينة نيويورك الذين أجريت لهم استبارات تدور حول انطباعاتهم عن البرنامج الإذاعي الذي يذاع على فترات متكررة لمدة

(1) Ibid. PP. 100-102

ثمانية عشر ساعة يوميا وتقدمه إحدى نجوم الاذاعة ، من اجل اقتناع الجماهير بشراء سندات الحرب ولقد اختلفت لطباعات لفراد عينة البحث بين الاقبال الشديد على شراء السندات ، وبين رفض شرائها والاستياء من الحملة الدعائية والتجارية التي يقوم بها البرنامج ويضاف الى ما سبق أن الاقتناع بشراء السندات ، كان يستند الى اقتناع آخر في أمانة وصدق نجمة الاذاعة التي تقدم البرنامج . ولقد اثارت هذه النتيجة الأخيرة عدة تساؤلات لماذا ظهر هذا الاقتناع الكامل في امانة النجمة ؟ ، ولماذا اظهر أفراد العينة هذا الاقتناع وهم قد تعودوا على الشك وعدم الثقة في مجتمعهم الذي اشتهر بالمنافسة والانتقام ونقص الاخلاق ؟ ولماذا اعتقدوا أن دوافع هذه النجمة لا تصدر الجشع والطموح والاعتزاز بأصلها الطبقي ؟ وماهى أذن الأسس السيكوسوسيولوجية التي يستند اليها هذا الاقتناع ؟ (١) : ولقد عثر القائمون بالبحث على مفتاح للإجابة على هذه التساؤلات تمثل في أحد النتائج التي توصلوا اليها والتي مفادها ان هناك نسبة كبيرة ممن اعتادوا سماع برنامج هذه النجمة كانوا مقتنعين بنزاهتها ووطنيتها وصمودها في حملتها ، الأمر الذي دعم اقتناع الجمهور بلمانتها .

معنى هذا أن الاقتناع بأمانة النجمة ، يرجع الى عملها المتواصل وصمودها وتكريس وقتها كله للبرنامج ، ولتفانيها . وهذه النتيجة الأخيرة التي مفادها ان الدعاية عن طريق العمل تفوق في فعاليتها الدعاية عن طريق الكلمة . وهى نتيجة جديدة لم يأخذها إطار نظرية اقتناع الجماهير في اعتباره ، ولم يهتم بتحليلها ، الأمر الذي يمكن القول معه أن هذا البحث استطاع أن يعيد صياغة النظرية وأن يوسع من نطاقها عن طريق اقتراح متغيرات جديدة .

٣ - يسهم البحث في إعادة تحديد محور اهتمام النظرية :

عندما يبتكر البحث أساليب واجراءات جديدة يستعين بها في تجميع الوقائع وتحليلها ، فإنه قد يتغير محور اهتمام النظرية نحو موضوعات لم تكن في متناولنا قبل ذلك تشير الفروض الجديدة وتوجه البحث ثانية نحو

(1) Ibid. PP. 102-104.

مجالات مثمرة ، تزيد من جرائنها وتتفق البيانات والوقائع ، حول هذه المحاور التي تغيرت نحوها النظرية .

والأمثلة على اسهام البحث في تغيير محور اهتمام النظرية ، عديدة في تراث علم الاجتماع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، ما ترتب على ابتكار أساليب تحليل المضمون والجداول والاستبانات المركزة وغيرها ، واستخدامها في البحث وتراكم وقائع وبيانات كثيرة وجديدة غيرت من اهتمام نظرية الدعاية ، نحو امكانية استخدام الدعاية كوسيلة للضبط الاجتماعي والتحكم في ظروف المجتمع العالمي المتغيرة بأنساقه الايديولوجية المتصارعة وتكنولوجيته الحديثة الخاصة بالاتصال بالجمهور واستخدامها كسلاح في الحرب اندائرة بينها . وما ترتب على الاستفادة من الأساليب الاسقاطية الجديدة ، واختبارات الرورشاخ وتفهم الموضوع وتكملة القصة من وقائع وبيانات اعادة تحديد محور الاهتمام في نظرية الطابع وتكوين الشخصية ، في علاقتها بالبناء الاجتماعي (١) .

وما ترتب على ابتكار مورينو للأساليب السيسيومترية ، من احياء الاهتمام بنظرية العلاقات الشخصية المتبادلة وتغيير محور اهتمام النظرية نحو الجماعات الأولية . والأبنية الاجتماعية غير الرسمية التي تتوسط بين الفرد والتنظيمات الرسمية الكبيرة والذي وجد صدق واسع في التراث المتعلق بدور الجماعة غير الرسمية في الانساق الاجتماعية للمصنع مثلا ، او في البيروقراطية والتنظيمات السياسية . وما ترتب كذلك ، عن استخدام الاستبانات المتكررة لنفس الجماعة ، من اعادة تحديد اهتمام علماء النفس الاجتماعي بنظرية تكوين الاتجاه واتخاذ القرار ، والمشاركة السياسية ، وغيرها . ولكن مع كل هذه الأمثلة التي توضح أثر البحث في تغيير اهتمام النظرية ، ينبغي الا يغيب عن ذهننا أن هذا الأثر يتوقف على أن تكون الوقائع السيسولوجية التي توصلنا اليها أساليب البحث الجديدة ، داخلة في اطار مقولات وثيقة الصلة بالنظرية . وهذا ما يؤكد تالكوت بارسونز بقوله « ان الوقائع الجديدة تكون لها أهمية ودلالة نظرية عندما يكون بالامكان وضعها

(1) Ibid, PP. 105-106.

ضمن اطار من المقولات التحليلية . « الأمر الذى يعمل بدوره على تقدم النظرية . وذلك لأن أساليب البحث المبتكرة حديثا ، قد تصرف اهتمام النظرية عن القضايا وثيقة الصلة والتي لها أهمية من الناحيتين النظرية والانسانية ، أكثر مما تغير اهتمام للنظرية نحو المضامين المثمرة (١) .

٤ - يسهم البحث في توضيح مفاهيم النظرية :

ينصرف أكبر جانب في ذلك العمل الذى يعرف باسم التنظير نحو الاهتمام بتوضيح مفاهيم النظرية . ولكن بالرغم من أن موضوع المفاهيم المحددة بوضوح يحتل هذه الأهمية في علم الاجتماع ، إلا أنه يؤخذ على كثير من البحوث في هذا العلم ، أنها عنيت أساسا بتصميم البحوث والمتغيرات الجوهرية ، وتحليل المفاهيم في ضوء عناصرها التصورية . وهذا الوضع ينطبق على بثوث (شابل) عن أثر مشروعات الإسكان على مستوى معيشة الأسرة ، وعلى التجارب السيكلوجية عن أثر الأسر البديلة على ذكاء الأطفال ، وغيرها . غير أنه يمكن للبحث الذى يتسم بالحساسية لمثل هذا المطلب أن يتجنب عدم الاهتمام بالمفاهيم ، ويعمل على تحديد المفاهيم والمتغيرات بالوضوح الكاف الذى يحتاجه تقدم البحث والنظرية . ويتحقق أسهام البحث في توضيح مفاهيم النظرية عن طريق تحديد مؤشرات للمتغيرات موضوع الاهتمام فاذا نظرنا الى مفهومات مثل الروح المعنوية والتماسك الاجتماعى نجد أنها في حاجة الى توضيح ، اذا كان يجب على الباحث أن يجرى تحليلاته على أساس متسق تساعده على تحديد درجات الروح المعنوية العالية أو المنخفضة ، والتماسك الاجتماعى أو الانشقاق . ومن الطبيعي أن يلجأ هذا الباحث الى ابتكار المؤشرات التى يمكن على ضوءها ملاحظة أو دراسة موضوعات الروح المعنوية أو التماسك الاجتماعى ، على أن تكون هذه المؤشرات دقيقة وواضحة . ولشد أدرك (دور كايم) الحاجة الى ابتكار مؤشرات لمفاهيمه ، برغم ما يقال عن مصطلحاته ومؤشراتها أنها لم تكن ناضجة ومثيرة للخلاف . إذ نجده يصرح أكثر من مرة « أنه من الضروري أن تبدل الحقيقة الداخلية التى يصعب ملاحظتها ، بحقيقة خارجية أخرى ترمز لها ، وأن تدرس الحقيقة الأولى من خلال الثانية ، وهكذا يقف

الاصطلاح المتصور والمؤشر عليه ، أحدهما ازاء الآخر ، ويرتبطان على هذا النحو ، بحيث يعتبر المؤشر على حد تعبير (دور كايم) و (سوزان لانجر) Langer ، هو ذلك الجانب من موضوع معين والذي يسهل ادراكه أما الجانب الآخر فهو ذلك الجانب الذي يصعب ادراكه ، ورغم انه وثيق الصلة بالجانب الأول (١) . وهناك مثال جوهري يوضح لنا كيف ان البحث يسهم في توضيح مفاهيم النظرية . ويستمد هذا المثال من تصور اساسى فى علم الاجتماع ، يقر أن للأفراد أدواراً اجتماعية متعددة . وأنهم يعملون الى ضبط سلوكهم على ضوء توقعات محددة بنائياً ، تخصص لكل دور منها . ويرتبط بهذا التصور ، تصوراً آخر مفاده أنه يزيد احساس الأفراد بضغط الأدوار الاجتماعية المتصارعة ، وخاصة فى المجتمع الأقل تكاملاً . وهناك امثلة على هذه الأدوار المتصارعة لا حصر لها ، اذ يخضع الشيعوى الكاثوليكي لضغوط متعارضة من الحزب والكنيسة ، ويعانى الشخص الهامشى من ضغط الجماعات المتصارعة ، وتتميز المراه العاملة بين مطالب الأسرة وضرورات المهنة . ورغم أن هذه التصورات قد مر على كشفها عشرات السنين فى علم الاجتماع ، الا ان الاهتمام بها انحصر فى مجرد محاولة تفسيرها ، أو تقديم الحلول لها ، اذا اشار (توماس و زنانيكى) الى أنه يمكن التقليل من الصراع بين الأدوار الاجتماعية عن طريق تجزئة الدور أو تحديد مطالب كل دور صراحة . كما ذهب آخرون الى أن الصراع المستمر بين الأدوار يعد بمثابة عملية معوقة للمجتمع يمثل ما هى معوقة للفرد ، وهكذا لم ينصرف الاهتمام بمثل هذا التصور نحو تحديده بوضوح الأمر الذى يسهم بدوره فى حل كثير من المشاكل التى أثارها : مثل على أى اساس يمكن أن يتنبأ المرء بسلوك الشخص الذى يمارس أدواراً متصارعة ؟ وأى الأدوار يكون لها الأولوية عندما يتخذ قراراً ضرورياً ؟ .. الخ . وهكذا تنبه الباحثون حديثاً الى أن هذا التصور الأساسى فى علم الاجتماع ، يستلزم بذل الجهد من أجل اجراء التوضيح الاجرائى واللازم لمفاهيم : التضامن وصراع الدور ، والموقف ، .. فاندفعوا نحو البحث عن المؤشرات التى ترمز لهذه المفاهيم (٢) .

(1) Ibid. PP. 108-109.

(2) Ibid, PP. 109-110.

الفصل الثالث

توظيف البحوث العلمية الاجتماعية في خدمة قضايا التنمية .

— تمهيد .

اولا : معنى التنمية الاجتماعية واهدافها .

ثانيا : أهمية البحث العلمى فى التنمية .

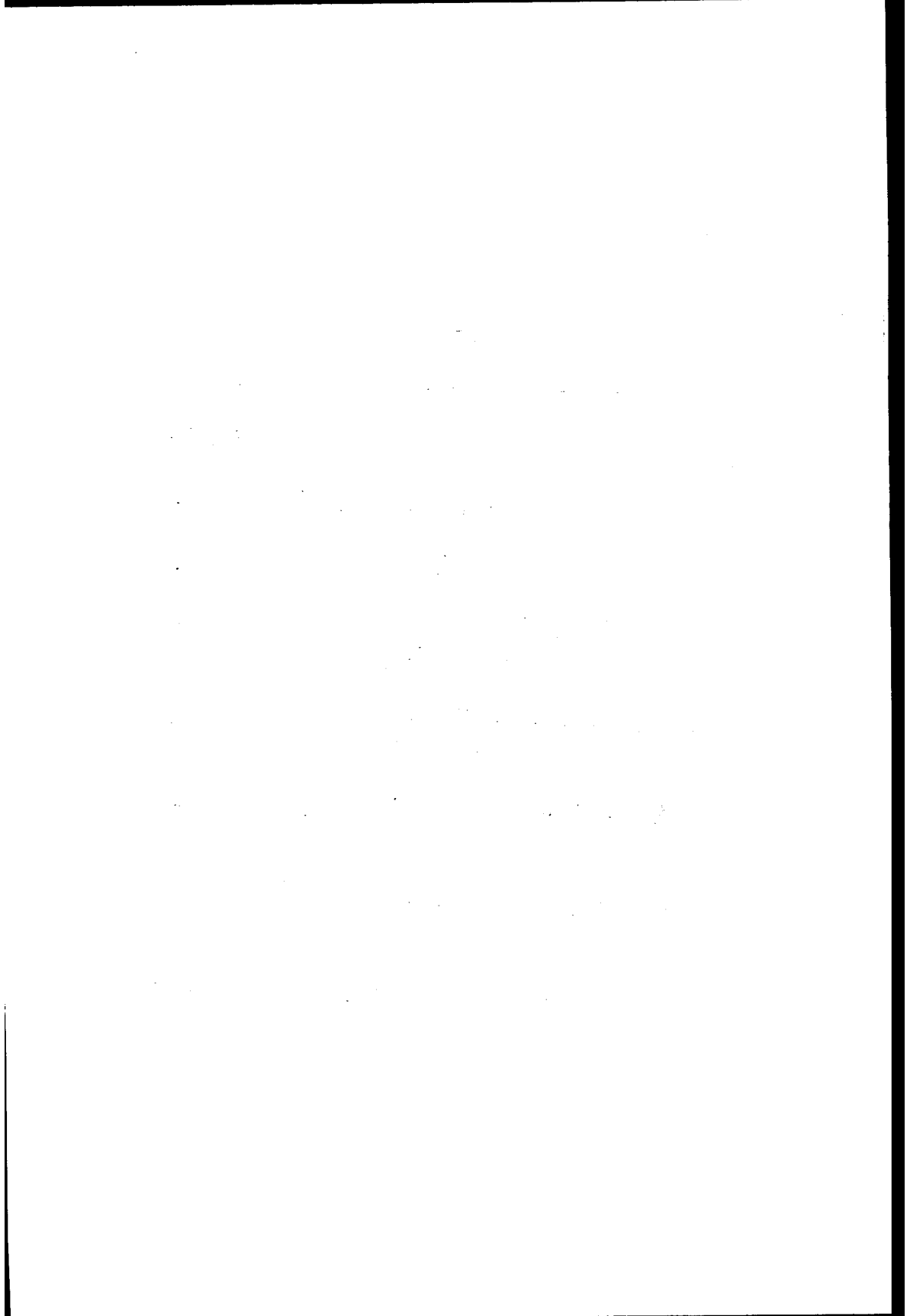
ثالثا : معايير تحديد مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية التى تخدم التنمية الاجتماعية .

رابعا : مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية التى تخدم التنمية الاجتماعية فى البلاد العربية .

١ — مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية فى المرحلة الاولى والمشكلات التى تثيرها .

٢ — مجالات البحوث والاحصاءات الاجتماعية فى المرحلة الثانية .

٣ — مجالات البحوث والاحصاءات فى المرحلة الثالثة .



الفصل الثالث

توظيف البحوث العلمية الاجتماعية في خدمة قضايا التنمية *

تمهيد :

ينطلق هذا الفصل من محاولة الإجابة على تساؤل مؤداه ما هي مجالات البحث العلمى والاحصاءات التى تخدم أهداف التنمية الاجتماعية ؟ غير أننى أرى أن هناك مجموعة من التساؤلات يلزم الإجابة عليها تمهيدا لصياغة الإجابة المناسبة على هذا التساؤل من أهمها ، ما المقصود بالتنمية الاجتماعية ؟ وما هي أهداف التنمية الاجتماعية في البلاد العربية ؟ وما أهمية البحث العلمى والاحصاءات التى تخدم أهداف التنمية ؟ أو بعبارة أخرى ما هي نتائج التجارب الانسانية السابقة التى يمكن أن نستخلص منها مجموعة المعايير والمحكات التى نستطيع أن نحدد على ضوئها مجالات معينة للبحث العلمى والاحصاءات التى تخدم أهداف التنمية الاجتماعية في البلاد العربية ؟ . واستنادا الى كل هذه التساؤلات قسمت مقالى الى الموضوعات التالية :

أولا : معنى التنمية الاجتماعية وأهدافها .

ثانيا : أهمية البحث العلمى في التنمية الاجتماعية .

ثالثا : معايير تحديد مجالات البحث العلمى والاحصاءات .

رابعا : مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية التى تخدم التنمية الاجتماعية في البلاد العربية .

أولا : معنى التنمية الاجتماعية وأهدافها :

يتداخل مفهوم التنمية DEVELOPMENT مع عدد آخر من المفاهيم المتداولة في تراث علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وخاصة مفاهيم النمو GROWTH والتحول TRANSFORMATION والتحديث مما أدى الى حدوث اللبس بين مدلولاتها ، واستخدام البعض واحد من هذه المفاهيم بمعنى التنمية (١) ، الأمر الذى دعانى الى تحديد معنى التنمية من خلال توضيح الفرق بينها وبين هذه المفاهيم الأخرى . اذ يشير النمو الى الزيادة في الانتاج أو المنتج ، بحيث يسهل تحديد النمو الاقتصادي ، مثل الزيادة في الدخل التى يمكن ملاحظتها عبر فترة زمنية

* تأليف الدكتور على عبد الرازق جلى .

محنة . كما يمكن تحديد النمو التعليمي على ضوء زيادة عدد الخريجين في المستويات التعليمية المتباينة وفي تخصصات مختلفة ، وكذلك يمكن ادراك الازدهار الفنى والعلمى والايديولوجى والفلسفى وهكذا . فالنمو بمثابة عملية كلية ، تتراكم منها الثروة في مجالات مختلفة .

والتحول عبارة عن عملية يعمل فيها التغير على اعادة تشكيل القيم السائدة ، والمفاهيم المستخدمة كإطارات مرجعية ، وكذلك تشكيل أنماط جديدة للسلوك ، وهى عملية يمكن ملاحظتها في مراحل تاريخية متباينة ، ومجالات مختلفة ، ومستويات مغايرة ، ذلك مثل التحول من نظام الانتاج الاقتصادى الذى يحقق الاكتفاء الذاتى ، الى نظام التبادل ، او التحول الى زراعة المحاصيل ، او التحول الى التعليم الإلزامى . غير أن التحول ليس دائما عملية تغير من المجتمعات الأكثر الى الأقل تقليدية او من أحد أنواع التقاليد الى آخر .

أما التحديث فيتمثل في عملية زيادة الانفتاح المجتمعى (والفردى) والمرونة والقدرة على حل المشاكل البالغة التعقيد . وكذلك التغلب على الصعوبات وعلى خلق الفرص الجديدة .

غير أن التنمية تختلف عن كل هذه العمليات السابقة . في انها تمثل عملية اعادة بناء وتركيب . وتنويع النشاط وتوسيع مجاله . وزيادة التخصص وترشيده . وتنسيق السلوك واضفاء طابعا نظاميا على أنواعه (٢) . كما تختلف التنمية عن العمليات السابقة في انها تنطوى على أهداف عامة تحدد للمجتمع . قد تعلو من شأن السعادة أو تزيد من فرص الحياة لكل أعضائه . وهذا يتطلب بدوره وعلى الأقل عدالة اجتماعية واقتصادية ، ورخاء وحرية سياسية وصحة وتعليم ... وما إليها . كما أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب بناء يتسم بالمرونة ، بمعنى أن يتيح لكل أعضاء المجتمع فرصة متساوية في الادراك والمطالبة والتمتع بأنصبتهم في موارده على نحو فعال ... وعلى ضوء هذا التحديد لعملية التنمية ، يمكن القول بأنه ليس هناك مجتمع قد حقق التنمية بعد . وإنما لا يزال العالم كله يمر بمرحلة تنمية طالما كانت التنمية عملية مستمرة باعتبارها تنطوى على هدف أو تحدد لنفسها حالة مثالية تتوق الى تحقيقها (٣) .

ولما كانت الايديولوجية هي فلسفة الغايات والاهداف التي يتوق اليها المجتمع وترتبط بالخير العام لأفرادة (٤) . فانه يمكن توضيح المقصود بأهداف التنمية الاجتماعية وتباينها استنادا الى هذه الفلسفة . حيث تهدف التنمية في المجتمعات التي تسودها الايديولوجية الرأسمالية الى التوسع في انتاج السلع والخدمات الخاصة ، ولا يجرى الاتجاه الى تنمية السلع والخدمات العامة الجزئيا . ويكون هدف الدولة هو المحافظة على التوازن النسبي بين الفئات والطبقات من أصحاب المصالح الخاصة والمتعارضة ، بما تتجه اليه من نواحي الاصلاح الاجتماعى ، بالحلول الجزئية والموضعية والوقائية المؤدية الى التخفيف من متاعب عدم الاستقرار الاقتصادى ودفع مخاطر الخلل الاجتماعى دون احداث تغيرات جذرية في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بالتدخل المباشر في توزيع الملكية والثروة وتوزيع الدخول في المجتمع تهدف التنمية في المجتمعات التي تسودها الايديولوجية الاشتراكية الى الربط المتكامل بين التوسع في انتاج واستهلاك السلع والخدمات الخاصة ، وبين التوسع في انتاج واستهلاك السلع والخدمات العامة . ويكون هدف الدولة هو احداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية والعمل على زيادة الثروة والانتاج واعادة توزيع الدخل .

وتهدف التنمية في المجتمعات النامية (العالم الثالث ومن بينها البلاد العربية) ، الى حل الكثير من المشكلات التي يعانى منها السكان ، وخاصة ضآلة نصيب الفرد من الدخل القومى، وانخفاض مستوى الادخار والاستثمار ، وضعف الانتاج الصناعى بالنسبة لعدد السكان ، والحاجة الملحة الى تحسين طرق المواصلات ووسائل النقل ، وتوغير القوى المحركة ، وارتفاع نسبة القوى العاملة في الزراعة ، مما أدى الى ضغط السكان على الاراضى الزراعية . ونقص مستوى التغذية بصفة عامة . وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية لمواجهة حاجات السكان الاساسية (٦) او بعبارة أخرى تهدف التنمية الاجتماعية في المجتمعات النامية الى «واجهة تحديات زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وارساء التنظيمات وخرس المبادئ الجديدة وتطبيق قواعد العدالة وتجديد المجتمع على أساس التكنولوجيا الحديثة ، والتفكير العلمى ، وخلق المناخ الثقافى

الإيجابي الذي يساعد على مواجهة هذه التحديات (٧) . إذن تعتبر التنمية عملية تغير جذري يعيد بها الإنسان بناء المجتمع على ضوء أهداف محددة تختلف من مجتمع لآخر ، باختلاف الأيديولوجية التي يأخذ بها . وتستفيد كل المجتمعات بدرجات متفاوتة من نتائج البحث العلمي الاجتماعي في بلورة هذه الأهداف وفي وضع خطط ومشروعات التنمية ، وفي التنفيذ الفعلي لهذه الخطط والمشروعات وفي تقييم هذه الخطط (٨) .

ثانيا : أهمية البحث العلمي في التنمية :

تعلق كافة الدول على البحث العلمي أهمية كبيرة الى الدرجة التي تميز معها بالخطورة ، واضحى عنوانا للحقبة التي نعيشها ولا يفوته في هذه الحقبة عمل آخر في الأهمية والخطورة . غير أن أهمية وخطورة البحث العلمي في البلاد المتقدمة تختلف عنها في البلاد النامية . إذ يندفع المصل في ميادين البحث العلمي في البلاد المتقدمة بقوة ، ويتصف بالمثابرة عليه والانصراف اليه ، ومن أولى الدوافع الى ذلك ، توافر الرغبة في تلك البلاد ونمو التجربة في أن تقوم مؤسسات البحث العلمي لديها بإجراء البحوث والدراسات التي تفيد في حل المشاكل العلمية والفنية التي تعترض سير الخطط وتصميم وتنفيذ مشروعات التنمية . وعلى الرغم من أن المراحل التي تجتازها كثير من البلاد النامية ، ومحور التفكير الحالي فيها وانشغال الرأي والحكم قد أدت الى أن لا يلقي البحث العلمي من الأسبقية والأهمية ما يتمتع به في البلاد المتقدمة ، إلا أن حاجة البلدان التي بدأت تنشغل بالأخذ بأسباب التقدم والتنمية الى البحث العلمي يفوق غيرها من البلاد . لأنه يخدم هذه البلدان النامية خدمات جليلة . إذ تقوم مؤسساته بتكوين كادرات متنوعة في مجالات العلم والتكنولوجيا وتوفر احتياطا علميا ، أو بعبارة أخرى أن البحث العلمي هو السبيل الى قيام طبقة من العلماء والخبراء المدربين ، تكون في النهاية المرجع الذي يستعان به عند مواجهة المشكلات ، والملاذ الأخير فيما يواجه التخطيط والصناعة والانتاج والمشروعات من عقبات (٩) ، وتلعب دورا بالغ الأهمية في قيادة حركة المجتمع نحو تحقيق أهداف التنمية .

ومع ادراك هذه الأهمية والخطورة للبحث العلمي في عملية التنمية ، ووضوحها ، إلا أنه لا يزال هناك خلاف حول امكانية الاستفادة منه في

برامجها . اذ يرفض البعض الاستعانة بالبحث العلمى ، نتيجة لعدم ايمانهم بجذواه فى شئون المجتمع ، وعادة ما يظهر هذا الرفض بين كبار الموظفين الذين تدرجوا فى مسؤوليات الادارة ، واكتسبوا خبرات عملية يعتزون بها ، ولا يثقون فى سواها وخاصة ما يأتى عن طريق العلماء والباحثين . ذلك لأنهم يرون أن ظواهر المجتمع ليست فى حاجة الى بحث ، وأن كل شىء واضح ، ولم يعد هناك ما يكتشف عن طريق الخبرة والتمرس بالعمل . ومن هنا كان الباحث الذى يتمتع بمركز اكاديمى عندما يشارك فى العمل الاجتماعى يحتل مركزا صعبا ودقيقا ، لأنه لا يحظى بالتقدير المهنى الكبير ، وقد ينزعج زملاؤه الأكثر تصميها على اصدار تشريع أو انجاز مشروع معين ، من أسلوبه العلمى الخاص فى رؤية الأشياء ويزيد الأمر صعوبة عندما يحرمه نقص المعاومات عن المجتمع من الأدلة التى يستند اليها فى الدفاع عن وجهة نظره وفى مقابل رفض البعض الاستعانة بالبحث العلمى ، نجد آخرين يرفضون العمل والحركة فى المجال الاجتماعى الا على اساس من البحث العلمى والدراسة الموضوعية الهادفة ، ايمانا منهم بأنه على ضوء البيانات الدقيقة والحقائق العلمية التى يجمعها الباحثون عن امكانيات المجتمع واحتياجاته يمكن رسم السياسة الاجتماعية ووضع الخطط لتنفيذها على اساس واضح (١٠) ولعل هذا التباين فى الراى حول امكانية الاستفادة من البحث العلمى فى التنمية يعكس المواقف المتباينة التى يتخذها الباحثون انفسهم من مسائل السياسة العملية ، والى نظرتهم الشخصية الى امكانية قيام تعاون بينهم وبين رجال التخطيط والتنفيذ . اذ يرى بعض الباحثين أن تقتصر جهودهم على تناول الجوانب النظرية التى تستهدف تقديم اضافات مبتكرة الى العلم دون النظر الى ما قد يتسرب على بحوثهم من تطبيقات عملية . لأن العلم فى نظرهم لا يحقق تقدما ملموسا الا اذا كانت أهدافه مجردة ، وكلما بعد الباحث العلمى عن مشكلات السياسة العملية كانت الحقائق التى يتوصل اليها أكثر صدقا وموضوعية .

غير أن هناك فريقا آخر من الباحثين يرى أن أهمية العلم تبدو من خلال تطبيقاته العملية ، والاستفادة من نتائجه فى التنفيذ . لأن القيمة

الحقيقية للعلم تبدو من خلال مساهمته في حل مشكلات الحياة الواقعية
ثم أن البحث التطبيقي قد يكشف عن معلومات وبيانات وحقائق لم يسبق
للبحث العلمى النظرى اكتشافها والوصول اليها (١١) .

والرأى المرجح في هذا الصدد أن البحث العلمى يفتد أهميته
بالنسبة للتنمية إذا كان هناك خلاف في إمكانية الاستفادة به بين
الباحثين من ناحية وبين المسؤولين عن التنفيذ من ناحية أخرى فلا قيمة
لبحوث علمية تدرك مسؤولية المساهمة في وضع الخطط والمشروعات
والكثف عن عقبات تنفيذها ، وتتوهم برامجها بما يخدم أهداف التنمية
الاجتماعية ، بدون أى تقدير من جانب المسؤولين عن التنفيذ لهذه
المساهمة وتوفير المناخ الملائم لتحقيقها وإزالة العقبات التى تواجهها ،
كما أنه لا قيمة لرغبة المسؤولين عن التنفيذ في الاستفادة من البحث العلمى
وتوفير الامكانيات اللازمة له ، مع وجود باحثين لا يدركون وظيفتهم
الاجتماعية ، ولا يقدرّون مسؤولياتهم تجاه بلادهم ويكتفون بمجرد
تقديم الإضافات المتكررة الى العلم دون النظر الى ما قد يترتب عليها من
تطبيقات عملية .

ثالثا : معايير تحديد مجالات البحوث العملية والادصاءات الاجتماعية التى تخدم التنمية الاجتماعية :

تعتمد عملية التنمية الاجتماعية على الأهداف التى يحددها كل
مجتمع لنفسه ومن ثم تختلف باختلاف هذه الأهداف وباختلاف الاطار
الايدىولوجى الذى تتبع منه .

ولقد اتضح الاختلاف في تقدير قيمة البحث العلمى الاجتماعى في
عملية التنمية ، ودرجة الاهمية التى تعلق عليه ، باختلاف هذه الأهداف
ايضا . فهل ينعكس هذا الاختلاف أيضا على المهام التى يضطلع بها
البحث العلمى في البلدان المختلفة طالما أنه يتسق والأهداف التى ترسم
له والخطط والمناهج التى توضع في كل بلد ؟ وهل يقع التفاوت أيضا في
أهدافه مع اختلاف المراحل التى تمر بها عملية التنمية الاجتماعية
ذاتها ؟ وإذا كنت أعتقد أن الإجابة على هذه التساؤلات يمكن أن تلقى
الضوء على المعايير التى تساعدنا على تحديد مجالات البحث العلمى

والاحصاءات التى تخدم أهداف التنمية الاجتماعية فى البلدان النامية .
ومنها البلاد العربية . فان الاسترشاد بالتجارب الانسانية السابقة فى
عملية التنمية الاجتماعية للبلدان المختلفة التى سبقتنا فى هذا الصدد ، أمر
لا مفر منه لاستخلاص النتائج التى تجيب على هذه التساؤلات وتضع
أيدينا على المحكات والمعايير التى تهدف الى الكشف عنها .

والبحث عن التجارب السابقة فى عملية التنمية الاجتماعية
يدور فى نطاق العلم الذى يضطلع بهمة البحث الاجتماعى ولا يخرج على
حدوده ، ونعنى به علم الاجتماع . ويمكن لكل من يحاول تتبع
حركة علم الاجتماع ونموه وتطوره ، أن يلاحظ انقسام هذا العلم بعد
سأن سيمون الى اتجاهين أساسيين يتمايز كل منهما عن الآخر من
الناحيتين البنائية والنظرية ، يمثل الاتجاه الأول فى علم الاجتماع عند
كارل ماركس أو الماركسية ، ثم علم الاجتماع الماركسى بعد ذلك الذى حقق
نجاحا ضخما فى أوروبا الشرقية — ويشير الاتجاه الثانى الى برنامج
أوجست كومت الخاص بانشاء علم الاجتماع الخالص ، الذى تمثل بعد
ذلك فى علم الاجتماع الاكاديمى والجامعى الذى تبلور فيما بعد فى الاتجاه
الوظيفى كما يرمز اليه بأعمال تالكوت بارسونز ، والذى حقق تطورا
ورواجا هائلا فى الولايات المتحدة (١٢) . وأضحى هذان الاتجاهان
يمثلان تصوران يخالفان بعضهما على خط مستقيم (١٣) . واخذ يوجهان
حركة البحث العلمى الاجتماعى على نحو يخدم أهداف التنمية الاجتماعية
النابعة من الايديولوجية — التى سادت فى كل بلد من البلاد السابقة .
اذ كان ينظر الى المادية التاريخية على أنها ذلك الجانب من الماركسية
الذى يمثل نظرية سوسيولوجية ومنهج حى فى تحليل الواقع الاجتماعى
والتغير دائما (١٤) . ومن ناحية أخرى كان وجود نظرية واحدة وتصور
مشترك يوجه عمليات البحث فى عالم الاجتماع العربى الذى تمتد بدايته
الى أوجست كومت فى القرن التاسع عشر ، لم يتحقق الا بعد نهاية
الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن الحالى ، وذلك عندما أخذت أفكار
بارسونز تنتشر فى الجامعات الأمريكية وانقسام علم الاجتماع بها . كبناء
لنظرية فريدة فى علم الاجتماع الغربى ، يأخذ مفهوم النسق الاجتماعى

صفة جوهرية فيها كأداة تصورية لفهم الواقع الاجتماعى ويركز على حالة التوازن داخله (١٥) . ولم يكن انتشار هذه الاتجاهات النظرية - المادية التاريخية عند ماركس والوظيفية البنائية عند بارسونز ، راجعا الى الصدفة ، وانما الى ارتباط كل منها بحركة ثقافية فكرية معينة دون غيرها . اذ ارتبط الاتجاه الأول منذ البداية بالحركة الثقافية والفكرية التى عملت من أجل الجماعات المناضلة والجماعات الدنيا التى كانت بطبيعتها نائرة على المجتمع البورجوازى الذى رفضهم . أما الاتجاه الثانى فقد ارتبط بفكر الاكاديمين فى الجامعات الذين كانوا يعملون على تدعيم الطبقة الوسطى ، والذين انحصر نشاطهم فى الإصلاح دون الثورة (١٦) . اذن كان علم الاجتماع منذ نشأته واضطلاعه بمهمة البحث الاجتماعى متأثرا بالايديولوجية السائدة . وبدا وكأنه لم يستطع أن يتجنب المساس بالايديولوجية ، كما أن الايديولوجية لم تستطع هى الاخرى أن تتجنب المساس بمادة ومحتوى هذا العلم الاجتماعى وكذلك بمناهجه ، وأصبح من غير المستطاع تفادى الارتباط المباشر بينهما (١٧) .

وهنا يمكن أن نشير الى اعتماد لينين على الماركسية عامة والمادية التاريخية خاصة فى اجراء تحليل متميز للبناء الاجتماعى للمجتمع الروسى فى نهاية القرن التاسع عشر . وذلك انطلاقا من حاجة المجتمع الروسى فى ذلك الوقت الى حل المشاكل الناشئة عن هدم النسق الاجتماعى القائم واقامة انساق اجتماعية جديدة ، ومن الايمان بأنه من غير الممكن بدون الاعتماد على العلم والبيانات العلمية الموضوعية المتحقق منها والدقيقة حل هذه المشاكل . وذلك أيضا تنفيذا لقرار انشاء الاكاديمية الاشتراكية للعلوم الاجتماعية بعد مايو عام ١٩١٨ ، والذي أشار الى ضرورة اجراء سلسلة من البحوث الاجتماعية متركزة فى مجالات الصراع الاجتماعى والتغير الاجتماعى ومشكلاته (١٨) .

كما يمكن ان نشير من ناحية أخرى الى اعتماد علم الاجتماع الأمريكى على الاتجاه البنائى الوظيفى فى توجيه حركة البحث الاجتماعى خلال فترة امتدت من نهاية الاربعينات الى بداية ستينات القرن الحالى ، ولذلك انحصر اهتمام البحث فى دراسة دور القيم الاخلاقية وتفسير

المشاكل الاجتماعية بارجاعها الى انويار نسق القيم والعيوب في عملية التنشئة الاجتماعية ، وكذلك في تحايل الميكانيزمات التلقائية التى تحافظ على النظام فى المجتمع ، وتناول الضبط الاجتماعى والاهتمام بعملية التكيف مع الوضع القائم (١٩) .

ولو القينا نظرة سريعة من ناحية ثالثة على محتويات بعض مؤلفات علم الاجتماع فى أحد بلاد أوروبا الشرقية ، وأمريكا ، لا تضح لنا الاختلاف فى مجالات البحث الاجتماعى بين هذه البلاد باختلاف أهداف التنبية والايديولوجية . اذ يتضمن كتاب ليونارد بروم وفيليب سيلزنيك عن علم الاجتماع ، حصر عناصر التحليل السوسيولوجى ، فى التنظيم الاجتماعى والثقافة والتنشئة الاجتماعية والجماعة الاولى ، والتدرج الاجتماعى والروابط والسلوك الجمعى والسكان والايكولوجيا والأسرة والدين والتعليم والاقليات والجريمة . أما كتاب انتى فيامينجو عن أسس علم الاجتماع العام فيتضمن الاشارة الى بناء وديالكتيك قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والمجتمع باعتباره كلية وتفسير البنائين الفوقى والتحتى ، وبناء نمو الوعى الاجتماعى وبناء نمو التكوينات الاقتصادية — الاجتماعية الخاصة والقوى المحركة وشرعية التطور الاجتماعى . يؤكد اذن المؤلف الاول على الجوانب الثابتة للظواهر الاجتماعية وخاصة الثقافة والتنشئة الاجتماعية ، بينما يؤكد المؤلف الثانى على الجوانب الدينامية منها وخاصة التغير الاجتماعى . وهذا الاختلاف فى تأكيد مجالات البحث دون غيرها يرجع الى أن المشتغلين بدراسة الانسان والمجتمع ، يأخذون بالسياسات الموضوعية ويطبّقونها ، ولا يستطيع علماء الاجتماع تجنب مشكلة القيم الاجتماعية فى أعمالهم (٢٠) . ومعنى هذا أن الايديولوجية ترسم الحدود للعلماء وتجعلهم يتجهون نحو دراسة جوانب معينة من الواقع الاجتماعى دون غيرها (٢١) . وتقف بمثابة معيار تحدد على ضوءه مجالات البحث العلمى التى تخدم أهداف التنبية . والسؤال الذى يثار هنا ، هل ظلت الايديولوجية تلعب هذا الدور ، مع التغير الذى طرأ على علم الاجتماع باعتباره العلم الذى يضطلع بمهمة البحث الاجتماعى ؟ أم ظهرت فى هذا الصدد معايير أخرى تحدد مجالات للبحث الاجتماعى والاحصاءات التى تخدم أهداف التنبية الاجتماعية ؟

لقد طرأ على علم الاجتماع وبالتالي على الاتجاهات الأساسية داخله ، تغيرات هامة نتيجة لتأثير بعض القوى الاجتماعية الهائلة والمصاحبة ، وليس فقط نتيجة لتراكم نتائج البحوث الامبيريقية على النحو الذى يشير اليه المنهج التقليدى . ولم يلاحظ التغير الذى طرأ على علم الاجتماع الماركسى الا بعد عقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٥٦ . حيث بدأت تظهر الحاجة الى تصور نظرى جديد يوجه البحث الاجتماعى نحو دراسة الميكانيزمات التى تؤدى الى الثبات الاجتماعى والنظام وذلك من أجل المحافظة على المنجزات التى حققتها الانساق الجديدة . وظهرت مجالات جديدة للبحث ، مثل التدرج الاجتماعى والتنظيمات والسكان ووسائل الاتصال . . لم يكن الاهتمام منصرفا اليها فى الفترة السابقة ، على أن هذا التغير فى مجالات البحث لم يكن ناتجا عن اتجاه يناهض الاشتراكية والحزبية ، لأنه صدر عن توجيه من القيادة العليا للحزب الشيوعى وتوصيات مؤتمراتها ، تلبية لوجهات النظر الجديدة والافكار النامية فى المجال السياسى أو بعبارة مختصرة عن الافكار الايديولوجية الناشئة (٢٢) . كما انه لم يلاحظ التغير الذى طرأ على علم الاجتماع الأمريكى الغربى الا مع حلول الستينات وبعد ان وقعت احداث هامة وتغيرات داخل وخارج الولايات المتحدة ، مثل تضخم قوة السود ونشوب ثورة الحقوق المدنية . . (٢٣) وهنا بدأت تظهر الحاجة الى تصور نظرى جديد يوجه البحث السيسولوجى فى هذه المرحلة نحو الاهتمام بالكيفية التى تتغير بها الظروف الراهنة الى ما هو أفضل والمعونة فى التغلب على المشاكل القومية والمعرّف بها والمعلن عنها ، وعلى التوترات الاجتماعية والصراعات بطريقة منسقة ، ونحو كيفية احداث اصلاحات اجتماعية عن طريق التغيير المخطط والمعتمد لمواجهة الضغط الذى تمارسه الطبقات الاجتماعية المحرومة نسبيا مثل السود والعمال ، وتحديد كيفية توسيع نطاق القوى الامريكية فى الخارج ، والتفوق على الاتحاد السوفيتى فى التحكم وتوجيه حالة التصنيع فى بلاد العالم الثالث وكسب تأييد القوى الرئيسية التى تمتعت بها بعض هذه البلاد (٢٤) .

معنى هذا انه ظهرت مجالات جديدة للبحث الاجتماعى لم تكن موضع اهتمام فى الفترة السابقة ، مثل التغير الاجتماعى . والمشاكل القومية والتوترات الاجتماعية ، والاصراع الاجتماعى ، والتغير المخطط ، والطبقات الاجتماعية والعلاقات الدولية ، وغيرها . ولكن هذا التغير كان تلبية لوجهات النظر الجديدة والافكار النامية وعن ازدهار ونمو دولة الرفاهية بما لها من حاجات ومسلمات تختلف عن المسلمات والافكار والايديولوجيات السابقة على هذه الدولة .

يتضح اذن ان الايديولوجية واهداف التنمية ظلت تلعب دورها فى تحديد مجالات البحث الاجتماعى والاحصاءات التى تخدم عملية التنمية الاجتماعية برغم التغيرات التى طرأت على علم الاجتماع باعتباره العلم الذى يضطلع بمهمة البحث الاجتماعى ، واذا كنا بصدد تحديد مجالات البحث العلمى الاجتماعى والاحصاءات التى تخدم عملية التنمية الاجتماعية فى البلاد العربية ، فان حصيلتنا تجارب التنمية الانسانية تشير علينا ان نحتكم الى الايديولوجية التى تستند اليها برامج وخطط التنمية فى هذه البلاد والى الاهداف التى تتوق اليها وبرغم ما قد يواجهنا من صعوبات التعرف على ابعاد الايديولوجيات المعلنة او غير المعلنة للكثير من هذه البلاد وكذلك صعوبات التباين بين هذه البلاد فيها تعتبره ايديولوجية خاصة بها كما ان هذه البلاد ليست فى مستوى واحد ، لا فى درجة تبينها لفكرة التنمية ، ولا فى ممارستها ، ولا فى السعى اليها ولا فى القدرة عليها ، فانه بالامكان تحديد بعض الاهداف التى تشترك فيها معظم البلاد العربية باعتبارها اولا تميز بوجود عوامل نوعية من اهمها اتضاح الشعور بالاشترك فى المصير واتساع دائرة النفوس التى يمسها هذا الشعور بجذوته (٢٦) . وباعتبارها ثانيا جزءا واحدا من مكونات ما يعرف بدول العالم الثالث . وتتلخص هذه الاهداف فيما يلى :

١ — اعادة النظر فى بناء السكان والتحكم فى عوامل تغيره . حيث ان تزايد السكان بالنسبة الى الاراضى الزراعية فى بلد مثل مصر ، يعرقل برامج التنمية الاجتماعية فيها .

وذلك فى الوقت الذى تشكل قلة السكان فى بلاد مثل السودان والعراق والسعودية عقبة امام التنمية (٢٧) .

٢ — إعادة بناء المجتمعات الريفية ، ذلك لأن الأمة العربية مازالت أمة زراعية ، ومازال غالبية مجتمعاتها ريفية من حيث عدد السكان ومن حيث المساحات التي تشغلها ، وفرص العمالة وطاقة الإنتاج وارتفاع نسبة القوى العاملة في الزراعة مما أدى الى ضغط السكان على الأرض الزراعية ، وقل نصيب الفرد من الدخل القومي (٢٨) .

٣ — إعادة تنظيم المشروعات الصناعية . إذ أنه برغم الجهود المبذولة في التصنيع واقامة الصناعات الجديدة والاستفادة بالتقدم التكنولوجي الا انه يلاحظ ضعف الانتاج الصناعى على نحو لا يحقق الحاجات المتزايدة عليه .

رابعاً : مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية التى تخدم التنمية الاجتماعية فى البلاد العربية

إذا كانت مجالات البحث العلمى والاحصاءات التى تخدم التنمية الاجتماعية فى البلاد العربية تنحصر فى الإطار الذى يضم الاهداف المشار اليها سلفاً ، فان السؤال الذى يثار هنا : ما هى مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية التى يستلزم الاهتمام بها فى كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الاجتماعية والتى لا تخرج عن اطار الاهداف المذكورة ؟ وما هى المشكلات المنهجية التى تطرحها دراسة هذه المجالات فى كل مرحلة ؟ وخاصة وأن التنمية الاجتماعية تستلزم اجراء دراسات بحوث علمية وذلك فى أثناء مرحلة بلورة اهدافها بناء على دراسة الواقع الاجتماعى وتقدير ما يتطلبه من حاجات وما يتوافر فيه من امكانيات ، وترجمة هذه الاهداف الى مشروعات وخطط . كما أنها تحتاج أيضاً الى اجراء بحوث علمية أثناء مرحلة تنفيذ المشروعات وتطبيق الخطط لرصد المشكلات التى تواجهها والكشف عن العقبات التى تعترضها ، كما أنها تتطلب اجراء بحوث علمية أخرى أثناء مرحلة الانتهاء من المشروعات ووضع الخطط موضع التنفيذ ، من أجل تقييم نتائج هذه المشروعات على ضوء الاهداف المتوقعة منها وتحديد ايجابياتها وسلبياتها .

(١) مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية في المرحلة الأولى والمشكلات التي تنبثق عنها :

من الواجب علينا ان ننتبه قبل الاشارة الى مجالات البحوث العلمية الى ضرورة توفير المتخصصين في مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية من ذوى الكفاءات العلمية والخبرة العلمية في التخطيط للبحث وتصميمه وجمع البيانات وتبويبها ومعالجتها ، وصياغة التقارير وكذلك تدعيم مراكز البحث بما يحتاجه من امكانيات ومعدات واجهزة ، ومخصصات مالية للانفاق على هذه العمليات .

ولما كانت مجالات البحوث العلمية والاحصاءات الاجتماعية في المرحلة الأولى تهدف الى التعرف على الواقع الاجتماعى وتصوير البناء الديموجرافى وتحديد معالم البناء الاجتماعى للمجتمعات الريفية والتنظيمات الصناعية للوقوف على امكانياتها واحتياجاتها باعتبارها دعائم فى وضع خطط ومشروعات التنمية . فان المجالات الفرعية للبحوث العلمية والاحصاءات تتضح على النحو التالى :

(١) لكى نخرج بصورة واضحة عن البناء الديموجرافى للمجتمع ، يستلزم الأمر دراسة حجم السكان وتحديد عددهم ، وتركيب السكان أو خصائصهم من فئات العمر والنوع والدين ، والزواج ، ومستويات التعليم وتوزيع السكان على الريف والحضر وما إليها . كما يتطلب الأمر دراسة عوامل تغير السكان من مواليد ووفيات وهجرة بحيث تهتم بدراسة نوع المواليد والتعرف على معدل الخصوبة . ونسب المتزوجين بأكثر من واحدة . وترتيب الفرد فى الأسرة وتصنيف الوفيات حسب السن والنوع وسبب الوفاة (٢٩) ، وتحليل الهجرة بأنواعها داخلية وخارجية . وتحديد مناطق الجذب والطردهم للسكان والقاء الضوء على عوامل الهجرة . ولا يمكن انكار الحاجة الى دراسة القوى العاملة ، والموارد البشرية والعمالة وغيرها ، من موضوعات نحدد على ضوءها نسبة المعتمدين وهم الأشخاص تحت سن ١٦ سنة أو فوق سن ٦٥ سنة أو أفراد الجماعة غير المنتجة اقتصاديا . وإلى أى حد تشكل عبئا على بقية أفراد القوى العاملة فى المجتمع والتي تقوم بشغل وظائف على

المستويات المتباينة في الدولة وفي المجالات والتخصصات المختلفة (٣٠) ومعرفة نوعية التخصصات والكفاءات الموجودة في اختيار المشروعات المناسبة لها . كما لا يصح أن نغفل دراسة متغيرات سكانية وظروف من أهمها التعليم والصحة والسكان والخدمات الاجتماعية . وأن نوفر احصاءات عن عدد المدارس والفصول والطلبة في كل مرحلة تعليمية وعدد المدرسين ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية . وكذلك عدد المستشفيات والأسرة ، وعدد المرضى مقسمين حسب السن والنوع ، وعدد الأطباء ومساعدتهم الممرضين والممرضات والأجهزة الطبية المتوفرة ، وكذلك عدد الوحدات السكنية ، وتقسيبها حسب المستويات الاقتصادية وعدد الأفراد في كل وحدة سكنية ، وكذلك معرفة عدد مراكز الخدمة أو المؤسسات في مجالات رعاية الطفولة والشباب والمسنين وذوى العاهات والوحدات المجمعّة والجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها (٣١) .

غير أن توفير صورة البناء الديموجرافى من خلال التركيز على الامكانيات والاحتياجات كخطوة سابقة على وضع مشروعات التنمية ، من خلال دراسة هذه المجالات يثير الكثير من المشكلات . اذ يعتمد الباحثون في الوصول الى الاحصاءات الاجتماعية عن هذه الموضوعات ، على مصادر متعددة ، من أهمها التعداد ، والاحصاءات الحيوية والبحوث أو الاستقصاءات . ويقصد بالتعداد عد جميع السكان أو الأشخاص على قيد الحياة في وقت واحد تقريبا . أما الاحصاءات الحيوية ، فهي عملية تسجيل للأحداث الحيوية ، التى تقع خلال سنة ميلادية من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق وقت حدوثها . أما البحوث والاستقصاءات التى تصمم للحصول على معلومات محدودة . قد ينحصر أغلبها في سد النقص في الاحصاءات والبيانات التى يوفرها التعداد والتسجيل الحيوى ، وان كان التعداد هو أفضل مصدر للحصول على الاحصاءات الاجتماعية ، الا أنه يلاحظ أن الأرقام التى يصل اليها قد تخضع جزئيا لظروف التحريف والبعد عن الدقة ، لأن هناك بعض طوائف من الناس قد تستبعد من مجال التعداد . أو قد يصعب عد بعض الطوائف الأخرى بالاجراءات العادية بدون اتخاذ احتياطات خاصة .

كما ان حصر الخصائص الشخصية من سن ونوع وميلاد وظروف معيشة وغيرها ، يواجه ببعض الصعوبات ، اذ يصعب وضع الناس في فئات معينة ، أو يصعب تبويب النشاط الاقتصادي لبعضهم ، وقد يكون تقرير من الشخص عادة موضع شك ، فقد يدلى الناس باجابات متناقضة فيما يتعلق بأعمارهم . والخلاصة ان الاحصاءات الاجتماعية التى تجمع عن طريق التعداد قد لاتخلو من غموض وابهام . وتواجه كذلك الاحصاءات الاجتماعية التى يوفرها التسجيل الحيوى ببعض الصعوبات ، اذ يصعب على القائمين بالتسجيل اتباع تعليمات نظام التسجيل كاملة ، وقد تختلف البيانات التى يدلى بها نتيجة للحصول عليها من اناس ليس لهم علاقة مباشرة بالوقائع التى يتم تسجيلها ، فالوفاة مثلا تبلغ من شخص غير المتوفى . كما قد لا يكون هناك حافظ كبير للأدلاء ببيان دقيق عن هذه الوفيات . ويصعب من ناحية أخرى معالجة مفهوم المولود الحى ، فقد يترتب على ذلك نوعا من الخلط بين المولود الحى والمولود الميت . ونتيجة لكل هذه الصعوبات والادلاء غير الصحيح بالبيانات يحدث الغموض ويتأخر التسجيل الى العام التالى وتفسد الاحصاءات فى العامين . وقد تظهر أيضا صعوبات أخرى فى عملية التسجيل الحيوى نتيجة لاستبعاد اجزاء هامة من المجتمع كأمر ناجم عن احتمال تعميم عملية تسجيل الأحداث الحيوية فى قطاعات المجتمع بأكمله أو قد يكون هناك تراخى فى تنفيذ قوانين التسجيل فتحذف بعضها ، ويختلف الحذف باختلاف نوع الوقائع ، اذ يكون تسجيل المواليد أكثر دقة واستكمالا من تسجيل الوفيات ، والآخره أكثر دقة من تسجيل الزواج والطلاق والهجرة وهكذا ، كما تتعرض الاحصاءات الناجمة عن التسجيل الحيوى لافضاء أخرى ناجمة عن الاهمال فى التبليغ أو تأخر التسجيل عن وقته المحدد ، والتسجيل فى أكثر من مكان وهكذا (٣٢) .

ومن الجدير بالذكر ان الاحصاءات الاجتماعية والحقائق التى يوفرها التعداد والتسجيل الحيوى فى حد ذاتها لا تعطى الصورة المطلوبة عن البناء الديموجرافى ، وانما يستقى منها الباحثون المادة الخام التى يجرون عليها تحليلاتهم لاستخلاص النتائج التى تلقى الضوء على هذا

البناء الديموجرافى ، فقد يقوم الباحث برسم هرم سكانى بناء على بيانات التعداد المتعلقة بالسن والنوع لتحديد التركيب النوعى والعمرى للسكان ، وهو يتيح عدة اجراءات منهجية للوصول الى صورة هذا الهرم ، التى يستطيع فى ضوءه ان يقارن بين تركيب السكان فى مجتمعه والمجتمعات الأخرى ويستخلص مجموعة من النتائج التى تدل على طبيعة تركيب السكان وامكانياته وحدوده وقد يقوم الباحث أيضا بوضع رسوم بيانية عن جوانب أخرى من البناء الديموجرافى كأن يوضح مثلا التركيب المهنى أو توزيع السكان على الريف والحضر أو ما إليها . أما البحوث والاستقصاءات التى تجرى لسد النقص فى بيانات التعداد والتسجيل الحيوى ، فهى مثلا تحديد العلاقات بين مكونات البناء الديموجرافى ، بين التركيب العمرى وتوزيع السكان على الريف والحضر . وبين التركيب النوعى وهذا التوزيع ، وبين التركيب التعليمى والتوزيع السابق ، وهكذا . وتثير هذه البحوث مشكلات من نوع آخر ، سنشير إليها بعد تناول المجالات الأخرى للبحوث المتعلقة بالسكان . فلا تقتصر دراسة السكان لتحديد الامكانيات والاحتياجات فى الوضع الراهن للواقع الاجتماعى على دراسة البناء الديموجرافى قبل البدء فى وضع المشروعات ورسم الخطط ، انما يتطلب الأمر دراسة تغير هذا البناء من حيث التعرف على العوامل التى تؤثر فى هذا التغير وهل يسير اتجاه التغير نحو الزيادة أو النقص فى عدد السكان ومتابعتهم ، وتحديد فعالية كل عامل من عوامل التغير مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك التعرف على آثار التغير فى بناء السكان ، وذلك أيضا من خلال الاعتماد أما على الاحصاءات الاجتماعية التى يوفرها التعداد أو على تلك التى يوفرها التسجيل الحيوى أو تلك التى يتوصل إليها من خلال البحوث والاستقصاءات .

ذلك لأن معرفة اتجاهات التغير هى بناء السكان على مقارنة الوضع الراهن لحجم السكان بما كان عليه فى فترات تاريخية سابقة ، أمر لاغنى عنه فى وضع المشروعات ورسم الخطط التى تعالج هذه الاتجاهات فى تغير السكان بما يتفق مع الموارد الموجودة ووسائل العيش حتى يترتب على تجاهلها الكثير من المشكلات الاجتماعية من مجاعات

وازيمات اقتصادية ، كما أن الوفوف على فعالية كل عامل من عوامل تغير بناء السكان ودرجته . ضرورى لوضع خطة التحكم فى هذه العوامل، وكذلك معرفة آثار التغير فى بناء السكان أمر نحتاجه قبل الاتفاق على الخطط والمشروعات التى تلزم للتغلب على الآثار السلبية لهذا التغير أو لتدعيم الآثار الإيجابية له . غير أن دراسة هذه الموضوعات تشير بدورها مجموعة أخرى من الصعوبات والمشكلات . فى مقدمتها قضية المنهج العلمى الاجتماعى نفسه ، وقدرته على النفاذ الى الحقائق وقدره الباحث على التفسير والكشف عن العوامل الكامنة وراء الظواهر الاجتماعية (٣٢) . وكذلك قضية الاعتماد على العينات وحدودها وتصميم وسائل جمع البيانات فى إطار يحقق شروط الثبات والصدق فضلا عن توفر الباحثين المدربين على جمع البيانات وغيرهم القادرين على إجراء التحليلات الإحصائية والوصول الى النتائج اللازمة .

(ب) وإذا أردنا أن نتعرف على مجالات البحوث والإحصاءات الاجتماعية التى تلقى الضوء على بناء المجتمعات الريفية فى المرحلة الأولى السابقة على وضع الخطط ورسم السياسات . نجد من الضرورى أن نشير الى أن مبعث الاهتمام بدراسة المجتمعات الريفية أن القرية هى وحدة الدراسة فى هذه المجتمعات ، ولكن لا ترجع أهمية دراسة القرية الى أنها تمثل جزءا من المجتمع الكبير أو أن ثقافتها جزءا من الثقافة فقط ، وأن هذا سيؤدى الى فهم طبيعة الحياة الاجتماعية فى أكبر قسم من هذا المجتمع ، وإنما أيضا لأن سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة كمهنة أساسية وكطريقة فى الحياة يمثلون الجزء الأكبر من السكان العاملين يكتفى أن نشير الى أن سكان الريف فى جمهورية مصر العربية حسب تعداد ١٩٦٦ قد بلغ ١٦ مليون نسمة وسكان الحضر قد بلغ ٩ مليون نسمة تقريبا (٣٣) . ولكن السؤال الذى يواجهنا ونحن نشروع فى تحديد مجالات البحوث والإحصاءات التى تكشف عن بناء المجتمعات القروية وتبرز إمكانياتها واحتياجاتها هو أنه هل بالإمكان تركيز هذه البحوث على القرية فقط باعتبارها وحدة تنظيم هذه المجتمعات ؟ وبناء على الاعتقاد الشائع فى وجود سمات مشتركة تميز

المجتمع العربى وخصائص اقتصادية وديموجرافية وثقافية وتكنولوجية موحدة تجمع بين مختلف المناطق الريفية ، كانشغال الغالبية العظمى من السكان بالزراعة ، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقى للفرد ، وقلة المدخرات وانعدامها تقريبا بالنسبة للطبقات الفقيرة ، واتجاه الشطر الأكبر من النفقات الاستهلاكية للأفراد وللأسر نحو الطعام ، وانخفاض المستوى الصحى ، نتيجة لانتشار الوسائل البدائية فى العلاج وقلة المرافق الصحية وارتفاع نسبة الأمية ، بين الأفراد وانتشار ظاهرة تشييل الأحداث ، وانخفاض المركز الاجتماعى للبراة ، وخضوع السلوك الفردى للعادات والتقاليد السائدة (٣٤) . أم أنه يمكن أن تنحصر هذه الدراسة فى إجراء مسح اجتماعى لهذه المجتمعات ؟ غير أن التركيز على القرية بناء على هذا الاعتقاد أمر يجانبه الصواب من عدة نواحى نظرا للاختلافات التى نجدها بين القرى تبعا للقرب أو البعد عن المدينة أو المواصلات ، وتبعا للحجم والسكان ومساحة الأرض وتوزيع الملكية وما إليها (٣٥) كما أن حصر الدراسة فى المسح الاجتماعى للمجتمعات الريفية . عملية تحتاج الى وقت وجهد وامكانيات مادية قد لا تتوافر بالتدريج الملائم مما يصعب عليه اتباع هذا الإجراء . ومن هنا ظهرت فكرة اختيار النماذج الممثلة Representative Types على أساس أن النموذج بمثابة تجريد يختلف قليلا عن الحقيقة الواقعة وذلك انطلاقا من اشتراك عدد من القرى فى مجموعة من الخصائص المشتركة أو القواعد ، مثل الأرض من حيث المساحة والجودة وتوزيع الملكية من حيث عدد الملاك والمؤجرين للأرض والعاملين فيها ، والسكان من حيث تزايدهم أو تناقصهم ، ومدى اعتمادهم على الأرض فى حياتهم ، والعائلة باعتبارها هى أو أحد أقسامها أساس التنظيم الاجتماعى فى القرية ، والقرب أو البعد من المدينة أو طرق المواصلات أو المصانع (٣٦) ثم تصنيف القرى المختارة أو تمثيلها بناء على قواعد اختيار النماذج الممثلة ، ثم اختيار قرية من كل نموذج وتركيز الدراسة على مجموعة القرى المختارة من النماذج المختلفة وتناول مجموعة البناء الاجتماعى لكل قرية وخاصة أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة ، والنسق الأسرى ، ونسق

انقراية ، والنسق الاقتصادى ، ونسق التدرج الاجتماعى ، ونسق القيم والمعاير الاجتماعية ، والنسق الدينى ، وعوامل الضبط الاجتماعى والحراك ، لانه قبل اقتراح المشروعات وتنفيذها ، ينبغى دراسة مكونات بناء المجتمع القروى ، والتعرف على آراء الناس ، والاهتمام بالقيم والمثل التى يحتنتها الأفراد ، اذ كثيرا ما يضع اغفالها العوائق والعراقيل فى سبيل نجاح المشروعات ، وقد يؤدى الى فشلها تماما رغم المزايا والفوائد التى تعود عليهم من ورائها (٣٧) . ولكن اجراء البحوث على هذه الموضوعات وجمع الاحصاءات الاجتماعية حولها ، يجب ان يسير فى حذر بحيث تتناسب مع القوى البشرية للهيئة التى تجربها والخبرات العلمية لأعضائها والامكانيات المادية التى يجب ان تتوافر فى كل مرحلة من مراحل البحث المختلفة . مما قد يضطرنا الى حصر هذه البحوث فى عينات ممثلة ، الأمر الذى يتطلب وضع أساس لأختيار العينات الذى لن يكون مضبوطة بصورة حاسمة ولكنه قريب من الواقع بقدر الامكان ، كما يجب ان تتبع هذه البحوث الطريقة الانثربولوجية فى الدراسة ، فضلا عن وسائل جمع البيانات المعروفة فى علم الاجتماع (٣٨) . وفى مقدمتها المقابلة . غير ان هذه الشروط المنهجية تثير كما سبق ان اشرنا مجموعة من المشكلات ، منها حدود العينات ، وصعوبة تطبيق المنهج الانثربولوجى والاعتماد على الاخباريين ، وحدود المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من المجتمع الريفى (٣٩) .

ولما كانت القرية فى المجتمعات الريفية النامية تواجه الآن تغيرات اجتماعية وثقافية تتسع باستمرار نتيجة لازدياد الخصائص الحضرية بتأثير المدينة أو المناطق الصناعية . فان الأمر يتعين على الباحثين ان يلتفتوا الى تسجيل اتجاهات هذا التغير وتحديد عوامله والتحقق من فعالية كل منها وكذلك تناول عملياته الاطرادية مثل التمثيل والتكيف ، والكشف عن آثاره ، لما لهذه الدراسة من فائدة عملية فى عمليات التخطيط والانعاش الريفى ، ولكن دراسة التغير الاجتماعى تواجهها صعوبات كثيرة خاصة وأنه اذا كانت المجتمعات القروية موضع الاهتمام ، لم تدرس من قبل ، وليس هناك من المعلومات التاريخية ما

يمكن الاستفادة منها في رسم صورة حقيقية لها في الفترة التي يراد مقارنتها بالفترة الحالية . الى جانب ان الاعتماد على ذاكرة كبار السن لفتيرات اطول مما تعى ذاكرتهم وتجربتهم المباشرة قد تؤدي الى الحصول على معلومات مبالغ فيها او ذات صبغة خيالية ، كما ان الاعتماد على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع لن يفيد الا في اعطاء فكرة عامة لا تصلح في القاء الضوء المميز في هذه الدراسة (٤٠) .

(ج) وعندما تنتقل الى نقطة تحديد مجالات البحوث والاحصاءات الاجتماعية التي تسهم في التعرف على التنظيم الحالي للمشروعات الصناعية في البلاد العربية والكشف عن امكانياتها واحتياجاتها قبل الشروع في وضع خطة ورسم سياسة تنميتها . نجد ان الامر يختلف سواء من حيث المدخل او المنهج الذي يجب اتباعه لتحقيق هذا الهدف ، ومن حيث طبيعة الموضوعات نفسها التي يمكن ان تجرى حولها الدراسة فمن ناحية لا يصلح التركيز على المصنع باعتباره وحدة للتنظيم الصناعي لان هذه المصانع تختلف فيما بينها من حيث حجمها وتكنولوجياها واهدافها ، وبالتالي لا تصلح عملية التركيز على النماذج المثلة المتبعة في دراسة المجتمعات القروية ، وهنا قد يكون من المناسب حصر هذه الدراسة في المسح الاجتماعي لهذه التنظيمات الذي يتناول مكونات التنظيم الرسمي ، والتي تنحصر في حجم التنظيم او عدد العاملين فيه وخصائصهم ، وامكانياته المادية وطاقته الانتاجية وطبيعة تكنولوجياه ، ويركز على التنظيم باعتباره مجموعة من المناصب التي تتدرج في شكل هرمي ، ويتناول القواعد القانونية التي تحدد ظروف العمل داخله ابتداء من اختيار الافراد لشغل مناصبه حتى الاحالة الى المعاش ، ثم يحاول اخيرا الاشارة الى وظيفة هذا التنظيم ونوعية انتاجيته غير ان الامر يختلف وتتضاءل قيمة المسح الاجتماعي ونحن نفكر في دراسة التنظيم غير الرسمي او البناء الاجتماعي الداخلي لهذه التنظيمات الصناعية ، وهو جانب لا يقل في اهميته عن التنظيم الرسمي اذا كنا نحاول الكشف عن الجوانب المتباينة في تنظيم هذه المشروعات . حيث تظهر لنا قيمة دراسة الحالة لمصانع بعضها قد تختلف من حيث الحجم او مستوى التكنولوجيا . او نوع الانتاج الذي تخصص فيه ، وتجرى مثل هذه الدراسات على مكونات البناء الاجتماعي الداخلي ، وخاصة على العلاقات الاجتماعية في

موقف العمل داخل التنظيم ، والجماعة الأولية وانماطها المتباينة وأسس تكوينها ، وعلى القيادة الطبيعية الطبيعية وخصائصها وظروف تكوينها ، وعلى الاتصال التلقائي ، أنماطه واتجاهاته وضمونه ، وعلى المعايير الاجتماعية التي تتكون بين العاملين في التنظيم ، وعلى أهداف الجماعات الأولية ووظائفها ، وعلى العلاقات الدينامية بين هذه الجماعات ، أو طبيعة التكامل أو الصراع بينها (١) وهنا تبدو الحاجة واضحة الى المناهج الوصفية والتاريخية والمتارنة والى أساليب الاستخبار والطريقة السوسيومترية في دراسة هذه المجالات للبحوث وجمع الاحصاءات الاجتماعية . على أنه يتدر ما تتطلبه هذه المناهج والأدوات من شروط منهجية ، يتدر ما يواجهها من صعوبات سبق الإشارة الى بعضها .

(٢) مجالات البحوث والاحصاءات الاجتماعية في المرحلة الثانية :

يترتب على دراسة الواقع الاجتماعي مع التركيز على مختلف الموضوعات المرتبطة بالسكان وبناء المجتمعات الريفية وتنظيم المشروعات الصناعية السالف الإشارة إليها ، بهدف التعرف على إمكانياتها واحتياجاتها كخطوة سابقة ، على وضع المشروعات ورسم خطط التنمية ، قيام هذه المشروعات والخطط التي تستفيد من الإمكانيات من أجل تحقيق الاحتياجات .

(أ) فقد تشمل الخطة قيام مشروعات سكانية ، مثل تلك المشروعات المتعلقة بتنظيم الأسرة والتي تشير الى زيادة النسل أو عدم زيادته أو سن التشريعات التي تحدد أو تسمح بالهجرة التلقائية الداخلية أو الخارجية ، أو تنظيم مشروعات للهجرة انقصرية والتهجير من منطقة الى أخرى . ويجيء هنا دور البحث العامي ليحدد بعض المجالات التي يسعى الى التركيز عليها وجمع الاحصاءات الاجتماعية حولها اسهاما منه في الكشف عن العقبات التي تواجه تنفيذ الخطط على نحو يحقق الهدف منها . وتشخيص المشكلات التي تعترض طريق المشروعات وتعوق أداءها لوظائفها . اذ يمكن الإشارة في هذا الصدد الى دور القيم والاتجاهات في السلوك الايجابي ، من حيث تقبل سياسة تنظيم الأسرة ،

والإقبال على استخدام وسائل منع الحمل اذا كانت السياسة الموضوعية تقتضى هذا وإلى دور وسائل الاتصال في توفير جو الاقتناع بهذه السياسة وأساليبها ، وإلى أثر التعليم وعمل المرأة على سلوكها الانجابى والمجارية لاهداف برامج تنظيم الأسرة وإلى دراسة الخصوبة وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية أو بالمستوى الاقتصادي الاجتماعى . على أن تأخذ هذه الدراسة في اعتبارها دور أجهزة تنظيم الأسرة ذاتها في تنفيذ السياسة المطلوبة ، وذلك من حيث القوى البشرية التي تعمل داخل هذه الأجهزة ومشكلاتهم واتجاهاتهم وقيمهم تجاه هذه السياسة نفسها واقتناعهم بها يقومون به من عمل وعلى الامكانيات المادية والفنية التي تستخدمها في تنفيذ أهداف السياسة التي ينادون بها . وأن تدور البحوث حول تشريعات الهجرة التلقائية ، لتكشف عن مشكلات تطبيقها وتحديد صور الاستثناءات التي تظهر للائامات من هذه القوانين ومن عدم تطبيق القانون على كل الحالات ، والظروف التي تتدخل في هذا الصدد نتيجة للتأثير الذي تمارسه بعض القوى الاجتماعية في المجتمع وهكذا ، كما تدور البحوث وتجمع الاحصاءات الاجتماعية حول تجارب التهجير أو الهجرة القسرية ، لتكشف عن مشكلات المهجرين في البلد الجديد ، والتي تعوق تكيفهم مع الظروف الجديدة ، والعقبات التي يضعها السكان الأصليون أمام القادمين الجدد نتيجة لتعارض المصالح واختلاف الأهداف وتلقى الضوء على صور السلوك الانحراغية التي تنشأ عن التعارض بين المعايير الاجتماعية للسكان الأصليين والقادمين الجدد وهكذا .

(ب) كما قد تشمل الخطة مشروعات تقام في المجتمعات الريفية ، مثل مشروعات اعادة توزيع ملكية الأرض الزراعية ، مشروعات تنظيم الانتاج الزراعى وتجميعه ، أو مشروعات كهربة الريف أو استصلاح الأراضي وقيام مجتمعات مستحدثة وغيرها . وقد يتركز البحث حول الصراع الاجتماعى الناشئ بين الملاك القدامى والملاك الجدد في ظل

اعادة توزيع ملكية الاراضى ، وتحديد صورته ومجالاته ونتائجه ، باعتباره عقبة في تنفيذ القانون الذى نص عليه والاستفادة الكاملة من اهدافه ، او قد تتركز البحوث حول صور الافلات من تطبيق هذا القانون ، او صور التحايل على تطبيقه باعتبارها من المشكلات التى ترتبت على قيام هذا المشروع ... كما قد يتركز البحث حول التعرف على العقبات والصعوبات التى تعترض تنفيذ مشروع تنظيم الانتاج الزراعى الذى يهدف الى نشر الوعى التعاونى ، ومحاربة الاستغلال ، وخلق قيادات واعية فى الريف (٤٢) . وذلك من خلال لقاء الضوء على مظاهر السلوك الانحرافى التى قد تنتشر بين افراد الجهاز الوظيفى فى مجال الارشاد الزراعى ، والجمعيات التعاونية ، وصور استغلال السلطة فى هذه الاجهزة ، وظواهر الصراع الاجتماعى بين هذه الاجهزة وبين المراسين والوسطاء الذين كانوا يقومون بالكثير من الادوار التى تلعبها اليوم اجهزة التعاون فى القرية ، وتحديد صورها ومجالاتها ونتائجها حتى يمكن التحكم فيها والقضاء على اثرها فى اعاقه هذه الاجهزة عن القيام بدورها ... الخ .

(ج) وقد تنطوى خطة اعادة تنظيم المشروعات الصناعية ، على مجموعة من التشريعات التى تحول نظام ملكية هذه المشروعات من الملكية الخاصة الى الملكية العامة ، او التى تدخل تغييرا على التدرج الهرمى لبناء السلطة داخلها من خلال مشاركة القاعدة مع القمة فى اتخاذ القرارات . او التى تدخل تغييرا على القواعد القانونية التى تنظم عمليات التعيين فى الوظائف والاجور والترقيات والمكافآت والاحالة الى المعاش وغيرها . او التى تدخل تغييرا على نظام العمل او على النسق التكنولوجى او على اهداف المشروع من اهداف اقتصادية خالصة الى اهداف اقتصادية واجتماعية فى الوقت نفسه . ومن ثم تتركز البحوث حول مشكلات نظام الملكية الجماعية ، وتوزيع المسئولية ، وصور الانحراف المتمثلة فى الاختلاسات والاهمال والتسيب وغيرها ، وحول صور الصراع على مراكز السلطة الجديدة . وعواملها ومجالاتها وآثارها

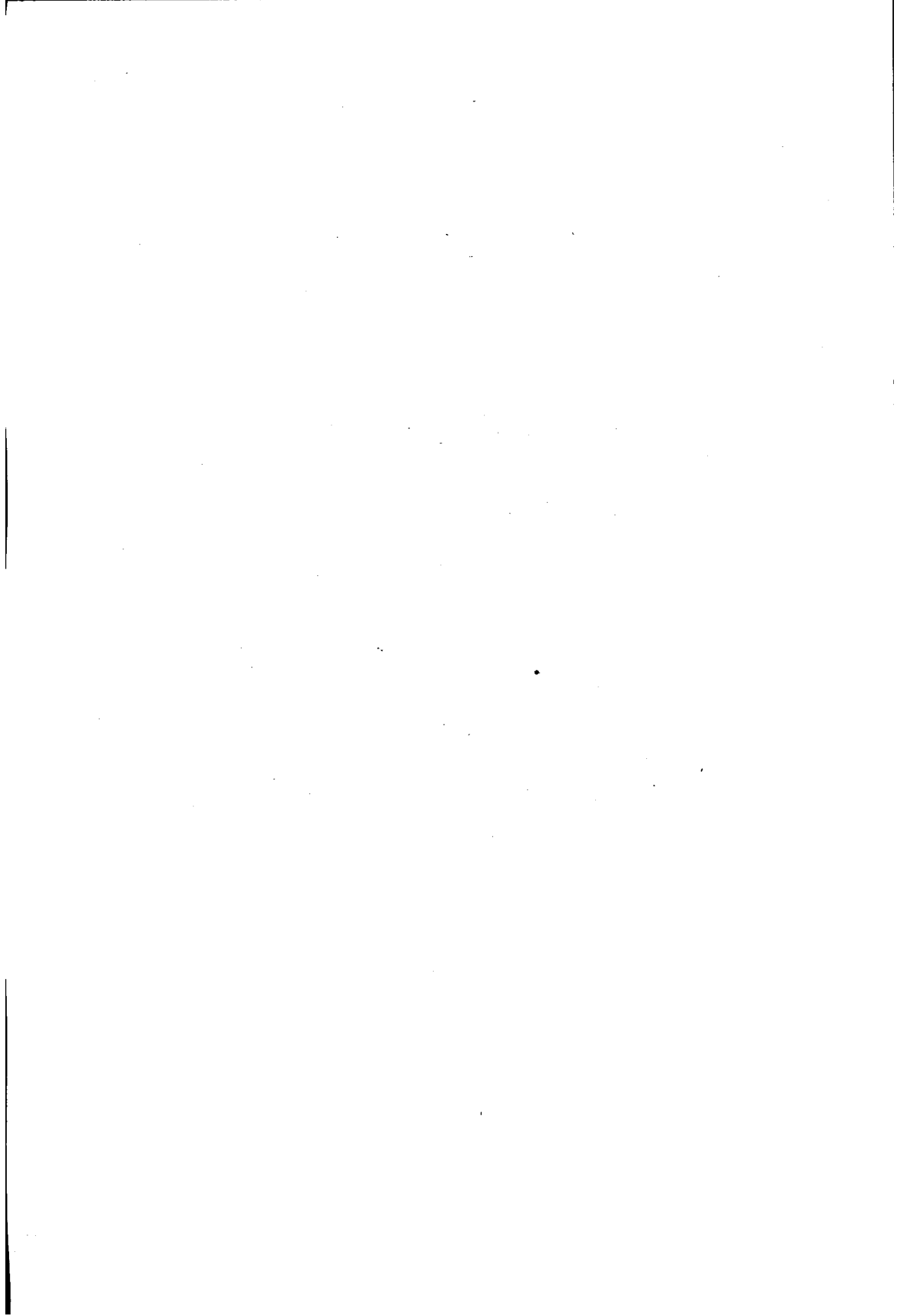
على تحقيق المشروع لأهدافه ، وعلى صور التلاعب في تطبيق قوانين
التعيين والاجور والمكافآت والترقيات ، بناء على فعالية قيم المحسوبية
والمحاباة وغيرها . وعلى صور عدم التكيف مع النسق التكنولوجي
الجديد ، والتعارض بين المهارات والخبرات الجديدة وتلك التي اعتادت
على نظام العمل واساليب التكنولوجيا القديمة ... الخ .

(٣) مجالات البحث والاحصاءات الاجتماعية في المرحلة الثالثة :

وعندما نصل الى المرحلة التي تلى قيام المشروعات وتنفيذ الخطط
وسن التشريعات بهدف احداث التنمية الاجتماعية في مجالات السكان
والمجتمعات الريفية والمشروعات الصناعية ، تظهر مجالات للبحوث
وتجمع احصاءات اجتماعية تهدف الى تقويم هذه المشروعات والخطط
والتشريعات عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها بالفعل بما كان
مستهدفا منها . ذلك لأن التقويم عبارة عن منهج علمي يستهدف الكشف
عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين
القومي أو المحلي ، ووسيلته في هذا هو الكشف عن حقيقة التفيرات
المادية والمعنوية (٤٣) . وتستلزم عمليات التقويم توفير المعايير التي
يمكن اتخاذها أساسا للمقارنة ، أو التوصل الى المؤشرات ، أو قد
تستلزم تحديد المدخلات INPUTS العائد OUTPUTS
بالمفهوم الاقتصادي وأن كان هذا المفهوم الأخير يصعب اتباعه في
المشروعات الاجتماعية . فقد تتركز البحوث حول مشروع تنظيم الأسرة
لتقويم ما تم تحقيقه من الأهداف الأساسية ، والكشف عن العوامل التي
ساعدت على تحقيقها ، على ضوء مجموعة من المؤشرات ، مثل معدل
الخصوبة أو المواليد ، وعدد المترددين على أجهزة تنظيم الأسرة ، أو
عدد الذين يستخدمون بالفعل وسائل منع الحمل . الخ . أو قد
يجرى بحث تقويبي لواحد من مشروعات التهجير ، من أجل تقدير ما تم
تحقيقه من الأهداف الأساسية له ، على ضوء مؤشرات التكيف مع ظروف

الحياة الجديدة ، التقدم في مجال العمل أو لدراسة ارتفاع مستوى المعيشة ، أو دخل الأسرة ، قلة المشكلات في العمل والأسرة ، والمجتمع المحلى ... الخ .

أو قد تتركز البحوث وتجمع الاحصاءات الاجتماعية بهدف تقويم تشريعات اعادة توزيع ملكية الارض ، على أساس مؤشرات ، رفع مستوى المعيشة ، زيادة الدخل ، زيادة الوعي ، زيادة الانتاج ، الأقبال على التعليم ، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية ، أو قد يدور البحث حول تقييم مشروع تنظيم الانتاج الزراعى ، استنادا الى مؤشرات زيادة الوعي التعاونى ، والمشاركة في النشاط التعاونى ، وظهور القيادات الجديدة ، وزيادة الانتاج . وتحسين ظروف العمل . وزيادة الدخل ... الخ . وقد تتركز البحوث وتجمع الاحصاءات من أجل تقويم تشريعات تغيير نظام ملكية المشروعات الصناعية ، على ضوء مؤشرات الالتزام بالواجبات العملية ، وغياب صور التسيب والاهمال والاختلاس وزيادة الانتاج . وكذلك تقويم تشريعات بناء السلطة وتحقيق المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات ، استنادا الى مؤشرات زيادة معدل المشاركة الفعالة من جانب الفئات الدنيا في بناء التنظيم وزيادة الوعي الاجتماعى بالحقوق والواجبات وزيادة علاقات التكامل والتماسك وغياب الصراع بينهم وزيادة الانتاج وغياب صور السلوك الانحرافى وما إليها .



المراجع

- ١ — الدكتور محمد على محمد ، القيم الثقافية والتنمية ، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ... غير منشور ١٩٧٣ .
- (2) Dov Weintraub, Development Change-Towards a Generalized Conceptualization on its Basic Dimensions of the Relation Among Them, Dep., of Sociology, Hebrew Univ., Jern., PP. 9-13.
- (3) Kyong-Gong Kim, Tomard a Sociological Theory Development; A Structural Perspective, Rural Sociology, vol. 38, No. 4, 1973, PP. 462-476.
- ٤ — الدكتور أحمد محمد خليفة ، الايديولوجية والبحث العلمى الاجتماعى ، المجلة الاجتماعية القوية ، العدد الأول المجلد الأول ، يناير ١٩٦٤ ص ص ٧ - ١٩ .
- ٥ — الدكتور محمود أحمد الشافعى ، التخطيط للتنمية الاقتصادية ، فى التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، القاهرة يونيو ١٩٦٣ ، ص ص ١٧٦ - ١٧٨ .
- ٦ — الدكتور حنا رزق ، المشكلات السكانية فى الدول النامية ، المرجع السابق ص ٢٧٣ .
- ٧ — الدكتور سيد عويس ، تنظيم البحث العلمى لأغراض الدفاع الاجتماعى ، المجلة الجناائية القوية ، مايو ١٩٧١ .
- ٨ — الدكتور عزت حجازى ، البحث العلمى والتنمية ، أعمال مؤتمر

علم الاجتماع والتربية في مصر ، المركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، غير منشور .

٩ — شيت نعمان ، العمل العلمي ومؤسسته في البلاد المبدئة ، دار
الطليعة بيروت ، طبعة أولى ، ١٩٦٨ ص ص ٢٥ — ١٤٥ .

١٠ — الدكتور عبد الباسط محمد حسن . البحوث الميدانية وأهميتها
في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي ، المجلة الاجتماعية
القومية ، المجلد السابع ، العدد الثالث ص ص ٤٩ — ٧٤ .

١١ — الدكتور عبد الباسط محمد حسن ، المرجع السابق ، نفس
الصفحات .

(12) Alvin Gouldner. The Coming Crisis of Western
Sociology, Heineman, New Delhi, 1971. P. 111.

(13) David, Lochwood, Some Remarks on the social
system, British Journal of Sociology, 1956, PP.
134-146.

(14) F. Konstantinov & V. Kelle, Historical Materialism,
Marxist-Sociology, in : P. Hollander, American &
Soviet Sociology, eds. Prentice Hall, Inc., New
Jersey., 1964. P. 515.

(15) R.W. Friedrichs, A Sociology of Sociology, The
Free Press, New York, 1970. PP. 12-15.

(16) A. Gouldner, Op. Cit., PP. 2 P-12.

١٧ — دكتور احمد محمد خليفة ، الايدولوجية والبحث العلمي
الاجتماعي مرجع سابق ص ص ٧ — ١٩ .

(18) G. Osipove, Lenin & Marxist Sociology, Social
Sciences Today, No. 3. PP. 3-19.

(19) A. Gouldner, Op. Cit. PP. 34-351.

٢٠ — مرجريت كولسون ، دفيد ريدل ، مقدمة نقدية في علم الاجتماع ، ترجمة عربية اعداد دكتور غريب سيد احمد ودكتور عبد الباسط محمد ، ١٩٧٣ ، دار الكتب الجامعية ، ص ص ١٨ — ٢١ .

٢١ — دكتور احمد محمد خليفة ، الايديولوجية والبحث العلمى الاجتماعى مرجع سابق ص ص ٧ — ١٩ .

(22) A. Gouldner, Op. Cit. PP. 455-462.

(23) R. W. Friedrichs, Op. Cit. PP. 25.

(24) A. Gouldner, Op. Cit., P. 34-351.

٢٥ — الدكتور عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ص ص ٤٩ — ٧٤ .

٢٦ — الدكتور مصطفى سويف ، نحن والعلوم الانسانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩١٩ ، ص ١١٠ .

٢٧ — الدكتور عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ — ٧٤ .

٢٨ — الدكتور محمد ابراهيم كاظم ، التطور القوي وتنمية المجتمعات الريفية ، المجلة الاجتماعية التومية ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٧٠ ، ص ص ٣ — ٢٤ .

٢٩ — الدكتور عبد الباسط محمد ، مرجع سابق ، ص ٤٩ — ٧٤ .

(30) D.M. Heer, Society & Population, P. 83.

٣١ — الدكتور عبد الباسط محمد ، مرجع سابق ص ص ٤٩ — ٧٤ .

٣٢ — جورج باركلى ، اساليب تحليل البيانات السكانية ، ترجمة عربية اشرف دكتور عبد المنعم ناصر الشافعى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٦٨ .

ص ٢ — ٤ — ١٥ — ١٦ — ١١٩ — ١٢٠ .

- ٣٣ — السيد يس السيد ، البحث العلمى والتخطيط للدفاع الاجتماعى
فى اطار التنمية القومية ، المؤتمر العربى أصول التنمية والدفاع
الاجتماعى ، الدوحة ١٩٧٢ .
- ٣٤ — دكتور محمد عاطف غيث وآخرون ، دراسة نظرية ومرجعية
للمجتمع الريفى المجلة الاجتماعية القودية ، المجلد السادس العدد
الثالث ، سبتمبر ١٩٦٩ ، ص ٥ — ٢٢ .
- ٣٥ — الدكتور عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٤٩ —
٧٤ .
- ٣٦ — الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون ، مرجع سابق ص ٥ —
٢٢ .
- ٣٧ — الدكتور عبد الباسط محمد حسن . مرجع سابق ص ٤٩ —
٧٤ .
- ٣٨ — الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون، مرجع سابق ص ٥ — ٢٢ .
- ٣٩ — الدكتوران جمال زكى وعبد الحليم محمود ، المقابلة كوسيلة
لجمع البيانات من المجتمع الريفى . المجلة الاجتماعية القومية ،
العدد الثانى ، المجلد الثانى مايو ١٩٦٥ ، ص ٣ — ٢٨ .
- ٤٠ — الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون ، مرجع سابق ص ٥ — ٢٢ .
- ٤١ — دكتور على عبد الرازق جلى . البناء الاجتماعى للمصنع، دراسة
فى ديناميات الجماعات الصغيرة . المجلة الاجتماعية القومية ،
١٩٧٤ ، العدد الثالث المجلد العاشر .
- ٤٢ — هيئة تحرير المجلة الاجتماعية القومية ، اعادة بناء القرية
المصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد العاشر ، العدد
الاول ، يناير ١٩٧٣ ص ٩٧ — ١٠٤ .
- ٤٣ — الدكتور ابراهيم أبو لغد ، التقويم فى برامج تنمية المجتمع ،
مبادئ وخبرات المركز الدولى للتربية الأساسية فى العالم
العربى ، سويس الليان ، ١٩٦٠ ، ص ١٢ .

الـباب الثاني

الآفاق المعاصرة لعلم الاجتماع وتطبيقاته

الفصل الرابع

الشباب والمشاركة السياسية

- (أولاً) التعريف بالمشاركة السياسية وأهميتها في المجتمع .
- (ثانياً) بناء المشاركة السياسية بين الشباب المصري .
 - ١ - صور المشاركة السياسية بين الشباب المصري .
 - ٢ - درجات المشاركة السياسية بين الشباب المصري .
- (ثالثاً) ديناميات المشاركة السياسية بين الشباب المصري .
 - ١ - التعليم وتنمية قدرات المشاركة السياسية بين الشباب المصري .
 - ٢ - التعاليم وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصري .
 - ٣ - المهنة وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصري .
- نتائج وتوصيات .

الفصل الرابع

الشباب والمشاركة السياسية ★

(أولاً) التعريف بالمشاركة السياسية وأهميتها في المجتمع :

المشاركة السياسية هي العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة بأن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها . وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة ، كأن يتقلد الفرد منصباً سياسياً أو يحظى بعضوية الحزب أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات ، أو يكتفى بمجرد التصويت أو مناقشة القضايا العامة والاشتراك في الحملات السياسية ، كما يمكن أن يحقق المشاركة من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة ، كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة ، والانتساب بالعضوية في بعض الهيئات التطوعية أو الجماعات الأولية . وتتحدد المشاركة السياسية في نظر البعض الآخر في ضروب النشاط التطوعي الذي يسهم به أعضاء المجتمع في تحديد السياسة العامة له سواء تم ذلك مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وتنطوي ضروب النشاط التطوعي هذه التي يمكن فيها أن يساهم أعضاء المجتمع على عمليات التصويت ، وحضور الاجتماعات ، والاتصال والتمثيل ، والانضمام الى الحزب ، وكتابة الخطب والمساهمة في الحملات السياسية وتجميع الأصوات ، والنضال من أجل منصب عام أو دوراً رئيسياً في الحزب باعتبار الأخيرة أكثر صور المشاركة السياسية الفعالة .

وباستطاعتنا أن نسوق تعريفات أخرى تحدد المقصود بالمشاركة السياسية ، غير أن هذا أمر يجاوز نطاق هدفنا في هذا المقام . ولكن الشيء الجدير بالاعتبار في ضوء ما تشير اليه تعريفات المشاركة السياسية المشار إليها سلفاً . أن المشاركة تمثل سلوكاً تطوعياً أو نشاطاً ارادياً له أهداف واضحة ، ويكتسب بناءً محدداً حيث تختلف درجات المشاركة وتباين صورها ، ويتحقق طابعها الدينامي كعملية اجتماعية مستمرة .

★ تأليف الدكتور علي جليبي *

فالمشاركة السياسية باعتبارها سلوكاً تطوعياً أو نشاطاً إرادياً ، تختلف من ناحية عن أنواع من السلوك التطوعى الأخرى مثل دفع الضرائب والخدمة فى الجيش وإداء واجبات المحلفين فى بعض المحاكم . لأن هذه النشاطات الأخيرة ليس لها الأهداف المحددة والواضحة التى تسعى إليها المشاركة السياسية وهى تحديد السياسة أو الأهداف العامة للمجتمع وتعيين أفضل الوسائل لانجازها ، أو بمعنى أدق تحقيق وتعميق الممارسة الديمقراطية . كما تختلف المشاركة السياسية من ناحية أخرى عن ضروب السلوك التى تهدف الى دمج كل مواطن فى الشؤون السياسية ، وتحقيق التصويت بالاجماع فى عمليات الانتخاب وتنظيم الجماهير فى شبكة محكمة من جماعات الشباب والأحزاب الشعبية والتعاونيات والجمعيات الترفيهية والثقافية والقطاعات الدراسية واللقاءات والمؤتمرات والاستعراضات العسكرية والعمالية (الجماهيرية) ، ذلك لأن مثل هذه الضروب للنشاط ليست تطوعية ولا يسمح أى واحد منها للجماهير بأن يكون لها تأثيراً على السياسة العامة أو اختيار الحكام ، بقدر ما تمثل ضروباً للنشاط تمارسها الصفوة السياسية لتزييف الديمقراطية وتعويد الجماهير على تقبل نظامها وتضفى مظهراً شرعياً عليه ، ومن ثم تدعم طريقته الديكتاتورية فى الحكم . وبناء على ذلك حددت ضروب النشاط التطوعى التى تحقق المشاركة السياسية وتعميق الديمقراطية فى مجرد المعرفة والوقوف على القضايا السياسية العامة ، أو مناقشة هذه القضايا والاشتراك فى الحملات السياسية ، والانضمام بالعضوية الى بعض الهيئات التطوعية أو التصويت والترشيح للانتخابات وحضور الاجتماعات والاتصال ، والتمثيل والانضمام الى الحزب وكتابة الخطب أو القائها ، والنسأل من أجل منصب عام أو منصب فى الحزب . الأمر الذى يمكن معه القول أن المشاركة السياسية تكتسب بناءً محددًا من خلال الصور التى تظهر عاينها المشاركة والدرجات التى يمارس بها أعضاء المجتمع هذه الصور للمشاركة ، مما يؤثر فى دينامياتها ويجعلها تتغير وتختلف باختلاف نوع الفرد وتعليمه وديانته وعمره ودخله ومهنته ومكانته أو طبقته الاجتماعية . وحينما نأخذ هذه الملاحظات حول المشاركة السياسية فى

الاعتبار ، يمكن بالمثل الاستطراد في بيان أهميتها للمجتمع . اذ تعتبر المشاركة السياسية حجر زاوية في كل ديمقراطية وذلك بغض النظر عما تمتاز به الديمقراطية من خصائص أخرى مثل الاجماع وحكم الأغلبية والمساواة والمسئولية والسيادة العامة . ويتوقف نمو وتطور الديمقراطية على توسيع نطاق حق التصويت وحقن المرشحين وعلى مد نطاق المساهمة في الاهداف السياسية ، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل انسان . ولقد كانت الرغبة في تدعيم مبادئ الاجماع والمعارضة السياسية والمسئولية وراء هذا التوسع في المشاركة السياسية . ذلك لأن المشاركة تعتبر بمثابة الوسيلة الاساسية التي يمكن أن يتحقق بواسطتها الاجماع او تنمو المعارضة ويتعمق الشعور بالمسئولية لدى الحاكم والمحكوم . وكثيراً ما نظر الى المشاركة السياسية باعتبارها مصدراً للحياة والطلاقة الخلاقة ويكافئها دفاعاً ضد الظلم والطغيان ، هذا فضلاً عن كونها وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية . بل أن اسهام الكثيرين في شئون الدولة يعطى كل واحد منهم فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة ، ويعمل على ضمان الخير الاعظم للعدد الكبير ، ويدعم الاستقرار والنظام . هذا فضلاً عن أن المجتمع سوف يجنى الكثير من خلال اعتماده على مواهب ومهارات اكبر عدد ممكن من الشعب ، كما قد يستفيد المشاركون ذاتهم ، حيث تمكنهم المشاركة من التمتع بكرامتهم واحساسهم بقيمتهم الخاصة ، وتنبه الحكام والمحكومين نحو واجباتهم ومسئولياتهم ، وتوسع من نطاق الوعي والادراك السياسى . زد على ذلك ما للمشاركة السياسية من أهمية على مستوى المؤسسات في الدولة ، فهي تسهم في حل الصراع بين العاملين بها وتحسن من ظروف الاتصال بينهم وتزيد واقعتهم وارتباطهم بالنظم واهدافه ، وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسئولية وتحسن من الفعالية وترفع من مستوى الاداء وتحقق التكيف الاجتماعى ، وتقضى على صور استغلال السلطة والاعترا ب وتحقق قيمة المساواة والحرية . وبناء على ما سبق يمكن القول أن المشاركة السياسية تعتبر شرطاً ضرورياً في تحسين ظروف التنمية الاجتماعية .

(ثانياً) بناء المشاركة السياسية بين الشباب المصرى :

ليست المشاركة السياسية باعتبارها سلوكاً تطوعياً عملية طبيعية يرثها الانسان ، وانما هى عملية مكتسبة يتعلمها الشخص أثناء حياته ،

ويتوقف ممارسة الفرد لها على مدى توفر المقدرة والدافعية والفرص التي يتيحها المجتمع ، وتقاليده السياسية . وبرغم أهمية المشاركة في تدعيم الديمقراطية ، إلا أن حق المشاركة لا يمارسه كل الذين يملكونه ، إذ تختلف المشاركة باختلاف الوقت ، والمكان والظروف وباختلاف نوع المشاركة وصورتها . ومنتظم الصور المختلفة للمشاركة السياسية في تدرج هرمي أو بناء يكون متصلاً طبقاً للمتطلبات الوقتية والجهدية التي يحتاجها كل صورة منها . إذ يناقش معظم الناس السياسات أكثر مما يدلون باصواتهم ويقوم الكثيرون بالتصويت أكثر مما يلتحقون بحزب أو يساهمون بالنيل في الحملات السياسية ، وقد يكتفى بعضهم بمجرد مناقشة السياسات مع الآخرين ، أو التقدم إلى الانتخابات الرئاسية أو انتخاب ممثلي الأحزاب ومجالس الشعب وإساهمة في نفقات الحملات السياسية والقومية وحضور اللقاءات السياسية ، وعضوية النوادي السياسية والتنظيمات ، والعمل على الفوز بأحد المناصب السياسية أو التمتع بوضع مؤثر في الحزب . . وعموماً يميل الناس إلى الحديث عن السياسة أكثر مما يميلون إلى الانشغال الفعلي بها . ويحرص الناس على التصويت في الانتخابات القومية أكثر من الانتخابات المحلية ، وعلى الانتخابات الرئاسية أكثر من الانتخابات الثانوية ، وعلى الانتخابات المتعلقة بمرشحين أكثر من الانتخابات الخاصة بقضايا ومسائل عامة ويتوقف هذا في جانب منه على وقت عملية التصويت وعلى نوع الانتخاب ، وعلى درجة الاهتمام السياسي والوعي بين المشاركين .

أما جمهور المهتمين بالقضايا والمسائل السياسية العامة فيمثل أقلية بشكل متيز ، حيث لم يكن لثلث المبحوثين في أحد المسوح الأمريكية السابقة أي رأى أو معلومة تتعلق بستة عشر قضية سياسية شهيرة ، بل كان المهتمون والقادرون على التوصل إلى آراء حول هذه القضايا ، قلة بسيطة . كما لوحظ في بحث آخر أن جماعة صغيرة فقط هي التي أبدت اهتماماً مستتراً بالسياسة ، بينما كانت الأغلبية غير مكترثة . وكل هذه الحقائق تشير إلى جانب آخر في بناء المشاركة السياسية في المجتمع ، وهو توزيع المشاركة السياسية بين الناس أو بعبارة أدق درجات مشاركتهم ، حيث يصنف مثلاً بعض الباحثين الناس حسب درجة مشاركتهم السياسية

الى مجموعة المصوتين وهى تهتل عيىدا صغىرا من اصحاب النشاط السياسى والمناصب الحزبية او السياسية ، ثم مجموعة المفكرين الذين يهتمون بالبحث عن المعلومات السياسية والتقدم بالاصوات ، ثم مجموعة غير المكترئين واللامبالين الذين لا يشاركون ابدا فى اى نشاط سياسى . وبرغم ما قد تنطوى عليه هذه المحاولة فى التصنيف من تعسف ، الا انها تشير الى ميل الصور المختلفة للمشاركة السياسية الى التجمع فى درجات يحصل على اعلى نسبة منها الاشخاص الذين ينشغلون فى واحد او اكثر من صور المشاركة الفعالة ، والذين يميلون فى الوقت ذاته الى ان يكونوا ذوى فعالية كذلك فى صور اخرى للمشاركة ، بينما يحصل على نسبة بسيطة من هذه الدرجات الاشخاص الذين تعودوا على عدم التصويت ويتجنبون عادة اوجه النشاط السياسى الاخرى وابسطها قراءة الاخبار السياسية . . وهكذا ينطوى بناء المشاركة السياسية على بعدين اساسيين هما صور المشاركة السياسية ، ودرجات المشاركة السياسية . نحاول فى ضوء هذه الحقائق القاء الضوء على بناء المشاركة السياسية بين الشباب المصرى .

١ - صور المشاركة السياسية بين الشباب المصرى :

وتمدنا معطيات الدراسة الحالية بالاساس الذى يمكن القول استنادا اليه بان هناك بناءا ناميا للمشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، بفضل ما استحدث فى المجتمع الاكبر من اساليب تعمل على تحقيق المشاركة وتعميق الديمقراطية . وليس ادل على ذلك من نمو عدد ملحوظ من صور المشاركة السياسية تمثلت فى :

(ا) حرص الشباب المصرى على الوقوف على القضايا السياسية والعامه من خلال متابعة الاخبار السياسية الداخلية والخارجية من وسائل الاعلام المتوفرة لهم .

(ب) اقامة نسق للاتصال من خلال الاهتمام بالمناقشات السياسية بين الناس .

(ج) الاشتراك فى الحملات السياسية من خلال القيام بتوعية الاهالى من الناحية السياسية والاسهام فى مشروعات تحسين البيئة المحلية بالجهود الذاتية .

(د) ميلهم الى التمسك بحق التصويت من خلال الادلاء بصواتهم في الاستفتاءات والانتخابات التي تتم على المستويين القومي والمحلي .

(هـ) حرصهم على الاشتراك بالعضوية في لحد الأحزاب السياسية .

الوقوف على القضايا السياسية والعلامة :

ولما كتلت ممارسة المشاركة السياسية تتوقف على المتطلبات الوقتية والجهدية التي تحتاجها كل صورة منها. وكتلت عملية الوقوف على القضايا السياسية والعلامة ليست في حاجة الى وقت وجهد كثيرين لذلك زادت نسبة من يمارسون المشاركة السياسية بين الشباب المصري الذين يبدون حرصاً على الوقوف على القضايا السياسية والعلامة من خلال متابعة الاخبار السياسية الداخلية والخارجية وبلغت نسبة (٧٦.٦٪) من اجمالي عينة البحث ، بعضهم يحرص على متابعة هذه الاخبار دائماً بنسبة (٣٧.٧٣٪) والبعض الآخر يتابع هذه الاخبار احياناً بنسبة (٣٩.٣٣٪) ، وتدل هذه المعطيات على أن الشباب المصري حريص على الارتباط بالاحداث المحيطة به ، ويسعى الى الحقائق والمعلومات التي تعينه على زيادة وعيه وادراكه بكل ما يجري حوله . ولا شك أن هذه السمة الايجابية تستحق التسجيل ، وتشير الى توفر اساس يمكن ان تستند اليه في تدعيمه مشاركته السياسية . وتختلف هذه الصورة للمشاركة السياسية بين الشباب المصري من مكان لآخر داخل المجتمع . اذ تزيد نسبة فرص الشباب المصري على الوقوف على القضايا السياسية والعلامة ومتابعة الاخبار السياسية في محافظتي الاسكندرية والسويس ، حيث بلغت نسبتهم في عينة البحث (٨٤.١٠٪) و (٨٣.٥١٪) على التوالي ويقل حرص الشباب المصري على الوقوف على هذه القضايا في محافظة المنيا حيث بلغت نسبتهم (٦٦.١٣٪) .

ولا شك في أنه يمكننا الاستفادة من هذه الحقائق التي توضح الفروق بين محافظات الجمهورية في ممارسة هذه الصورة من صور المشاركة السياسية ، اولاً ، في البحث عن العوامل التي أدت الى زيادة نسبة هذا النوع من المشاركة في محافظات دون غيرها ، وعن العوامل التي أدت الى انخفاض هذا النوع من المشاركة في محافظات أخرى وثانياً ، في تدعيم العوامل الأولى بعد التعرف عليها ، والتغلب على الظروف التي أدت الى النوع الثاني من العوامل . ويعتد الشباب المصري في الوقوف على

القضايا السياسية والعامة ومتابعة الأخبار السياسية على وسائل الإعلام المختلفة الرسمية مثل الاذاعة ، والتلفزيون والصحف اليومية والندوات والمؤتمرات والاحاديث غير الرسمية مثل كلام الناس والزملاء ، ولكن بنسب متفاوتة ، حيث تحتل الاذاعة المكانة العليا وتمثل المصدر الأول الذى يعتمد عليه الشباب المصرى فى متابعة الأخبار السياسية الخارجية والداخلية يليه الصحف اليومية ، ثم التلفزيون ، ثم كلام الناس ، وأخيراً الندوات والمؤتمرات ، والتي كانت نسبتها على التوالى (٥٦ر٢٦٪) و(٤١ر٦٥٪) ، (٣٨ر٧٤٪) و (٥٨ر٨٩٪) و (١٤ر٦١٪) . وإن كان أيضاً اعتماد الشباب المصرى على هذه المصادر الاعلامية فى متابعة الأخبار السياسية يختلف من مكان لآخر داخل المجتمع . اذ تزيد نسبة اعتماد الشباب المصرى فى محافظة سوهاج على الاذاعة فى متابعة الأخبار السياسية على بقية نسبة الشباب فى المحافظات الأخرى وكان اعتماد الشباب فى محافظة الاسكندرية على الاذاعة فى هذا الشأن أقل منه فى بقية المحافظات الأخرى ، حيث بلغت النسب الدالة على ذلك ، (٧٠ر١٤٪) و(٤٤ر٣٨٪) على التوالى . كما زادت أيضاً نسبة الشباب فى محافظة سوهاج والذين يعتمدون على التلفزيون فى متابعة الأخبار السياسية على بقية الشباب فى المحافظات الأخرى ، وكانت نسبة الشباب فى محافظة الشرقية أقل النسب فى هذا الصدد ، والتي بلغت نسبتهم (٥٥ر٧٩٪) ، (٢٩ر٥٨٪) على التوالى . وزادت نسبة الشباب فى محافظة السويس الذين يعتمدون على الصحف اليومية فى متابعة الأخبار السياسية على بقية الشباب فى المحافظات الأخرى وكانت نسبة الشباب فى محافظة المنيا أقل النسب فى هذا الشأن ، والتي بلغت نسبتهم (٥٦ر١٢٪) و(٢٨ر٦٦٪) على التوالى .

الاشتراك فى المناقشات السياسية :

وعلى الرغم من ان الاشتراك فى المناقشات السياسية التى تدور بين الناس فى المجتمع تمثل صورة أخرى من صور المشاركة السياسية والتي لا تحتاج كثيراً من الوقت والجهد . وانها تكون مع عملية الوقوف على القضايا السياسية والعامة ، مجموعة صور المشاركة التى يفضلها جمهور المشاركين فى المجتمع باعتبارهم يميلون الى الحديث عن السياسة أكثر مما

يميلون الى الاشتغال الفعلى بها ، الا انه قد ذات نسبة الشباب المصرى الذين تعودوا على الاهتمام بالاشتراك فى المناقشات السياسية بين الناس فى عينة البحث بشكل ملحوظ والتي بلغت (٢١٢٨٪) وحتى عندما نضيف الى هذه النسبة من يهتمون بالاشتراك فى هذه المناقشات السياسية احيانا والتي بلغت (٢٠١٥٪) ذلك لان مجموع النسبتين تبلغ (٤١٤٣٪) وهى اقل من نصف عينة البحث . وطبيعى ان تختلف نسبة اشتراك الشباب المصرى فى المناقشات السياسية بين الناس من مكان لآخر داخل المجتمع اذ كانت نسبة الشباب المصرى فى محافظة سوهاج والذين يهتمون بالاشتراك فى المناقشات السياسية اكبر النسب فى هذا الصدد وتتفوق نسبة الشباب المصرى الاخرى ، وكانت نسبة الشباب فى محافظة الغربية اقل النسب فى هذا الصدد ، والتي بلغت (٣٥٢١٪) ، و (١٥٠٪) على التوالى .

وكانت نسبة الشباب فى محافظة الاسكندرية والذين يهتمون احيانا بالاشتراك فى المناقشات السياسية بين الناس اعلى النسب بين المحافظات ، واقلها نسبة الشباب فى محافظة المنيا ، حيث كانت هذه النسب (٣٠٢٧٪) ، (١١٦٪) على التوالى .

الاشتراك فى الحملات السياسية :

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بصور المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، والتي تخالف القول الشائع بان الناس يميلون الى الحديث فى السياسة اكثر مما يشتغلون فعلا بها ، زيادة نسبة الشباب المصرى الذى يحرص على الاشتراك فى الحملات السياسية ، وخاصة تلك الحملات التى تأخذ طابعاً عملياً وفعلياً بعكس الحال فى الحملات السياسية التى تدخل فى نطاق القول دون العمل حيث بلغت نسبة الشباب المصرى الذى يسهم بدور فعال فى مشروعات تحسين البيئة بالجهود الذاتية (٥٥٩٤٪) فى مقابل (٢٤٨١٪) منهم يقومون بدور فى حملات توعية الاهالى بالناحية السياسية . وهذا معناه ان الشباب المصرى يفضل المشاركة السياسية الفعلية ، الامر الذى يتسق مع حماس الشباب ورغبته فى القيام بعمل فوري يعود بالنفع المباشر على المجتمع الذى ينتمى اليه ، وهذا يتضح من خلال قيام (٣٤٨٢٪) من يسهمون فى

المشروعات بالفعل في فصول محو الأمية ، وقيام (١١٢٦٪) منهم بتنظيم مجموعات خاصة لتقوية طلبة المنطقة ، أو قيام (٨٣٧٪) بالإشراف على نظافة الحي وهكذا .

وطبيعى أن نجد فروقا في ممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصرى من خلال المساهمة في مشروعات تحسين البيئة هذه من منطقة الى أخرى داخل المجتمع المصرى ، حيث كانت نسبة الشباب المصرى في محافظة الشرقية أعلى نسبة بين المحافظات الأخرى ، ونسبة الشباب في محافظة السويس أقل النسب في المحافظات عموماً وذلك فيما يتعلق بالمساهمة في فصول محو الأمية ، حيث بلغت هذه النسب (٤٨٤٥٪) و (٢٠٠٦٪) على التوالي .

أما ممارسة الشباب المصرى للمشاركة السياسية من خلال الاشتراك في حملات التوعية السياسية فتتضح من خلال قيام (٩٠٥٪) من الشباب المصرى بحث الأهالى على الاهتمام بالانتخابات واهتمام (٨٩٪) بعقد مناقشات سياسية معهم وقيام (١٣٣٩٪) بقراءة الجرائد والمجلات لهم أو حثهم على قرائتها . ويظهر الاختلاف من منطقة الى أخرى داخل المجتمع المصرى في ممارسة هذا النوع من المشاركة . إذ تزيد نسبة الشباب المصرى في محافظة سوهاج والذين يقومون بحث الأهالى على الاهتمام بالانتخابات على بقية المحافظات الأخرى وتقل النسبة في محافظة السويس عن غيرها من المحافظات الأخرى في هذا الصدد ، تلك التى بلغت (١٩١٣٪) و (٥١٪) على التوالي .

وتزيد نسبة الشباب المصرى الذين يقومون بقراءة الجرائد والمجلات للأهالى أو حثهم على ذلك ، في محافظة سوهاج حيث بلغت (٣٢٣١٪) في مقابل (١٠٩٪) من الشباب المصرى في محافظة الدقهلية يمارسون هذا النوع من النشاط وهى أقل نسبة بين بقية المحافظات الأخرى .

التصويت في الانتخابات

التصويت في الانتخابات حق يخوله الدستور في المجتمع الديمقراطى لكل فرد ، دون تفرقة بينهم لأى سبب ومع ذلك نجد أن هناك من اعتاد باستمرار على ممارسة هذا الحق ، والقيام بالتصويت في كل انتخاب أو مناسبة ، بينما يقوم البعض الآخر بالتصويت على نحو متقطع . ويحرم الشباب المصرى على ممارسة حقه في التصويت والادلاء بصوته

في الانتخابات والاستفتاءات القومية والمحلية . وزادت نسبة الشباب المصرى الذى يدلى بصوته في الاستفتاءات والانتخابات القومية على نسبة من يتوهمون بالتصويت في انتخابات المجالس المحلية حيث بلغت النسبة على التوالى (٤٤٧٣٪) ، في مقابل (١٩٨٧٪) . وهذه النتيجة تتفق مع القول السابق بأن الناس يحرصون على التصويت في الانتخابات القومية أكثر من الانتخابات المحلية ، وعلى انتخابات الرئاسة أكثر من انتخابات المرشحين في المجالس النيابية . ولنا أن نتوقع اختلاف الشباب المصرى في ممارسته لحق الانتخاب من منطقة لأخرى داخل مجتمعه - حيث بلغت نسبة الشباب المصرى الذى يدلى بصوته في الاستفتاء والانتخابات أقصاها في محافظة قنا والتي بلغت (٦٠.٦٪) بينما كانت نسبة الشباب المصرى الذى يدلى بصوته في الاستفتاء في محافظة الاسكندرية أقل النسب بين المحافظات الأخرى وبلغت (٣٤.٢٪) وبلغت نسبة الشباب المصرى الذى يدلى بصوته في انتخابات المجالس المحلية أقصاها في محافظة المنيا، بينما بلغت هذه النسبة أقلها في الاسكندرية عن بقية المحافظات الأخرى ، تلك النسب التى بلغت (٢٦.٢٪) و (١١.٨٪) على التوالى .

عضوية الحزب :

وتمثل عملية الانضمام الرسمى الى الحزب والتمتع بعضويته أكثر صور المشاركة السياسية فعالية ، وأهم أنواع السلوك التطوعى ايجابيه . ذلك لأنها تعبر عن درجة عليا من الاهتمام السياسى والسوعى لدى الذين يحرصون عليها ، وتشير الى تطلعهم الى أحد المناصب السياسية أو الأوضاع المؤثرة في الحزب أو على المستوى العام وبالتالي الرغبة في التمتع بالقوة والتأثير المباشر في السياسة العامة . والملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هى انخفاض نسبة الشباب المصرى الذى يحظى بعضوية أحد الأحزاب في المجتمع والتي بلغت (٨.٥٩٪) . واختلاف هذه النسبة من مكان لآخر داخل المجتمع ، حيث كانت أكبر نسبة من هؤلاء الذين ينتمون الى أحد الأحزاب من بين الشباب المصرى ، موجودة في محافظة سوهاج ، وأقل نسبة موجودة في محافظة الغربية والتي بلغت (١٦.٩٥٪) و (٤.٢٥٪) على التوالى .

وبالنظر الى صور المشاركة السياسية بين الشباب المصرى كما تجسدها الشواهد السابقة نجد أنها تنتظم في شكل بناء أو هرم تدرجى

تتمثل قاعدته المتسعة في اهتمام الشباب المصرى بالوقوف على القضايا السياسية والعامة ، وقيته الضيقة تشير الى نسبة من يشاركون بالعضوية في أحد الأحزاب وبين القمة والقاعدة تتدرج صور المشاركة الأخرى . وذلك نتيجة لما استحدث في المجتمع الأكبر من أساليب تعمل على تحقيق المشاركة وتعميق الديمقراطية وخاصة التغيرات التي أدخلت على النظام السياسى والتقاليد والقيم السياسية القائمة ، حيث اتسع نطاق المشاركة من خلال التوسع في نظام الحكم المحلى ، وزاد الاعتماد على الاستفتاء والانتخاب في اقرار السياسة العامة والقضايا السياسية الهامة ، واستبدل التنظيم الواحد بتعدد الأحزاب . ولعل حداثة هذه التجربة الديمقراطية وديناميات التغير وأساليب التمسك بالقديم على حساب التردد في الأخذ بالأساليب الجديدة ، من بين العوامل التي تمكن من فهم الطبيعة النائية لبناء المشاركة السياسية بين الشباب المصرى على النحو الذى كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية .

ومن المتوقع أن تختلف هذه الصور الإيجابية للمشاركة السياسية بين الشباب المصرى من مكان لآخر داخل المجتمع : إذ تعد محافظة سوهاج في مقدمة محافظات الجمهورية التي يتمتع الشباب المصرى فيها بدرجات مشاركة عالية وفي العديد من صور المشاركة السياسية مثل الاشتراك في المناقشات السياسية وحملات التوعية ، وعضوية الأحزاب السياسية يليها في ذلك محافظات الاسكندرية والسويس وقنا والشرقية والمنيا ، حيث يتمتع الشباب المصرى في هذه المحافظات بدرجات عالية من المشاركة من خلال الوقوف على القضايا السياسية الهامة والتصويت في الانتخابات القومية ، والاشتراك في المشروعات ، والتصويت في الانتخابات المحلية .

وتشارك محافظات السويس والاسكندرية والغربية في مرتبة واحدة من حيث تمتع الشباب المصرى فيها بدرجات مشاركة أقل في عدد من صور المشاركة وخاصة التصويت في الانتخابات القومية والمحلية (محافظة الاسكندرية) ، والاشتراك في المشروعات وحملات التوعية (محافظة السويس) والاشتراك في المناقشات السياسية وعضوية الأحزاب السياسية (محافظة الغربية) وتبرز الشباب في محافظة المنيا بدرجات مشاركة أقل في الوقوف على القضايا العامة والسياسية .

٢ - درجات المشاركة السياسية بين الشباب المصرى :

ومن الجدير بالملاحظة ان اسهام الشباب المصرى فى صور المشاركة السياسية لا يتم بدرجات واحدة ، وانما بدرجات متباينة يأخذ توزيعها ايضاً بناءً أو شكلاً هرمياً عكسياً . والاقتصر فى معالجة المشاركة السياسية على البعد الأول الذى يمثّل فى صور المشاركة السياسية والذى يعبر عن الجانب الايجابى فى بناء المشاركة السياسية فيه اغفال لبعد آخر هام وهو درجات عدم المشاركة أو حالات عدم المشاركة والتى تعتبر عن الجانب السلبى فى بناء المشاركة السياسية والتى قد ترجع الى دوافع مغايرة ، وتمثل صوراً سلوكية مختلفة لها دلالاتها وأهميتها فى فهم وتعميق عملية المشاركة السياسية اذ يميز البعض بين مجموعتين من غير المشاركين أو على حد تعبيرهم بين مجموعتين الأولى تنسم بالتبلىد السياسى وهم مجموعة الذين لا يسعون الى المشاركة ، والذين لا يدخل ضمنهم العجزة وغير المكثرين سياسياً ، أو المترودين ثم مجموعة من يفضلون باختيارهم عدم المشاركة . وتكبر الجماعة الأولى من حيث الحجم الجماعة الثانية ، وتشتمل على الأشخاص الذين اعتادوا على عدم ممارسة حقهم فى التصويت ، والذين تتوافر لديهم معرفة قليلة بالقضايا السياسية أو بالمرشحين والذين قد يغمض عليهم فهم الاحداث السياسية ، ويندر ان يكونوا قادرين على ربط أنفسهم بما يحدث خارج نطاق حياتهم الخاصة ، ويزداد التبلىد السياسى من هذا النوع بين الأقل فى التعليم ، وغير الناجحين ، والمعزولين وبعض رجال الدين ، وبين أولئك الذين يشغلون ادواراً ينظر فيها الى السابية السياسية على أنها معيار أو قيمة ، وذلك مثل مجموعة النساء الذين يشغلون ادواراً فى بعض النظم السياسية التى يسيطر عليها الرجال . أما المجموعة الثانية من الذين يتسمون بالتبلىد السياسى والتى برغم صغر حجمها نسبياً الا أنها أكثر تمايزاً عن المجموعة الأولى فهى تشتمل على أولئك الذين يحتقرون السياسة لأنها تبدو لهم على أنها خدمة ذاتية ونوعاً من الفساد وقد يتبنى البعض وجهة النظر هذه كنوع من الاسقاط لمشاعر العداوة وعدم الرضا عن حياتهم الخاصة ويأخذ البعض الثانى بهذا الراى تعبيراً عن خيبة الأمل المصاحبة للفشل فى تحقيق المثالية وعدم الكمال البشرى ويهيل البعض الثالث الى

هذا الرأي لما يحملوه من سخرية للبشرية وكل نرتيبياتها ، كما لا تزال هناك مجموعة رابعة تحررت من سحر السياسة ، لأن النظام السياسى القائم لا يخدم مصالحها ، أو لأنه لا يبدو أن للسياسة مغزى أو معنى كاف فى نظريهم . أما البعض الآخر فهو يمثل مجموعة الأشخاص ذوى الاتجاه الواقعى ، الذين اقتنعوا بأن فرصتهم فى التأثير فى النظام السياسى العملاق أو الهائل فرصة تافهة ، ولا تضمن لهم أى استثمار لما ينفقوه من وقت وطاقة ، أو الذين اعتقدوا أن النظام السياسى لا يقدم لهم أية بدائل أصيلة ، وأن كل الجهود التى تبذل للتغيير جهوداً عقيمة ، وتمثل نوعاً من الخداع الذاتى . ويخطئ من يظن أن كل صور عدم المشاركة والانسحاب المشار إليها سلفاً ، تنقسم بالسلبية فى كل جوانبها . ذلك لأن التبدل السياسى وعدم المشاركة أو الاكتراث قد يكون من بين أنواع السلوك التى تدعم إيجابياً فى بعض الجماعات الفرعية داخل مجتمعاتهم المحلية بعيداً عن الثقافة السائدة ، ومن أمثلتهم جماعات الفجر والزنوج فى أمريكا وغيرهم من الأقليات المحرومة بشكل صريح أو ضمني .

وتدل درجات المشاركة السياسية المشار إليها سلفاً على ظواهر السلبية السياسية ، والتى يمكن التعبير عنها بمصطلحات اللامبالاة والشك السياسى إذ تتمثل اللامبالاة فى عدم اهتمام الأفراد بالمواقف والأحداث بصفة عامة ، أو عدم الاهتمام بكل ما يحدث فى المجتمع عموماً أو فى بعض قطاعاته ، ويترتب على ذلك الامتثال الكمال والطاعة العمياء لكل ما يأتى من قبل السلطة ومقدار الشعور بالمسئولية والقسرة على تحملها ، والاحساس بالغير . ويتمثل الشك السياسى فى عدم الثقة فى أحوال وأقوال الآخرين والشعور بأن العمل السياسى عمل ردىء وفقدان الثقة فى رجال السياسة ، ويعبر الاغتراب عن شعور الفرد بالغربة عن حكومته ومجتمعه والنظام السياسى والاعتقاد بأن السياسة والحكومة فى مجتمعه يسيرها آخرون لصالح آخرين وطبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة ، ويشعر بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به ، ولا يعنيه ما أمره ، وبأنه لا قيمة له فى ذلك المجتمع ، فيفتد أهدافه ، وحساسه ودافعته على المشاركة .

وانطلاقاً من مجموعة الحقائق السابقة نستطيع الاستطراء فى بيان

درجات المشاركة السياسية بين الشباب المصرى وخاصة درجات السلبية السياسية بينهم .

بعض مظاهر اللامبالاة بين الشباب المصرى :

وتبدو بعض مظاهر اللامبالاة السياسية بين الشباب المصرى واضحة فى عدم اهتمام (٢٤٪) منهم بالوقوف على القضايا السياسية والهامة والتقاعد عن متابعة الأخبار السياسية الداخلية والخارجية وفى عدم اشتراك (٤٥٪) من هؤلاء الشباب فى المشروعات التى تنظم فى المجتمع لتحسين ظروف البيئة المحلية بالجهود الذاتية بل ان حالة اللامبالاة السياسية بين الشباب المصرى تتضح بجلاء من خلال تعليل (١٧٣٤٪) بعدم ادلائهم بأصواتهم فى الانتخابات بأنهم مشغولون دائماً ، مع ملاحظة تبين الشباب المصرى فى هذه الزاوية من باد آخر ، حيث زادت النسبة بين شباب محافظة المنوفية على بقية الشباب فى المحافظات الأخرى وكانت النسبة بين شباب محافظة الاسكندرية أقلها وهى على التوالى (٢٢٧٢٪) ، و (١٢٪) .

بعض مظاهر الشك النه يأسى بين الشباب المصرى :

ويمكن ان نستدل على بعض مظاهر الشك السياسى بين الشباب المصرى من عدم اشتراك نسبة (٥٩٪) منهم فى المناقشات السياسية لعدم الثقة فى الآخرين ، كما تنعكس بعض صور الشك السياسى بين الشباب المصرى فى عدم اشتراك (٧٦٪) منهم فى حملات التوعية السياسية ، لعدم ثقتهم فى أقوال الآخرين ونواياهم .

وكذلك فى ارجاع (٢١٤٥٪) من هؤلاء الشباب سبب عدم ادلائهم بأصواتهم فى الانتخابات الى ان المرشحين لا يفعلون شيئاً ، ونلاحظ اختلاف الشباب المصرى فى هذا الصدد من محافظة لأخرى ، حيث زادت النسبة بين شباب الاسكندرية على بقية الشباب فى المحافظات الأخرى وكانت النسبة بين شباب محافظة قنا أقلها والتى بلغت (٣٠١٨٪) و (١٣٨٤٪) على التوالى .

بعض مظاهر الاغتراب بين الشباب المصرى:

كما تبدو بعض مظاهر الاغتراب بين الشباب المصرى من تقرير (١٥٤٢٪) منهم بأنهم لا يدلون بأصواتهم فى الانتخابات لأن أصواتهم

لا قيمة لها ، ويتفاوت الشباب المصري من بلد لآخر من هذه الزاوية حيث بلغت النسبة بين الشباب في محافظة المنوفية أعلى النسب بين شباب المحافظات الأخرى ، وانخفضت النسبة بين الشباب في محافظة السويس ، عن نسب الشباب في المحافظات الأخرى والتي قدرت (٢٢ر٠٤ ٪) ، و (١٠ر٨٨ ٪) على التوالي أضف الى ما سبق من مظاهر الاغتراب بين الشباب المصري ما سبق أن أوضحناه من شواهد تدل على انفصال الشباب عن مجتمعهم ونظمهم السياسية وفقدانهم لحماسهم ودافعيتهم الى المشاركة وخاصة نسبة الشباب الذي لا يشارك في الانتخابات المحلية والتي بلغت (٨١ ٪) ونسبة الشباب الذي لا يتمتع بالعضوية في أحد الأحزاب والتي بلغت (٩٢ ٪) .

وهكذا انطوت معطيات دراستنا الحالية على بعض الشواهد التي تكشف عن درجات عدم المشاركة بين الشباب المصري والتي أمكن تصنيفها وفقاً للمفاهيم والقضايا التي سبق أن طرحناها في هذا الصدد ، الى مظاهر اللامبالاة السياسية ، ومظاهر الشك السياسي ، ومظاهر الاغتراب . ولو حظ أن درجات عدم المشاركة السياسية بين الشباب المصري تنتظم في شكل تدرج هرمي ، يقع على رأس هذا الهرم بعض مظاهر الاغتراب بين الشباب (١٥ر٤٢ ٪) ، يليه في التدرج بعض مظاهر اللامبالاة (١٧ر٣٤ ٪) ثم تنتشر بعض مظاهر الشك السياسي لتشغل قاعدة الهرم ، (٢١ر٤٥ ٪) ، وان دلت هذه الظواهر على شيء فانما تدل على أن بناء المشاركة السياسية النامي بين الشباب المصري تواجهه عقبات تتمثل في هذه الصور السلبية من لامبالاة وشك ، واغتراب تحول دون تعميق الديمقراطية وبالتالي لا توفر الظروف الضرورية والمناسبة لتحقيق التنمية الاجتماعية .

وقد لوحظ أيضاً أن هذه الصور السلبية للمشاركة السياسية بين الشباب المصري تخلف من مكان الى آخر داخل المجتمع . حيث تنتشر صور اللامبالاة السياسية والاغتراب بدرجات عالية بين الشباب المصري في محافظة المنوفية . وتحظى محافظة الاسكندرية بدرجات عالية من حيث انتشار مظاهر الشك السياسي بين شبابها . ويقل انتشار مظاهر اللامبالاة السياسية بين شباب محافظة الاسكندرية ، والشك السياسي بين شباب قنا ، والاغتراب بين شباب السويس .

(ثالثاً) ديناميات المشاركة السياسية بين الشباب المصري :

ان ظهور ذلك البناء النامي للمشاركة السياسية بين الشباب المصري على النحو الذى استخلصناه من معطيات وشواهد الدراسة الحالية ، وانتظام صور المشاركة السياسية بينهم وتوزيع درجاتها بهذا الشكل لا يجب أن يفهم منه أن المشاركة السياسية بين الشباب المصري تتميز بوضع استاتيكي ثابت ، ذلك لأننا على الأقل قد لاحظنا اختلافاً وتغيراً في صور المشاركة السياسية ودرجاتها بينهم من منطقة لأخرى داخل هذا المجتمع .

والواقع ان ظاهرة المشاركة السياسية تعتبر بمثابة ظاهرة معقدة وعملية دينامية تتعدد على متغيرات كثيرة ولكل متغير منها وزنه النسبي في تحديد وجود هذه الظاهرة وفي تغيرها وهذا لا يعنى بالضرورة انه لا يمكن استخدام نموذج تصوري نستعين به في فهم ظاهرة المشاركة السياسية هذه وتفسير حركتها الدينامية . وانما يمكن على الأقل تجميع المتغيرات ذات الصلة على نحو يساعد في تحقيق ذلك الهدف . اذ ان هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية مثل التعاليم والمهنة والمكانة والدخل والدين والنوع . الخ ، توجه الافراد نحو او بعيداً عن المشاركة السياسية ، هذا فضلاً عن الفروق بينهما في الدوافع والقدرات ، والتي ستؤدي بالافراد الى ان يكونوا خفتين للاستجابة للمشاركة السياسية ، ثم الاثر الذي تحدثه طبيعة البيئة السياسية ذاتها بما في ذلك البناء السياسى والنظم الحزبية ونط القيم والمعتقدات السياسية السائدة على النشاط السياسى ، بحيث ترتبط وتتشابك المجموعات الثلاثة من المتغيرات فيما بينها ترابطاً وثيقاً ، واى تغير في احداها ، يقلل أو يزيد من المشاركة . وعليه فان اى تحليل للمشاركة السياسية ينهض على واحد من هذه العوامل والمتغيرات فقط ، بدون ان يأخذ في اعتباره المتغيرات الأخرى ، قد يبدو مضللاً ولا يساعد على فهم دينامية هذه المشاركة .

ومع أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار نحلل دينامية المشاركة السياسية بين الشباب المصري وخاصة في ضوء المتغيرات والعوامل التي

ونشرت الدراسة الحالية شواهد عليها وامتدنا بمعطيات حولها ، وهى متغيرات التعليم والمهنة والعمل .

التعليم والمشاركة السياسية بين الشباب المصرى :

يعد التعليم من أكثر المتغيرات ارتباطاً بالمشاركة السياسية ، ويزداد فى وجوده أثر المتغيرات الأخرى على هذه الظاهرة ، فللتعليم ارتباط عال وثابت بالمشاركة ، ذلك لأنه يساعد جزئياً على تنمية الاحساس بالواجب المدنى ، والاهتمام ، والمصلحة والمسئولية ، والكفاءة ، وينمى فى الوجدان ذاته خصائص شخصية معينة لازمة للمشاركة وهى الثقة بالنفس والسيطرة والتميز والفصاحة .

وتقوم المؤسسات التعليمية ذاتها بدور المواقع الاستراتيجية التى يتكسب فيها الفرد مهارات المشاركة حيث يتعلم كيفية الانضمام الى التنظيمات وأهميته ، وانجاز الواجبات والمشاركة فى الاجتماعات ومناقشة المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهامة ، والتنظيم من اجل تحقيق أهداف جماعية ، ويكون الأشخاص الأكثر تعلماً أفضل فى المقدرة على نقل اهتماماتهم السياسية ومعلوماتهم الى ذويهم وأبنائهم مما قد يكون له أثره فى دوام واستمرار العلاقة بين التعليم والمشاركة . ويعمل التعليم من ناحية أخرى على تنمية متغيرات ثلاثة أخرى لها علاقة قوية وتأثير فى المشاركة ، هى النضوج والحساسية للمصالح الخاصة ، والتنشئة الاجتماعية الفعالة على الثقافة السياسية ، وكما ان لهذه العوامل أثرها وعلاقتها بالفروق بين الناس فى قيامهم بعملية التصويت فلهذه العوامل أيضاً دلالتها فى تمييز المواطنين الذين لهم فعالية سياسية عن المواطنين العاديين .

(١) التعليم وتنمية قدرات المشاركة السياسية بين الشباب المصرى:

توفر الدراسة الحالية مجموعة من الشواهد التى توضح العلاقة بين التعليم وتنمية قدرات المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، من خلال اثر التعليم فى تخريج جيل واع ، وفى تربية النشأ على تحمل المسئولية

وفي تنمية الوعي السياسى وفي تطوير قدرتهم على العمل السياسى واتخاذ القرار وفي زيادة ميلهم لخدمة البيئة المحيية ، والاسهام فى حل مشاكل المجتمع .

التعليم وتخرج اجيال واعية ومثقة :

بلغت نسبة الشباب المصرى الذى يعتقد أن نظام التعليم الحالى يخرج اجيالا واعية ومثقة (٤٩ر٧١٪) وأن هذه النسبة بلغت بين الشباب المتعلم من أفراد عينة البحث (٣٣ر٠١٪) ، فى مقابل (١٦ر٦٠٪) من بين غير المتعلمين ، ويوضح الفارق الكبير بين النسبتين الارتباط بين التعليم ، وتخرج اجيال واعية ومثقة ، طالما كان الاعتقاد فى ذلك يزيد بين المتعلمين ، ويقل بين غير المتعلمين .

التعايم وتربية نشأ يتحمل المسئولية :

وبلغت نسبة الشباب المصرى الذى يعتقد أن نظام التعليم الحالى يربى نشأ قادراً على تحمل المسئولية (٧٣ر٣٥٪) . فبعضهم كان يعتقد أن التعليم يقوم بهذا الدور الى حد ما ونسبتهم (٢٦ر٣٥٪) ولما كانت هذه النسبة قد بلغت بين الشباب المتعلم من أفراد عينة البحث (٥٥ر٥٣٪) ، وبلغت بين الشباب غير المتعلم (١٩ر٨٢٪) ، أمكن القول بنسأ على هذا الفارق الكبير بين النسبتين أن التعايم يسهم فى تربية نشأ يتحمل المسئولية .

التعايم وتنمية الوعي السياسى بين الشباب المصرى :

وبلغت نسبة الشباب المصرى الذى يعتقد أن نظام التعليم الحالى ينمى الوعي السياسى بين الشباب (٥٨ر٩٢٪) ، بعضهم كان يعتقد أن نظام التعليم ينمى الوعي السياسى بين الشباب الى حد ما بنسبة (٢٢ر٠٤٪) ولما كانت هذه النسبة قد بلغت بين الشباب المتعلم من أفراد عينة البحث (٤٤ر٠٢٪) وبلغت نسبة الشباب غير المتعلم (١٤ر٨٢٪) ، يمكن القول استناداً الى الفارق بين النسبتين أن التعايم يسهم فى تنمية الوعي السياسى بين الشباب المصرى .

التعليم والعمل السياسى واتخاذ القرارات :

ولقد بلغت نسبة الشباب المصرى الذين يعتقدون أنهم على مستوى تحمل المسؤولية فى مجال العمل السياسى واتخاذ القرار (٤٣٨١٪) كما ان هناك اختلافاً بين الشباب من منطقة الى أخرى من هذه الناحية ، حيث بلغت نسبة الشباب المصرى فى محافظة سوهاج أعلى نسبة بين شباب المحافظات الأخرى ، وبلغت نسبة الشباب فى محافظة الاسكندرية أقل نسبة بين الشباب فى المحافظات الأخرى، وكانت هذه النسب (٥٥٢٦٪) و (٣٤٧٠٪) على التوالى .

ولما كانت نسبة الشباب المصرى المتعلم من أفراد عينة البحث الذين يعتقدون أنهم على مستوى تحمل المسؤولية فى مجال العمل السياسى واتخاذ القرارات قد بلغت (٣٢٢٩٪) وبلغت نسبة الشباب غير المتعلم فى هذا الصدد (١١٥٠٪) أمكن القول فى ضوء الفرق الواضح بين النسبتين ان هناك علاقة بين التعليم وتحمل الشباب مسؤولية العمل السياسى واتخاذ القرار أو بعبارة أخرى يؤثر التعليم فى جعل الشباب على مستوى تحمل المسؤولية فى مجال العمل السياسى واتخاذ القرارات .

التعليم وخدمة البيئة المحلية :

وبلغت نسبة الشباب المصرى الذين يعتقدون أنهم على مستوى تحمل المسؤولية فى مجال خدمة البيئة المحلية (٦٤٥٢٪) . ولقد لوحظ فى ضوء معطيات الدراسة الحالية ان هناك اختلافاً بين الشباب من منطقة لأخرى فى هذه الناحية حيث بلغت نسبة الشباب فى محافظة الغربية أعلى نسبة بين شباب المحافظات الأخرى الذين يعتقدون أنهم على مستوى تحمل المسؤولية فى مجال خدمة البيئة ، وكانت نسبة الشباب فى محافظة بنى سويف تمثل أقل النسب بين المحافظات الأخرى تلك التى بلغت (٧٣١٩٪) و (٦٤٨٪) على التوالى .

والسؤال الذى قد يثار هنا ، هل يتفق الاعتقاد السائد بين الشباب المصرى على أنهم على مستوى تحمل المسؤولية فى مجال خدمة البيئة المحلية مع سلوكهم الفعلى فى هذا المجال ؟ .. والإجابة على ذلك يمكن ان نستخلصها من مقارنة النتائج التى انتهينا إليها سلفاً حول اسهام

الشباب المصري في مشروعات خدمة البيئة والتي دلت على أن شباب محافظات الشرقية هم أكثر شباب المحافظات مشاركة في هذا الصدد مقارنة بالنتيجة الثالثة بأن شباب محافظة الغربية هم أكثر شباب المحافظات مشاركة في مشروعات خدمة البيئة . وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن هناك هوة بين اتجاهات الشباب وسلوكهم الفعلي ، الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهد لكي يكون سلوكهم على مستوى قريب نوعاً من اعتقاداتهم واتجاهاتهم .

ولما كانت نسبة الشباب المصري المتعلم من أفراد عينة البحث الذين يعتقدون أنهم على مستوى تحمل المسؤولية في مجال الإسهام في خدمة البيئة المحلية قد بلغت (٤٧.٥٪) وكانت نسبة الشباب غير المتعلم في هذا الصدد (١٧.٤٠٪) يمكن القول في ضوء الفارق الواضح بين النسبتين ، أن التعليم يرتبط بالاعتقاد في تحمل المسؤولية في مجال خدمة المجتمع بين الشباب أو أن التعليم يؤثر في تنمية القدرة على تحمل المسؤولية بين الشباب في مجال خدمة البيئة المحلية .

والخلاصة التي يمكن أن نهتدي إليها بناء على النتائج السابقة أن نظام التعليم في مصر يسهم في تنمية القدرات اللازمة لممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصري ، حيث بلغت نسبة الشباب المتعلم الذي اعتقد أن التعليم يسهم في تخريج أجيال واعية ومثقفة (٣٣.١٪) وبلغت نسبة الشباب المتعلم الذي يعتقد أن التعليم يسهم في تربية نشء يتحمل المسؤولية (٥٥.٣٪) كما بلغت نسبة الشباب المتعلم الذي يعتقد أن التعليم يسهم في تنمية الوعي السياسي بين الشباب (٤٤.٢٪) وبلغت نسبة الشباب المتعلم الذي يعتقد أن التعليم يجعل الشباب على مستوى تحمل المسؤولية في مجال العمل السياسي واتخاذ القرار (٣٢.٢٩٪) وفي مجال خدمة البيئة المحلية (٤٧.٣٪) ولكن ضالة النسب وعدم تجاوزها (٥٠٪) من أفراد عينة البحث اللهم إلا في حالة إسهام التعليم في تربية نشء يتحمل المسؤولية تدل على أن دور التعليم في تنمية قدرات المشاركة السياسية بين الشباب المصري دوراً محدوداً ، الأمر الذي قد تكون له دلالاته الأخرى فيما يتعلق بنظام التعليم في مصر وضرورة الاهتمام به إلى الحد الذي يستطيع أن يحقق أثره الفعال في مجال المشاركة السياسية

وتلبية القدرات اللازمة لها وبالتالي في تعريق الديمقراطية وتهيئة الظروف
الضرورية لعملية التنمية الاجتماعية .

(ب) التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصري :

في ضوء ما وفرته الدراسة الحالية من معطيات توضح العلاقة بين
التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصري وخاصة
حرصهم على الوقوف على القضايا السياسية الهامة في المجتمع من خلال
متابعة الأخبار السياسية الداخلية والخارجية ، والادلاء بصواتهم في
الاستفتاءات والانتخابات ، وعضوية الأحزاب السياسية ، يمكن إجراء
التحليلات التالية تمهيدا لاستخلاص عدد من النتائج التي تلقى الضوء على
طبيعة هذه العلاقة .

التعليم والوقوف على القضايا السياسية الهامة في المجتمع بين الشباب المصري :

ان اختلاف صور المشاركة السياسية بين الشباب المصري وتباين
درجاتها على النحو الذي سبق أن كشفنا عنه في ضوء معطيات ونتائج
الدراسة الحالية وخاصة تغير نسبة المشاركين وغير المشاركين من بلد
الى آخر وبين فئات الشباب المصري تجد ما يفسرها في ضوء تحليل
ما توغره لنا دراستنا الحالية من معطيات تبرز العلاقة بين التعليم
والوقوف على القضايا السياسية الهامة ، من خلال متابعة الشباب للأخبار
السياسية الخارجية والداخلية . اذ تشير البيانات الى ارتفاع نسبة
الشباب المصري المتعلم بين أفراد عينة البحث والذين يتابعون الأخبار
السياسية الداخلية والخارجية سواء بطريقة دائمة أو أحيانا ، والتي
بلغت (٥٨.٦٪) ، في مقابل انخفاض نسبة الشباب غير المتعلم والذي
يتابع الأخبار والتي بلغت (١٦.٤٪) بحيث يسمح لنا الفارق الكبير بين
النسبتين الى القول بوجود علاقة ايجابية بين التعليم والاهتمام بالوقوف
على القضايا السياسية الهامة بين الشباب المصري ، رغم التحفظات
التي سبق أن سقناها سلفاً حول نظام التعليم في مصر .

التعايم وادلاء الشباب المصرى بصوتهم فى الانتخابات :

عند دراسة الحقائق التى توفرها الدراسة الحالية حول العلاقة بين التعليم وادلاء الشباب المصرى بصوتهم فى الانتخابات ، لاحظنا ان نسبة المتعلمين من افراد عينة البحث والذين يدلون بأصواتهم فى الانتخابات تزيد على نسبة غير المتعلمين الذين يدلون بأصواتهم ، حيث كانت النسب (٣٢٢٩٪) و (٢٤٢٪) على التوالى ، وان كان الفارق الكبير بين النسبتين يسمح بالقول بان هناك علاقة بين التعليم وادلاء الشباب بأصواتهم فى الانتخابات ، الا أن امعان النظر فيما انطوت عليه هذه البيانات وغيرها من دلالات ، تساعدنا على القول بأن العلاقة بين التعليم وادلاء الشباب بصوتهم فى الانتخابات لم تكن علاقة ايجابية ، كما هو الحال بين التعليم والوقوف على القضايا السياسية الهامة ، بقدر ما هى علاقة عكسية ، ذلك لأن نسبة المتعلمين الذين لا يدلون بأصواتهم فى الانتخابات تفوق نسبة الذين يدلون بأصواتهم حيث بلغت هذه النسب (٣٤٨٪) و (٣٢٩٪) على التوالى ، وان كان بإمكاننا أن نستخدم هذه العلاقة العكسية فى القاء الضوء على بناء المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، وفهم دينامياتها فالواضح ان هذه العلاقة العكسية تفسر بعض مظاهر الاغتراب السياسى بين الشباب المصرى ، وتدلل على انتشار هذه المظاهر بين المثقفين من هؤلاء الشباب اكثر من غيرهم وان كان للاغتراب نتائج غير المرغوبة بين غير المتعلمين فالأمر يصبح اكثر بدعاة للتفكير والتوقف والى بذل المزيد من الجهد فى هذا الصدد خاصة وان نتائج الاغتراب بين المثقفين قد تفوق كل تصور وتقدير ، وتعبر عن انفصال الاعضاء الذين اهتم المجتمع باعدادهم لتثقيته واعراضهم عن المشاركة فى مسيرة تميته .

التعايم وعضوية الأحزاب السياسية بين الشباب المصرى :

وفى ضوء المعطيات التى تمدها بها الدراسة الحالية فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم وعضوية الأحزاب السياسية بين الشباب المصرى ، يمكن الإشارة الى أن نسبة المتعلمين الذين يتمتعون بالعضوية فى الأحزاب السياسية من افراد عينة البحث تزيد على نسبة غير المتعلمين الذين لا يتمتعون بالعضوية فى أحد الأحزاب السياسية حيث كانت النسب (٦٥٨٪) : (٢٠٠٪) على التوالى . وعلى الرغم من أن هناك فارقاً

واضحاً بين النسبتين يجعل بإمكاننا أن نقرر أن هناك علاقة بين التعليم وبين تمتع الشباب بالعضوية في الأحزاب السياسية إلا أن تعمق بقية النسب التي تمدها بها دراستنا في هذا المدد ، تساعدنا على القول بأن العلاقة بين التعليم وبين تمتع الشباب المصري بالعضوية في الأحزاب السياسية علاقة عكسية ، مثل العلاقة بين التعليم وادلاء الشباب بأصواتهم في الانتخابات ، ذلك لأن نسبة المتعلمين الذين لا يتمتعون بالعضوية في الأحزاب السياسية تفوق نسبة الذين يتمتعون بالعضوية في هذه الأحزاب حيث بلغت هذه النسب (٦٤,٩٩٪) و (٦,٥٨٪) على التوالي وبإمكاننا أن نستعين بهذه الحقيقة التي تدل على وجود علاقة عكسية بين التعليم وعضوية الأحزاب السياسية بين الشباب المصري ، ونضيفها إلى العلاقة العكسية السابقة التي اتضحت بين التعليم وادلاء الشباب بأصواتهم في الانتخابات لتدعم تفسيرنا السابق ، والذي مؤداه أن ، نأهر الاغتراب السياسي التي لاحظناها بين الشباب المصري ، تتضح أكثر بين المثقفين والمتعلمين عن غيرهم ، وتؤكد في ذات الوقت نفس التحفظات التي سبق أن نوهنا إليها عند الحديث عن العلاقة بين التعليم وادلاء بالأصوات في الانتخابات .

وهكذا يمدنا التحليل السابق الذي أدركناه حول العلاقة بين المشاركة السياسية وتعليم الشباب المصري بإجابات واضحة حول ما يمكن أن يثار في ذهننا من تساؤلات في هذا الصدد وخاصة ، هل ينمى التعليم الإحساس بالواجب والمسئولية والاهتمام والكفاءة والثقة بالنفس والسيطرة والتميز باعتبارها قدرات ضرورية . ولا بد منها للمشاركة السياسية ؟ وهل هناك علاقة بين التعليم وممارسة المشاركة السياسية ؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة ؟ وكيف يمكن للتعليم أن يميز بين شباب لديهم نهائية سياسية والذين ليس لديهم مثل هذه الفعالية أو يميلون إلى السلبية .

فلقد سبق أن أشرنا إلى أن للتعليم في مصر دوراً في تنمية قدرات المشاركة السياسية ، وأن هذا الدور كان محدوداً ويحتاج هذا الدور إلى تدعيم بشكل أو بآخر . ونستطيع بالمثل أن نقرر أن هناك في ضوء نتائج الدراسة الحالية علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية ، وإنها علاقة عالية وثابتة ، وهذا ما تدل عليه الحقائق التي استخلصناها من دراسة

العلاقة بين التعليم وممارسة الشباب المصرى للمشاركة السياسية وخاصة فى مجالات الوقوف على القضايا السياسية والهامة والادلاء باصواتهم فى الانتخابات وعضوية الأحزاب السياسية ولكن الملاحظة الجديرة بالتنويه هنا ، هي ان هذه العلاقة الواضحة بين التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب ، كانت ذات طبيعة متغايرة ، حيث كانت هناك علاقة ايجابية بين التعليم والوقوف على القضايا السياسية والهامة بين الشباب المصرى ، بينما كانت العلاقة بين التعليم وصور المشاركة السياسية الأخرى مثل الادلاء بالصوت فى الانتخابات ، وعضوية الحزب ، علاقة عكسية ولقد استعنا بهذه النتيجة فى توضيح الكيفية التى يمكن أن يسهم بها التعليم فى التمييز بين الشباب الذين لديهم فعالية سياسية والذين ليس لديهم مثل هذه الفعالية ، أو يبدون الى السلبية حيث أوضحنا أن مظاهر الاغتراب السياسى بين الشباب تنتشر بين فئة المتعلمين منهم دون غير المتعلمين وأشرنا فى ذات الوقت الى النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا الوضع .

٢ - المهنة والعمل والمشاركة السياسية بين الشباب المصرى :

وكما تميل المشاركة السياسية الى الزيادة بين أعضاء المجتمع ذوى الفرص التعليمية الأفضل ، فانها تميل كذلك الى الزيادة بين الجماعات المهنية والدخل الأعلى . اذ ترجع المشاركة السياسية الزائدة من جماعات المكانة العليا استنادا الى المهنة والدخل ، فى معظم المجتمعات فى جانب منها الى تعليمهم المتفوق ، وفى جانب آخر الى الفرص المتزايدة المتاحة لهم للتوصل الى المعرفة المباشرة بالسياسة والقضايا السياسية والتأثير فيها ولسهولة الوصول الى مراكز القيادة السياسية ومصادر اتخاذ القرارات السياسية ، أو سرعة الاتصال بهم كما يرجع النشاط السياسى الزائد بين أصحاب المهن ذات المكانة العليا الى ما يتميزون به من اهتمام ووعى وقدرة على ادراك العلاقة بين مصالحهم الخاصة والقرارات الحكومية والأهداف والمصالح العامة والسياسية وهذا معناه ان المشاركة السياسية ترتبط ايجابيا بالمهنة والعمل وما يوفره من دخل أو عموما بما يعرف باسم المكانة الاجتماعية العليا فى المجتمع . فالى أى حد ترتبط المشاركة السياسية بين الشباب المصرى بالمهن والعمل والدخل ؟ ، وإلى أى مدى

تسمح الاستعانة بهذه المتغيرات فى فهم وتفسير دينامية المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ؟ .

المهنة والوقوف على القضايا السياسية الهامة بين الشباب المصرى :

وتشير البيانات التى أمدتنا بها الدراسة الحالية الى أن نسبة أصحاب المهن المختلفة من بين الشباب فى المجتمع المصرى الفلاحون والعمال والموظفون والحرفيون والمهنيون والذين يحرصون على الوقوف على القضايا السياسية الهامة من خلال متابعة الاخبار السياسية والداخلية ، أكبر من نسبة الذين لا يحرصون على ذلك بينهم . اذ بلغت هذه النسب (٥٩٧٠٪) (١٧٧٦٪) على التوالى . كما تدل هذه البيانات على أن نسبة مشاركة الفلاحين تفوق نسبة مشاركة غيرهم من أصحاب المهن الأخرى بين الشباب فى مصر ، بينما كانت نسبة مشاركة الحرفيين أقل نسبة من غيرهم من أصحاب المهن الأخرى ، اذ وصلت هذه النسب الى (٢٥١٢٪) و (٧٣٨٪) على التوالى ، ولما كانت هذه النتائج لاتعيننا على بيان العلاقة بين المشاركة السياسية والمهن والدخل أو المكانة الاجتماعية ، بقدر ماتشير الى الذين يشاركون من أصحاب المهن بين الشباب المصرى فى هذه الصورة من صور المشاركة السياسية أكثر من غيرهم . لذلك فكرنا فى التدخل فيما توفر تحت أيدينا من بيانات واعادة تصنيفها على نحو يبين ترتيب المهن على مجموعات مهنية متقاربة حتى نستطيع الكشف عن انتشار هذا الحرص فى الوقوف على القضايا السياسية الهامة بين مجموعات المهن المختلفة ، الأمر الذى نتوقع معه وضوح العلاقة بين المهنة والمشاركة السياسية .

ولنحاول القاء الضوء على طبيعة هذه العلاقة . فاذا سلمنا بإمكانية اعتبار مهن الحرفيين الى حد ما (أصحاب العمل اليدوى والفنى والذين يشتهرون بزيادة دخولهم) والمهنيون (الأطباء والمهندسون ، والصيادلة ، والمحامون والذين يتمتعون بمستوى تعليمى عال ودخل أكبر) يكونون مجموعة المهن التى يتوقع أن يكون لها دورا فعالا بين الشباب فى المجتمع ، وتكون فئة الموظفين مجموعة المهن التى لها درجة متوسطة من الفعالية وتتكون مجموعة المهن التى لها فعالية ونشاط أقل من العمال والفلاحين . فان إعادة ترتيب البيانات التى توفرها الدراسة الحالية على هذا النحو

يشير الى زيادة نسبة الشباب المصرى الذى يحرص على الوقوف على القضايا السياسية والهامة بين مجموعة المهن الزراعية والعمالية وانخفاض نسبة الشباب المصرى الذى يحرص على الوقوف على القضايا السياسية والهامة بين (المهنيين والحرفيين) حيث بلغت النسب فى هذا الصدد (٣٣٣١٪) و (١٦٤٠٪) على التوالى بحيث تسمح لنا هذه النسب بالقول بأن هناك علاقة بين المهن والدخل والمشاركة وخاصة الوقوف على القضايا السياسية والهامة بين الشباب المصرى . غير أن الفارق الكبير بين النسبتين يضى على هذه العلاقة مغزى ومعنى ، ويجعلنا نقرر أن هذه العلاقة ليست علاقة ايجابية بقدر ما هى علاقة عكسية على خلاف ما هو سائد بين نتائج البحوث الأخرى السابق الإشارة اليها وهذا يدعونا من ناحية أخرى الى الوقوف أمام هذه النتيجة لنستعيد فى ذاكرتنا ما كنا قد كشفنا عنه من مظاهر اللامبالاة والشك السياسى والاغتراب بين الشباب المصرى ، والذي نجد مغزى له فيما تنطوى عليه هذه العلاقة العكسية بين المهنة والمشاركة السياسية من مضامين اذ يمكن القول على الأقل ان مظاهر اللامبالاة والشك السياسى والاغتراب بين الشباب المصرى تتضح بين أصحاب المهن التى يتوقع منها الفعالية والنشاط وخاصة المهنيين والحرفيين ولا يمكن أن نشك فى خطورة النتائج المترتبة على هذه الظواهر الأمر الذى سنزيده تفصيلا فيما بعد .

المهنة والإدلاء بالصوت فى الانتخابات بين الشباب المصرى :

تدل بيانات الدراسة الحالية على أن نسبة أصحاب المهن المختلفة من بين الشباب فى المجتمع المصرى وخاصة العمال والموظفون والحرفيون والمهنيون دون الفلاحين والذين يدلون بأصواتهم فى الانتخابات والاستفتاءات أقل من نسبة الذين لا يدلون بأصواتهم هذه . اذ بلغت النسب فى هذا الصدد (١٨٧٥٪) ، (٢١٧٨٪) على التوالى . وتدل هذه البيانات من ناحية أخرى على أن نسبة مشاركة الفلاحين وحرصهم على الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات تفوق نسبة مشاركة غيرهم من الشباب أصحاب المهن الأخرى فى مصر . بينما كانت نسبة مشاركة الحرفيين أقل نسبة من غيرهم من أصحاب المهن الأخرى من الشباب المصرى إذ قدرت هذه النسب على التوالى (١٩٤٠٪) و (٤٢١٪) وهذه النتائج

فى حد ذاتها لا تسمح لنا ببيان العلاقة بين المهنة والمشاركة السياسية من هذه الناحية ونعنى الادلاء بالصوت فى الانتخابات وكل ماتعيننا به هى أنها توجه نظرنا وتساعدنا فى التعرف على من الذين يشاركون من الشباب المصرى من أصحاب المهن أكثر من غيرهم فى هذه الصورة من المشاركة السياسية .

ووجدنا فى تصنيف هذه البيانات على النحو الذى أشرنا اليه سلفا، الوسيلة التى تساعدنا فى تحقيق هدفنا وهو بيان العلاقة بين المهنة والمشاركة السياسية بهذه الصورة ، ومعرفة طبيعتها . فلقد لوحظ زيادة نسبة الشباب المصرى الذى يحرص على الادلاء بصوته فى الانتخابات والاستفتاءات من أصحاب المهن الزراعية والعمالية ، وانخفاض نسبة الشباب المصرى الذى يحرص على الادلاء بصوته فى الانتخابات من بين الشباب فى مجموعات المهن الحرفية والمهنية حيث وصلت النسب فى هذا الصدد الى (٢٣١٧٪) و (٨٦٤٪) على التوالى وإذا كانت هذه النسب تسمح لنا بالقول بأن هناك علاقة بين المهن والدخل والمشاركة السياسية فى صورة الادلاء بالصوت فى الانتخابات بين الشباب المصرى . غير أن المفزى والدلالة التى نستخلصها من الفارق الكبير بين النسبتين ، يساعدنا على القول بأن هذه العلاقة تعتبر بمثابة علاقة عكسية ، على خلاف ما هو سائد أيضا بين نتائج البحوث السابقة فى هذا الميدان . وتضاف هذه النتيجة الى النتائج الأخرى السابق الانتهاء إليها فى هذه الدراسة والخاصة بالعلاقة بين العوامل الاجتماعية والمشاركة السياسية من الشباب المصرى كرصيد يمكن الافادة منه فى تحليل مظاهر اللامبالاة والشك السياسى والاعترا ب على النحو الذى نوهنا اليه من قبل .

المهنة وعضوية الأحزاب السياسية بين الشباب المصرى :

تكشف معطيات الدراسة الحالية عن أن نسبة اصحاب المهن المختلفة بين الشباب فى المجتمع المصرى ، والذين ينضمون الى عضوية الأحزاب السياسية أقل بشكل واضح من نسبة الذين ينضمون بالعضوية الى هذه الأحزاب ، اذ بلغت هذه النسب (٦٩٣٢٪) ، (٧١٥٪) على التوالى .

وعلى الرغم من صغر هذه النسب، الا أنها تدل على أن نسبة مشاركة الفلاحين وانضمامهم الى الأحزاب السياسية تفوق نسبة مشاركة غيرهم

من الشباب أصحاب المهن الأخرى ، بينما كانت نسبة مشاركة الحرفيين أقل النسب جميعا في هذا الصدد ، والتي بلغت على التوالى (٣٦٨٪) و (٥٦٪) . وإذا كانت هذه النتائج توضح لنا من الذين يشاركون من الشباب المصرى من بين أصحاب المهن المختلفة أكثر من غيرهم فى هذه الصورة من صور المشاركة السياسية ، فاننا نستطيع كما أوضحنا سلفا لو أعدنا تصنيف هذه البيانات ، أن نكشف عن العلاقة بين المهنة والانضمام الى الاحزاب السياسية ونقف على طبيعة هذه العلاقة . اذ اتضح زيادة نسبة الشباب المصرى الذى ينتمى بالعضوية الى الاحزاب السياسية بين أصحاب المهن الزراعية والعمالية وانخفاض نسبة الشباب المصرى الذى يتمتع بالعضوية فى الاحزاب السياسية من بين الشباب فى مجموعات المهنيين والحرفيين ، ولقد قدرت هذه النسب على التوالى (٤٦٪) ، (١١٪) وهى نسب تدل على وجود علاقة بين المهنة والمشاركة السياسية فى صورة الانتماء بالعضوية الى الاحزاب السياسية . كما يدل الفارق بين النسبتين على أن هذه العلاقة تعتبر بمثابة علاقة عكسية ، وذلك على خلاف ما هو متبع أو معتاد بين نتائج البحوث السابقة .

ويمكن اضافة هذه النتيجة الى نتائج سابقة أخرى مماثلة انتهينا إليها . وتشير الى العلاقة بين العوامل الاجتماعية والمشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، لتثرى وتعمق فهمنا لمظاهر اللامبالاة والشك السياسى والاغتراب التى كشفنا عن انتشارها بين الشباب المصرى . وتؤكد أيضا انتشار هذه المظاهر السلبية السياسية من بين المجموعات المهنية والحرفية . وإذا توقفنا أمام النتائج السابقة لنوضح امكانية الاستفادة منها فى الاجابة على التساؤلات التى يمكن أن تثار حول أثر المهنة فى المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ومن هم الذين يشاركون من الشباب المصرى أصحاب المهن أكثر من غيرهم ؟ أو ما هى مهن الشباب الأكثر مشاركة عن غيرهم ؟ وهل هناك علاقة بين المهنة والمشاركة السياسية ؟ وما هى طبيعة هذه العلاقة ؟ وإلى أى حد يمكن أن نستعين بالمهنة كعامل اجتماعى فى التمييز بين الذين يشاركون بفعالية عن غيرهم ممن يتسمون بالسلبية السياسية ؟ فانه يمكن القول اجمالا : ان البيانات التى أمدتنا بها الدراسة الحالية تشير الى أن الفلاحين أهم وأكثر أصحاب المهن مشاركة بين الشباب المصرى ، وهذا واضح من ارتفاع نسبة مشاركة الفلاحين فى صور المشاركة المختلفة ، وخاصة الوقوف على القضايا السياسية والهامة

بنسبة (٢٥١٢٪) والادلاء بأصواتهم فى الانتخابات بنسبة (١٩٤٪) وعضوية الأحزاب السياسية بنسبة (٣٦٨٪) وأن أصحاب المهن الحرفية من أقل المجموعات المهنية اسهاما فى المشاركة ، كما تشير اليه نسبتهم فى صور المشاركة السياسية على التولى (٧٣٨٪) ، (٤٢٪) ، (٥٦٪) .

وعندما أعدنا تصنيف المعطيات التى امدتنا بها الدراسة الحالية على نحو يبين ترتيب المهن واعتبرنا المهنيين الأطباء والمهندسون ، والصيادلة ، والمحامون ومن اليهم ممن يتمتعون بمستوى تعليمى عال ودخل كبير ، والحرفيون الى حد ما أصحاب العمل اليدوى الفنى والذين يشتهرون بزيادة دخولهم ، يكونون فئة المهن التى يتوقع فعاليتها بين الشباب فى المجتمع ثم فئة المهن الزراعية والعمالية حتى تتضح لنا العلاقة بين المهنة والمشاركة السياسية ، ونلقى الضوء على طبيعة هذه العلاقة . وجدنا أنه برغم ما تشير اليه معطيات الدراسة الحالية من حقائق تدل على وجود علاقة بين المهنة وممارسة المشاركة السياسية ، حيث قلت نسبة المشاركة عموما بين المهنيين والحرفيين وزادت بين الفلاحين والعمال فكانت نسبة من يشاركون من أصحاب المجموعة المهنية الأولى فى الوقوف على المسائل السياسية والهامة وفى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات وفى العضوية فى الأحزاب السياسية (١٦٤٪) ، (٨٦٤٪) ، (١١١٪) على التوالى . بينما كانت نسبة مشاركة أصحاب المهن الزراعية والعمالية فى هذه الصور للمشاركة السياسية (٣٣٣١٪) ، (٢٣١٧٪) ، و (٤٤٦٪) على التوالى .

وهذه العلاقة الظاهرة بين المهنة وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، ليست علاقة ايجابية بقدر ما هى علاقة عكسية على خلاف ما هو سائد بين نتائج البحوث السابقة التى أجريت عن المشاركة السياسية فى مجتمعات مغايرة . وتدعونا هذه النتائج الى التأمل والنظر واستعادة ما كنا قد كشفنا عنه من مظاهر اللامبالاة والشك السياسى والاغتراب بين الشباب المصرى ، والتى تجد مغزى ودلالة ومعنى فيما تنطوى عليه هذه العلاقة العكسية بين المهنة وممارسة المشاركة السياسية من مضامين ، وتجعل فى الامكان القول بأن المهنة باعتبارها من بين العوامل الاجتماعية تسهم فى التمييز بين الشباب الذين لديهم فعالية سياسية وبين الذين

يميلون الى السلبية السياسية حيث يمكن القول استنادا الى نتائج الدراسة الحالية أن مظاهر اللامبالاة والشك السياسى والاغتراب بين الشباب المصرى تتضح بين المهنيين والحرفيين والذين أظهروا عدم الاهتمام بالقضايا السياسية والهامة فى المجتمع وعدم الحرص على الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات وعدم الانتماء بالعضوية الى الأحزاب السياسية فى المجتمع . وبإضافة هذه النتيجة الى النتيجة السابق الانتهاء اليها فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية يمكن القول ان مظاهر السلبية السياسية بين الشباب المصرى، توجد بين الشباب المتعلم وخاصة المهنيين، الأطباء والصيادلة والمهندسين وغيرهم وتؤكد ما كنا قد وجهنا النظر اليه من خطورة النتائج المترتبة على هذه الظواهر لأن ذلك يدل على الأقل على أن المجتمع المصرى قد خسر ما كان قد استثمره فى اعداد هذه المجموعات المهنية والتعليمية وتجهيزهم للمشاركة فى مسيرة تنميته وتقديمه الأمر الذى يدعونا الى بذل مزيد من الجهد بسرعة للوقوف على العوامل الدينامية والفعالة فى انتشار مظاهر السلبية السياسية بين هذه الفئات والتعرف على نتائجها حتى يمكن وضع انسب البرامج للتغلب على هذه الظواهر وتدعيم المشاركة السياسية بينهم .

وعلى الرغم من أن التحليل السابق يكشف لنا عن أثر عوامل التعليم والمهنة فى ممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، ويوضح دينامية المشاركة السياسية بينهم ، بمعنى اختلاف صورها ودرجاتها وتغيرها بتغير بيئاتهم وظروفهم التعليمية والمهنية الا أنه تبقى أمامنا مهمة تفسير اختلاف مجموعة النتائج التى توصلت اليها الدراسة الحالية حول بناء المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ودينامياتها عن نتائج الدراسات السابقة فى هذا الصدد والتى يفضل فهمها فى السياق الاجتماعى الأكبر للمجتمع ، وفى ضوء طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، ونوعية النظم الاجتماعية الأسرية والاقتصادية والسياسية السائدة .

ذلك لأن ظهور بناء نامى للمشاركة السياسية بين الشباب المصرى يعبر عن توزيع يحتاج الى تدعيم لصور المشاركة السياسية بينهم وعن توزيع غير متوقع آخر لدرجات المشاركة وخاصة السلبية السياسية بين الشباب المصرى ، من صور اللامبالاة والشك السياسى والاغتراب، ويؤكد

الفعالية المحدودة . للتعليم فى تنمية قدرات المشاركة السياسية وممارسة صورتها ، ويدل على أن المكانة الاجتماعية المستندة الى المهنة لا تعد بمثابة شرطا ضروريا للمشاركة السياسية على نحو مغاير لما تؤكده نتائج البحوث السابقة حول المشاركة السياسية فى مجتمعات أوربية وأمريكية وعربية أخرى ، يمكن أن نجد تفسيراً له فى إطار البناء الاجتماعى الأكبر للمجتمع المصرى والذى يختلف بلاشك عن طبيعة الابنية الاجتماعية لهذه المجتمعات ، فالواقع أن الحصول على الحقوق الديموقراطية من خلال الاجراءات التى استحدثت فى المجتمع المصرى والتى تمثلت فى توسيع نطاق الحكم المحلى ، والاعتماد على أسلوب الاستفتاء والانتخاب فى اقرار القضايا العامة والقرارات السياسية والهامة . وفى احلال تعدد الأحزاب محل التنظيم الواحد ، على النحو الذى أشرنا اليه سلفاً ، لا يعنى الممارسة والمشاركة الحقيقية ، الا بعد توافر عدة ظروف موضوعية تمثل حدا أدنى من الشروط اللازمة على حد تعبير علماء الاجتماع السياسى ، أو المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتدعيم المشاركة السياسية وتعميق الممارسة الديموقراطية ، تلك التى تم استخلاصها من خلال استقراء التجارب الديموقراطية فى العالم على مدى القرون الماضية والتى تلخص فى بناء أسرى له طبيعة ملائمة ، وبناء طبقى متميز ، وتوفير الجماعات التطوعية والوسيلة وغيرها ، فلا شك أن البناء الأسرى الذى يتسم بالاختيار الفردى فى الحب والزواج ، وبالتساوى فى توزيع الأدوار بين الزوجين والذى يعتمد على الأقناع والحوار بدلا من الأوامر المتسلطة والقطعية فى تنشئة الاطفال هو البناء الأسرى الملائم الذى يمد الفرد بمجموعة معتقدات وقيم وسلوك تنمى لديه قدرات لازمة واساسية للمشاركة السياسية ، كما أن البناء الطبقي المفتوح الذى يسمح بدرجة عالية من الحراك الاجتماعى ويتيح الفرصة نظريا وعمليا لكى يغير الأفراد والجماعات من وضعهم الطبقي صعودا وهبوطا،والذى يكون فيه التفاوت الطبقي محدود ، بحيث المسافة الراسية بين القمة والقاعدة كبيرة وخاصة من ناحية الدخل . هو ذلك النوع من الابنية الطبقيه الذى يسمح بالممارسة الديموقراطية . كما أن توفر جماعات تطوعية وسيطة مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات والروابط والاتحادات ، وقيامها

بدورها يعتبر سندا مهما للغاية للديمقراطية . اذ أن وجودها يؤدي وظائف ايجابية لنمو التجربة الديمقراطية كما تعتبر مؤشرا هاما على تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية .

واذ نظرنا الى نتائج الدراسات السابقة التى توضح طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، لكى نبين الى أى حد تتوفر فيه هذه الشروط أو المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية . نستطيع أن نتبين لماذا تميز بناء المشاركة السياسية ودينامياتها بين الشباب المصرى بهذه المميزات ولماذا جاءت النتائج المتعلقة بها مختلفة كلية عن نتائج الدراسات السابقة حول المشاركة السياسية فى مجتمعات أخرى .

ان توضح أغلب البحوث السابقة حول بناء الأسرة فى مصر ، ان مظاهر الاختيار الفردى والمساواة فى توزيع الأدوار والاعتماد على الاقتناع والحوار ان كانت تسود بين الأسرة فى المجتمع الحضرى ، الا أنها لاتزال منتشرة على نحو لا بأس به فى المجتمعات الريفية التى تمثل الغالبية العظمى لسكان المجتمع المصرى . كما توضح نتائج البحوث السابقة حول طبيعة البناء الطبقي فى مصر ، ان التركيب الطبقي بمصر مايزال شديد الوعورة والمسافة التى تفصل بين القمة وهى حوالى ١٠٪ والقاعدة التى تمثل ٩٠٪ ما زالت واسعة ، بل وتزداد اتساعا منذ أواخر الستينات . ومن الصحيح أن هناك درجة من الحراك الاجتماعى ولكنها مقصورة منذ منتصف الستينات على السيولة بين الطبقة المتوسطة والطبقة العليا ويكاد يكون الفاصل بين الطبقات الدنيا والمتوسطة فاصلا يصعب تجاوزه . وبرغم أن نتائج البحوث السابقة توضح توفر الجماعات التطوعية والوسيطه مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات والروابط والاتحادات على مستويات مختلفة ، الا أنها تشير فى ذات الوقت الى مجموعة الصعوبات التى تحول دن قيامها بوظائفها الايجابية فى نمو التجربة الديمقراطية . ومهما كان أمر هذه العناصر البنائية المكرنة لبناء المجتمع المصرى ، فالثابت أن الانسان وحده متكاملة ، وهو يتحرك يوميا بمعتقداته وقيمه وسلوكه ككيان مترابط ، ومن الصعب أن يعامل هذا الكيان بطريقة تسلطية فى احدى المؤسسات الاجتماعية ، ثم يرجى منه أن يتعامل بطريقة ديمقراطية فى مؤسسات أخرى ، وهذا معناه فعالية

البناء الأسرى على بقية الأبنية الأخرى فى المجتمع الأكبر ، وعليه يمكن القول ان تدعيم المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، وتعميق الممارسة الديمقراطية بينهم ، مرهون بتوفر هذه الشروط الضرورية والمتطلبات ، وهذه الأخيرة تتوقف الى حد كبير على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التى تستهدف احداث تغيير جذرى فى بناء المجتمع من النواحي الأسرية والطبقية وغيرها على النحو الذى يوفر المناخ الملائم للمشاركة السياسية وممارسة الديمقراطية .

(ثامنا) النتائج الخاصة بالمشاركة السياسية بين الشباب المصرى :

١ - تنتظم صور المشاركة السياسية بين الشباب المصرى فى شكل بناء أو هرم تدرجى تتمثل قاعدته المتسعة فى اهتمام الشباب المصرى بالوقوف على القضايا السياسية والعامة وتشير قمته الضيقة الى ضائقهم يشاركون بالعضوية فى احد الأحزاب السياسية ، وبين القمة والقاعدة تتدرج صور المشاركة السياسية الأخرى بين الشباب المصرى ومنها الاشتراك فى مشروعات تحسين البيئة والتصويت فى الانتخابات القومية والاشتراك فى المناقشات السياسية وحملات التوعية السياسية .

٢ - تعد محافظة سوهاج فى مقدمة محافظات الجمهورية التى يتمتع الشباب المصرى فيها بدرجات مشاركة عالية بأكثر من صورة للمشاركة السياسية وخاصة الاشتراك فى المناقشات السياسية وحملات التوعية وعضوية الأحزاب السياسية ، يليها فى الترتيب محافظات الاسكندرية والسويس وقنا والشرقية والمنيا ، حيث يتمتع الشباب المصرى فى هذه المحافظات بدرجات عالية من المشاركة وبأكثر من صورة وخاصة الوقوف على القضايا السياسية والعامة ، والتصويت فى الانتخابات القومية ، والاشتراك فى المشروعات والتصويت فى الانتخابات المحلية .

٣ - تشترك محافظات السويس والاسكندرية والغربية فى مرتبة واحدة من حيث تمتع الشباب المصرى فيها بدرجات مشاركة أقل . حيث يعتبر الشباب المصرى فى محافظة الاسكندرية أقل شباب المحافظات مشاركة فى التصويت فى الانتخابات القومية والمحلية . بينما كان شباب محافظة السويس أقل شباب المحافظات مشاركة فى مشروعات تحسين

البيئة وحملات التوعية السياسية ، وكان شباب محافظة الغربية أقل شباب المحافظات مساهمة في المناقشات السياسية وعضوية الأحزاب السياسية . وكان شباب محافظة المنيا أقل شباب المحافظات مشاركة في الاهتمام بالوقوف على القضايا السياسية والعامة .

٤ - ينطوى بناء المشاركة السياسية النامي بين الشباب المصرى ، على درجات لعدم المشاركة السياسية بينهم ، تنظم كذلك فى شكل تدرج هرمى يقع على رأس هذا الهرم بعض مظاهر الاغتراب السياسى بين الشباب متمثلا فى عدم الاحساس بقيمة الادلاء باصواتهم فى الانتخابات وغيرها ، ويلى ذلك فى التدرج بعض مظاهر اللامبالاة متمثلة فى عدم الاهتمام بالوقوف على القضايا السياسية والعامة وما إليها ، ثم تنتشر بعض مظاهر الشك السياسى بين الشباب المصرى لتشغل قاعده هرم عدم المشاركة السياسية هذا بينهم ، متمثلا فى عدم الاشتراك فى المناقشات السياسية .

٥ - تنتشر صورة اللامبالاة السياسية والاغتراب بدرجات عالية بين الشباب المصرى فى محافظة المنوفية وتنتشر مظاهر الشك السياسى بدرجات عالية بين الشباب الحضرى فى محافظة الاسكندرية .

٦ - يؤكد انخفاض نسب الشباب المصرى الذى يعتقد ان التعليم يسهم فى تخريج اجيال واعية ومثقفة وفى تنمية الوعي السياسى بين الشباب ، ويجعل الشباب على مستوى تحمل المسئولية فى مجال العمل السياسى واتخاذ القرار ، وفى مجال خدمة البيئة ، تؤكد أنه اذا كان للتعليم ومؤسساته فى مصر دورا فى تنمية القدرات اللازمة للمشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، فهو دور محدود . ولم يستطع أن يحقق أثره الفعال فى هذا الميدان .

٧ - هناك علاقة عالية وثابتة بين التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصرى . غير أن هذه العلاقة كانت ذات طبيعة متغايرة حيث كانت هناك علاقة ايجابية بين التعليم والوقوف على القضايا السياسية والهامة ، بينما كانت العلاقة بين التعليم وصور المشاركة السياسية الأخرى مثل الادلاء بالصوت فى الانتخابات وعضوية الأحزاب

السياسية علاقة عكسية .

٨ - تنتشر مظاهر الاغتراب السياسى بين الشباب المصرى المتعلم أكثر من غيرهم .

٩ - كان الفلاحون هم أكثر اصحاب المهن مشاركة بين الشباب المصرى، فى عدد من صور المشاركة السياسية، ونعنى الوقوف على القضايا السياسية والهامة ، والادلاء بأصواتهم فى الانتخابات وعضوية الأحزاب السياسية . بينما كان أصحاب المهن الحرفية من أقل المجموعات المهنية اسهاما فى صور المشاركة السياسية بين الشباب المصرى .

١٠ - ليست العلاقة بين المهنة وممارسة المشاركة السياسية بين الشباب المصرى علاقة ايجابية ، بقدر ما هى علاقة عكسية حيث تقل مشاركة أصحاب المجموعات المهنية العليا وخاصة المهنيين (الأطباء ، الصيادلة ، المحامون) ، وتزبد مشاركة أصحاب المجموعات المهنية الدنيا وخاصة المهن الزراعية والصناعية .

١١ - تتضح مظاهر اللامبالاة والشك السياسى والاغتراب بين الشباب المصرى ، بشكل واضح بين أصحاب المهن العليا وخاصة المهنيين والحرفيون والذين أظهروا عدم الاهتمام بالقضايا السياسية والهامة فى المجتمع وعدم الحرص على الادلاء بالصوت فى الانتخابات ، وعدم الانتماء الى الأحزاب السياسية .

١٢ - تنتشر مظاهر السلبية السياسية بين الشباب المصرى ، بدرجات عالية بين الشباب المتعلم والذي يعمل فى المهن العليا .

توصيات خاصة بالوعى السياسى والمشاركة السياسية للشباب :

١ - يفرض الدور المحدود الذى يلعبه نظام التعليم ومؤسساته فى تنمية قدرات المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، كما كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية ، ضرورة اعادة النظر فى هذا النظام ومؤسساته من حيث توفير الامكانيات المادية والبشرية وتحديث أساليب التعليم على النحو الذى يشرى هذا الدور ويحرره من القيود التى تعوقه فى سبيل تعميق المشاركة السياسية . ولعل توسيع دور المؤسسات التعليمية على كافة المستويات وابتداء من المراحل الأولى للتعليم ، كمواقع استراتيجية

يكتسب فيها الفرد مهارات المشاركة وتنمى لديه الخصائص الشخصية والتدرات اللازمة لها ، وذلك من خلال الأخذ بأسلوب الانتخاب فى اختيار رائد للفصل من بين الطلاب ، وتوسيع نطاق تمثيلهم فى مجالس اتحاد الطلاب والآباء وغيرها ما يحقق بعض هذه الأهداف . كما قد يكون فى تحديد أساليب التعليم والتخلى عن طريقه التلقين فى العملية التعليمية واحلال أسلوب المناقشة محلها حتى ينشأ التلميذ وقد اكتسب هذه القدرة على المشاركة فى المناقشات مهما كان نوعها ، مايفيد فى هذا الصدد . ولعل العمل على توفير الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة للتعليم ومؤسساته لى يستطيع انجاز هذا الدور ، مثل توفير أجهزة الاذاعة والتلفزيون والتسجيل ، وتوفير الانواع المناسبة من الكتب ، وتخصيص ساعات للإطلاع يكون لها حسابها فى العملية التعليمية وتحت اشراف متخصصين فى تنمية اهتمامات النشء وتوجيههم فى هذا المجال ، ما يسهم بدوره فى تدعيم دور التعليم ومؤسساته فى تنمية قدرات المشاركة السياسية وتعويدهم على الممارسة فى هذا المجال ، بين الشباب المصرى .

٢ - كان لآثر وسائل الاعلام وخاصة الاذاعة والتلفزيون والصحف اليومية والمجلات فى زيادة ميل الشباب المصرى الى المشاركة السياسية وخاصة الاهتمام بالوقوف على القضايا السياسية والهامة من خلال متابعة الأخبار السياسية الخارجية والداخلية ، كان هذا الأثر الفعال وراء تطلعنا الى زيادة فعالية هذه الوسائل من أجل تدعيم المشاركة السياسية . ولعل فى زيادة برامج الاذاعة الاخبارية وتنويعها من حيث التوقيت والمضمون والمصادر ، وعرضها بأسلوب أكثر تشويقا وجاذبية . ، ما يحتق هذا الهدف ، خاصة وأنه قد اتضح اعتماد الفلاحين باعتبارهم من أكثر الجماعات المهنية مشاركة على الاذاعة فى ممارسة هذه الصورة من صور المشاكة السياسية . كما قد يكون تطوير البرامج الاخبارية فى التلفزيون على النحو السابق ، وايضا على نحو يربط المواطنين بالأحداث السياسية محليا وعالميا فور وقوعها والتعرف على جذورها وانعكاساتها المختلفة ، قد يكون لهذا أثره فى مشاركتهم السياسية . ويحتمل أن يكون حرص دور الثقافة ومؤسساتها على عرض الجرائد

اليومية فى لوحات يسهل اطلاع الشباب عليها ، واهتمام هذه الدور بتخصيص قاعات للقراءة والمطالعة مناسبة من حيث المكان وظروفه وتوفير الكتاب وتسهيل عملية استعارة الكتب وقيام هيئة الاستعلامات باصدار النشرات الواضحة والتي يسهل الحصول عليها حول القضايا السياسية والهامة ، يحتمل أن يكون لذلك كله أثره الفعال فى زيادة المشاركة السياسية بين الشباب المصرى .

٣ - تستطيع أجهزة الأمن والداخلية وخاصة المشرفة على اعداد الانتخابات وتنظيمها وسيرها فى المناسبات المختلفة ، أن تسهم بدور فى تدعيم المشاركة السياسية خاصة وأنه قد لوحظ بناء على نتائج الدراسة الحالية ، أن المشاركة السياسية من خلال الحرص على الادلاء بالصوت فى الانتخابات والاستفتاءات القومية والمحلية أقل مما كان متوقما ، بل أن كثيرا من مظاهر السلبية السياسية كالامبالاه والشك السياسى والاغتراب والتي تنتشر بين المتعلمين والمهنيين كانت ترتبط بهذه الصورة من صور المشاركة السياسية ولعل فى انتقاء التوقيت المناسب للانتخابات والاستفتاء بعيدا عن مواسم الامتحانات بالنسبة للطلبة ، والحصار بالنسبة للفلاحين ، والاجازات بالنسبة للموظفين والمهنيين ، وفى زيادة أماكن الاقتراع واعداد اللجان ، وتسهيل عملية الادلاء بالصوت من حيث الموعد والشروط والمكان وما إليها ، لعل فى هذا كله ما ينعكس اثره على زيادة المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، والتغلب على مظاهر السلبية السياسية بينهم .

٤ - تستطيع أجهزة الشئون الاجتماعية أن تسهم بدور فعال فى تنمية المشاركة السياسية بين الشباب المصرى ، خاصة وأنه قد اتضح من نتائج الدراسة الحالية ، أن مشاركة الشباب المصرى فى مشروعات تحسين البيئة ، كانت تمثل أكثر صور المشاركة السياسية انتشارا بينهم . حيث توصى هذه الاجهزة بالسماح للشباب بالمشاركة فى المشروعات القومية مثل برامج حو الأمية ، أو مساعدة التلاميذ ، أو نظافة المنطقة ، واعتبار هذه المشروعات من أهم برامج الخدمة العامة . مما قد يجعل الشباب يدركون قيمتهم ويشعرون بأن لهم دورا هاما فى تحمل

المسئولية القومية ، وتنمو قدراتهم على المشاركة السياسية ، وتقل سلبيتهم .

٥ - وبالمثل تستطيع أجهزة الشباب استثمار طاقات الشباب خلال الأجازات الرسمية وخاصة العطلة الصيفية في معسكرات عمل لها اهداف محددة فيما تتعلق بخدمة البيئة ، كأن يعلن عن معسكر عمل لمحو الأمية في قرية معينة ، أو مصنع محدد ، أو مجتمع مستحدث ، أو عن معسكر عمل آخر لمساعدة تلاميذ قرية معينة في أثناء أجازة منتصف العام ، أو عن معسكر عمل ثالث لتنظيف البيئة في قرية أخرى أو مصنع معينة أو حي أو مجتمع مستحدث وهكذا . ويتم الترغيب على الاشتراك في هذه المعسكرات من خلال تخصيص جوائز مادية وتقديرات أدبية ، أو يعلق الالتحاق بكلليات جامعية معينة على الاشتراك في هذه المعسكرات . وتستطيع أيضا أجهزة الشباب أن تستثمر طاقات شباب الجامعة في خدمة البيئة المحلية وتنظيم فرق من الطلاب لأجراء مسوح اجتماعية وصحية واقتصادية وغيرها لقرية أو مصنع أو مجتمع مستحدث أو تلك التي يحتمل ادخال مشروعات جديدة بها . أو تنظم فرقا أخرى من الطلاب لتقديم خدمات صحية واجتماعية وثقافية وترويحية وغيرها في قرية أخرى أو مصنع أو مجتمع مستحدث أو غيره ، على أن تعتبر هذه الأنواع من المشاركة جزءا من تدريباتهم العملية التي تخصص لها درجات وتأخذ في الاعتبار عند تقدير نجاح الطلاب ، ذلك لان مثل هذه الأنواع من المشاركة تنمي لدى الشباب القدرات اللازمة للمشاركة السياسية .

٦ - وإزاء هذا الاعراض عن الانتماء الى الأحزاب السياسية بين الشباب المصري وخاصة بين مجموعات المتعلمين والمهنيين منهم ، على النحو الذي كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية ، تستطيع الأحزاب السياسية أن تساهم بدور في تدعيم المشاركة السياسية بين الشباب المصري . ولعل في تكوين لجان الحزب على كافة المستويات في القرية والمصنع والمدرسة والكلية والحي وغيرها . وتقديم خدمات مباشرة للجمهور مثل لوحات الاخبار وقاعات الاطلاع والترفيه والندوات الثقافية والسياسية وتوعية الشباب بمختلف التيارات الفكرية والسياسية ، وترغيب الشباب في العمل الحزبي ، وإتاحة الفرصة لهم في المناصب القيادية ، وتجميع

الاصوات ، وتسهيل عملية الاقتراع ، ودعم الصلات بين الشباب في المواقع المختلفة على النطاق المحلى من خلال اللقاءات والحملات ، ثم بين الشباب المحلى والعالمى من خلال تبادل الزيارات والوفود ، لعل في كل هذا ما يدعم المشاركة السياسية بين الشباب المصرى .

٧ - وتستطيع أيضا مراكز البحث العلمى سواء المستقل منها أو التابع للجامعات المصرية أن تلعب دورا له فعاليتها فى تدعيم المشاركة السياسية بين الشباب المصرى خاصة وان نتائج الدراسة قد ألقت الضوء على عدد من الظواهر المرتبطة بالمشاركة السياسية سواء من حيث صورها الايجابية أو السلبية ، أو من حيث درجاتها أو من حيث العوامل المؤثرة فيها والنتائج المترتبة عليها والواقع أن الطابع الاستطلاعى الرصفى الذى غلب على الدراسة الحالية ، يفتح الطريق أمام دراسات أخرى فى المستقبل يمكن أن تضطلع بها مراكز البحث العلمى ، لتعميق فهمنا لهذه الظاهرة . والوقوف على العوامل ذات الفعالية فى وجودها أو اختفائها،حتى نستطيع أن ننمى قدرتها على وضع استراتيجيات أفضل لتعميق المشاركة السياسية بين الشباب المصرى . كما أن التساؤلات التى يمكن أن تثيرها نتائج الدراسة الحالية فى حاجة الى اجابات واضحة ، الامر الذى لا يمكن تحقيقه الا من خلال اجراء بحوث أخرى حول المشاركة السياسية بين الشباب المصرى . ونذكر من بين هذه التساؤلات : لماذا تزداد ممارسة الشباب المصرى لصور من المشاركة السياسية معينة وتقل ممارستهم لصور أخرى منها ؟ لماذا يشارك الفلاحون أكثر من غيرهم ؟ ولماذا تنخفض مشاركة الحرفين عن غيرهم ؟ ولماذا تسود صور السلبية السياسية بين المتعلمين والمهنيين ؟ وما هم العوامل والنتائج المترتبة على هذه الصور ؟ .. - كلها تساؤلات تكون موضوعات مقترحة نوصى بالاهتمام بدراستها حتى يتعمق فهمنا للمشاركة السياسية .

الفصل الخامس

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث

مقدمة

أولاً : تحليل التنمية على المستوى المجتمعى المحلى .

ثانياً : التنمية من منظور الاهداف والاستراتيجيات .

١ - أهداف التنمية عالمياً .

٢ - استراتيجيات التنمية الرأس مالية والاشتراكية .

أ - تحريك الموارد من أجل التنمية : رأس المال فى مقابل العمل .

ب - انتاج السلع والخدمات : أساليب تكثيف رأس المال فى مقابل أساليب تكثيف العمل .

ج - توزيع الدخل : النمو فى مقابل العدالة .

ثالثاً : مداخل جديدة الى دراسة التنمية والتخلف .

تعقيب : علم الاجتماع بين الدعوى والدفاع .

1

2

3

الفصل الخامس

علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث

مقدمة :

يشهد العالم المعاصر تحولات كبرى في حياة المجتمعات منذ بداية القرن العشرين ، ولعل من أهم أسبابها ذلك التقدم التكنولوجي الهائل الذى انعكست نتائجه على مجالات كثيرة كالصناعة والاتصال ، والنقل ، والمواصلات ، فضلا عن اثاره المتحققة فى ميادين أخرى وهى العلوم ، والفنون ، والآداب . ولكن هناك مجتمعات قطعت شوطا بعيدا فى طريق النمو الذى تحقق لها - الى حد كبير - على حساب مجتمعات أخرى تسمى « نامية » أو « متخلفة » ، وهى بلدان العالم الثالث التى كانت تعتبر - فى أغلبها - مستعمرات حتى عهد قريب . وعندما حققت هذه المجتمعات استقلالها الذى تم عن طريق اخلاء أراضىها من القوات العسكرية الأجنبية ، وبإقامة حكومات وطنية لها - بدأت تفكر جديا فى تنمية ذاتها وتدعيم اقتصادياتها . وهنا بدأت هذه الحكومات تنظر فى أكثر الأساليب ملائمة لتحقيق أهداف التنمية ، ومن ثم واجهتها مشكلات عديدة كان عليها أن تتصدى لها بالحل العمل السريع ، ومن أهم هذه المشكلات : ما هى طبيعة النموذج التنموى الذى يمكن اختياره وتطبيقه ؟ وما هى طبيعة المصادر التى سوف تستعين بها لتمويل مشروعات التنمية ؟ وإلى أى حد يمكن الاعتماد على رأس المال الأجنبى ؟ وكيف يمكن توجيهه بأسلوب يضمن عدم الاستغلال الأجنبى ؟ ... ومما لاشك فيه أن مقدرة المجتمعات النامية على تحقيق أهداف التنمية بها ، أمر مرهون بعوامل أساسية ، لعل من أهمها تحقيق استقلالها الاقتصادى عن الدول الكبرى ، وعدم تخاذل صفواتها الحكومية أمام اغراءات تلك الدول .

هذا ، وتمثل « قضايا » التنمية موضوعا حيويا الآن يشغل الدوائر العالمية على مستوى الفكر والتطبيق ، وأصبحت مناقشة هذه القضايا هى التى تحتل بؤرة تفكير المتخصصين فى علوم مختلفة وخاصة : الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ومن هذا المنطلق جاء هدف الفصل الذى نتناوله هنا ، وهو فحص مستويات تحليل التنمية ، ومنظوراتها ، والمداخل

★ تأليف الدكتورة سامية محمد جابر .

الجديدة الى دراستها ، مع استجلاء طبيعة الفكر الايديولوجى الذى يمكن وراء كل منها - بقدر الامكان - وانعكاساتها على الموقف الراعى لعلم اجتماع البلدان النامية .

اولا : تحليل التنمية على المستوى المجتمعى المحلى (١) :

من الحقائق العملية التى دعت الى ابراز موضوع التنمية وجود التفاوت الصارخ بين المجتمعات المتقدمة من ناحية ، والمجتمعات النامية من جهة أخرى ، وعلى النطاق المحلى نجد أيضا هذا التفاوت واضحا بين قطاعات المجتمع الواحد وخاصة بين القطاع الريفى والقطاع الحضرى ، ولا يرجع هذا التفاوت النسبى الى العوامل الاقتصادية أو المادية وحدها بل يرجع الى عوامل وظروف أخرى تتعلق بالاوضاع الاجتماعية والمعتقدات وأنماط السلوك والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ، وإذا كان المجتمع النامى - عموما - يحاول أن يخطط ويضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تحقق انتقاله من حالة التخلف النسبى التى تسوده ليدفع بنفسه فى حركة التقدم والتطور ، فإن نفس هذا الاتجاه يوجد على المستوى المحلى القومى أيضا ، بمعنى أن المجتمع يحاول أن يسعى الى التقريب بين قطاعاته المختلفة حتى لا تكون هناك فجوة عميقة توجد بين كل قطاع وآخر داخله .

وعلى مستوى المجتمع المصرى ، يمثل القطاع الريفى حوالى ٦٢٪ من مجموع سكان الجمهورية وهى نسبة موزعة على قرى الجمهورية بما فيها قرى المجتمعات الجديدة ورغم أن أغلبية سكان الجمهورية ينتمون الى القطاع الريفى ، الا أن نصيب هذا القطاع من المشروعات والخدمات التى تقدمها الدولة لا يتناسب مع هذا الحجم ، ومعنى ذلك أنه ليس هناك توازن بين حجم المشروعات والخدمات وحجم المستفيدين منها فى كل من القطاعات الريفية والقطاعات الحضرية ومن هذا المنطلق المحلى ظهر الاهتمام بما يسمى « بالتنمية المتكاملة » التى لا تعنى مجرد حشد الخدمات والمشروعات وتوفيرها ، بل ان هناك مسارات واتجاهات لتحديد المقصود

(١) ليس المتعود بالمجتمع المحلى هنا مجتمع القرية أو المدينة بل مجتمع « الدولة » فى مقابل المجتمع العالمى .

بالتنمية المتكاملة منها : أولا ، اتجاه يرى أنه لا يمكن للتنمية أن تنطلق من معقل الاقتصاد وحده لأن عملية التنمية هي أكثر تعقيدا وتشابكا ولا تقتصر على تنمية الموارد الاقتصادية أو البحث عن موارد جديدة أو خلق فرص جديدة للعمل أو لاستغلال الموارد المتاحة بطريقة أفضل ، وإنما هي عملية تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية في آن واحد . وثانيا ، اتجاه يعطى أهمية خاصة للتكامل بين الجوانب المادية والبشرية للمجتمع ، ومرجعته هو أن الهدف الأساسي يتمثل في أحداث تغير اجتماعي في المجتمع له أبعاده المادية وغير المادية ، التي تتمثل مجتمعة في رفع مستوى معيشة الأفراد اقتصاديا ، وزيادة القدرة الانتاجية للفرد والمجتمع ، وما يترتب على ذلك من رفع مستوى الفرد اقتصاديا وتعليميا وصحيا وثقافيا ، فالإنسان بفكره وإمكاناته يعد من أهم العناصر الانتاجية فعالية بل أنه عصب الانتاج الرئيسى مهما تقدمت أساليبه الفنية . إذ لا يمكن تصور أية عملية انتاجية دون تدخل عنصر العمل الانساني ، وهذا معناه أن أى تغير مادي لا يقابله تغير مصاحب في الجوانب اللامادية يعتبر تغيرا غير متوازن ويؤدي في النهاية الى تعويق عملية النمو ككل . وثالثا ، اتجاه يركز على البناء الاجتماعي للمجتمع بما يتضمنه من نظم اجتماعية مختلفة ، ووظائف متعددة تؤديها هذه النظم ، فكان التركيز هنا يكون على التكامل بين البناء الاجتماعي ووظائف أجزائه المختلفة . ورابعا ، اتجاه يعطى أهمية خاصة للخدمات من حيث تعددها من ناحية وتعدد وظائفها من ناحية أخرى ، مما يؤدي في كثير من الأحوال الى تداخلها بعضها مع البعض وان كان هذا التداخل يترتب عليه عدة صعوبات تؤدي الى تعويق الهدف الذي ترمى اليه التنمية .

والحقيقة أن الاتجاهات الأربعة السابقة لاتعكس تناقضا فيما بينها بقدر ما تشير الى تنوع مستويات التكامل بين مقومات التنمية المحلية ، وهي :

- ١ - مستوى التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ - مستوى التكامل بين الجوانب المادية والبشرية .
- ٣ - مستوى التكامل بين مكونات البناء الاجتماعي ووظائفه .

٤ - مستوى التكامل بين الخدمات المختلفة .

وبذلك اعتبرت قضية التنمية المتكاملة هي قضية تخطيط من الدرجة الأولى ، إذ أن التخطيط والتنمية عمليتان مرتبطتان ، فلا يمكن أن تتحقق التنمية في غيبة التخطيط ، بل إن التخطيط هو الأسلوب العلمي والمنهج الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في أحداث أى تغير اجتماعي ، لما ينطوى عليه من دراسة علمية مستنيرة بتقصي أبعاد الواقع الاجتماعي الذي سيخطط لمستقبله . كما أن التخطيط لا بد وأن يكون تخطيطا متكاملا ينسق بين الخطط على المستوى القومي والمستوى الاقليمي والمستوى المحلي الصغير ، فالتخطيط على المستوى القومي يحدد امكانيات الدولة الاقتصادية المتاحة ، وأما مستوى التخطيط الاقليمي الشامل فهو الذي يقوم بالتخطيط للمنطقة اقليميا وبشكل من التفصيل لكل الاجهزة والهيئات الاقليمية التي تختص بتنفيذ السياسات مع دراستها دراسة علمية تضع في اعتبارها مختلف الأبعاد والأنشطة . وأخيرا فإن التخطيط على المستوى المحلي الصغير هو الذي يضمن تحقيق المشاركة الفعلية لأكثر عدد ممكن من المواطنين ، وتحريك الطاقات المحلية، وخلق نماذج لتطبيقات التنمية على المستوى المحلي المحدود أو مستوى الوحدات القروية .

التخطيط للتنمية :

والتخطيط أسلوب تنظيمي علمي يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر امكانيات المجتمع المادية والبشرية ، وتعبئتها ، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته وذلك على ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها ، وبذلك تكون الخطة القومية هي عمل حكومي ينصرف الى ثلاث عمليات أساسية وهي :

١ - تقدير الامكانيات القومية .

٢ - تحديد الأهداف القومية .

٣ - اختيار المشروعات ذات الأولوية والتي يمكن تحقيقها في حدود الامكانيات الطبيعية ، والمالية ، والفنية ، والقوى العاملة المتاحة .

ولذلك فمن أهم أسس التخطيط ومبادئه :

- ١ - الواقعية ، أى وضع الخطط على أسس علمية تقوم على تقرير
الامكانيات الفعلية للمجتمع وحصر الاحتياجات الحقيقية لأعضائه ثم
العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والحاجات وفقا
لمعايير علمية دقيقة .
- ٢ - الشمول ، أى وضع الخطط الشاملة التى تتناول مختلف القطاعات
الوظيفية القائمة فى المجتمع دون الاخلال بمبدأ التوازن الجغرافى .
- ٣ - التكامل ، وهو مبدأ يجب أن يحكم مشروعات الخطة فيتحقق
التكامل الرأسى والافقى على مستويات مختلفة لمشروعات الخطة .
- ٤ - الاستمرارية ، فمن الضرورى عند وضع الخطط مراعاة مبدأ
الاستمرارية والتجدد بمعنى ألا تنفصل أى مرحلة من مراحل
التالية لها فمرحلة الاعداد والتصميم لا تنفصل عن مرحلة التنفيذ
وهذه بدورها لا تنفصل عن مرحلة المتابعة والتقويم .
- ٥ - التنسيق ، وهو من المبادئ الرئيسية للتخطيط ويكون التنسيق
على مستويين : أولهما ، التنسيق بين الاهداف التى ترمى الخطة الى
تحقيقها، وثانيهما ، التنسيق بين الوسائل والاجراءات والسياسات
اللازمة لتنفيذ الخطة وامكان تحقيق اهدافها .
- ٦ - المرونة ، ينبغى عند اعداد الخطة مراعاة مبدأ المرونة الزمانية
والمكانية ويقصد بالمرونة الزمانية مراعاة عمليات التغير الاجتماعى
التلقائى الذى قد يحدث خلال المجال الزمنى المحدد لتنفيذ الخطة .
أما المرونة المكانية فبمعنى مراعاة أن يكون التخطيط الذى يوضع
على المستوى القومى قابلا للتنفيذ على المستوى المحلى مع تعديلات
طفيفة تستلزمها ظروف المجتمع المحلى أو خصائصه المميزة له .
- ٧ - مبدأ مراعاة الظروف الداخلية والخارجية ، اذ من الواجب أن يهتم
المسئولون عن التخطيط بجميع الظروف المحلية وبدراسة الموقف
الحالى دراسة كافية ويأخذوا فى الاعتبار مجموعة العوامل
الخارجية المؤثرة لاسيما احتمال حدوث عقبات مستقبله .
- ٨ - تحديد الأولويات فى التخطيط الاجتماعى ، ومعناه تحديد درجة
الأسبقية أو الأفضلية المبنية على درجة الأهمية التى تعطى لمشروع

أو برنامج على مشروعات أو برامج أخرى لمقابلة الحاجات المحنة في حدود الامكانيات المتاحة . وهي عملية معقدة تحتاج الى متابعة وخبرة فضلا عن الاسلوب العلمى ، وترجع أهمية الاولويات الى أن الموارد عادة ما تكون أقل من الحاجات ، وبذلك يتوقف نجاح عمليات التخطيط على النجاح فى ايجاد التوازن بين درجة الحاجات والموارد المتاحة .

ان التخطيط لا ينطلق من فراغ ، وانما ينبثق من اطار مرجعى محدد وفلسفة اجتماعية مسبقة ، يشتق منها قضاياها الرئيسية وموجهاته فى عمليات : التصميم ، والاعداد ، والتنسيق ومن الملائم فى هذا الصدد أن نشير الى أهم القضايا التى اعتبرت موجهات للتخطيط :

١ - وجوب تهيئة القوى البشرية للاضطلاع بأعباء التنمية

ان القوى البشرية هى المورد الاساسى الذى يعتمد عليه كل مجتمع، فى احداث التطور وتنمية الثروة الوطنية وضمان حسن استخدامها لتحقيق الرخاء الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية . وتعتبر تهيئة القوة العاملة لبناء الحاضر والمستقبل مطلباً حيوياً من مطالب التقدم وذلك لتكوين المواطن القادر على التبصير والتفكير والتعبير عن رغباته وتدير امكانيات تحقيقها والمشاركة فى العمل وفى الحصول على ثمراته . كما يعتبر تعريف المواطن بمشاكل المجتمع مهمة ضرورية فى المجتمعات النامية لضمان مشاركته فى حل تلك المشاكل .

٢ - أن تقدم الدول النامية مرهون بقدرتها على استخدام مواردها

التقدم بطبيعته يتضمن عنصر الحركة والدفع الى الامام فى طريق مرسوم ، ويقتضى ذلك أن يكون السلوك الانسانى متناسقا مع الاهداف ومتمشيا مع حسن استخدام الموارد . ان من مقتضيات النهوض أن يكون نشاط الناس متمشيا مع اتجاه الاهداف وغير متعارض معه وأن يقوم المجتمع باستخدام موارده الطبيعية واختيار الاسلوب الامثل لتوجيه تلك الموارد والطاقات جميعا لرفاهية الفرد ورخاء المجتمع . . . ولما كانت معظم الدول النامية تعاني من ضعف مستوى الدخل الفردى ، وانخفاض مستوى المهارات الفنية أو ندرة فى القدرات التنظيمية والادارية . . . كما

تعانى من ضعف فى مستويات الانتاج والكفاية الانتاجية فى الزراعة والصناعة والخدمات ، وعدم كفاية التنسيق بين الاعمال وبين مطالبها من تدريب وتأهيل وتوعية ، فان التنمية الاقتصادية فى الدول الحديثة العهد بالتنمية تتطلب تغييرا وتطويرا فى البنى الانتاجية وفى بنى العمالة وتوزيع القوى العاملة لاحداث التطور المستهدف ، واذن فان تحقيق النمو الاقتصادى والنهوض الاجتماعى لا يتيسر الا بواسطة توفير القوة العاملة المدربة على المهارات اللازمة لممارسة الاعمال المطلوبة . وكثيرا ما يتعذر احداث التنمية السريعة بسبب قلة الموارد البشرية ممثلة فى نادرة التخصصات الفنية والكفاءة القيادية وعدم توافرها بالدرجة التى تسمح بتحريك الموارد المالية واستخدام الثروات الطبيعية لزيادة الانتاج القومى وزيادة الدخل منه وتحسين مستوى المعيشة فى المجتمع .

٣ - لابد أن تعتمد الخطة القومية للتنمية على تحديد مسبق للأهداف والأولويات

عند وضع خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب تحديد أهدافها ورسم معالم المستقبل على هدى من الموارد المتوافرة واحتمالات زيادتها ، وتقرير مجالات استخدامها واتجاهات العمل وأنواعه وبرامجه التنفيذية وتنظيمات التنفيذ وتوقيت أدائه فى مختلف أنشطة المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - أن تخطيط القوى العاملة هو جزء لا يتجزأ من التخطيط القومى

عندما يتم وضع خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأهدافها وبرامجها ومشروعاتها وتنظيمات تنفيذها واجراءات التنفيذ والرقابة عليه تحدد اتجاهات التنمية فى القطاعات والأنشطة المختلفة .

وجدير بالإشارة أن تخطيط المشروعات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع لا ينفصل عن شؤون تخطيط الافراد وتعليمهم وتدريبهم، ولا ينفصل كذلك عن توصيف الوظائف والاعمال التى يوكل اليهم أدائها - وقد نجد أن كل المشروعات والبرامج تحتاج فى بحثها ودراساتها وتحضيرها الى أنواع شتى من ذوى العلم والخبرة والدراسة والتخصص ،

وكل المشروعات والبرامج تحتاج في تنفيذها الى منظمين ومديرين وأنواع من الفنيين والعمال المهرة وأنصاف المهرة واذن فلا بد من تدبير أولئك وهؤلاء جميعا بواسطة التعليم والتدريب والتأهيل بصفة مستمرة .

٥ - أن التخطيط يستهدف تعبئة الموارد وتهيئتها وتنسيقها للعمل المشترك

فالتخطيط بطبيعته عملية لا بد بمقتضاها أن يتم التكامل والتناسق والتوازن في التنمية بين مختلف مكونات المجتمع ومجالات النشاط فيه والمجال الرئيسى لعملية التخطيط يتركز في تخصيص الموارد المالية والطبيعية والبشرية وتوزيعها بين أنواع النشاط الاقتصادى والاجتماعى مما يؤدى الى استمرار التنمية واطراد زيادة الانتاج من السلع والخدمات المطلوبة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء والرفاهية للفرد والمجتمع . ولا يمكن أن يكون هناك تخطيط اقتصادى شامل دون أن يتناول تخطيط القوى البشرية واعداد القوى العاملة وكل زيادة تطرأ عليها بالتخصصات والمهارات والثقافات والسلوك الانسانى المطلوب للسير قدما في التنمية الاقتصادية .

٦ - وجوب التكامل والتناسق بين تكوين رأس المال المادى ورأس المال البشرى

ان عمليات التدريب والتأهيل الفنى والمهنى والادارى فى المجتمع هى استثمار فى تكوين رأس المال البشرى والمحافظة عليه ورفع كفايته الانتاجية وتوسيع قاعدته بما يتناسب مع مستلزمات التقدم والنهضة من تدبير الافراد القادرين على أداء مختلف الاعمال الانشائية والتنظيمية والانتاجية والاستهلاكية ، وتحتاج كلها الى قوة عمل واعية مدربة .

ولا يمكن أن يستمر معدل زيادة الثروة المادية فى المجتمع دون أن يرتبط به زيادة فى الثروة الوطنية من القوى البشرية المتعلمة والمدربة والمزودة بالمهارات والفنون الانتاجية ، وبالثقافات والوعى الكافى بالسلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

٧ - ربط مجالات التنمية واتجاهاتها بأنواع التعليم والتدريب المطلوبة لها

تنمية المجتمع لا تكون الا بتنمية موارده بما فى ذلك الموارد البشرية والطبيعية والمالية وتعبئتها وتحريكها جميعا للنهوض بالمجتمع وبمستويات

معيشتة ورفاهيته . فاذا أريد تنمية الموارد الزراعية مثلا فانه لا يكفى تخصيص أموال ضخمة لبناء السدود وتوفير المياه أو لتمهيد الاراضى بغرض استصلاحها وتهيتها للزراعة وتعميرها ، بل يتطلب الأمر اعداد الفنيين وأصحاب المهارات من العمال والقادريين على التنظيم والادارة وأداء الاعمال الفنية ، وتزويد قوة العمل الزراعى بالاساليب الانتاجية التى يراد انتاجها، ولذلك فان استخدام الآلات الحديثة والبذور المحسنة، وصيانة الثروة الزراعية وغيرها ، يتطلب تعليما وتدريباً وتأهيلاً وتوعية وإرشاداً .

٨ - حاجة التخطيط كعمل متخصص الى خبراء فنيين

وفى ظل التخطيط القومى الشامل يجب أن تكون نظرة المخططين الى المجتمع كوحدة وكيان متكامل ، وأن يربط المخططون بين الماضى والحاضر وبين ما يرسم لبلوغه من اتجاهات ومعالم المستقبل . وأن يكون المخططون لقطاعات وأنشطة المجتمع على بينة من الموارد وبدائل استخدامها . وبالإمكانات ودرجة توافرها وبالرغبات والاحتياجات وكيفية الوفاء بها .

ويتطلب كل ذلك تفهما ومعرفة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيماتها القائمة وبما يمكن أن تكون عليه تلك العلاقات والتنظيمات فى المجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره . والتخطيط بطبيعته عمل استشارى لأصحاب الرأى والسلطة فى المجتمع يستعان به فى اتخاذ مختلف القرارات بالتصرف ، ويحتاج فى ممارسته الى مختلف التخصصات العلمية والمهارات الفنية والتكنولوجيا التى تضطلع بحصر الموارد الطبيعية والمالية والبشرية من لناحيتين الكمية والنوعية وأنواع استخدامها وطرق تخصيصها وتعبئتها وتحريكها لحل المشاكل وتحقيق الاهداف ، ويمكن الاشارة الى مستلزمات التخطيط القومى من التدريب والمتدربين على النحو التالى :

أ - طرق رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى المجالات الانتاجية والاستهلاكية والاستثمارية على المستوى القومى وعلاقاته بالعلم الخارجى وتحديد الاهداف المتكاملة لتلك السياسات بما يتناسب مع أهداف التنمية .

ب - طرق تنفيذ تلك السياسات بتجهيز المشروعات والبرامج والخطط ودراسة مطالب تنفيذها والآثار المباشرة وغير المباشرة لكل منها ومحصلة تفاعلها جميعا فى تنمية المجتمع وحل مشاكله وتحقيق أهدافه .

ج - أساليب تقييم المشروعات والبرامج القومية والمحلية فى مراحل الاعداد والتنفيذ والحصول على النتائج .

د - أساليب التنظيم والادارة وسياسة التنفيذ واجراءاته والاشراف عليه ومتابعته وتقييم نتائجه .

هـ - أساليب وضع الأولويات زمنيا بما يحقق التكامل والتناسق فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضمن استمرارها .

ثانيا : التنمية من منظور الأهداف والاستراتيجيات

١ - أهداف التنمية عالميا :

تشير التنمية فى الاستخدام العالمى المعاصر الى ضرب من ضروب الايديولوجية المستحدثة التى تعكس اهتمام الحكومات الفعال بنمو مجتمعاتها وبمزيد من القدرة على تحقيق ذاتيتها . وتبعا لتلك الايديولوجية تصير « التنمية » مصاحبة للتخطيط ولكافة العمليات التى تجرى لتحريك وتنشيط الطاقات المجتمعية الكامنة وتوجيهها لتحقيق التغير والنمو فى الاتجاه المرغوب . ولازالت التنمية تمثل « ايديولوجية صفوية » ، فهى عبارة عن جهد مقصود تبذله الحكومات لتحقيق أهداف حددت على نحو مسبق ، مع ملاحظة أن صياغة هذه الأهداف تتميز بأنها اقتصادية فى أساسها طالما أنها تشير الى تحسين المستويات المادية لحياة الاشخاص .

وهنا توجد المعضلة الكبرى ، اذ أن الرغبة فى تحقيق التنمية تستلزم التفاعل مع المجتمعات التى سارت خطوات طويلة فى هذا السبيل وحققت أهدافا بعيدة فيه ، خصوصا وأنها توفر الاطر المرجعية الرئيسية لنماذج التنمية المتعددة والمتفرعة ، وفى الوقت ذاته تكون هذه الرغبة فى تحقيق التنمية مصحوبة بمشاعر الخوف من السيطرة والاستغلال أو التبعية الاقتصادية لدول أخرى أكثر تقدما ونموا .

ان الخاصية المميزة للمجتمعات « الحديثة » تتمثل أساسا ، فى تفردها الاقتصادى والتكنولوجى الذى يظهر فى قدرتها الفائقة على توفير

كافة السلع المادية لجميع فئات المجتمع وطبقاته بما في ذلك أكثرها فقرا وهبوطا في مستوى معيشتها . وليس أدل على ذلك من أن توفير التغذية الملائمة ، والعون الطبي من أهم العوامل التي أدت الى ارتفاع معدل التوقعات العمرية ، وانخفاض معدلات الوفيات بين الاطفال وتشاركها في ذلك عوامل أخرى كالاسكان الجيد ، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة ، ووضوح التسهيلات التعايدية والثثائية وامكانيات الدفاع العسكري الملائمة ، واحتياطات الحماية ضد أى عدوان أو تهديدات خارجية ، ووجود ذلك القدر الهائل من السلع الفائضة أو الزائدة عن الحاجات الأساسية .

واذن فان هذه الخصائص تعتبر مؤشرات عديدة الى المستويات المعيشية المادية وهي تتعارض تعارضا صريحا وحاسما مع خصائص أخرى: كال فقر ، والجهل ، والمرض ، وسوء التغذية ، وارتفاع معدلات الرقيات في الاطفال ، وانخفاض مستويات التوقعات العمرية ، ووضوح النزاح، والامية ، وانعدام الأمن الفيزيقي الذي يعتبر خاصية مميزة لحياة الجموع البشرية الهائلة في شتى بلاد العالم النامى .

ان الزعماء الوطنيين على وعى كامل بحقيقة هذا التناقض فضلا عن أنهم يعرفون جيدا كيف أن تخلفهم الراهن يجعلهم لعبة سهلة فى أيدي أخرى تمارس عليهم مزيدا من السيطرة والاستغلال الخارجى ، وليس هناك غرابة اذن فى أن تعرف أهداف التنمية من خلال الاشارة الى مزيد من تحسين المستويات المعيشية المادية للشعوب النامية ، والنظر الى ذلك باعتباره الهدف الاساسى للتنمية .

ومن المعروف أيضا أن تلك المستويات المعيشية العالية فى المجتمعات المتقدمة ، ترتبط ارتباطا واضحا بمستويات انتاجية عالية كذلك ، ويصدق هذا على المستويين : المطلق ، والنسبى أى بالنظر الى حجم المخرجات النهائية ، وبقياس المخرجات على كل وحدة من وحدات المدخلات ، واذا كانت مستويات المعيشة المرتفعة تعتبر نتيجة لارتفاع معدل الانتاجية ، فان العكس أيضا صحيح ذلك أن التغذية السليمة ، والصحة العامة ذات المستوى الجيد تعملان على تحسين مستوى الأداء الانتاجى فى العمل . وتبعاً لذلك فان قضيتى التوسع فى الكفاءة الانتاجية للمجتمع ، وتحسين

المستويات المعيشية لأعضائه ، تمثلان هدفين متلازمين ومحوريين في أى نموذج تنموى .

وعلى الرغم من أن التنمية كما أشرنا إليها سابقا ، تعتمد على المحور الاقتصادى وبالتالى تكون نتيجة اقتصادية في أساسها ، إلا أنها غالبا ما تنطوى على بعد آخر اجتماعى . حيث أصبح الزعماء الوطنيون ، وصناع السياسة ، وواضعو القرارات السياسية ، وحتى المستشارون الأجانب أكثر وعيا من أى وقت آخر ، بأنه لابد لتحقيق هذا الهدف النهائى للتنمية ، من أحداث تغيرات أساسية في الإطار الاجتماعى الثقافى برمته ، ذلك الإطار الذى يتحرك فيه الاقتصاد ذاته . واذن فإن البعدين الرئيسيين للتنمية يتمثلان في :

١ - النمو الاقتصادى .

٢ - والتغير الاجتماعى .

والحقيقة أن هناك نقطة ضعف تميز معظم الايديولوجيات التنموية المعاصرة ، تكمن في أنه على الرغم من أن معتنقى هذه الايديولوجيات لديهم صورة واضحة عن ماهية النمو الاقتصادى ، فهم لا يحظون بفكرة تماثلها في الوضوح ، عن اتجاه التغير الاجتماعى المرغوب ، خصوصا وأنهم يسعون الى تحقيق النمو الاقتصادى في نفس الوقت الذى يحرصون فيه على الاحتفاظ بتراثهم القديم وكيانهم الثقافى التقليدى . ولذلك ، فإذا كانت حكومات البلدان النامية تحرص على تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع ، وتعطى أولوية خاصة للجانب الاقتصادى ، فإن عليها أن تعيد النظر في كثير من جوانب نظامها الاجتماعى ، وفي كافة المظاهر السياسية والثقافية ، والاجتماعية التقليدية التى قد لا تتفق مع حركة الانطلاق الاقتصادى بل أنها تعد من أهم معوقات التنمية الاقتصادية في تلك البلاد (١) .

(١) انظر في ذلك : (دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع وقضايا التنمية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى للتنمية الذى انعقد في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة - مارس ١٩٧١) .

ان أسبقية البناء الاقتصادى واحتلاله مكان الصدارة فى النظام الاجتماعى ، هى الخاصية الأساسية التى تميز مرحلة التطور الاجتماعى الحديثة فضلا عن أنها تجدد درجات الحرية فى تنظيم المجتمع الحديث . وغالبا ما يعبر عن تلك الأسبقية التى يتميز بها البناء الاقتصادى ، مبدأ « العقلانية الاقتصادية » أى الرغبة فى تحقيق أقصى قدر من الفوائد والأرباح بحيث تفوق التكاليف بكثير ، ويعد هذا المبدأ بمثابة القيمة العليا التى تحكم الحياة الاجتماعية والهدف الأكبر لكل الدوافع الانسانية فى مجتمعات كثيرة معاصرة . وفى هذا الصدد ، يعتبر التمسك ببعض القيم الثقافية التقليدية والنظم الاجتماعية البالية بمثابة « تكلفة » من منظور النمو الاقتصادى . ومثال ذلك أن الرغبة فى الاحتفاظ بالنظم التقليدية للعلاقات الأسرية الممتدة ، والولاء لها ، لا تتيح للمجتمع فرصة دمج عوامل الانتاج بطريقة عقلانية رشيدة ، خصوصا عندما يكون قد جاوز حدود البناء القراي وحواجزه ، كذلك فان التطبيق المنظم لمبدأ العقلانية الاقتصادية ينطوى على معاملة الكائنات البشرية باعتبارها أدوات أو وسائل لتحقيق أهداف محددة .

ولكن هل مبدأ « العقلانية الاقتصادية » الذى تنطلق منه كبل المجتمعات الحديثة المتقدمة ، يعنى القضاء المبرم على كل اعتبارات تتعلق بالقيم الانسانية الاخرى ؟ تختلف الاجابة على هذا السؤال تبعا لاختلاف الهدف النهائى للعقلانية الاقتصادية . وقد اتخذت « نماذج التنمية » من اختيار هذا الهدف أو تحديده ، نقطة انطلاق لها ، فأصبح هناك « النموذج الرأسمالى » ، « والنموذج التنموى الاشتراكى » الأول يقوم على مبدأ أساسى وهو أن « تحقيق أكبر قدر من الأرباح » يعتبر هدفا مرغوبا لذاته . بينما ينظر الثانى الى « تحقيق أقصى قدر من الأرباح ، كوسيلة الى أهداف أخرى « اجتماعية » ، وفى هذا الصدد يورد عالم الاقتصاد البولندى « أوسكار لانج » فى مؤلفه عن « **الاقتصاديات الاشتراكية** » العبارة التالية : « تتطلب العقلانية الاجتماعية للنشاط الاقتصادى ، أن تكون غايات المشروعات الفردية خاضعة لهدف يحتضن كافة جوانب العملية الاجتماعية للانتاج والتوزيع ، وفى كلمات أخرى فان تلك العقلانية تستلزم التنسيق بين أنشطة المشروعات الفردية ، وتكامل أغراضها بواسطة هدف واحد مشترك يوجه النشاط الاقتصادى للمجتمع ويطلق على هذا التنسيق عبارة : « تخطيط الاقتصاد الاجتماعى » . ومعنى

ذلك أن الاقتصاد الاشتراكي يحتفظ بمقولة « الربح » أو « المنفعة » ولكنه لا يجعل منها هدفا نهائيا لنشاطه ، بل أنها تظل وسيلة تخضع لهدف اجتماعي عام ترسمه خطة التنمية وتعمل على بلوغه . كما يستخدم الربح كحافز لانجاز مشروعات الخطة واستكمالها ، وكاختبار أو محك للمدى الذي بلغته الخطة في تحقيقها للمبدأ الاقتصادي .

٢ - استراتيجيات التنمية الرأسمالية والاشتراكية :

يعلق نموذج التنمية : الرأسمالي والاشتراكي معا ، أهمية كبرى على النمو الاقتصادي المتراكم ، يكمن الاختلاف بينها في حرص النموذج الاشتراكي على الاحتفاظ بعدة قيم انسانية أساسية كالعادلة الاجتماعية والمساواة ودمجها ضمن استراتيجية للتنمية الاقتصادية ، وفي مقابل ذلك يحرص النموذج الرأسمالي على تحقيق معدلات سريعة جدا في النمو الاقتصادي مصحوبة بوعود حول مزيد من الأرباح المادية التي سيتاح توزيعها في مرحلة لاحقة . ويهمل الآن أن نقوم بفحص سريع لمضامين أهداف التنمية في النموذجين المذكورين ، ومدى تحققها في سياق التنمية على المستوى الواقعي .

ويشترك النموذجان : الرأسمالي والاشتراكي في موافقتهما على أن التنمية الاقتصادية تنطوي على « التصنيع » بمعنييه: الواسع ، والمحدود . والمعنى الواسع للتصنيع هو الذي يشير الى نظام الانتاج الذي ظهر نتيجة لعمليات تطوير مستمرة وفعالة ، واستخدام للمعرفة العملية وتطبيقها ، في نفس الوقت الذي يقوم فيه على تقسيم العمل والتخصص ويستخدم الامكانيات الميكانيكية ، والكيميائية ، والقدرات العقلية في عملية الانتاج . مع الأخذ في الاعتبار أن الهدف الأساسي لهذا الأسلوب في تنظيم الحياة الاقتصادية ، يتمثل في الحد من التكلفة الحقيقية لكل وحدة من وحدات السلع الانتاجية والخدمات وملاحظة الزيادات المصاحبة لتلك العملية بالنسبة للنتائج النهائية . ويمكن أن ينطوي التصنيع بمعناه الواسع على مسألتين أخريتين لهما أهميتهما الخاصة وهما :

١ - التحول التجاري للزراعة (استخدام الزراعة في أغراض

التصدير) .

٢ - تحديث الزراعة .

وتشتمل هذه المسألة الأخيرة على استخدام الأساليب العملية المتطورة لزيادة خصوبة التربة ، وحماية المحاصيل من الحشرات والأمراض ، وإدخال نوعيات من البذور تتميز بارتفاع مستوى العائد منها ، واستخدام « الآلات التي تحركها الطاقة » في عملية الانتاج الزراعى . أما عن التحول التجارى فهو يعنى التخصص من أجل التوزيع فى الأسواق العالمية ، مع وضع اعتبار خاص لبلوغ الحد الأقصى من المخرجات أو العوائد وبلوغ الحد الأدنى فى التكاليف . ويشير المعنى الضيق للتصنيع . الى تحويل الأنشطة الانتاجية من دائرة العمليات الزراعية الأولية ، وتلك التى تعتمد على استخراج المواد الخام ، الى دائرة العمليات الصناعية الثانوية . والواقع أن جميع البلدان المتطورة سواء فى ذلك الاشتراكية والرأسمالية كثيراً ما تلجأ الى المطابقة بين التنمية الاقتصادية والتصنيع .

هذا وتشير بعض الدراسات الحديثة والبحوث العالمية فى مجال التنمية الى عدة نتائج يهمننا تحديد أهم مضامينها على النحو التالى :

١ - أنه كلما كان المستوى العام للتنمية الاقتصادية فى بلد معين أكثر ارتفاعاً (علماً بأن قياس هذا المستوى قد أتى عن طريق تحديد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى) تميز هذا البلد عن غيره من البلدان بأنه أكثر مشاركة فى الصناعة وأقل مشاركة فى الزراعة ، وذلك من منظوري : المخرجات ، والعمالة .

٢ - أن التحسين الذى يتم ادخاله فى مجال الزراعة ذاتها ، يعتمد الى حد كبير على المدخلات المصنعة : كالاسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية، والآلات الزراعية وما الى ذلك . فإذا كان لابد من تدعيم الإيجابيات فى المجال الزراعى ، لا مفر إذن من البدء فى بناء مصنع لتحقيق هذا الهدف ، وذلك هو ما حدث فى الصين عندما شيدت المصانع فى قلب كيونانها الريفية .

٣ - تتميز الأنشطة الصناعية (الثانوية) بقدرتها على امتصاص الأيدي العاملة ، التى تفوق قدرة الأنشطة الزراعية (الأولية) ويكون هذا

الاعتبار وحده مبررا كافيا أمام جميع البلدان التي تتميز بالزيادة السكانية الفائقة ، لكي تصنع ذاتها .

٤ - يتميز التصنيع بأنه يبرز مستويات الكفاءة والمهارات ، فضلا عن أنه ينشط حركة الاتصال والتنقل ، وبالتالي فإنه ينطوى على خاصية الاتصال الخارجى التي تعتبر مفقودة فى المجتمعات الزراعية .

وإذا كان النموذجان الاشتراكى والرأسمالى ، يتفقان حول أهمية التصنيع للتنمية الاقتصادية ، فإنها يختلفان اختلافا مؤكدا على أساليب تحقيق التصنيع . وسوف نستخدم فى الفحص التالى لكلا النموذجين ، الاطار التحليلي الذى يقسم تنظيم الحياة الاقتصادية الى ثلاث عمليات متداخلة وهى : (أ) تحريك الموارد (ب) انتاج السلع والخدمات (ج) توزيع السلع والخدمات من أجل استهلاكها .

ان التنمية الاقتصادية تنطوى على تحول كلي فى كل عملية من هذه العمليات الثلاث وعدم اهمال واحدة منها ، ولما كانت نقاط الانطلاق فى المدخلين الرأسمالى والاشتراكى تعتبر مختلفة اختلافا جذريا ، فإنه من الملائم هنا أن نلقى الضوء على محاور الاختلاف بين الاستراتيجيتين من خلال تناول كل عملية من هذه العمليات الثلاث على حدة :

(أ) تحريك الموارد من أجل التنمية (رأس المال فى مقابل العمل)

يعتمد معدل وحجم التنمية الاقتصادية فى أية دولة من الدول ، وفى أى زمن من الأزمنة على حجم وأسلوب استخدام الفائض الاقتصادى فيها ، ويمكن النظر الى هذا الفائض باعتباره عنصرا متبقيا : أى أنه هو الذى يمثل « الباقي » من المخرجات الكلية بعد طرح الاستهلاك الضرورى منها ، فتجرى العملية الحسابية كالتالى :

(محصلة المخرجات الكلية - الاستهلاك الضرورى = الفائض)

واذن فان هذا الفائض الاقتصادى يعتبر فائضا قابلا للاستثمار ، ومن اليسير أن نلاحظ أنه بدون استثمار فى المباني ، والطرق، والكبارى، والسكك الحديدية ، ومحطات توليد الطاقة ، والأدوات والمعدات الميكانيكية ، لا يمكن بأى حال من الاحوال أن يتحقق التصنيع أو أن نضمن التوصل الى مستوى أعلى فى اجمالى الدخل القومى أو فى متوسط نصيب الفرد منه ، غير أن القدرة على الادخار والاستثمار تعتبر هى ذاتها نتيجة

لمستوى الدخل . فالأشخاص الذين يتميزون بانخفاض مستوياتهم من الدخل القومي ، لا يتمكنون من الادخار والاستثمار مما يؤدي الى انخفاض معدلات الاستثمار ، الذي يترتب عليه بالضرورة انخفاض معدلات النمو في الدخل الكلي . ذلك هو السياق الذي يتعين أن نضع فيه استراتيجية تحريك الموارد الخاصة بالنموذج الرأسمالي . . . حيث ينظر هذا النموذج الى الزيادة في حجم الفائض الاقتصادي (أى زيادة الفائض القابل للاستثمار) كوظيفة للملازمة الفائض الاقتصادي السابق (أى فائض العام الماضي) لدى طبقة من طبقات المجتمع تسمى « أصحاب المشروعات الرأسمالية » وليس المتصود « بالملازمة » هو جعل التراكم الرأسمالي للفائض مسألة أكثر سهولة ويسرا فقط ، بل ينطوي في الوقت ذاته على تسهيل عملية تحويل الفائض الى طاقة انتاجية طالما أن طبقة الأغنياء المحدودة نسبيا سوف يتوفر لديها دخل أكبر بكثير مما يحتاجونه للانفاق على الاستهلاك . وبالتالي فسوف يعمل تحويل الفائض الاقتصادي الى طاقة انتاجية ، على زيادة المخرجات الكلية ، طالما أن حجم الفائض الاقتصادي يكون متاحا للاستثمار في المرحلة الاقتصادية اللاحقة .

وفضلا عن ذلك فانه يعتقد - في اطار هذا النظام - أن المنافسة الحرة ، والعملية المنظمة لميكانيزم الثمن : تجعل الأرباح تتجه الى أكثر أصحاب المشروعات انتاجية وفعالية ، وبالتالي فانها تنشيط نمو الفائض الاقتصادي لديهم أكثر وأكثر . ويمكن للإنسان أن يقننه الى انعكاس مثل هذا النموذج على المحيط الاجتماعي ، فيلاحظ على التو أن عدم المساواة ووجود هذه المفارقات الطبقيّة الحادة تعتبر نتائج ضرورية لطبيعته ، وبجانب هذه الاعتبارات الانسانية ، يوجد عدد من الأخطاء في اقتصاديات النموذج الرأسمالي ، من منظور المجتمعات النامية المعاصرة ، خاصة وأنه يشترط وجود بعض الظروف والشروط التي لا تتلاءم مع طبيعة المجتمعات النامية المعاصرة ، كوجود طبقة من كبار أصحاب المشروعات الرأسمالية ، التي تهوى مسألة المدخرات والاستثمارات الانتاجية ، فضلا عن وجود روح المنافسة الاقتصادية (١) .

(١) راجع في ذلك : بيير جاليه ، العالم الثالث في الاقتصاد العالمي ، الاستغلال الامبريالي - ترجمة ذوقان قرقوط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ .

وفى مقابل هذا تتميز الاستراتيجية الاشتراكية باهتمامها —
بالاستخدام الكامل للطاقة البشرية بواسطة العمالة الكاملة ، وفرض
الضرائب على الجميع ، وكذلك الحال بالنسبة للادخار . وجدير بالذكر
أن هذه الاستراتيجية تجعل الزيادة الانتاجية ممكنة بواسطة وسائل
معيّنة لا تستلزم اللجوء الى الاستثمار الرأسمالى الثقيل ، بل بالاعتماد
الكلى على الأيدي العاملة التى توجد فى المناطق الريفية ، والافادة من
الريفيين العمال فى المشروعات الصناعية، ومشروعات البناء الأساسى التى
تحتاج الى مزيد من العمل فى مقابل احتياجها الى قليل من رأس المال ،
كانشاء السدود ، وشق القنوات ، وانشاء الطرق وتمهيدها . وصناعات
الصلب . . . وفى هذا الصدد يقول أحد الزعماء الصينيين « ان شعبنا
هو رأسمالنا » .

ويرتبط بالعمالة الكاملة ويفرض الادخار بواسطة الضرائب ،
ضرورة الاحتفاظ بمستوى معين من أسعار المواد الغذائية وعدم تجاوزه ،
ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا بواسطة « عملية التحول الجمعى للزراعة » ،
حيث يعتمد التصنيع فى المراحل الأولية على الأقل من هذا النموذج ، على
التمويل الذى يأتى من الزراعة ولهذا يمثل التخطيط المركزى أسلوبا
فنيا ، يحل محل ميكانيزم الثمن فى نموذج السوق الرأسمالى ، وينبؤه
الاقتصاديون فى هذا المقام الى أن البيانات الاحصائية المتاحة تشير الى
تفوق التخطيط المركزى من حيث قدرته على القيام بتنظيم أفضل للحياة
الاقتصادية ، وذلك اذا قورن بموقف السوق فى ظل النموذج الرأسمالى .
والخلاصة أن الهدف النهائى للنموذج الرأسمالى والذى يتمثل فى تحقيق
أقصى حد ممكن من الأرباح ، لا ينطوى بالضرورة على استخدام أفضل
الأساليب فى عملية الانتاج ، وفى مقابل ذلك فانه قد لا يمكن تحقيق
أفضل ربح فى ظل التخطيط الاشتراكى ، ولكن يمكن ضمان استخدام
أفضل أسلوب فى العملية الانتاجية .

(ب) انتاج السلع والخدمات (أساليب تكثيف رأس المال فى مقابل أساليب تكثيف العمل)

يعبر عن الصلة بين تكوين رأس المال وبين النمو الاقتصادى فى
النموذج التنموى الرأسمالى ، مفهوم معين وهو (معدل مخرجات رأس المال

الكلّي الثابت) ومعدل رأس المال هو عبارة عن القدر الذى بواسطته تؤدى الزيادة فى حجم الاستثمارات الى زيادة مصاحبة فى حجم المخرجات أو الناتج . وبطبيعة الحال فإن معدلات مخرجات رأس المال تتفاوت من مشروع لآخر ومن قطاع اقتصادى الى قطاع آخر ، ومثال ذلك أن معدل مخرجات رأس المال فى صناعة الغزل والنسيج ، يعتبر أقل من معدل مخرجات رأس المال فى صناعة الصلب . وأما حجم « المعدل الكلّي لمخرجات رأس المال » ، فيمكن التوصل اليه بواسطة استخراج المتوسطات الحسابية لمختلف مستلزمات رأس المال فى القطاعات الاقتصادية المختلفة . وفى هذا المقام ، يعتمد منطق النموذج الرأسمالى على مبدأ يشير الى أنه كلما زاد رأس المال المدخر والمستثمر فى دولة معينة ، ارتفع حجم المخرجات السنوية لها ولهذا ، فإن تراكمية رأس المال وتكوين الطبقة الرأسمالية ، محوران أساسيان للنموذج التنموى الرأسمالى (١) .

وتتميز المجتمعات النامية فى عصرنا الحديث بخاصية بنائية لا توجد فى التنمية الرأسمالية ، وهى « فائض العمل الهائل والدائم » التى تحد من امكانية تطبيق النظرية السابقة عليها . وقد شغلت قضية التكنولوجيات البديلة ، أو الوسيطة أو الملائمة كما أطلق عليها المفكرون الاشتراكيون مساحات واسعة من مقالات اقتصاديات التنمية ومؤلفاتها وتعتبر الصين من أفضل الأمثلة على الدول النامية التى سارت على هذا المنوال الأخير فى مختلف مشروعاتها التنموية . غير أن المجتمعات النامية التى تدخل فى علاقات تجارية مفتوحة وعلاقات تمويل رأسمالى كبرى مع الدول الغربية ، قد لا تتمكن من ضبط أنماط الاستهلاك لدى شعوبها ، وبالتالي فإنها تفقد القدرة على ضبط نموذج السلع المرغوب انتاجها ، والحال عكس ذلك تماما فى الدول النامية الاشتراكية لأنها تمارس شكلا من أشكال الرقابة السياسية الداخلية على نماذج الاستهلاك ، مما يضمن لها عدم انتاج السلع التى لا تريدها أساسا ، وبالتالي عدم انتاج التكنولوجيا التى لا تتلاءم معها .

(١) راجع فى ذلك : بول باران وآخرون ، رأس المال الاحتكارى ، بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى . ترجمة حسن فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧١ .

ويتعين أن نضيف الى ذلك كله متغيرا آخر ، وهو أن ممارسة مثل هذا النوع من الضبط السياسى الداخلى تجاه الاستهلاك ، وما يرتبط من قدرة الدولة على الاحتفاظ بأنماط استهلاكية معينة فى الخط الذى يتفق مع قدرة الانتاج المحلية ، كل هذا يستلزم وجود درجة معينة من الانعزالية والاكتفاء الذاتى التى تأمل معظم البلدان النامية فى تحقيقها ، ولا يخفى عن الأذهان أن امكانية تحقيق ذلك تتوفر لدى الدول النامية التى تحظى بسوق داخلية متكاملة ، وتتميز بمواردها الطبيعية الكافية التى تمكنها من عقد أدنى حد ممكن للاتصالات مع نماذج التجارة والانتاج العالمى القائمة بالفعل .

وتبدو السياسة التنموية التى تحل العمل محل رأس المال ، ضاربة عصفورين بحجر واحد ، فطالما أن رأس المال يعتبر محدودا فان الاعتماد الذى يركز على تكنولوجيا العمل المكثف سيؤدى الى العمالة الكاملة فضلا عن نتائجها الاخرى ذات القيمة الاجتماعية البالغة ، وهى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية العظمى .

(ج) توزيع الدخل (النمو فى مقابل العدالة)

يتم توزيع الناتج القومى ، بواسطة توزيع الدخل على عوامل الانتاج الثلاث ، وهى الارض ، والعمل ، ورأس المال . وبهذه الطريقة فان العملية الثالثة فى الحياة الاقتصادية ترتبط بالعملية الاولى : اذ أن توزيع الدخل فى اطار أية صورة من صور الاقتصاد ، يصبح أداة لتحريك موارد الدولة للانتاج فى المرحلة الاقتصادية اللاحقة (١) . ويصبح لب مشكلة التخطيط فى الاقتصاد النامى ، متمثلا فى اعتبارين أساسيين ، وهما : أولا ، أن الدخل فى حاجة الى أن يوزع بطريقة معينة تضمن مزيدا من الكفاية الانتاجية لعوامل الانتاج فى الدورة الاقتصادية القادمة . وثانيا ، أن توزيع الدخل يحتاج الى أن يتم بصورة تشجع الطلب الفعال على السلع التى يتم انتاجها بالفعل فى الدولة النامية . وتحديد المشكلة على هذا النحو يجعل الصراع الشاغل بين « التوزيع من أجل النمو » و « التوزيع من أجل المساواة أو العدالة » يختفى على الأقل بالنسبة للجانب الأكبر من الاقتصاديات النامية فى العالم المعاصر .

(١) المقصود بعمليات الحياة الاقتصادية : الانتاج ، والاستهلاك ، والتوزيع .

وعلى أية حال ، فإن نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة ، تشير الى أن المجتمعات النامية لا تحتاج الى « مدخرات داخلية » فقط بل و « مدخرات أجنبية » أيضا لأنها في ميسيس الحاجة الى السلع الرأسمالية المستوردة ، وإلى المدخلات الوسيطة التي يمكن انتاجها بأسعار أرخص في المجتمعات الأكثر تقدما وهي تحتاج الى استيراد هذه السلع من أجل تدعيم قاعدتها الصناعية ودفع عجلة الجهود التنموية المبذولة فيها . وأخيرا فإنه من المقترح أيضا أن ادخال سياسة إعادة توزيع الدخل بواسطة فرض الضرائب ، وربطها بسياسة الحكومة الموجهة نحو « إدارة الطلب » وتوجيهه ، هي من الأمور التي تؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، وذلك بمقارنتها بالسياسات التي تهمل مسألة إعادة توزيع الدخل وإدارة الطلب .

ثالثا : مدخل جديدة الى دراسة التنمية والتخلف (١)

ظهر في الستينيات مدخل الى دراسة التنمية ، ويتميز « بطلمعة جديدة » وأصبح منتشرا منذ ذلك الوقت علما بأن جذوره تمتد الى مائة عام مضت . وهو الذي يتمثل في النظر الى التنمية من منظور « التخلف Underdevelopment » ، - هذا المنظور الذي اتخذ في بداية الامر صورة - « المدخل الآلي الاستاتيكي » وهو الذي يعتبر « التخلف » بمثابة موقف اجتماعي اقتصادي يفتقد العناصر والخصائص الضرورية للموقف المتقدم Developed « أو لموقف المجتمعات المتقدمة ، تلك الخصائص التي تتمثل في التصنيع ، وتكوين رأس المال ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والمهارات الفنية ، وما الى ذلك . وقد كان طبيعيا أن ينبثق الحل المقترح لمشكلة التخلف من طريقة النظر الى المشكلة ذاتها ، وطالما أن تخلف المجتمعات النامية اعتبر - في هذا المدخل الاستاتيكي - بمثابة افتقار الى خصائص معينة ، فإن السبيل الى تطوير هذه المجتمعات والعمل على تقدمها ، هو عبارة عن حل بسيط يتمثل في أن تنقل الدول الغنية - ببساطة - تلك العناصر الحيوية الى البلدان التي افتقدتها ، ومن أهم

(١) لمعرفة أبعاد المنظور الاقتصادي للعلاقة بين التخلف والتنمية أنظر : عمرو محيي الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٥ .

العناصر الجديرة بعملية النقل هذه ذكر رأس المال ، والتكنولوجيا ، والمهارات ، وبعض الانظمة والمؤسسات السياسية الاجتماعية الملائمة .

غير أن هناك مدخلا جديدا ظهر في الحقبة الزمنية الأخيرة منبثقا أيضا عن « منظور التخلف » ولكنه يختلف جد الاختلاف عن المدخل الاستاتيكي ، فضلا عن أنه حل محله بصفة تكاد أن تكون نهائية وخاصة عند مفكرى الغرب الراديكاليين ومفكرى الشرق اليساريين . ألا وهو « المدخل الديناميكي البنائي Structural Dynamic Approach » الذى يعتبر التخلف بمقتضاه « عملية » أو علاقة بنائية مع النمو الذى حققته المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وبناء على ذلك سادت فى الآونة الأخيرة نظرة جديدة الى التخلف باعتباره القرين المنطقى لعملية النمو التى يشاهدها العالم بأسرة فى جزء منه يطلق عليه « المجتمعات الغنية » أو « المتقدمة » .

ولقد كان « المدخل الديناميكي البنائي » الى فهم التخلف ، منطقيا مع نفسه عندما نظر الى الاسلوب الذى اقترحه « المدخل الآلى » على أنه هو ذاته أسلوب « متخلف » كما أشار أيضا الى تلك الطبيعة الاستغلائية لاقتراح نقل التكنولوجيا والنظم السياسية الاجتماعية من المجتمعات « المتقدمة » الى المجتمعات « المتخلفة » أو « النامية » . وهكذا لقيت الفكرة السابقة تجاوبا شديدا وتأييدا مشوبا بالحماس ، بل لقد وضعت فى شكل قضية علمية وسياسية تقر بأن « الدول المتقدمة كانت فى الماضى عميلة للتخلف فى كل بقعة من بقاع العالم ، وسوف تواصل القيام بدورها هذا فى المستقبل » (١) .

هذا ، ويمثل الاعتراف بالعلاقة البنائية بين النمو أو التنمية وبين التخلف أحد الاكتشافات الهامة التى حققتها العلوم الاجتماعية فى الحقبة

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :
(Bernstein (ed.), Underdevelopment and Development;
B. Hoselitz, Sociological Aspects of Economic Growth; A.
Barnett et. al., Beyond the Sociology of Development; Routledge & Kegan Paul 1975.)

الآخيرة . ومع علمنا بأن أصول هذه الفكرة تمتد الى «كارل ماركس» في القرن التاسع عشر ، الا أنه لم تظهر ثمة محاولة في هذا الوقت لصياغة الفكرة وبلورتها وتوجيهها للتأثير في الوعي العام ، بل ظهرت هذه المحاولة أخيرا ومنذ فترة وجيزة فقط وأخذت تمارس تأثيرها الناجح تجاه الرأي العام العالمي، بل والفعل العام العالمي، مما يجعلنا نضع أيدينا على الآثار الأولى لهذا الوعي الناهض الذي أصبح واضحا وجليا ، تلك الآثار التي نذكر منها — على سبيل المثال لا الحصر — مايلي :

١ - أن هناك تحركا من جانب بلدان العالم الثالث ، نحو تضامن لم يظهر له مثيل من قبل ، وهو يتمثل في اللقاءات والمؤتمرات الجماعية التي تقام منذ عام ١٩٧٠ بين هذه البلدان .

٢ - انشاء أول وأقوى منظمة عالمية « لاتحاد المنتجين Proudducer Cartel » وهي « منظمة الأوبيك OPEC » التي تعكس تحالف الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، من أجل التخفيف من وطأة التنافس فيما بينهم .

٣ - ظهور محاولات هامة وفعالة في بعض الاحيان ، من جانب حكومات البلدان المتخلفة لضبط حجم وقوة رأس المال الاجنبي ، والحد منها بواسطة استخدام سياسات التأمين ومشاركة الدول في الصناعات الاجنبية .

٤ - هناك اعتراف عام يسود دول العالم الغربي الآن بأنه لا يصح أن ينظر الى الاستثمار الاجنبي الخاص باعتباره شكلا من أشكال المعونة أو « المساعدة Aid » ، وقد صاحبت هذا الاعتراف مجموعة ضغوط للعمل على زيادة التدفق « الرسمى » للموارد الرأسمالية الى البلدان النامية .

٥ - ظهر وعى متزايد وهتتهم لطبيعة المعونات الاجنبية « الموجهة » ، يندد بطابعها الاستغلالي الذي لا يخدم الانتاج القومي للدول النامية بل انه يقوم بدور عكسي ومضاد للصناعات الوطنية . وقد أصبح واضحا أن هدف هذا المستوى من مستويات العون هو هدف خبيث وماكر ، اذ يتمثل في توظيف الاموال بحيث يتعذر استثمارها في أغراض

أخرى • وترتبت على هذا الوعي المتزايد عدة ضغوط في اتجاه « تنويع مصادر Multilateralisation » برامج المعونة ، فضلا عن تنويع استخداماتها ومجالاتها •

هذه هي بعض الامثلة على الافعال الهامة التي قام بها المجتمع الدولي أو أصبحت موضع اتفاق شامل من جانبه والتي وجدت أصولها في تلك النظرة المتجددة الى تفسير الاسباب البنائية للتخلف .

تعقيب (علم الاجتماع بين الدعوى والدفاع)

اهتم فريق من علماء الاجتماع في الآونة الاخيرة وخاصة في أواخر الستينيات وبداية السبعينات بنقد البناء النظرى والمنهجى لهذا العلم ذاته، وظهرت بذلك عدة اتجاهات نقدية حديثة اتخذت لنفسها تسميات مختلفة مثل « علم اجتماع الاجتماع » ، و « علم الاجتماع الراديكالى » ، و « النظرية النقدية فى المجتمع » ، بل وأكثر من ذلك أن وصف علم الاجتماع ذاته « بالتخلف » و « الجذب Poverty » (١) • وهذا يدعونا الى أن نقف وقفه فاحصة من هذا الوصف أو الاتهام من أجل أن نتعرف على مدى صدقه أو تعبيره عن طبيعة علم الاجتماع ، وما يمكن أن يقوم به هذا العلم من تعديل فى موضوعاته أو فى أسلوب التحليل الذى يتبناه ،

(١) خصص « أندريه جوندرفرانك » مؤلفا بأكمله للتعبير عن ذلك الطابع المتخلف لعلم الاجتماع الاكاديمى ، أنظر : (André Gunder Frank, The Sociology of Development and the Underdevelopment of Sociology, London : Pluts Press, 1970).

أما اتهام هذا العلم بالجذب والهزال فقد عبر عنه وصاغه أحد أساتذة علم الاجتماع بجامعة « تورنتو » ، أنظر : (H.T. Wilson, "The Poverty of Sociology : Society as Concept and Object in Sociological Theory.", in Philosophy of the Social Sciences, An International Quarterly, Published by Wilfrid Lourier Univ. Press; Vol. 8, No. 2, June 1978.

ولا يتأتى ذلك الا عن طريق اجراء عملية فحص مقارن بين اسهامات علم الاجتماع فى دراسة احدى المجالات واسهامات علم اجتماعى آخر فى دراسة نفس المجال .

وسوف نبدأ الحوار بطرح السؤال التالى : ما هى طبيعة الاسهامات السوسيولوجية فى دراسة قضايا التنمية ؟ وكيف يقيم مستواها لوقورن بمستوى الاسهامات الاقتصادية فى دراسة ذات هذه القضايا ؟ لا أحد ينكر أن الاختلاف كبير وأساسى بين الاسهامات السوسيولوجية والاقتصادية فى دراسة قضايا التنمية ، وأن طبيعة هذا الاختلاف كمية وكيفية فى الآن ذاته . أما السبب الذى يكمن وراء ذلك فهو أن علماء الاقتصاد كفوا - منذ وقت ليس بقريب - عن النظر الى الاقتصاد القومى أو « اقتصاد الدولة » على أنه يمثل الحقيقة الاقتصادية الوحيدة ، فأخذوا ينظرون الى العلاقات الاقتصادية بين الدول على أنها موضوع محورى لدراساتهم ، وفى مقابل ذلك واصل علماء الاجتماع النظر الى موضوع دراستهم على أنه ينصب على « المجتمعات » التى تمثل دولا ذات سيادة ، فى نفس الوقت الذى أصروا فيه على أن هذه « المجتمعات » هى الاوعية النهائية للواقع الاجتماعى ، وكان اصرارهم هذا يعكس ضربا من ضروب السذاجة التى اوتعتهم فى اخطاء كثيرة وحجبت عن انظارهم رؤية الواقع بشكل أعم وأشمل .

وجدير بالذكر هنا أن الواقع الاجتماعى مثله مثل الواقع الاقتصادى فى أنه لا يتكشف من داخل نطاق « المجتمع » ذاته أو فى حدود ما يطلق عليه « الدولة القومية » بمالها من تعريف محدد ومعروف فى نطاق علم السياسة . كما أن مضامين هذا الواقع ومن بينها « الثقافة » و « البناء الاجتماعى » لم تعد اليوم « مجتمعية Societal » فى طابعها بل أصبحت تتجاوز حدود المجتمع فتعكس علاقات ذات طبيعة دولية وشاملة . ويمكن تفسير ذلك ببضعة عوامل من أهمها التوسع الجغرافى للمشروعات الرأسمالية ، والتقدم التكنولوجى للاتصال والنقل والمواصلات مما نجم عند عملية انتشار ثقافى لم يسبقها مثيل فى تاريخ العالم . يضاف الى ذلك أيضا أن عمليات التمايز والتكامل فى الأنشطة البشرية وما يصاحبها من توزيع للمكافآت الاجتماعية - كالقوة والثروة - لا تبدأ من داخل

مجتمعات مختلفة وذات كيانات مستقلة ، ولا تنتهى فيها أيضا ، بل ان هذه العمليات البنائية الاجتماعية تقوم بدورها على مستوى كبير يتجاوز حدود « المجتمع » مما يجعلنا نقول ان التوسع البنائى الاجتماعى يعتبر مصاحبا للتوسع الاقتصادى ولانتشار الثقافى (١) .

ويوجد الآن نظام دولى للتدرج الطبقي الاجتماعى ، تتوزع بمقتضاه أهم القيم المجتمعية وهى : القوة ، والثروة ، والهيبة ، مبتدئة من قمة التسلسل حتى قاعدته ، وعلى ذلك فان القوة السياسية « للصفوات » فى دول العالم الثالث ليست منبثقة من داخل «مجتمعات» العالم الثالث ذاتها، ولكنها معتمدة على وضعها فى النظام الامبريالى العالمى بحيث يمكن النظر اليها على انها تمثل مكافأة لتلك الصفوات مقابل اسهامها فى تدعيم هذا النظام الامبريالى . وينسحب ذات المبدأ أيضا على الثروة الاقتصادية لتلك الصفوات حيث أن حجمها يتناسب تناسباً طردياً مع درجة مشاركتها فى نظام انتاج وتوزيع السلع والخدمات العالمى فضلاً عن هذا وذاك ، تتحدد « القيم الثقافية » ذاتها بنفس الطريقة ، فالتفوق الاكاديمى ، والمهارات الفنية ، ومستويات الجدارة والملازمة ، والهيبة والتقدير الاجتماعى هى كلها مسائل متصلة بتعريفات ثقافية نابعة من خارج المجتمعات التى توجد فيها وان كانت تحظى فى الداخل بالتقدير الرمزي والاحترام الشديد .

وأخيراً فاننا نستطيع أن نختم هذا الحوار بطرح السؤال التالى : الى أى حد استطاع علم الاجتماع أن يقوم بعملية التنظير والتفسير الملائمتين للعمليات البنائية الاجتماعية التى تقوم بدورها على مستوى عالمى يتجاوز حدود « المجتمع » ؟ الحقيقة أن هناك عقبة واجهت علم الاجتماع أثناء محاولته القيام بهذا الدور على أكمل وجه ، ويرجع ذلك الى أن علماء لم يقوموا بوضع تلك العمليات فى وضعها الصحيح ، حيث ألفت فى مجال هذا العلم آلاف بل وعشرات الآلاف من الكتب التى خصصت لدراسة « المجتمعات » و « الانساق الاجتماعية » فى وقت لم تحاول فيه أن تتناول

(١) ومن هذا المنطلق تؤدي التبعية الاقتصادية لدول العالم الثالث الى تبعيات أخرى اجتماعية وثقافية ، مما ترتب عليه أن صنت دول العالم المعاصر الى فئتين وهما : دول احتكارية ، ودول تابعة .

مجالا هاما له وزنه الكبير في العالم المعاصر ، وهو مجال علم اجتماع « التجمعات الكبرى متعددة الدول Multinational Corporation » علما بأن هذه التجمعات تقوم - سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة - بتنظيم حياة معظم الشعوب عبر الحدود الاقليمية التقليدية ، فضلا عن تنظيم العمل بها وتوحيد رغباتها واشباع تلك الرغبات . ومثال ذلك أن التبادل التجارى العالمى لا يجرى - فى معظمه - بين دول منفصلة ، بل يحدث بين منظمات اقتصادية أو أحلاف تجارية تشترك فيها دول متعددة . وهذا يجعلنا نكرر تأكيدنا على المسألة الاساسية التى نحن بصدد حلها هنا وهى أن الواقع الاجتماعى ليس واقعا منفلقا أو محدودا داخل نطاق أنساق اجتماعية تسمى « مجتمعات » وتصبح مرادفة للدول القومية (١) .

ومن هذا المنطلق انبثقت حاجة علم الاجتماع الملحة ، الى دراسة صور وأشكال جديدة للتجمعات البشرية الضخمة التى تتجاوز حدود المجتمع الواحد أو الدولة القومية بمفهومها الاقليمى والسياسى ، ولاشباع هذه الحاجة ظهرت دراسات حديثة لقضايا التنمية فى بلدان العالم الثالث ، وهى تشكل فى مجموعها بدايات نظرية لعلم جديد وهو « علم اجتماع المجتمعات النامية » أو قد يطلق عليه أحيانا « سوسيولوجية العالم الثالث » وهذا العلم الجديد لايهتم بدراسة المجتمعات النامية كوحدات منفصلة أو كيانات متميزة ومستقلة عن بعضها البعض ، فيتناول كلا منها على حدة باعتباره يحظى بشكل متميز من أشكال البناء الاجتماعى ، وبصورة فريدة من صور الثقافة - وانما يقوم بدراسة هذه المجتمعات من حيث أنها تتميز بخصائص مشتركة وسائدة فيما بينها تنبع من وضعها المتشابه الذى تحتله - الآن وفيما مضى - فى سياق العلاقات الدولية العالمية .

(١) هناك عدد كبير من المدافعين على هذه القضية والمتحمسين لها ، ومن بينهم « أ . م . هوجفيلت » أستاذ علم الاجتماع بقسم الدراسات السوسيولوجية بجامعة « شيفيلد » البريطانية ، حيث يذهب الى أبعد من ذلك فيقول انه ليس هناك وجود لما نسميه « بالمجتمع » الا فى مخيلتنا وفى بعض الرموز التى تشير الى الدولة مثل الراية القومية ، والمقعد الذى تحتله فى الامم المتحدة .

ومن أهم هذه الخصائص : الركود ، والفقر الجمعي ، وسوء التغذية ، وتبديد القوى البشرية والموارد الطبيعية ، وسوء استخدام الاراضى الزراعية أو الجهل بالاسلوب الامثل لاستغلالها ، وانتشار الامراض ، وارتفاع معدل الأمية ، وارتفاع نسبة التزاحم ، وتراكم الديون القومية . ولا يفوتننا فى هذا المتسام أن ننوه الى خاصية هامة كثيرا ما تضاف الى الخصائص السابقة وهى وجود صفوة قوية وثرية تتمتع بكل المزايا والامتيازات الاجتماعية نتيجة لعلاقتها مع احدى العواصم الاجنبية للدول الكبرى أو لسيطرتها على بعض قوى الانتاج وعوامله .

من أجل تلك الاعتبارات جميعا ، نقول ان علم اجتماع البلاد النامية يتميز باهتمامه بالطابع « فوق القومى - Supra-national » للواقع الاجتماعى اعترافا منه بأهمية العلاقة الديناميكية البنائية بين النمو أو التنمية من ناحية وبين التخلف من الناحية الأخرى .

الفصل السادس

المرأة والتنمية

« دراسة لمكانة المرأة المصرية ودورها في التنمية »

أولا : الملامح العامة للخلفية التاريخية والثقافية .

ثانيا : المرأة والتعليم في مصر .

ثالثا : الحياة الأسرية والمرأة المصرية .

رابعا : المرأة والاقتصاد والقوى العاملة .

1

2

3

4

الفصل السادس

المرأة والتنمية

« دراسة لمكانة المرأة المصرية ودورها في التنمية » ★

[يختلف الوضع الاجتماعى للمرأة المصرية اذا قورن بالوضع الاجتماعى للرجل تبعا لمستوى الامكانيات والوسائل المادية والاجتماعية المتاحة فى المجتمع ، واذا كانت القوة العضلية عند النساء لا تعادل مثلتها عند الرجل فان المرأة تستطيع أن تعتمد على الأدوات والآلات الميكانيكية والالكترونية الحديثة لانجاز ما تريد ، ان اجسادنا لا ترسم لنا أهدافنا ، بل قيمنا هى التى تحدد طبيعة استخدامنا لقدراتنا الجسمية والذهنية . كما أن البيولوجيا لا تحدد مصير الانسان ، وحتى وعى المرأة ذاته بأنوثتها لا يشكل شخصيتها كامرأة ، لأنه ليس الا وعيا مكتسبا فى ظل ظروف تاريخية معينة ، ولذلك فالمرأة ليست فردا من أفراد النوع فقط ، وانما هى تشبه الرجل فى أنها مخلوق من صنع التاريخ] .

أولا : الملامح العامة للخلفية التاريخية والثقافية .

ان مكانة المرأة المصرية فى المجتمع الحديث لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على مجموعة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تلاحظ فى الحاضر فقط أو فى ظروف المجتمع وأوضاعه الراهنة ، وانما لابد من الرجوع الى الوراثة لتحديد تلك الخلفية التاريخية والثقافية التى جعلت للمرأة المصرية ذلك الوضع الذى تحتله الآن فى المجتمع والذى يؤهلها للقيام بأدوار ومهام معينة لها انعكاستها ايجابيا أو سلبيا على أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتختلف الثقافة المصرية القديمة التى تمتد الى أكثر من ستة آلاف عام مضت عن الثقافات العريقة الأخرى كالثقافة الاغريقية مثلا ، ذلك الاختلاف الذى يكمن فى مسألة هامة ، ألا وهى أن تقاليدها ومعاييرها لم تكن تجعل المرأة تابعة أو معتمدة ، بل ان النساء كن يحظين بهيبة كبيرة ويتمتعن بحقوق كبرى فى الحضارة الفرعونية القديمة . ومن بين المؤشرات

★ تأليف دكتورة سامية محمد جابر .

والدلائل على أن المرأة كانت تحصل على الاحترام الكافى وتشترك فى الحياة الاجتماعية مشاركة فعالة ، أن الآثار الفرعونية الباقية تضح الزوجات فى مكانة متوازية مع أزواجهن • وتشير الوثائق أيضا الى أن الزوجات كن يصطحبن أزواجهن فى كل الوظائف الاجتماعية ويقفن معهم جنبا الى جنب ، حيث أعطيت للمرأة حريات وحقوق مساوية للرجل وينطبق ذلك على حق العمل فى مهن مختلفة كالتجارة ، والزراعة ، وحق الترويح وممارسة أنشطة وقت الفراغ تماما كالرجل ، ولذلك يمكن القول بأن المجال الذى كانت المرأة تمارس فيه وظائفها الاجتماعية ، كان يتميز بالشمول بحيث أنه امتد الى أبعد من حدود المنزل والحياة الاسرية أو تربية الابناء والعناية بشئون الزوج (١) •

ولكن هذا الوضع الذى تميزت به المرأة المصرية القديمة طرأت عليه تغيرات يمكن أن توصف بأنها سلبية، وقد حدث ذلك نتيجة لغزو الاسكندر الأكبر لمصر عام ٣٢٣ قبل الميلاد ، ثم ادماج مصر فى الامبراطورية الرومانية فى القرن الاول الميلادى ، حيث ظهرت آثار ذلك واضحة على مكانة المرأة •

لقد كان المجتمع اليونانى أثناء غزو الاسكندر الأكبر لمصر يستبعد المرأة من مجالات العمل ، والدراسة ، والشئون العامة ، بل ومباشرة الأعمال المنزلية أيضا تلك التى كان ينجزها العبيد أنفسهم ، وكادت وظيفة المرأة فى الحضارة الاغريقية القديمة تكون مقتصرة على وظيفة الانجاب فقط • ان تبني المصريين لأعراف الاغريق القدامى ولقوانينهم أدى الى انكماش تلك الحقوق والحريات التى كانت المرأة المصرية تحظى بهما فى المرحلة السابقة على حكم الاسكندر الأكبر ، وان كانت ملامح هذا الانكماش قد وضحت بوجه خاص لدى الفئات الاجتماعية التى تحتك أكثر من غيرها احتكاكا مباشرا بالثقافة الاغريقية بكل ما فيها من أفكار ومثل

(١) لمزيد من التفاصيل حول خصائص الحياة الاجتماعية فى مصر

الفرعونية ، انظر :

(Petrie Flinders; Social Life in Ancient Egypt; London :
Constable and Company, Ltd. 1923.

وقوانين وأعراف (١) .

والأمر لم يختلف عن ذلك كثيرا إبان الحكم الروماني لمصر ، حيث لم يوافق القانون الروماني الا على عدد ضئيل من الحقوق القانونية التي كانت المرأة المصرية تحظى بها فيما مضى ، ذلك لأن المرأة لم تكن لها شخصية قانونية مستقلة في ظل القانون الروماني ، بل كانت تابعة لأبيها قبل الزواج ثم لزوجها بعد أن تتزوج ، فضلا عن أنها لا تحظى بحق الملكية الخاصة ، أو بالمطالبة الرسمية بالطلاق لأن ذلك كان من حق الزوج وحده (٢) . ولذلك كان للغزو اليوناني ، والحكم الروماني آثارهما على مكانة المرأة المصرية التي أحبطت بعد ادخال النظم القانونية القيم الاجتماعية الرومانية وإن كان قدر هذا التأثير الأخير مسألة يصعب تحديدها بالضبط خاصة وأن هناك فئة من الباحثين تشير الى أن الأعراف والممارسات المصرية القديمة كانت تمارس أثرا ايجابيا باستمرار في حماية مكانة المرأة في مصر أثناء هذه الفترة .

وفضلا عن ذلك توجد بعض الآثار الثقافية الدينية تجاه مكانة المرأة إبان مرحلة ظهور الديانات بالمجتمع المصري وهي ان كانت آثار يشوبها الغموض والتناقض الا أنه يمكن تحديد بعض ملامحها فيما يلي :

١ - كانت هناك بعض القيود تجاه الزواج والطلاق حيث كانت المرأة تستطيع في ظل بعض الظروف المحدودة فقط أن تختار الزوج المناسب لها .

٢ - على الرغم من الشواهد التي تشير الى أن مكانة المرأة لم تكن هابطة الا ان المرأة لم تحظ بحقوق قانونية آمنة فيما يتعلق بشئون الزواج والأسرة .

(١) لمعرفة أبعاد أخرى عن وضع المرأة في المجتمع اليوناني القديم ، انظر :

(John Langdon; A Short History of Women; London : Walts and Company; 1928.)

(٢) انظر :

(G. Paturet; La Condition Juridique de la Femme Dans L'Ancient Egypte. Paris 1886.)

٣ - منحت للمرأة حقوق قانونية كحق الملكية الخاصة والميراث ،
وان كانت هذه الحقوق تنطوى على تمييز بين الذكور والاناث .

٤ - على الرغم من وجود بعض التعاليم والوصايا التي تحمي مكانة
المرأة وتعلي من شأنها ، الا أن هناك مؤشرات توحى بأن منزلة المرأة ادنى من
منزلة الرجل وأن قدرات الذكور تفوق قدرات الاناث لا لسبب الا لأنهن
خلقن هكذا ، كما وضعت بعض المعايير والمحكات للمرأة الصالحة من أهمها :
الطاعة ، والخضوع .

٥ - كانت هناك قيم اجتماعية محافظة تسود المجتمع العربى فى
ذلك الوقت وقد أحدثت تأثيرها على وضع المرأة ودورها فى المجتمع المصرى
حتى وقتنا هذا ، من أهمها « شرف القبيلة » أو « شرف العائلة » ، حيث
كان المجتمع العربى يتميز بأنه « موجه توجيهها عائليا » ولذلك كان شرف
الذكور معتمدا على فضيلة أعضاء العائلة من الاناث ، فى نفس الوقت
الذى كان تصور الرجال عن المرأة يؤكد باستمرار على الخاصية الجنسية
للاناث ويعتمد على افتراض مسبق ومؤكد بأن المرأة ضعيفة وغير مسؤولة ،
ولذلك كان هناك اعتقاد سائد بأن أي تعامل بين الرجال والنساء يؤدي
- بلاهوادة - الى علاقة جنسية ، ومن ثم كان عزل النساء وفرض الحجاب
عليهن يمثل مسألة وظيفية لحماية العائلة من أى خزي أو عار يمكن أن
يترتب على انتهاك حرمة نسائها (١) . وعلى الرغم من أن الحجاب كان
يعتبر فى ذلك الوقت رمزا لاحترام المرأة ووقارها ، الا أن العزلة كانت
لها انعكاساتها السلبية على شخصية المرأة وتقديرها الاجتماعى ، فضلا
عن أن عدم خروجها من المنزل أدى الى تحديد طبيعة الأدوار التى يمكن
أن تقوم بها ، وعوق قدراتها على المطالبة بحقوقها ، ووضعها موضع
التنفيذ .

وعندما خضعت مصر لحكم الأتراك فى عام ١٥١٧ ، وأصبحت جزءا
من الامبراطورية العثمانية ، وصارت المرأة المصرية تعاني من فقدان
حقوقها وحريتها حيث سادت التفسيرات المحافظة لبعض النصـوص

(١) أنظر :

(Peter Dodd, "Family Honor and the Forces
of Change in Arab Society." International Journal of Middle
East Studies; (4) Jnuary, PP. 40-54.)

والتعاليم الدينية المتصلة بالنساء مما وضع المرأة فى دائرة من العزلة داخل جدران المنزل ، ومنعت من الذهاب الى الاماكن العامة ، أو دخول المحال التجارية ، أو مصاحبة آبائها أو أبنائها فى الطرق أو المنتزهات ، أو السير فى الطرق فى أوقات محددة ، ولقد حدى ذلك الأثر السلبي الذى تركه العثمانيين فى المجتمع المصرى والحياة العامة داخله ، ببعض المصريين فى العصر الحديث الى تسمية مرحلة الحكم العثمانى لمصر « بالعهد المظلم » فى تاريخ مصر .

وأما عن فترة الغزو الفرنسى لمصر فى عام ١٧٩٨ على يد « نابليون » فيشير عدد غير ضئيل من الباحثين والمؤرخين الى دخول مصر عصر جديد يتميز بالانفتاح على ثقافة الفرنجة والاحتكاك بأوروبا الغربية ، الأمر الذى صاحبه تحديث تدريجى لبعض النظم الاجتماعية والاقتصادية فى مصر . وفى عام ١٨٨٢ هبطت على مصر قوى الاحتلال البريطانى وأصبح الحاكم العسكرى البريطانى يحكم الدولة من وراء الستار ، وأما عن الآثار التى ترتبت على اقامة الأوربيين فى مصر تجاه مكانة المرأة ووضعها الاجتماعى فى ذلك الوقت ، فيمكننا أن نتحدث بصدد هذا عن نتيجتين متناقضتين وهما :

أولا : ظهور ملامح الانعزالية ، والسلبية والجهل ، وحرمان المرأة من المكانة الجديرة بها فى المجتمع خوفا عليها من تبهرج الفرنجة .

وثانيا : تبنى قلة ضئيلة من صفوة الأسر المصرية فى ذلك الوقت للتقاليد والعادات الأوربية الغربية .

ولكن هناك عدد من المفكرين والمصلحين الاجتماعيين بدأ يدافع عن حقوق المرأة وينادى بتدعيم مكانتها فى المجتمع ، ومن بين هؤلاء نذكر الامام محمد عبده ، وقاسم أمين ، حيث كتب الثانى مؤلفا عن «المصريين» عام ١٨٩٤ يرد فيه على انتقادات الاوربيين للنظام الاجتماعى الاسلامى فى مصر ، وخاصة ما يتعلق منه بمكانة المرأة ، والزواج التعددى والطبقات الاجتماعية . وأما كتابه الثانى عن « تحرير المرأة » الذى نشره بعد خمس سنوات ، فهو يتميز بموقف ليبرالى حر يطالب فيه المؤلف بضرورة حصول المرأة على حقها فى التعليم ، وعلى كافة الحقوق والفرص الأخرى مثلها فى ذلك مثل الرجل تماما .

وحتى ذلك الوقت كانت فرص التعليم محدودة جدا أمام المرأة ، حيث كانت الفتيات تذهبن الى « الكتاتيب » فقط من أجل حفظ القرآن أو تجويده أو كتابته وأما المدارس بمختلف مراحلها فلم تكن تقبل الفتيات للالتحاق بالتعليم فيها . وهناك قلة ضئيلة من الفتيات في الأسر التي تنتمي الى الطبقة العليا في ذلك الوقت كن يتلقين تعليمهن في المنازل وان كان المناخ الثقافى السائد حينئذ يصعب دراساتهم بطابع معين فيقصرها على تلك الموضوعات التي تعين على اعدادهن لأن يصبحن زوجات وأمهات في المستقبل .

وفي منتصف القرن التاسع عشر قامت بعض الجماعات التبشيرية الأجنبية ببناء عدد من المدارس للفتيات وكانت تعد بمثابة مدارس خاصة للاناث في عائلات الصفوة . ثم بدأت الحكومة في عام ١٨٧٣ ببناء مدرستين أوليتين على الطراز الأجنبى ، وسمحت للفتيات بالالتحاق بهما ، ومع ذلك لم يكن متاح لهن حتى عام ١٩٠٠ أن يؤدبن الامتحان النهائى فى آخر المرحلة الدراسية بتلك المدارس .

ان الاعتراف الرسمى بحق المرأة المصرية فى التعليم ورد فى دستور ١٩٢٣ وخاصة فى المادة (١٩) منه ، حينما جعل التعليم الاولى مطلباً أساسياً للأطفال المصريين من الجنسين ، والذين تتراوح أعمارهم من ستة سنوات الى اثنى عشرة عاماً . ثم أصبح التعليم الاولى اجبارياً للاناث والذكور عام ١٩٣٣ ، وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يطبق فى الواقع وخصوصاً على الاناث ، الا أنه أتاح الفرصة لبناء عدد كبير من المدارس الأولية فى ذلك الوقت . وتطلعنا بعض البيانات الاحصائية الرسمية على أن نسبة الاناث المتعللمات بالقياس الى غير المتعللمات بلغت ٢٣٪ فقط عام ١٩٢٧ ، أما نسبة الذكور المتعلمين بالقياس الى غير المتعلمين فقد بلغت فى نفس العام ١١٤٪ وبعد مرور أكثر من عشر سنوات من تطبيق قانون التعليم الاجبارى ارتفعت النسبة الاولى الى ٦٪ فقط ، بينما ارتفعت نسبة الذكور الى ٢٣٪ . وكانت نسبة من التحقن بالتعليم المتوسط ضئيلة جداً حيث بلغت ٩٪ فقط من مجموع المتعللمات (١) . أما عن

(١) للاطلاع على أبعاد الموقف التعليمى فى مصر فى ذلك الوقت أنظر:
(Hekmat Abou Zeid, et al., The Education of Women in The
U.A.R. During the 19th and 20th Centuries Paris : UNESCO;
1970.)

طرق المرأة لآبواب التعليم الجامعى فقد جاء متأخرا نسبيا ، حيث تخرجت أول دفعة من الفتيات عام ١٩٣٣ بكلية الآداب جامعة القاهرة كما التحق عدد من الفتيات بكلية الطب عام ١٩٢٨ ، وعدد آخر بكلية الحقوق عام ١٩٢٩ ، والتجارة عام ١٩٣٦ ولكن التحاق المرأة بكلية الهندسة جاء متأخرا نسبيا ، وكان ذلك عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٥٢ بلغ عدد خريجات الجامعة فى مصر ٤٠٣٣ فتاة جامعية .

هذا ، وعلى الرغم من تأسيس بعض الاتحادات النسائية فى مصر منذ عام ١٩١٩ ، وقيام الحركات النسائية التى تستهدف برامجها رفع المستوى الاجتماعى والثقافى للمرأة المصرية ، واعدادها للمشاركة فى الحياة السياسية ، وتعديل قوانين الزواج والطلاق الا أنه لاينبىى المبالغة فى قدر هذا النشاط النسائى الذى كان يمارس منذ عام ١٩١٩ حتى قبل الثورة لأنه كان موجها الى فئة قليلة ومحدودة من النساء المتعللمات اللائى كن على صلات وخبرات مع الثقافة الغربية ، فى حين ظلت الغالبية العظمى من النساء المصريات منعزلة فى منازلها وراء الحجاب ، فى نفس الوقت الذى كن يدعمن فيه التقسيم التقليدى لأدوار الجنسين نظرا لطبيعة التنشئة الاجتماعية التى تلقينها ، وارعبتهن كذلك فى الهروب من مواجهة الحياة العملية خارج نطاق المنزل .

ثانيا : المرأة والتعليم .

على الرغم من مرور أكثر من مائة عام على تأسيس أول مدرسة أولية عامة للفتيات ، و مرور أكثر من نصف قرن على صدور القانون الخاص بالتعليم الإلزامى ، الا أن الغالبية العظمى من النساء فى مصر مازالت تموج فى بحر الأمية ، وقد بلغ معدل الأمية عند الاناث المصريات فوق سن ١٢ سنة طبقا لما ورد فى احصاءات ١٩٦٨ حوالى (٦٧ ٪) والأكثر من ذلك أن هذه النسبة ارتفعت الى ٩٠ ٪ فى القطاع الريفى ، وبمقارنة المعدلات التعليمية عند الجنسين ، نلاحظ أن معدلات تعليم الاناث تتخلف وراء معدلاته عند الذكور ، وعلى سبيل المثال بلغت معدلات الأمية عند الاناث اللاتى بلغن سن العاشرة فأكثر (٩٣ ٪) عام ١٩٣٧ وانخفض هذا المعدل قليلا فبلغ (٨٤ ٪) عام ١٩٤٧ ، ثم وصل الى (٨٣ ٪) عام ١٩٦٠ . أما معدلها عند الذكور فقد بلغ (٧٦ ٪) فى العام الاول ، و (٦٤ ٪) فى العام الثانى ، و ٥٦ ٪ فى العام الثالث .

وفضلا عن ذلك فإن الإحصاءات الخاصة بالاناث فوق سن ١٥ سنة تشير الى ارتفاع ملحوظ فى معدلات الامية عند هذه الفئة أكثر من سابقتها، كما تتضمن مفارقة كبرى بين الذكور والاناث (١) .

وتتأثر البرامج المدرسية بما تنطوى عليه من مقررات تعليمية ، بالقيم الثقافية العامة السائدة فى المجتمع المصرى ، ولذلك فإن الهدف الذى يكمن وراء تلك البرامج يتبذل فى اعداد الاناث لتحسين ظروف المعيشة داخل اطار الحياة الاسرية والمعاونة على زيادة الدخل ، ويستهدف اعدادهن لأن يصبحن زوجات وأمهات فى المستقبل ، ولذلك فإذا كان نظام التعليم فى مصر فى فترة سابقة يوفر للفتيات المصريات التكافؤ فى الفرص من الناحية النظرية ، فإنه لم يحاول أن يعدهن لنفس الادوار التى يمكن أن يقوم بها الفتيان فى المستقبل ، مما يجعلنا نتوصل الى نتيجة طبيعية وهى ان هذا النظام كان يميز دائما التقسيم الثقافى للدوار الى أدوار للذكور وأخرى للاناث كما أن تأكيد نظام التعليم على الجوانب الثقافية والقيمية المحافظة فى كل مراحل العملية التعليمية أدى الى تدعيم وجهة النظر التقليدية تجاه المسائل والقضايا المتصلة بالمرأة .

ومن الملاحظ أن فرصة الفتاة المصرية فى الحصول على التعليم تتحسن تحسنا بطيئا جدا ، ولا زالت نسب التحاق الذكور بالتعليم فى مراحل المختلفة تفوق نسبة الاناث بكثير ويبدو ذلك واضحا من أن نسبة الاناث الملتحقات بالتعليم الابتدائى تقل بكثير عن نسبة الذكور ، فضلا عن أن هذه القلة الملتحقة بالتعليم الابتدائى لا تستكمل مرحلة التعليم الاعدادى وانما ترتفع نسبة تسرب الاناث من التعليم أثناء المرحلة الابتدائية وبعد الانتهاء منها . وهناك انخفاض ملحوظ بين نسبى التحاق الاناث بالتعليم الثانوى والجامعى حيث بلغت الاولى ٣٧٪ والثانية ٢٥٪ ومما يدعو للدهشة أن معدلات النمو فى التحاق الاناث بمراحل التعليم المختلفة فى مصر تعتبر ثابتة نسبيا منذ عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٦٩ وذلك على العكس تماما مما يجرى فى كثير من البلدان الاخرى ذات الثقافات المتباينة (٢) .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٥ : ٣٨

(٢) المرجع السابق .

هذا ، ويمكن تفسير الانخفاض الملحوظ فى نسبة حصول الإناث على التعليم بالقياس الى معدلاته عند الذكور بالرجوع الى مجموعة عوامل ، من أهمها : أن القيم الثقافية كانت تجعل من الزواج والانجاب مطلباً أساسياً له أولوية مطلقة ، مما يحد من تطلع الأسر الى تعليم بناتها أو الى استكمال هذا التعليم . وهناك كثيرون من المصريين الذين ينظرون الى تعليم الفتيات على أنه يعوق انجازهن لادوارهن الزوجية فى المستقبل ، كما أن استمرار التعليم يحتم ضرورة اعطاء الفتاة نصيباً أكبر من الحرية فى الخروج من المنزل وتجاوزها لدائرة الحياة التى ترسمها التقاليد المحافظة . فضلاً عن أن انتماء الفتاة الى المؤسسات التعليمية يعرضها لمؤثرات خارجية غير عائلية ، ومتابعتها للتعليم فى مراحل المختلفة من شأنه أن يؤثر على الزواج الذى يعتبر مطلباً قيمياً واجتماعياً أساسياً .

وهناك عدد من الملاحظات العامة والقضايا التى يمكن طرحها بصدد المرأة والتعليم ، من أهمها :

١ - أن أصبح تعليم الفتيات فى الحقة الزمنية الأخيرة ينظر اليه أكثر من أى وقت مضى على أنه رمز للمكانة الاجتماعية ييسر فرصة الإناث فى الزواج ، ومع ذلك فانه مازال الاعتقاد راسخاً بأن هناك اعتبارات أخرى ينبغى أن تكون لها الأولوية على تعليم الفتيات مثل السمعة ، والجاه ، والمستوى الاقتصادى .

٢ - يحرم عدد كبير من الفتيات فى الريف من الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، حيث تفضل نسبة معينة من الأسر الريفية الإبقاء على بناتهن داخل المنزل للمعاونة فى الأعمال المنزلية أو رعاية الصغار ، وبعض هذه الأسر تستعين بفتياتها فى الأعمال الزراعية .

٣ - لا يعلق معظم الآباء الريفين قيمة كبرى على تعليم بناتهم ، فى الوقت الذى يحرص بعضهم على تعليم الأبناء الذكور ، وهكذا تعتبر فرصة الالتحاق بالتعليم ضيقة جداً أمام الإناث الريفيات بوجه خاص بالمقارنة الى فرصة الذكور فى الالتحاق بالتعليم والاستمرار فى مراحل المختلفة .

٤ - كذلك تعطى الكثير من الأسر المصرية ، الأولوية فى التعليم للابناء الذكور على الاناث لأسباب اقتصادية • فمع أن التعليم يعتبر مجانيا فى المدارس الحكومية بمراحلها المختلفة ، الا أن الآباء ينفقون نصيبا معينا من دخولهم نظير شراء الكتب أو الأدوات التعليمية والملابس المناسبة بل والدروس الخصوصية فى كثير من الأحيان ، يضاف الى ذلك أيضا أن كبر حجم الاسرة المصرية وحاجة الأم الى من يعاونها فى شئون المنزل وتربية الصغار أضاف أعباء على الفتيات الصغار فى أسر الطبقة الدنيا ، حيث تعطى الأولوية فى الالتحاق بالتعليم والاستمرار فى مراحل المختلفة للابناء الذكور بينما تحرم نسبة كبيرة من الاناث من هذه الفرصة •

٥ - ان فحص التركيب الاجتماعى لجماعات الطالبات اللائى يتلقين تعليما جامعا أو عاليا فى فترة سابقة يشير الى أن أسرهن كانت تستهدف من تعليمهن اعدادهن للحياة الاسرية والزوجية أكثر من اعدادهن لمستقبل مهنى واضح ومحدد •

٦ - تشير الاحصاءات التعليمية الى أن النسبة الكبرى من الطالبات اللائى يلتحقن بالتعليم العالى يتقن بالدراسة فى مجالات التمريض والاقتصاد المنزلى ، والخدمة الاجتماعية واللغويات والآداب ، ثم تنخفض هذه النسبة الى درجة ملحوظة فى العلوم الطبية والهندسية •

٧ - ان القبول الاجتماعى لمسألة حصول المرأة على مستقبل مهنى واضح ومحدد تخلف وراء مستوى الموافقة الاجتماعية على تعليم الفتاة ، ولذلك فالمرأة المصرية لن تستطيع أن تحصل « عمليا » على حقها المطلق فى العمل والمهنة ، أو تضمن التخلص التدريجى من قضية الاستبعاد المهنى للنساء من بعض الأعمال ، والمناصب ، الا بواسطة نشر التعليم بكل مستوياته وفتح أبوابه أمام القطاع النسائى واعطاء الفتيات فرص واقعية للتعليم والعمل وتحرير عقولهن من قيود الادوار التقليدية •

ثالثا : المرأة والحياة الأسرية •

يتوقع كثير من علماء الديموجرافيا أنه كلما زادت مشاركة المرأة المتزوجة فى قوة العمل ، قل ميلها الى الانجاب • ولكن يتعين علينا أن نأخذ هذا التوقع المتفائل بشئ من الحرص والحذر الشديدين ، حيث

تستطيع نسبة كبيرة من الزوجات العاملات تجاوز التناقض القائم بين الدور الاقتصادى من جانب والدور الاسرى من الجانب الآخر ، وترجع قدراتهن على ذلك الى عدة عوامل من بينها أنه مازالت المرأة العاملة المصرية لديها الفرصة فى أن تحصل على الخدمة المنزلية بثمن ملائم أو أن تستعين ببعض أفراد أسرته أو أقاربها من الإناث لمعاونتها على تربية الأبناء أو العناية بهم أثناء انشغالها فى العمل خارج المنزل مما يمكن معظم الزوجات العاملات فى مصر من الجمع بين كلا النوعين من النشاط دون الإحساس بالضغط أو الذنب .

وهناك عدد غير ضئيل من النساء يوفقن فى اختيار نماذج للأعمال والمهن التى تتميز بطروفيها المرنة : كالتدريس مثلا أو العمل فى ميدان الخدمة الاجتماعية ، وما الى ذلك من المهن التى توفر للمرأة فرصة لتخطيط مواعيد ولاداتها أثناء فترة العطلة الصيفية ، ولذلك فإن العمل لا يؤدى فى حد ذاته الى انخفاض الانجاب عند الزوجات العاملات ، بل ان هناك متغيرا آخر أكثر أهمية ودلالة هو الذى يؤثر حقيقة فى السلوك الانجابى للمرأة وهو التعليم . فقد كشفت الدراسات التجريبية عن وجود علاقة عكسية بين التعليم وسلوك الانجاب عند النساء ، حيث بلغ عدد الأطفال بالنسبة لكل مائة من الزوجات المصريات اللاتى تلقين تعليمًا جامعيًا (٣٩٤ طفل) ، بينما ارتفع هذا العدد حتى بلغ (٥٨٣ طفل) لمن تلقين تعليمًا ثانويًا ، ووصل الى (٧٠٣) بالنسبة لمن استكملن التعليم الابتدائي ، أما غير المتعلّمات فقد بلغ عدد أطفالهن (٧٠٨) . وإذا أردنا أن نضع المسألة على نحو آخر ، يمكننا أن نقول انه فى مقابل كل (١٠٠) مائة طفل تلده اناث مصريات أميات ، يولد (٨٧ طفل) من أمهات ملّعات بالقراءة والكتابة ، و (٦٣) طفل من أمهات حصلن على التعليم الثانوى ، و (٥٣) من أمهات من ذوات الدرجات الجامعية (١) .

واذن فان درجة الخصوبة تتناقض على نحو منتظم كلما ارتفع المستوى التعليمى للإناث ، وهناك مجموعة اعتبارات يمكن طرحها لتفسير العلاقة العكسية بين التعليم وسلوك الانجاب عند المرأة من أهمها :

(١) انظر : « برامج تنظيم الاسرة فى جمهورية مصر العربية » اللجنة العليا لتنظيم الاسرة - القاهرة ، مطبعة الاهرام ١٩٧١ .

أولاً : أن استكمال مرحلة التعليم العالى يؤخر سن الزواج عند المرأة ، وبالتالي فإنه يؤجل من بداية فترة الحمل .

وثانياً : أن التعليم يوسع أفق المرأة فضلاً عن أنه يطور مستويات تطلعها وآمالها ، وفى بعض الأحيان يعمل على تعديل هه التطلعات خاصة وأن المرأة بعد أن تنل تعليماً عالياً تتطلع الى العمل والاستقلال الاقتصادى ، وعلى الرغم من أن المرأة المصرية المتعلمة ليست مستعدة لأن تتنازل عن الزواج من أجل المستقبل المهنى ، الا أن محاولتها للجمع بين الادوار الاسرية التقليدية وبين اشتغالها خارج المنزل ، تدفعها الى الاقلال من عدد الأبناء .

وثالثاً : أن المرأة المتعلمة تعي تماماً أن التكاليف المترتبة على انجاب مزيد من الاطفال تفوق بكثير امكانيات وطاقات الاسرة المتوسطة التى لها متطلباتها بل وتريد أن تحقق مستوى معيشى أعلى باستمرار .

ورابعاً : أن المرأة المتعلمة لاتعلق أهمية كبرى على الاطفال كمصدر أساسى لأمنها النفسى ومكانتها فى المجتمع ، كما هو الحال بالنسبة للمرأة غير المتعلمة التى تحقق ذاتها من خلال انجاب مزيد من الاطفال .

وخامساً : أن التعليم يزيـد من وعى المرأة ومن ثم يدعم قدرتها على استخدام نماذج معينة وناجحة لتنظيم الاسرة واختيار أكثر الوسائل ملائمة لتحقيق هذا الهدف .

ومن أجل ذلك كله نستطيع أن نقول ان السياسة المثلى لتنظيم حياة الأسرة فى المجتمع المصرى لابد وأن تتمثل فى نشر التعليم ومضاعفة فرصة الاناث فى الحصول عليه لما له من أثر بعيد المدى على التقليل من معدل النمو السكاني فى مصر ، فضلاً عما يقوم به من العمل على رفع مستوى الأسرة المصرية اجتماعياً ، وثقافياً ، واقتصادياً .

رابعاً : المرأة والاقتصاد والقوى العاملة .

يتحدد دور المرأة فى اقتصاديات المجتمع بقدر اسهامها فى المهن والأعمال غير الزراعية ، وتشير البيانات الاحصائية الخاصة بالعمالة فى مصر الى انخفاض مستوى مشاركة المرأة المصرية فى الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل . حيث بلغت نسبة النساء العاملات بالقياس الى المجموع الكلى للاناث فى مصر عام ١٩٦٨ (٨٪) وارتفعت هذه النسبة بمعدل (٥٪)

خلال عشرين عاما (١) . ومع العلم بأن هذه الاحصائيات لم تأخذ في اعتبارها الاسهامات الرئيسية للنساء الريفيات في مجال الزراعة حيث تعتبر المرأة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الريفي ، الا أنه بمقارنة مشاركة المرأة المصرية في القوى العاملة ، مع معدلات المشاركة النسائية في بلدان أخرى تمر تقريبا بنفس مرحلة النمو الاقتصادي لمصر ، لوحظ أن اندماج المرأة المصرية في العمل خارج المنزل يعتبر محدودا للغاية ، ويرجع بعض الباحثين انعدام التوازن في البناء الصناعي والمهني للقوى العاملة في مصر « الى أن الرجال يقومون بأعمال عادة ماتقمن بها النساء في المجتمعات الأخرى » . ومن أبرز الأمثلة على هذا ، انه على الرغم من أن مصر تعتبر دولة متخصصة في صناعة الغزل والنسيج ، تلك الصناعة التي تجذب في الدول الأخرى نسبة عالية من الايدي العاملة النسائية ، الا أن هذه النسبة لا تزيد في مصر عن ٢٪ من عمال المصانع المصريين ، هذا ويعتبر الانخفاض النسبي في مشاركة المرأة المصرية في الحياة الاقتصادية خارج المنزل خاصية تميز المجتمعات الاسلامية بوجه عام وتعكس التحديات الثقافية للتقسيم الثنائي للعمل طبقا للجنسين ، وحيث ينظر الى مجال الاثاث باعتباره مقتصرًا على المنزل ، أما العالم الخارجي للعمل والشؤون العامة فهو للرجال ، وإذا كانت المرأة الريفية تشارك في العمل الزراعي فذلك لأن هذا العمل يعد جزءا من واجباتها المنزلية وهناك مجموعة من الحقائق التي تتصل بمشاركة المرأة المصرية في مجال العمل والاقتصاد يمكن الاشارة اليها في النقاط التالية :

١ - تكشف النساء اللاتي تعيشن في المناطق الحضرية والأصغر سنا ، عن ميل أوضح نحو البحث عن العمل من النساء الأكبر سنا واللاتي يقمن في المناطق الريفية .

٢ - تشكل النساء المتعلّمات نسبة كبيرة من القوى العاملة النسائية في مصر حيث يبلغ حجم الاناث المتعلّمات حوالى نصف الاناث العاملات علما بأن هؤلاء المتعلّمات لا يمثلن الا قلة ضئيلة من مجموع أفراد الاناث في مصر .

٣ - يبدى الرجال الذين ينتمون الى الطبقات المتوسطة والعليا اتجاهاتهم الايجابية والمتحررة نحو تشغيل زوجاتهم وأخواتهم .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٦٩ : ٤٥

٤ - ان معظم النساء العاملات في مصر ، تعملن في مهن تخصصية عليا وأعمال فنية وكتابية . فهن يتركزن في المهن القليلة نسبيا والتي ينظر اليها على أنها مهن محترمة للنساء ، ومن أهمها الاشتغال بالتدريس في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والمدارس المهنية للفتيات . وبدأت مهنة الطب تصبح محل قبول وموافقة اجتماعية بالنسبة للنساء وان كان ذلك يقتصر على تخصصات معينة مثل طب الاطفال والنساء . وهناك بعض النساء القليلات نسبيا يسعين نحو الاشتغال في مجالات معينة كالبيع ، أو الفنادق ، وما الى ذلك من الأعمال التي تحظى بمشاركة نسائية عالية في الثقافات الاخرى ولا تجذب اليها نسبة عالية من النساء العاملات في مصر نظرا لأنها تنطوي على تفاعل مباشر مع الجنس الآخر .

٥ - تفوق نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في المناطق الحضرية ، نسبتها في الأسر الريفية حيث بلغت في الحالة الاولى ١٠٪ بينما انخفضت الى ٤٪ في الحالة الثانية عام ١٩٦٩ . وربما تعكس هذه النسب - الى حد ما - بعض الاتجاهات المتحررة داخل البيئة الحضرية نحو عمالة النساء كما تكشف عن وجود فرص أكثر للعمالة بالاجر في المدينة ، وعن معدل أعلى لتركيز النساء المتعلقات في المناطق الحضرية .

٦ - تمثل النساء في الجماعات العمرية التي تقل عن ٣٥ سنة نسبة حوالى ٧٠٪ من مجموع النساء العاملات في مصر ، أما النسبة الباقية فتتوزع على الفئات العمرية المختلفة .

٧ - هناك عوامل أخرى تسهم في انخفاض معدلات مشاركة المرأة المصرية في الاقتصاد والعمل ، منها أن الكثيرين من أصحاب الاعمال والمديرين يعتقدون أن النساء أقل انتاجية كقوة عاملة من الرجال ، وتسهم في تعزيز هذا الاعتقاد بعض العوامل مثل ارتفاع نسبة الغياب عند العاملات الاناث بالقياس الى نسبته لدى العاملين من الذكور ، وينطبق ذلك بوجه خاص على النساء المتزوجات . فضلا عن أن المرأة تسجل أحيانا نسبة عالية في التأخر عن مواعيد العمل الرسمية أكثر من الرجال . ومن المعروف أنه يتعين على المرأة العاملة في كل أنحاء العالم ، أن تواجه مشكلتها في التوفيق بين أداء مسؤولياتها العائلية وبين انجاز التزاماتها المهنية ، ولكن الامر يزداد صعوبة أمام المرأة العاملة في مصر خصوصا لو أدركنا عدم التأييد الكامل لاشتغالها بل وعدم الترحيب

بفكرة اشتغالها خارج المنزل . ومع ذلك كله فإن المرأة لا تكشف عموما عن نماذج لسلوك معوق للعمل أو عن انتاجية منخفضة عن تلك التي يكشف عنها زملاؤها الرجال (١) .

٨ - مازالت المرأة العاملة في المجتمع المصري تعاني من التمييز الجنسي ويبدو ذلك واضحا من احتجاز بعض الأوضاع المهنية والمناصب للرجال . ومن ثم فهي تستبعد من مهن معينة وتحرم من القيام بأدوار معينة لأن قوانين العمل لا تطبق بطريقة فعالة ، فضلا عن أن كل جهاز حكومي يمنع الحرية الكاملة في وضع معايير المهنة ، وتوصيف الأعمال والمهام ، وتحديد شروط التعيين في الوظائف والاعلان عنها بطريقة أو بأخرى .

٩ - أن الضغوط الاقتصادية المتزايدة التي أصبح الشباب المصري يعاني منها يوما بعد يوم ، أدت الى تغيير اتجاهاته نحو اشتغال المرأة ، حيث يفضل الشبان في هذه الأيام الزواج من فتيات عاملات ، حتى يمكنهم مواجهة ظروف معيشتهم . ولذلك يمكن أن نقول ان المساهمة الاقتصادية للمرأة المصرية بدأت تحتل قيمتها في المجتمع ، ومن بين الآثار المباشرة التي يمكن أن تترتب على تلك الظروف الأخيرة تغير الشكل التقليدي لهيكل القوى العاملة في مصر ، فتتزايد فرص العمالة النسائية في القطاعات غير التقليدية كالصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي بشكل غير مسبوق .

(١) لمعرفة وضع المرأة في هيكل القوى العاملة ، في الدول المتقدمة أنظر :

(James A. Sweet; Women in the Labor Force;
Seminar Press, New York and London, 1973.

the first of these is the fact that the
 system is not a simple one, and the
 second is that the system is not a simple one.

the first of these is the fact that the
 system is not a simple one, and the
 second is that the system is not a simple one.

the first of these is the fact that the
 system is not a simple one, and the
 second is that the system is not a simple one.

the first of these is the fact that the
 system is not a simple one, and the
 second is that the system is not a simple one.

the first of these is the fact that the
 system is not a simple one, and the
 second is that the system is not a simple one.

the first of these is the fact that the
 system is not a simple one, and the
 second is that the system is not a simple one.

الفصل السابع

الاعلام والشباب

مقدمة :

أولاً : الاعلام والتنمية .

ثانياً : أثر وسائل الاعلام الجماهيرى فى الشباب المصرى .

– الصحافة .

– الاذاعة .

– التلفزيون والشباب .

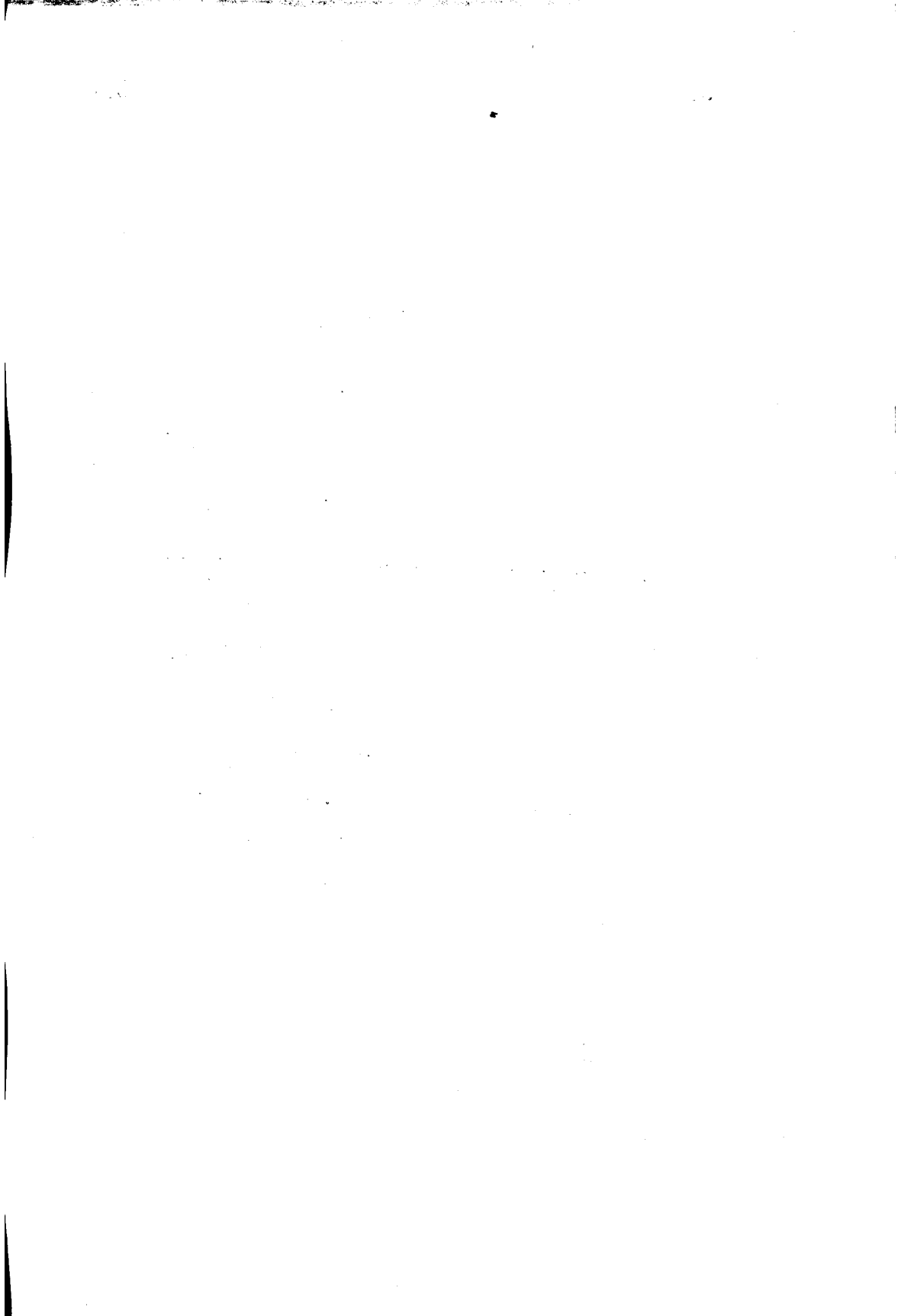
ثالثاً : اتجاهات الشباب المصرى نحو وسائل الاعلام .

– القراءة والاطلاع .

– الاستماع الى الاذاعة .

– مشاهدة التلفزيون .

رابعاً : النتائج العامة والتوصيات .



الفصل السابع

الاعلام والشباب *

مقدمة :

يشتمل هذا الفصل على خلاصة بحث ميداني يمثل جزءا من دراسة شاملة حول موضوع « الشباب المصري في اطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية » وهو حلقة من سلسلة دراسات نظرية وميدانية أجرتها « لجنة بحث إعادة بناء الانسان المصري » بجامعة الاسكندرية ، منذ أواخر عام ١٩٧٧ حتى أواخر عام ١٩٨٠ (١) . وقد اشتملت عينة الدراسة على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف حالة موزعة على معظم محافظات جمهورية مصر العربية . حيث بلغ اجمالي عدد الذكور في العينة (٧٣٧٢) في مقابل (٢٥٩٥) من الاناث . بينما انحصرت الفئة العمرية لافراد العينة بين الأعمار (من ١٨ الى أقل من ٣٠ عاما) روعي في اختيارهم أن يمثلوا كل المهن والأعمال ، فضلا عن تمثيل كافة المستويات التعليمية . وقد تمثيل الهدف الأساسي لهذا الجزء من البحث والذي يتصل « بالاعلام والشباب المصري » في النقاط الآتية :

- ١ - اللقاء الضوء على طبيعة وسائل الاعلام ووضعها في المجتمعات النامية بشكل مجيل .
- ٢ - الإشارة الى بعض آثار وسائل الاعلام الجماهيري في الشباب المصري .
- ٣ - التعرف على حقيقة اتجاهات الشباب المصري نحو وسائل الاعلام ومضمونها .
- ٤ - عرض مجموعة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة فضلا عن اقتراح بعض التوصيات في هذا الشأن .

★ تأليف دكتورة سامية محمد جابر .

(١) أنظر : « الشباب المصري في اطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية » ، لجنة بحث إعادة بناء الانسان المصري ، ١٩٨٠ - بحث غير منشور مودع بمكتبة قسم الاجتماع - كلية الآداب جامعة الاسكندرية .

(أولا) الاعلام والتنمية :

يشهد مجتمعنا المصرى أنواع متعددة من التغير الاجتماعى والثقافى ، ومع أن عوامل التغير متعددة ومتشابهة ، إلا أننا نوجه النظر الى أهمية الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام فى هذا الصدد من خلال ما تقدمه للمجتمع من معلومات وما تعرضه من برامج تنطوى على تأثيرات بالغة الخطورة فى صنع اتجاهاته بوجه عام وانعكاس ذلك على آفاق شبابه ومستويات ثقافته بوجه خاص .

ولعل التقدم التكنولوجى هو الذى زود الاعلام بوسائل عديدة وتجهيزات وامكانيات مختلفة ومتنوعة بدأت بصماتها تزداد وضوحا وفعالية وتأثيرا فى حياتنا وحياة مجتمعنا والعالم من حولنا . ومن زاوية أخرى نستطيع أن نقول ان وسائل الاعلام الجماهيرى قد أحرزت تقدما ملموسا خلال العقد الأخير من القرن العشرين من خلال القفزات الواسعة التى تمخضت عن التغيرات التى تحققت بل وتدفقت فى هذه الفترة ومن أهمها التطورات الاجتماعية والفكرية والعقائدية ونمو الاختراعات فى الميدان الاعلامى والاتصال الجماهيرى .

وإذا كان الاعلام يحدث آثاره الواضحة فى التغير الذى يطرأ على معالم البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع ، فإن هناك مجموعة عوامل تسهم فى تحديد طبيعة هذه الآثار ، منها انتشار وسائل الاعلام بين مختلف الجماهير ، ونوعية المواد الاعلامية ومدى قدرتها على تصوير ما يدور فى المجتمع المحلى والعالمى من أحداث وتطورات فى جميع نواحي الحياة ، وإذا كان المجتمع يؤثر فى جوانب عديدة وخاصة فى مضمون وسائل الاعلام ، إلا أن الاعلام يؤثر على المجتمع بل قد يعيد صياغة اتجاهاته وأفكاره على النحو الذى سوف يتضح من خلال مناقشة الموضوعات العديدة فى هذا الفصل .

لقد أصبح معروفا أن وسائل الاعلام فى عالمنا المعاصر تعتبر ذات أثر بالغ فى تكوين الراى العام وتغيير مساراته لاسيما فى المجتمعات النامية التى تجاهد للخلاص من رواسب التخلف ومكوناته وعوامله من خلال خلق جمهور واع يستطيع أن يفهم ذاته وحقيقة واقعه ، ويسعى بالتطلع المشروع والارادة الصلبة الى البحث عن حل لمشكلات مجتمعه على

اختلاف أنواعها ، ومعالجة القضايا الهامة ، وتنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والقومية والدينية . ولذلك فإن على الاعلام بالمفهوم الذى أشرنا اليه أن يسهم فى توسيع المدارك والأفكار ويستحث دوافع الجماهير واهتماماتهم وانتباهاتهم بقضايا المجتمع ويثير فى أعماس وجداناتهم الاحساس بالمشاركة فيما يجرى من أحداث محلية وقومية وعالمية .

هذا وتحتل وسائل الاعلام مكانا مرموقا وتحظى بالتقدير العظيم وبالثقة الكبيرة فى أغلب المجتمعات ، وقد ساعدت طبيعة الحياة الحديثة على ذلك ، حتى أنها أصبحت تمثل المحور الأساسى لنشر الثقافة وترسيخ مكونات الحضارة وخاصة عندما تكون المادة الاعلامية مصاغة بصورة تتفاعل مع متطلبات المجتمع وتطلعاته واهدافه وقيمه ، على نحو يتميز بالصدق والأمانة والاعتماد على الطاقات الخلاقة وأصحاب العطاء والخبرة العالية ، ولسوف ينعكس ذلك على الشباب، جذبا لانتباههم ودعما لمعرفتهم وخبراتهم وتنمية لقدراتهم على الملاحظة والتفكير السليم مما يخلق الثقة بين الاعلام وجمهوره من الشباب على الأخص .

وينطوى الاعلام على الدعاية أى اتباع سياسة الاخبار فى الترويج لفكرة أو فلسفة ، أو سلعة ، من خلال اطلاق الأفراد والجماعات وجمهرة الناس والذين يمثلون الراى العام فى أوسع مجالاته ، على الأخبار بكافة أنواعها ومستوياتها ، وقد يعتمد الشعب على الاعلام فى التعبير عن مطالبه من خلال الأحزاب السياسية والقوى المضاعطة والنقابات والجمعيات ، ويكون رد الفعل لهذا كله هو المطالبة بالتغيير . والاعلام الذى يوجه الى الراى العام هو الذى يخطط لتكوينه وتوجيهه ، وبقدر ما يقوم على أوسع قاعدة عملية وأعمقها فى هذا المجال بقدر ما يكتب له الاستمرار والنجاح ، أما اذا وجهت الدعاية الى قلة أو اذا ارتفع مستواها فوق مستوى الجماهير ، باءت الدعاية بالفشل ، ولذلك يحسن ألا ينزل الاعلام الى مستوى منخفض بحجة اقناع الجماهير ولا يرتفع الى مستوى أعلى بحجة أنه يوجه الى النخبة ، بل يتعين أن يكون فى حدود ادراك الرجل العادى فى الوقت الذى يسعى فيه الى الارتقاء بمستواه الفكرى

حتى يتمكن من استيعاب وتفهم الاحداث العالمية فى شتى مجالات العلم والسياسة والتكنولوجيا (١) .

ومن أهم نشاطات أجهزة الاعلام وأهدافها الآن سواء على المستوى القومى أو العالمى ، خدمة الاقتصاد ومكافحة التضخم وتوفير المواد الأولية والوقود وحث المواطنين على مراعاة الاقتصاد فى مصادر الطاقة وترشيد الاستهلاك ، ولذلك لابد من الإشارة هنا الى مجموعة من الشروط التى ينبغى توافرها فى الاعلام الملائم ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

أولاً : واقعية الاعلام ، أى تعبيره عن الأوضاع القائمة والبيئة المحيطة والثقافة المميزة لشعب معين ، أو المناخ الثقافى الذى يعبر عن حقيقة المجتمع .

وثانياً : التكرار والتدعيم ، والمقصود بذلك التأكيد على الفلسفة والمبادئ التى يراد بثها فى النهاية فى أذهان الجمهور لاعتناقها ، وإذا أريد الأخذ بالتكرار للدفاع عن مبدأ معين أو التركيز على قبول سياسة أو دعوة معينة كالدعوة الى « السلام » أو « الحرب » فليكن ذلك بقدر معين يبتعد عن الضغط أو مغالطة الجماهير .

وثالثاً : تحاشى الأكاذيب أو الوقوع فى التناقض ، ذلك لأن الأكاذيب كثيراً ما تكون برافة ترضى الناس وقت صدورهم ولكنها سرعان ما تودى الى خيبة الأمل عند انكشاف الكذب والمبالغة . وقد

(١) لقد استخدم الاعلام عند قدماء المصريين فيما كتبه الفراعنة على التماثيل وجدران المعابد من أمجاد وانتصارات على الأعداء ، ونراه أيضاً فى مواكب الأباطرة والخلفاء حيث يزرع الهيبة فى قلوب الرعية ، وفى المسارح الرومانية وما تحويه من بذخ يعبر عن قوة الدولة وسلطانها ، واستخدم كذلك فى الدعوة لجمع شمل المسلمين وفى الاحتفالات بالمناسبات الدينية . ولقد أدرك نابليون بونابرت عند قدومه الى مصر أهمية الاعلام فأحضر معه مطبعة بالحروف العربية ليضمن نجاح غزوه بواسطة الدعاية السياسية والنشر ، وذلك لاقتناع المصريين بأنه جاء لخلصهم من طغيان المماليك .

تتناول الأكاذيب بيانات إحصائية أو تخفيضات في الأسعار. وهذه هي أخطر أنواع الإعلام المضلل إذ يترتب عليها انتشار الفوضى بين الناس وانتشار أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم بل ، وفقدان الأمن والأمان في المجتمع بأسره ، ولذلك يراعى أن يتناول الإعلام موضوعات صادقة حتى لا يصاب الجمهور بالسأم وفقدان الأمل .

ورابعا : ضرورة التزام وسائل الإعلام ببعض المعايير الأخلاقية في الكلمة والفعل ، والمقصود بذلك اتباع الأساليب القائمة على أخلاق إعلامية معينة من شأنها تهذيب الشعب واضفاء نوع من الثقة والمهابة على قاداته من خلال تصديقه لعباراتهم ودعوتهم ، كما يشترط في السلوك الإعلامي أن يقوم على اخراج العبارات في قالبها الطبيعي دون اتباع طريقة غير صحيحة ، فالعبارات السهلة تصل الى الجمهور بسرعة عن طريق وسائل الإعلام وكذلك الأخبار الصحيحة . ويتم ذلك عن طريق التصوير الحقيقي أو المسرحي للأحداث السياسية في هدوء وعرضها على الجمهور بطريقة مناسبة وموضوعية حتى يتميز حكمه عليها بالموضوعية ، وهنا لابد من الإشارة الى أهمية العلم ، وضرورة الاعتماد عن نتائج الدراسات المختلفة في مجال العلوم الانسانية للحاق بركب الحضارة الحديثة ، وبناء صرح الدولة .

وخامسا : ضرورة الاهتمام بتنقيف الشباب والعمل على تخليصه من سموم الدعوة الاستعمارية المستترة وراء ستار بعض أنواع الدعاية المذهبية (الرأسمالية وغيرها) ، وحثه على زيادة الانتاج ضمانا لعدالة التوزيع ، وكذلك دفع عجلة التحول العقلي لدى الجماهير بعيدا عن المثل والقيم والتطلعات البرجوازية الفردية وتوجيهها نحو المثل والقيم الجماعية التي تستهدف المصلحة العامة .

وعموما فان مضمون وسائل الإعلام وبناءه ، يمكن أن يكون لهما آثار عميقة في كثير من مجالات الحياة الاجتماعية وانعكاسات على ردود الافعال التي تظهرها المؤسسات الأخرى وخصوصا عندما تطرح وسائل الإعلام طرقا بديلة لمواجهة الاحتياجات المختلفة ، أو تبدأ في تناول مشكلات المؤسسات الاجتماعية المصرية الأخرى : كالاقتصاد ، والقانون ،

والتعليم ، والأسرة . . وهنا تتعين الإشارة الى أن وسائل الاعلام تعتبر - من منظور معين - بمثابة مؤسسات قائمة بذاتها لها موقعها في المجتمع ، وأهدافها وقوتها ودينامياتها النظامية . ولذلك فإن التعرف على طبيعتها وفلسفتها ونوعية الاشخاص القائمين عليها ، والبرامج التي تقدمها ، فضلا عن الاطلاع على اتجاهات الجمهور نحوها وموقفه مما تعرضه من مادة اعلامية يعتبر أمرا بالغ الأهمية خاصة في مجتمع يريد أن يوجه سياسته نحو إعادة بناء الانسان اعتمادا على فلسفة جديدة وأسس عملية واضحة ومحددة .

ومن هنا جاءت أهمية هذا الموضوع الذي نتناول من خلاله موقف وسائل الاعلام من بناء الشباب المصري ، ولهذا سيكون من المفيد أن نستعرض (من باب المقارنة) ملامح هذه الوسائل في المجتمعات النامية ، واتجاهات الشباب بكافة فئاته ومستوياته المهنية والتعليمية وخلفياته الاجتماعية نحوها ، لنلقى ضوءا على معالجات البيانات وتحليلها التي جاءت نتيجة الدراسة الواسعة النطاق التي أجريت على الشباب . ذلك أن مصر وإن كانت تتميز بعدد من الخصائص تجعلها تحتل مكانا مرموقا في سلم المجتمعات النامية ، إلا أن خصائص شبابها والتأثيرات التي تقع عليه ونتائجها التي يحملها على كاهله ، تعتبر نتيجة طبيعية ومنطقية لانتشاء مصر بصورة أو بأخرى للدائرة الأوسع لما يسمى بالعالم الثالث ، مما يدعونا الى التعرّيج على طبيعة وسائل الاعلام الجماهيرية في المجتمعات النامية ، من خلال الإشارة الى بعض خصائصها الهامة على النحو التالي (١) :

١ - أن جمهورها يعتبر محدودا بالقياس الى جمهور وسائل الاعلام في البلاد الأكثر تقدما . فقد تبين مثلا بعد فحص درجة الاقبال على وسائل الاعلام واستخدامها في كل من كولومبيا والولايات المتحدة ان نسبة

(١) للاطلاع على دور وسائل الاعلام في المجتمعات النامية أنظر :

Majid Teheranian et al.; Communication Policy for National Development : A comparative Perspective, Routledge and Kegan Paul, London, 1977.

مستمعى الاذاعة فى كولومبيا وصلت فى عام ١٩٦٨ الى (١٥٣٪) بينما بلغت فى أمريكا حوالى (٩٠٪) . وأما نسبة جمهور القراء الذين يقبلون على قراءة الصحف والمجلات بصفة منتظمة فقد بلغت فى الأولى ٥٦٪ وفى الثانية ٣٢٦٪ . وقد بلغت نسبة مشاهدى التلفزيون فى كولومبيا ١٤٪ فى مقابل ٣٣٢٪ فى أمريكا . وفى أغلب الظن أن هذا التفاوت الملحوظ فى نسب جمهور وسائل الاتصال فى هذين المجتمعين ، يرجع الى مجموعة عوامل من أهمها أن هذه الوسائل تعتبر متاحة أكثر فى البلاد المتقدمة ، بينما يعتبر الحصول عليها فى البلاد النامية أمر أقل يسرا ، فضلا عن ارتفاع معدلات الأمية فى هذه البلاد الأخيرة .

٢ - أن هناك مفارقات واضحة داخل المجتمع النامى الواحد ، توجد بين معدلات الاقبال على استخدام وسائل الاعلام ، لدى الريفيين والقرويين من جانب والصفوة الحضرية من جانب آخر . وتؤكد دراسات عديدة وجود مؤشرات على أن هناك نسبة كبيرة من جمهور الصفوة فى المجتمعات النامية (كطلاب الجامعة وأساتذتها والمنتخبين الى الطبقة المتوسطة) تكشف عن مستويات اقبال عالية لاتقل درجتها عن مثيلاتها لدى الصفوة فى المجتمعات الأكثر تقدما . وهذا يعنى أن الاقبال على وسائل الاعلام واستخدامها لدى القرويين يعتبر منخفضا بدرجة ملحوظة فى البلاد الأقل نموا .

٣ - يتميز جمهور وسائل الاعلام الالكترونية وخاصة الاذاعة والسينما بأنه أكثر كثافة من مثيله فى وسائل الاتصال المطبوعة (كالجرائد والمجلات) فى البلاد النامية ، علما بأن هذا الاختلاف الملحوظ بين حجم جمهور وسائل الاعلام يعتبر أقل وضوحا بكثير فى المجتمعات الأكثر نموا ، وربما يرجع ذلك الى ارتفاع نسب المتعلمين التى تتيح فرصة الاقبال على وسائل الاعلام المطبوعة .

٤ - أن مضمون وسائل الاعلام فى المجتمعات النامية ، يتميز بأنه أقل جذبا وملاءمة لجمهور القرويين نظرا لما يحويه من توجيه حضري قوى ، فعادة ما تتركز مؤسسات وسائل الاعلام الجماهيرى فى المدينة العاصمة أو على الأقل فى المدن الكبرى ، كما أن مضمون الأنباء القومية

والعالمية لا يستحوذ على اهتمام الجمهور الريفي الذي يتميز باهتمامه بالشئون الداخلية . أما المجتمعات الأكثر تقدما ، فهي تحظى في أغلب الأحيان بوسائل اعلام متخصصة (كالمجلات الزراعية) توجه الى جمهور الريفيين .

٥ - تتميز المجتمعات النامية بدرجة عالية من الضبط الحكومي ورقابة الدولة على وسائل الاعلام ، خاصة الالكترونية ، فالحكومات الوطنية بوجه خاص تعتبر في هذه المجتمعات محركات فعالة جدا لأنشطة التنمية ، ولذلك ربما تكون درجة الضبط الحكومي سببا يفسر المحتوى الواضح لبرامج ومضامين وسائل الاتصال في تلك المجتمعات ، حيث يزداد التأكيد على البرامج الاعلامية ، والتعليمية ، والتربوية ، والدعائية التي تصمم خصيصا من أجل اطلاع أعضاء المجتمع على نماذج معينة للتحديث أو اقناعهم بها . وفي الواقع توجد حكومات وطنية كثيرة تنظر الى وسائل الاعلام كأدوات متكاملة في برامجها التنموية .

هذا وعلى الرغم من أن وسائل الاعلام في البلاد النامية تتمكن من بث رسائل تستهدف التغير والتحديث بالنسبة للملايين القرويين كل يوم، الا أن النسبة الفعلية التي تصل اليها مثل هذه الرسائل تعتبر ضئيلة ، لانه ليس من اليسير تحديد مسائل معينة ، مثل : من الذي يكون بين جمهور وسائل الاعلام ، ومن الذي لا يكون ؟ أو ماذا يعرف عن آثار وسائل الاعلام على التحديث ؟ وماهو المضمون الملائم الذي يمكن لهذه الوسائل أن تنقله الى الريفيين ؟ (١) .

ملاءمة وسائل الاعلام الجماهيري للتنمية والتحديث :

تشير بعض الدراسات القليلة في الدول النامية الى الدور الهام الذي تلعبه وسائل الاعلام الجماهيري في عملية التحديث . وفي مقابل ذلك يميل كثير من مخططي التنمية على المستوى القومي ، الى تجاهل فعالية وسائل الاتصال الجماهيري في هذا الشأن ، الى درجة كانت معها الدول النامية التي تؤكد على أهمية هذه الوسائل محدودة نسبيا ، وقد

(١) انظر : Evertt M. Rogers; Modernization Among Peasants : The Impact of Communication; Hall, Rinhart and Winston, Inc., 1969.

أشار « بول » فى مقالته التى نشرها فى كتاب « الاتصال والتنمية السياسية » عن « وسائل الاتصال الجماهيرى وسياسات عملية التحديث » عام ١٩٦٣ م الى أنه نادرا ما ينظر الى وسائل الاتصال باعتبارها تحتل مكان الصدارة اذا قورنت بالتكنولوجيا الحديثة مثلا، او بالسدود المولدة للطاقة ، أو بالمؤشرات التنموية الأخرى ذات الأهمية البالغة . وفى هذا الصدد تعتبر الهند حالة نموذجية ، ففي الخمسينات، رصد أقل من ١/٢٪ فقط من ميزانية التنمية القومية ، للإرسال الإذاعى ، ومع ذلك وصل حجم المبلغ المنصرف بالفعل الى نصف الميزانية المخصصة، وفى الستينات رفع مخطوط التنمية فى الهند هذه الميزانية الى النصف تقريبا .

وهناك بعض الدول ذات النظم السياسية التى تتميز بطبيعة خاصة كالصين وكوبا ، وفيها ينظر المخططون الى تنمية وسائل الاتصال الجماهيرى عن طريق دمجها بالاتصال الشخصى بين جماعات صغيرة من العمال والفلاحين الذين يتبادلون الحوار والمناقشة ، وهى تهدف من وراء ذلك الى دمج الجمهور فى الحملات التنموية الحكومية المختلفة (١) . وهناك بعض القضايا الهامة بصدد تنمية وسائل الاتصال الجماهيرى وهى :

١ - أن قنوات الاتصال المتبادلة على مستوى الأشخاص تعتبر غير كافية ، بمفردها ، للوصول الى جمهور الريفين فى المجتمعات النامية حيث أن التكلفة والجهد اللذين يلزمان لتدريب أعداد كافية من اخصائى التنمية على المستوى المحلى يفوقان فى الواقع امكانيات وطاقات المجتمع النامى .

٢ - أن التقدم الذى طرأ على تكتيكات وسائل الاعلام الجماهيرى فى السنوات الأخيرة ، ييسر للحكومات القومية أن توفر للقوى أجهزة الراديو ، والأفلام ، ومختلف امكانيات وسائل الاتصال الجماهيرى

ومحطات الإرسال التليفزيوني ، وخدمات جميع الأنباء ، ومؤسسات طباعة الجرائد ، استطاعت حكومات البلاد النامية الاتصال بجمهور عريض من خلال هذه القنوات الاتصالية .

٣ - يتوقع من ذلك الجمهور العريض لوسائل الاعلام ، والذي يتميز بمستويات عالية في الأقبال على استخدام هذه الوسائل أن يكشف عن درجة عالية من الاطلاع على الأحداث السياسية ، وقابلية أكثر لمعرفة المعلومات والأخبار التكنيكية . وما هو أكثر من ذلك فإن وسائل الاتصال الجماهيري تتميز بقدرة عالية على تحديث الشعوب التقليدية خاصة عندما تدمج بالاتصالات المتبادلة على مستوى الأشخاص في جماعات المناقشة والحوار ذات الحجم الصغير . وربما تمكن وسائل الاتصال جمهورها في المجتمعات النامية ، من ممارسة الضغط على الصفوة الحاكمة ، ولكن الطاقات الكبرى لهذه الوسائل قد تقصر في كثير من الأحيان عن أن تمارس وظائفها الحقيقية نظرا لما يمكن أن تسببه من تغيرات تقاومها بعض الجماعات ذات المصالح الراسخة .

ثانيا : اثر وسائل الاعلام الجماهيري في الشباب المصري

الصحافة

قد تكون الصحافة مرآة للرأي العام وأداة من أقوى الأدوات المعروفة للتعليق على هذا الرأي ، وحينئذ تكون ضرورة من ضرورات المجتمع التي بدونها يفتقد الجانب الأكبر من المعلومات التي نعتمد عليها في حياتنا اليومية ، والصحف في عصرنا الحديث تعتبر حلقة الوصل بين الفرد والعالم الخارجي ، ولولاها لعاش الانسان في عزلة عما يجري حوله ، اذ لا توجد دائرة من دوائر حياتنا الاجتماعية لا تغذيها الصحافة أو تمسها من قريب أو بعيد ، والذين يقولون انهم لا يطلعون الجرائد أياما بل أسابيع هم على الرغم من ذلك يتأثرون في كل ساعة بها لأن من حولهم يطلعونها وينقلون اليهم ما فيها من أخبار ومعلومات ومعارف وقد شبعت الصحافة بمؤشر الثواني على ساعة التاريخ لأنها تتناول مجرى الحوادث التي يتألف منها التاريخ فتحللها وتشرحها بعد أن تدونها الواحدة تلو الأخرى .

ان واجبات الصحفي في مصر دقيقة للغاية لأن نسبة المتعلمين أقل

منها فى كثير من الدول ولأن للكلمة المطبوعة بيننا سعرا يستولى على العقول وأثرا ينطبع فى النفوس ، فعليه ان يحفل بأخلاقنا الشرقية والا يذهب فى المناقشة الى مثل ما يذهب اليه بعض كتاب الصحف الغربية، اذ أن لكل أمة أخلاقها وتقاليدها ويجد الشباب فى الكلمة المطبوعة قوة أعظم صولة ونفوذا من المدافع والغازات السامة وأكثر مناعة وأثرى حرارة من الصلب ، ولذلك فان للصحافة فضلا فى تكرين الراى العام والتأثير على الانتفاضات الوطنية والسياسية والفكرية التى تقوم بين الشباب بما تنشره من أخبار وما تكتبه من تعليقات وأعمدة وأحاديث وتحقيقات وما تنشره من صور ورسوم كاريكاتورية . هذا ويتعين على الصحيفة التى تحرص على اجتذاب جماهير الشباب والتأثير فى آرائهم أن تجرى سياستها فى نشر الأخبار انطلاقا من الأخذ بمجموعة اعتبارات أساسية وهى :

أولا : يجب أن تنشر الأخبار الصحيحة والمواضحة وذلك لأن الأنباء هى الغذاء الرئيسى للراى العام وبدونها لا يكون هناك وجود لهذا الراى .

وثانيا : أن تقوم بتفسير هذه الأنباء والتعليق عليها على نحو يساعد القارىء فى الوقت نفسه على تأليف هذا الراى .

وثالثا : أن تقوم بتتبع هذه الأخبار بعد نشرها حتى تصبح كاملة فى نظر القارىء وطالما أن الصحافة تعتبر من أقوى الوسائل لتكوين الراى العام وتوجيهه وتغيير مساراته فان عليها أن تلتزم بالمسار الآتية :

١ - أن تحافظ على الروح المعنوية القومية السائدة فى الوطن فلا تنشر ما يضر أو يسئ الى هذه الروح وبالتالي فانه يتعين عليها تحاشي النفوذ الأجنبى مهما كانت الظروف .

٢ - أن تبتعد عن ترويح الاشاعات وأن تنشر الأخبار الصحيحة والصادقة وأن تتحرى الحقيقة فى معالجتها للمشكلات القومية .

٣ - أن تبتعد عن الأمور التافهة ولا تهتم الا بالمسائل والقضايا القومية ذات الطبيعة البامة التى تتمشى ومصلحة الجماهير .

والحقيقة أن فرص إعادة البناء أمام الصحافة فى مجتمعنا كثيرة ولا سبيل الى حصرها ، فنحن نعيش ثورات ثلاث فى وقت واحد ، نعيش

ثورتنا السياسية ونعيش ثورتنا الاقتصادية ونعيش ثورتنا الاجتماعية، تلك ميادين ثلاثة تتسع لجميع العاملين المخلصين من أبناء هذه الأمة ويمكن أن تضاف إليها ثورة رابعة هي الثورة الثقافية . ولقد كانت الصحف المصرية في العهود السابقة لا تعيش في الغالب الا ثورة واحدة فقط هي الثورة السياسية التي كان هدفها الخلاص من الاستعمار والحصول على الاستقلال وقلما كانت تلك الصحف في الماضي تعنى بالميدان الاقتصادي أو الميدان الاجتماعي وفضلا عن ذلك فان مقياس الرقي الصحيح لكل أمة من الأمم هو صحافتها المعبرة عن آرائها واتجاهاتها ولذلك فان المجتمع المحروم من صحافة كهذه يظل محروما من أسباب التقدم المادي والمعنوي .

الإذاعة

تلاحق برامج الإذاعة الانسان منذ استيقاظه في الصباح حتى يأوى الى فراشه في المساء ، فالانسان اذن مهما بلغت ثقافته لابد أن يحصل على جزء من معلوماته في بعض ميادين المعرفة المجهولة لديه عن طريق الإذاعة ، ومع ذلك فالإذاعة بالغة الأثر بالنسبة لأنصاف المتعلمين والأمين والأطفال والشباب والنساء ، وخاصة ربات البيوت .

ويمكن الإشارة الى الدور الذي يجب أن تقوم به الإذاعة نحو الرأي العام الداخلي على النحو التالي :

١ - ضرورة تحقيق قدر من حدة التفكير والشعور والهدف والقيم التي تستهدف تماسك المجتمع وحماية شبابه من التمزق والانحراف وتحقيق أمنه الاجتماعي .

٢ - حفز الشباب على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم ومشاعلهم على الاهتمام بالمسائل العامة وقضايا المجتمع ومناقشتها ومتابعتها وهذا من شأنه تدعيم الروح الديمقراطية الصحيحة .

٣ - التخفيف من حدة العصبية الإقليمية والقضاء على التحيز بكل أشكاله وأنواعه .

٤ - متابعة تثقيف الشباب واشباع احتياجاتهم الفكرية والنفسية، والارتقاء بمستوياتهم الثقافية والفنية .

وما من شك في أن الإذاعة قد أصبحت اليوم أكثر وسائل الإعلام انتشاراً حتى في الدول النامية ، وتزداد أهميتها في المجتمعات الريفية ، فمن المؤكد أن حرمان القرى من وسائل الترويح والثقيف وانعزالها عن الحياة الحضرية كان من العوامل الفعالة في انتشار أجهزة الراديو (الترانزستور) بالقوى وبخاصة بعد أن أخذت بعض أنسواع الفنون والآداب الشعبية في التراجع والانقراض ، وحتى الذين لا يملكون أجهزة راديو من أهل الريف فانهم يستمعون إليها في المقهى أو لدى الجيران أو الأهل أو الأصدقاء مما يدعوننا إلى أن نؤكد أن جهاز الراديو لم يعد ينافس جميع أجهزة الثقافة الأخرى من كتب ومسرح وسينما فقط بل أصبح ينافس الآداب والفنون الشعبية ، المتوارث منها والتلقائي المبتكر على حد سواء .

وتزداد أهمية الإذاعة وتأثيرها في البلدان التي تتميز بارتفاع معدل الأمية ، ففي معظم بلاد العالم العربي لا تتجاوز حتى الآن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة الثلاثين في المائة بل أن نسبة كبيرة من هؤلاء لا تستطيع أن تستخدم ما تعلمته من مبادئ القراءة والكتابة كوسيلة لمراصلة تحصيل الثقافة ومتابعة الأخبار في ميادين العلم والثقافة والنس ، وذلك لعدة أسباب منها :

١ - أن بعض الحكومات كانت تنظر إلى التعليم نظرة مربية وذلك لعلمها أن الشعب إذا استنار لا يمكن أن يظل خاضعاً وهي تعلم حق العلم أن البؤس لا يحرك الشعوب وإنما يحركها الرعي به . والعلم والثقافة هما اللذان يمنحان الشعوب هذا الوعي ولذلك حرصت تلك الحكومات على أن يحصر التعليم في أضيق الحدود وأن تقتصر مهمته على أعداد العدد الضروري من الموظفين اللازمين لإدارة أجهزة الدولة .

٢ - أن الاستغلال الخارجى والداخلي يستنزفان الجانب الأكبر من خيرات البلاد : لذلك كان من الطبيعي أن تعجز ميزانية الدولة عن نشر التعليم على نطاق واسع لما يتطلبه ذلك من نفقات كبيرة لبناء المدارس وأعداد المدرسين وكفالة حياتهم وأعداد الكتب والأدوات المدرسية ، فضلاً عن أن انخفاض مستوى المعيشة أدى إلى انخفاض شديد في دخل الفرد بحيث أصبح المتعلمون أنفسهم والموظفون بنوع خاص عاجزين عن

تخصيص أى مبلغ من هذا الدخل الصغير والمحدود لشراء كتاب أو مجلة أو اسطوانة موسيقية وبذلك حرم المتعلمون أنفسهم من مواصلة تثقيف عقولهم لعدم قدرتهم على تملك أدوات الثقافة الأساسية ومن الراضح أنه من العبث أن نطالب مثل هؤلاء بشراء كتاب أو مجلة علمية أو ثقافية أو فنية . ومن البديهي أن الميزانية العاجزة عن انشاء المدارس تكون أشد عجزا عن انشاء المكتبات العامة ومراكز الثقافة وتعميمها فى قرى البلاد فضلا عن مدنها ولا يمكن للمجتمع حينئذ أن ينظر الى وسائل الثقافة النامية نظرتة الى المرافق الأخرى ، كوسائل المواصلات أو توفير مياه الشرب مثلا .

٣ - ان مناهج التعليم العام فى العهود السابقة كان يعثرها فساد مقيم يتمثل فى النظر الى تعليم القراءة والكتابة على أنه يكفى فى حد ذاته حيث كان الأطفال يلقنون مبادئها دون أن يعلموا أنها وسيلة لتحصيل المعرفة ومن المعلوم أن القراءة بغير فهم أمر عقيم .

التلفزيون والشباب

عبر « هربرت ماركيز » عن مخاوفه من ذلك الأثر الذى تتركه أجهزة الاعلام عامة والتلفزيون خاصة فى المجتمع الحديث ، فذهب الى أن هذه الأجهزة لا تخدم الانسان بقدر ماتعمل ضده وتستغله وتحوله الى عبد للمؤسسات غير العقلانية القائمة فى المجتمع ، ولكن الحقيقة أن هذه الأجهزة تحدث تأثيرها بطرق وأشكال مختلفة ومن خلال عوامل أخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية ، مما يدعونا الى القاء الضوء على بعض هذه الآثار التى يحدثها التلفزيون فى الشباب بوجه خاص .

ان تحديد الطريقة التى يؤثر بها التلفزيون على اتجاهات الشباب وقيمهم وسلوكهم الاجتماعى لا يتأتى عن طريق دراسة التلفزيون وحده ، بل بواسطة معرفة كيفية تكوين الاتجاهات وأسلوب تأقلم الشباب فى المجتمع الذى يعيشون فيه واكتسابهم للقيم والاتجاهات انه يكسب أعضاء المجتمع من الشباب بوجه خاص أساليب مختلفة فى السلوك ، ويوفر لهم معلومات قد لاتتاح لهم فى حياتهم العادية ويقوم بدور فى عملية التكيف الاجتماعى ، ويساهم فى تغيير المعرفة والاتجاهات عند قطاعات كبيرة من المجتمع . وهو لا يقوم بهذا الدور عن طريق التأثير

المباشر ، بل بواسطة التعبير المسرحي أو الدرامي الذي يثير استجابات محددة عند المشاهدين . ويتوقف هذا الأثر على مجموعة عوامل نذكر منها : أولا ، توازن الأفكار التي تبثها الرسالة الاعلامية ، وثانيا ، مكانة الجهاز الاعلامي في المجتمع : وثالثا ، الخصائص الشخصية لمقدم البرامج ، ورابعا ، نوعية الرسالة الموجهة وطبيعة الموضوعات التي تقدمها . وقد ثبتت فاعلية التليفزيون في مجال توعية المشاهدين بالحقائق وبأبعاد المشكلات الاجتماعية والسياسية للبلدان النامية ، وكذلك كانت آثاره واضحة في تغير مواقف الشباب واتجاهاتهم من اللامبالاه والسخرية تجاه هذه المشكلات ، الى الاهتمام ومحاولة ايجاد الحلول لها .

وأما عن الأثر السياسي للتليفزيون فهو يظهر في مسألتين محوريتين ، وهما : أولا ، أنه يقدم صورة حية للاخبار السياسية وآخر ما وصلت اليه الأحداث في الموقف السياسي القومي والعالمي ، وثانيا ، يقوم بالتعليق الاخباري وعرض وجهة نظر أو أكثر تفيد في فهم هذه الأحداث السياسية . ولكن يجب توسيع نطاق هذا الدور الذي يقوم به التليفزيون بواسطة توفير ثلاثة شروط هامة وهي :

(أ) ضرورة نقل الوقائع والأحداث السياسية بحياد ودون اللجوء الى التحريف أو التشويه أو الحذف .

(ب) ضرورة تقديم النقد والتعليق المستقلين على مجريات الحوادث .

(ج) ضرورة التعليق على السياسات والمواقف المميزة لكل حزب من الأحزاب وعدم التركيز على رأى وإهمال رأى آخر .

ومن أهم الآثار السياسية للتليفزيون هي اقتناع بعض الناس بما يبثه من دعايات وآراء ، بطريقة تلقائية وعادة ما يحدث ذلك بالنسبة للمشاهدين الذين يعجزون عن الجدل والمناقشة نظرا لجهلهم . وكذلك يؤثر التليفزيون تأثيرا كبيرا في التعليم وفي مستقبل النظم التعليمية ، ويمكن لهذا الأثر أن يكشف عن كثير من جوانبه الايجابية وفرائده في ميدان التعليم في المستقبل . ومن أهم ايجابيات التليفزيون في هذا الميدان نذكر مايلي :

(أ) إمكانية إرسال مادة علمية موحدة الى أكبر عبيد ممكن من المشاهدين .

(ب) مرونة الاتصال والتحرر من قيود الزمان والمكان .

(ج) قدرته على نقل معلومات تتميز بالتنوع والكثافة بواسطة استخدام الصوت والصورة .

(د) قدرته على تقديم خدمات علمية لبعض الفئات الاجتماعية التي لم تنل الا قسما محدودا من التعليم والثقافة ، كما يحدث في البرامج التعليمية الموجهة الى ربات البيوت أو برامج محو الأمية . ولكن على الرغم مما للمواد التعليمية التي يقدمها التليفزيون من فائدة الا أن هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل هذه الفائدة محدودة بل وقاصرة في كثير من الأحيان ، وهما ، أولا : صعوبة ملازمة المواد التعليمية الموجهة لعدد كبير من التلاميذ الذين تتباين حاجاتهم الدراسية ومستوياتهم في التحصيل العلمي . وللتغلب على هذه المشكلة يمكن توفير المواد التعليمية التي تعجز المدارس والدورس التقليدية عن تقديمها ، وكذلك اختيار - البرامج التعليمية عن طريق استكشاف الاحتياجات التعليمية للطلاب ، واختيار المواد الملائمة لتقديمها على الشاشة الصغيرة ، وتقديم مواد تعليمية وخبرات وتجارب غير متاحة في المدارس بواسطة عرض الافلام التسجيلية والمسرحيات . . وثانيا ، عدم توافر كل الظروف والامكانيات الضرورية والملائمة لقيام التليفزيون بالعملية التعليمية ، مثل تخصيص محطة تليفزيون تعمل بأكملها في تقديم برامج تعليمية فقط ، وتتكون من عدة قنوات وتقدم مواد دراسية تلائم كل المستويات .

وقد استطاعت بعض دول العالم أن تسد هذا النقص الأخير بواسطة استخدام التليفزيون في تقديم المواد الدراسية في المناطق التي تعاني من نقص المدرسين ، وتقديم أفكار وطرق جديدة في الدراسة ، وإعادة اذاعة بعض البرامج التعليمية من آن الى آخر .

ثالثاً : اتجاهات الشباب المصري نحو وسائل الاعلام

القراءة والإطلاع

تعتبر الصفحة المطبوعة إحدى وسائل التأثير على العاطفة الإنسانية، والتفكير، والسلوك، وهي تنفرد بنقطة ضعف معينة، تمثل في نفس الوقت مصدراً لقوتها، إذ أنها وسيلة الاعلام الجماهيرية الوحيدة التي لا تحظى بالصوت الانساني، ومن ثم فهي تفتقد عنصراً معيناً، يمثل بالنسبة لكل من الاذاعة والتلفزيون والسينما، مصدرها للفاعلية والجاذبية. ولكن نقطة الضعف تمثل نقطة قوة من منظور آخر، فالصفحة المطبوعة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن للجمهور فيها أن يحدد التوقيت، أو يحدد درجة الحركة والنشاط، فهو يتمكن من الاستمرار في القراءة أو التوقف، ويمكن أيضاً من الرجوع الى الصفحات السابقة أو ملاحقة القراءة. إلا أن هذه الايجابيات أو المميزات التي تتميز بها الصفحة المطبوعة، قد لا تكون ذات أهمية كبرى بالنسبة للجمهور العادي، وإن كانت تمثل كل شيء بالنسبة للجمهور المهتم، ولذلك فهي تعتبر بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات عند هذا الأخير.

وهناك نقطة ضعف أخرى تمثل في نفس الوقت نقطة قوة، وهي أن الكلمة المطبوعة تتطلب من جمهورها أكثر مما تتطلبه أية وسيلة أخرى للاتصال، فهي أولاً، تحتاج الى جهد للقراءة، قد يراه الكثيرون أمراً عسيراً لأسباب تتعلق بعقبات نفسية، أو قصور فيزيقي، أو عدم تدريب. وهي تحتاج ثانياً، الى خيال مستمر ومتصل، والقراء الذين لا يتمكنون من مواجهة هذه الحاجة نظراً لخبرتهم المحدودة، أو كفاءتهم غير الملائمة ينسحبون حتماً من هذا الميدان. وتعتمد قوة الشعور على هذه القدرة الأخيرة، فالشاعر والقارئ يشتركان في مباراة واحدة، تتمثل في رؤية كيف أن عمق التجربة أو كثافتها، يمكن أن ينبثق عن كلمات قليلة وكلما أسهم القارئ بنصيب كان ذلك أفضل، ومن أجل هذا يرجح أن تظل الصفحة المطبوعة مصدراً رئيسياً لتغذية العقل المدقق.

ولقد كانت الصحافة في عهدها الأول تخدم مثل هذا العقل فقط، ولا تفيد غيره، ولذلك لم تجد مبرراً لجذب انتباه القراء أو لدفعهم للقراءة. ولكنها أصبحت الآن، وبعد أن وصلت الى جماهير جديدة

وعريضة وسيلة اتصال جماهيرية هائلة، يضاف الى ذلك أن لكل نوعية من نوعيات المعلومات والأخبار التي تشتمل عليها الصحف ، وظيفة اجتماعية معينة ، فتقارير المحاكم مثلا التي يوردها بعض الصحفيين تزيد من استخدام الحوار ، بينما تحاول القصص التي تشملها بعض الصحف ان تمد القارئ باحساس معين بالتجربة الواقعية أما الاخبار الدولية والخارجية التي تأتي من أماكن بعيدة فهي تجعل القارئ مشاركا في الأحداث العالمية .

هذا وتنبع هبة الصحف من ذلك الاحترام التقليدي للكلمة المدونة، والاعجاب بالعبارة التي تتميز بحسن المصياغة ، ومن ذلك التاريخ الطويل للصحافة كمنبر للحوار ، أو الجدل الذي يدور حول القضايا العامة ذات الأهمية القومية . وبالرغم من ممارسة درجة معينة من الرقابة ، فالجرائد تتمتع بقدرة فائقة على المرونة في نقد بعض القضايا الداخلية والخارجية داخل اطار ما يسمى بالنقد الذاتي البناء .

هذا ، وقد بلغت نسبة المقبلين على القراءة بصيغة منتظمة في عينة الشباب المصرى التي أجريت عليها الدراسة ٦١٪ في مقابل ٣٨٪ من أفراد العينة لم تعتد القراءة ، علما بأن هناك مفارقات في توزيع نسب المقبلين على القراءة في العينة تبعا : للاقامة الحضرية أو الريفية ، والمستوى التعليم والمهنة . حيث بلغت أعلى نسبة منهم في المناطق ذات الخصائص الحضرية السائدة وخصوصا في الاسكندرية والسويس وتمثلها النسب المئوية (٩٦٪) ، (٨٤٪) على التوالي ، بينما تنخفض هذه النسب بدرجة ملحوظة في المناطق التي يسودها الطابع الريفي وخصوصا في محافظتى البحيرة والشرقية حيث بلغت (٥١٪) في الأولى ، (٥٢٪) في الثانية . ويرجع ذلك الى ارتفاع معدل الأمية لدى فئة الشباب في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية ، فضلا عن الانخفاض النسبي لمستوى المعيشة في المناطق الأولى ، وصعوبة الحصول على مادة القراءة سواء كانت متضمنة في الصحف أو المجلات أو الكتب .

وقد وجه سؤال الى تلك الفئة التي ذهبت الى أنها لا تقبل على القراءة ، عن سبب عدم اقبالها هذا ، فأجاب أكثر من (٣٧٪) منهم بأنه غير ملم بمبادئ القراءة ، بينما بلغت نسبة الذين لم يتعودوا على القراءة

علما بأنهم يجيدونها حوالى (٢٣٪) ، ذهب حوالى (٢٠٪) الى أنهم لا يجدون وقتا للقراءة ، و (١٠٪) أشاروا الى عدم رغبتهم فى القراءة ، و (٧٪) عللوا عدم اقبالهم على القراءة بأن امكانياتهم المتاحة لا تسمح بشراء الصحف أو الكتب أو المجلات ، بلغت نسبة الذين لا يقرأون بسبب عدم اقتناعهم بما يقدم من مادة حوالى (٢٪) . ومعنى ذلك أن العامل الرئيسى الذى يكمن وراء عدم اقبال نسبة كبيرة من الشباب المصرى على القراءة ، يتمثل فى ارتفاع معدل الأمية بمعنيها : الابدى ، والثقافى ، وخصوصا اذا اضعفنا نسبة الذين لم يعتادوا القراءة ، والذين ليست لديهم الرغبة فى القراءة ، وغير الملين بمبادئها وأصولها .

وعندما سئلت تلك الفئة التى تقبل على القراءة بصفة منتظمة ، عن نوعية قراءاتها ومصادر هذه القراءات أجابت النسبة الكبرى منها وهى تمثل (٤٣٪) بأنها تعتمد على الصحف اعتمادا أساسيا فى المادة المقروءة ، وذلك فى مقابل (٣٢٪) يعتمدون على الكتب ، و (٢٥٪) فقط يرجعون الى المجلات . هذا ، مع ملاحظة أن هذه النسب تتفاوت بدرجة ملحوظة تبعا لاختلاف الإقامة الحضرية أو الريفية ، حيث بلغ أعلى معدل للاقبال على قراءة الصحف والكتب فى المناطق التى تتميز بوضوح الخصائص الحضرية فيها .

كذلك لوحظ الارتباط بين تنوع مصادر القراءات وبين مستوى التعليم . حيث أنه كلما ارتفع مستوى التعليم زادت الرغبة فى تنوع تلك المصادر ، فالشباب الجامعى يميل أكثر من غيره الى قراءة الصحف والمجلات والكتب الثقافية والعلمية ، العامة منها والمتخصصة ، والعكس صحيح كما أنه كلما انخفضت المستويات التعليمية زاد الميل الى الاعتماد على الصحف كمصدر وحيد للمعلومات والأخبار ، يضاف الى ذلك عاملا آخر وهو أن هذا المصدر الأخير يعد أكثر المصادر انتشارا وسهولة فى التوزيع فضلا عن انخفاض سعره بالقياس الى المصدر الأخرى .

موضوعات القراءة المفضلة :

لقد تنوعت ميول القراء من الشباب وتمايزت مستويات تفضيلهم للموضوعات الثقافية أو الفنية أو الرياضية أو الدينية ، حيث كانت

النسبة الغالبة تميل الى تفضيل قراءة الموضوعات الدينية وهي تمثل حوالى ٢٨٪ يليها نسبة من يميلون الى قراءة الموضوعات الثقافية والعلمية وهي تبلغ (٢٦٪) ، كذلك حظيت موضوعات الرياضة والمباريات الرياضية باهتمام نسبة لا بأس بها من القراء الشباب ، وبلغت في العينة (١٩٪) ، وهناك نموذجان يتماثلان في اقبال الشباب عليهما وهما اللذان تمثلهما الموضوعات الاجتماعية والسياسية حيث بلغت نسبتهما (١٧٪) في الأولى والثانية على التوالي ، وأما الموضوعات الفنية والتي يقصد بها كل ما يكتب عن الفنون بكافة أنواعها من تصوير ورسم ونحت وموسيقى وتمثيل وغناء ، فقد بلغت نسبة الاقبال على قراءتها حوالى (٨٪) وهى أقل من سائر النسب الأخرى .

بهذا ، فضلا عن وجود بعض المقارقات بين نسب الاقبال على الموضوعات المختلفة في بعض المحافظات فمثلا بلغت أعلى نسبة للاقبال على قراءة الموضوعات السياسية والثقافية والفنية في محافظة السويس ، بينما بلغت أعلى نسبة للاقبال على القراءات الدينية في سوهاج وقنا . كذلك كانت نسبة المقبلين على أكثر من موضوع من هذه الموضوعات واضحة في القراء المقيمين حضرية أكثر من القراء الريفيين ، أما في داخل المناطق الريفية فقد كانت هذه النسبة الأخيرة واضحة في محافظات الوجه القبلي أكثر منها في محافظات الوجه البحري كذلك كانت هناك علاقة بين مستوى التعليم والموضوعات المفضلة للقراءة ، وإذا نظرنا الى المقبلين على الموضوعات الرياضية مثلا ، فاننا نلاحظ أن النسبة الغالبة منهم هي نسبة من يجيدون القراءة والكتابة ، وأما أقل نسبة فهم التي يمثلها من تجاوزوا مرحلة التعليم الجامعى . أما الموضوعات الثقافية والعلمية فان أكبر نسبة من قرائها تقع في فئة المتعلمين تعليما جامعييا بينما تقع أقل نسبة منهم في فئة الملمين بالقراءة والكتابة فقط وجدير بالذكر أن الموضوعات السياسية كانت تمثل محور اهتمام الجامعيين حيث بلغت نسبتهم أعلى نسبة اذا قورنت بنسبة من يقبلون على قراءة الموضوعات السياسية من ذوى المستويات التعليمية الأخرى .

وإذا كنا قد لاحظنا من قبل وجود علاقة بين مستوى التعليم وبين الاعتماد على أكثر من مصدر للمادة المقروءة فان ذلك ينطبق أيضا على

التنوع فى موضوعات القراءة ، فكلما ارتفع مستوى التعليم زاد الإقبال على موضوعات متنوعة وخاصة ما تعلق منها بالثقافة العامة والعلوم المتخصصة والسياسة وأخبار المجتمع والفن .

كذلك لوحظ وجود ارتباط بين تفضيل موضوعات معينة للقراءة وبين طبيعة العمل ، حيث كانت أعلى نسبة من المقبلين على قراءة الموضوعات الدينية ، من الذين يعملون فى مهنة الزراعة ، أما المهنيون فقد سجلوا ميلا واضحا نحو قراءة الموضوعات الثقافية تشبههم فى ذلك فئة الطلاب والموظفين ، بينما كشفت ربوات البيوت عن اتجاههم نحو تفضيل قراءة الموضوعات الاجتماعية ، وكانت أكبر نسبة ممن يهتمون بالموضوعات الرياضية هى تلك التى يمثلها الحرفيون ، وأما عن فئة العمال فهى تشبه العاملين فى مهنة الزراعة حيث كشفت عن ميل واضح نحو قراءة الموضوعات الدينية فضلا عن أنها تولى اهتماما مماثلا للموضوعات الرياضية . وأخيرا تأتى الموضوعات السياسية وهى لا تكشف عن فروق واضحة بين قرائها من ذوى المهن المختلفة ، ولكن النتائج النهائية تكشف عن أن فئة ربوات البيوت هى أقل الفئات اهتماما بالقراءات السياسية بينما يعتبر الحرفيون من أكثر الفئات اهتماما بهذه القراءات ، يليهم الفلاحين والعمال ثم الطلبة ، ومن الغريب أن فئتي المهنيين والموظفين تعتبر من أقل الفئات اهتماما بالقراءات السياسية .

الاتجاه نحو ما يكتب عن الشباب كما ونوتا :

يكشف الغالبية العظمى من الشباب عن عدم اقتناعهم بالحيز المخصص للشباب فى الجرائد والمجلات ، حيث ذهب حوالى (٨٠٪) منهم الى أن الحيز متاح بالفعل لمناقشة قضايا الشباب غير كاف وأن هناك مساحات واسعة من صفحات الجرائد والمجلات تحتلها موضوعات لا تهم الشباب بل تسهم فى افسادهم وخاصة ما تعلق منها بالدعاية والاعلانات والصور . وهناك مفارقات بين نسب الذين يرون عدم كفاية الجرائد والمجلات داخل المحافظات المختلفة ، حيث بلغت هذه النسبة (٩٢٪) فى محافظة السويس وهى أعلى نسبة من سائر المحافظات الأخرى بينما انخفضت انخفاضا ملحوظا فى محافظة قنا حيث بلغت حوالى (٦٤٪) فقط .

وعلى أية حال فالغالبية يكشفون عن عدم اقتناعهم بموضوعات الشباب من حيث الكم .

وقد سئل الشباب عن رأيهم فى الموضوعات الخاصة بالشباب والتي تعرضها وسائل الاعلام المطبوعة من حيث مدى تعبيرها عن مشاكلهم واحتياجاته ، فذهب حوالى (٨٠٪) منهم الى أن تلك الموضوعات لا تصور واقع الشباب المصرى تصويرا صادقا ، مما يجعلها تفشل فى التعبير عن أوجه معاناته سواء فى حياته اليومية أو فى تحقيقه لاهدافه وتطلعاته المستقبلية ، ومعنى ذلك أنها غير ملائمة من حيث الكيف أيضا . حيث توجد أعلى نسبة ممن يرون عدم تعبير موضوعات الشباب عن مشاكله واحتياجاته وهى أكثر من (٩٠٪) فى المحافظات ذات الصبغة الحضرية السائدة ، وهى تقل عن ذلك بدرجة ملحوظة فى المحافظات ذات الصبغة الريفية السائدة فتصل فى بعضها الى أقل من (٦٥٪) .

وإذا كانت الغالبية ترى عدم ملائمة ما يكتب عن الشباب كما ونوعا فقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن عبر القراء من الشباب المصرى عن حاجتهم الى اصدار جريدة خاصة بالشباب ، تصور مشاكلهم الحقيقية وآمالهم وآلامهم وتكتب عن احتياجاتهم ومطالبهم وتعرض آراءهم واقتراحاتهم فتسمح لهم بالتعبير عن أوضاعهم الراهنة وتقديم الحلول واستعراض البدائل الممكنة لمواجهة مشاكلهم الحقيقية ، حيث بلغت نسبة من يؤيدون وجود جريدة للشباب حوالى (٧٤٪) من مجموع أفراد العينة مع ملاحظة ان هذه النسبة ترتفع فى المحافظات الحضرية فتصل الى أكثر من (٨٠٪) بينما تنخفض الى أقل من (٦٥٪) فى بعض المناطق ذات الخصائص الريفية السائدة وحيث يكتفى الشباب فيها بما هو متاح من صحف دون ابداء أية رغبة أو حاجة الى ما هو جديد .

الاستماع الى الاذاعة :

تعد الاذاعة أكثر وسائل الاعلام استخداما وشيوعا ، فهى تصل الى أكبر نسبة من أفراد الشعب المصرى وتتفوق فى ذلك كافة الوسائل الاعلامية الاخرى ، ويرجع هذا الى أنها تعتبر ذات أهمية محورية كمصدر للمعلومات لدى الأميين بوجه خاص ، حيث تبث الاذاعة برامج للتدريب

على محو الأمية ، وتطرح كثيرا من المعلومات فى مجالات الصحة والزراعة وغيرها . ولو حاولنا أن نحدد طبيعة الاهتمام الذى يوجهه الشباب المصرى الى البرامج الاذاعية ، لوجدنا أن هذه المسألة ترتبط بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية ، وتختلف تبعا لاختلاف الجماعات المهنية ، ومستوى التعليم ونوعه ، والوضع الاقتصادى والاقامة الحضرية أو الريفية ، ويمكننا أن نتتبع هذه الاختلافات على النحو الذى سنبينه فى الصفحات القليلة المقبلة .

وهنا نتناول درجة اقبال الشباب المصرى على الاستماع الى الاذاعة، حيث تشير النسب المئوية فى جملتها الى أن حوالى (٥٦٪) من الشباب المصرى يستمعون الى الاذاعة بصفة مستديمة ومنظمة ، أما الذين يستمعون اليها فى بعض الاحيان فقد بلغت نسبتهم (٣٦٪) ، وذلك فى مقابل (٤٪) لا يستمعون اليها الا نادرا ، و (٣٪) لا يستمعون اليها على الاطلاق . وربما تبدو هذه النسب على أنها ملائمة خاصة اذا نظرنا الى الفئتين الأولى والثانية ووجدنا أن نسبة الشباب المصرى الذين يقبلون على الاستماع الى الاذاعة دائما أو أحيانا تزيد على الثمانين فى المائة ولكن الحقيقة أن هذه النسب تعتبر ضئيلة اذا ما قورنت بالمعدلات العالمية لاقبال الشباب على الاستماع الى الاذاعة . ومن الملاحظ أن نسبة الذين يستمعون الى الاذاعة بصفة دائمة تعتبر واضحة بوجه خاص فى محافظات الوجه البحرى وهى أقل منها فى محافظات الوجه القبلى ، أما نسبة الذين لا يستمعون الى الاذاعة فقد بلغت أعلى معدل لها فى محافظات الوجه القبلى، بينما انخفضت انخفاضا ملحوظا فى الوجه البحرى .

وعندما فحصت العلاقة بين المستوى التعليمى للشباب وبين درجة اقبالهم على الاستماع الى الاذاعة ، وجد أن أعلى النسب فى المستويات التعليمية المختلفة التى تبدأ من مستوى الأميين وتنتهى الى من حصلوا على تعليم فوق الجامعى ، هى التى تكشف عن الاقبال الدائم للجميع نحو الاستماع الى الاذاعة، وأن النسب المئوية الصغرى هى التى يكشف عنها أولئك الذين لا يستمعون الى البرامج من ذوى المستويات التعليمية المختلفة

ولكن ليس معنى ذلك انعدام وجود علاقة بين درجة التعليم وبين الاستماع الى الاذاعة ، اذ أن أعلى نسبة ممن يقبلون على الاستماع بصفة دائمة ، كان يمثلها أولئك الذين تلقوا تعليما متوسطا أو أقل من المتوسط . أما أدنى نسبة ممن يقبلون على الاستماع بصفة دائمة فقد كان يمثلها الذين تلقوا تعليما جامعيًا أو فوق الجامعي ويمكن أن نفسر هذه الظاهرة عن طريق الإشارة الى مسألة أساسية وهي أن الاذاعة تعتبر مصدرا رئيسيا للمعلومات ووسيلة ترفيهية لها قيمتها بالنسبة للفئة الأولى ، بينما يختلف الأمر بالنسبة لفئة المتعلمين تعليما جامعيًا أو فوق الجامعي ، حيث تتعدد مصادرهم للمعلومات فهم يعتمدون على قراءة الصحف والمجلات والكتب كمصادر أساسية ، فضلا عن أن أساليبهم في الترفيه تتنوع وتتعدد ولا تقتصر على الاعتماد على الاذاعة كوسيلة وحيدة للترفيه ، بل أنهم يشاهدون التلفزيون والافلام السينمائية وغيرها من أساليب الترفيه المعروفة لدينا جميعا .

وليس معنى ذلك أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التعليم ودرجة الاقبال على الاستماع الى الاذاعة اذ أن أعلى نسبة للذين لا يستمعون الى الاذاعة هي نسبة الأميين ، وأن أقل نسبة للذين لا يستمعون اليها هي التي يمثلها من تلقوا تعليما جامعيًا أو فوق الجامعي . ان الاذاعة وهي التي تكاد أن تمثل وسيلة الاعلام الجماهيرية الوحيدة التي تمتد الأميين بالمعلومات ، بل ووسيلتهم الوحيدة للترفيه ، وتعتبر هي الأخرى غير ذات قيمة بالنسبة لفئة غير قليلة منهم طالما أن أعلى نسبة ممن لا يستمعون الى الاذاعة هي التي يمثلها الأميون .

هذا ، وتكشف الدراسة عن أن النسب الكبرى من الشباب على اختلاف أعمالهم ، تقبل على استماع الاذاعة بصفة دائمة ، وأن أقل النسب هي التي يمثلها من لا يستمعون الى الاذاعة من ذوى المهن والأعمال المخلفة، ومنع ذلك فهناك بعض المفارقات التي تكشف عنها النسب المثوية للبحث، حيث أن أعلى نسبة من الذين يستمعون الى الاذاعة دائما هي التي يمثلها الفلاحون ، تليها نسبة ربات البيوت ثم الحرفيون، وهذا يعنى ان الاستماع الدائم الى الاذاعة يعتبر مسألة واضحة عند الذين يقومون بأعمال تعتمد فى معظمها على الجهد العضلي وتحتاج الى القدرات الحركية واستخدام

المهارات اليدوية أكثر من احتياجها الى المجهود الذهني والتركيز العقلي ذلك لأن أصحاب هذه الأعمال غالباً ما يستمعون الى الاذاعة حتى أثناء قيامهم بالعمل . ومع ذلك فإن أعلى نسبة ممن لا يستمعون الى الاذاعة ، هي تلك التي يمثلها الفلاحون أيضاً ويليهم ربان البيوت ، وربما يرجع ذلك الى عدم اقتناء هؤلاء لجهاز الراديو أو عدم رغبتهم في الاستماع اليه ، وجدير بالذكر أن هذه النتيجة تدعم النتيجة التي انتهى اليها التحليل السابق والتي تشير الى أن أعلى نسبة للذين لا يستمعون الى الاذاعة هي التي يمثلها الأميون ، ونحن نعلم أن نسبة الأمية واضحة في الفئات المهنية الثلاث وهي : الفلاحون وربان البيوت والحرفيون أو أصحاب الأعمال اليدوية .

وعن البرامج الاذاعية التي يفضل الشباب المصري الاستماع اليها ، كانت البرامج الدينية تمثل محور اهتمام لدى الغالبية منهم ، إذ بلغت نسبة الاقبال عليها (٤٦٪) يلي هذه البرامج في درجة جذبها لجمهور الشباب البرامج الترفيهية وتمثلها النسبة (٣٥٪) ، ثم تساوت نسبة الذين يقبلون على استماع البرامج السياسية مع نسبة المقبلين على استماع البرامج الموسيقية وبلغت في الحالتين حوالي (٢٥٪) ، وانخفضت عن ذلك بقليل نسبة الذين يهتمون بالاستماع الى البرامج الاجتماعية وبلغت (٢٣٪) ، ثم تعادلت نسبتان أخريان وهما اللتان يمثلهما من يقبلون على البرامج الاقتصادية والصحية ، والملاحظ أن هناك نسبة من الشباب الذين أشاروا الى تفضيلهم لأكثر من نوعية من نوعيات البرامج الاذاعية ، حيث كانت البرامج الدينية والترفيهية تمثل قاسماً مشتركاً بين نسبة غير قليلة منهم ، وهذا أن دل على شيء فأنما يدل على أن الاذاعة كانت ولا زالت حتى الآن تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات الدينية ، فضلاً عن أنها تعتبر وسيلة ترفيهية تستغل لقضاء وقت الفراغ عند كثير من الشباب ، هذا ويرتبط تفضيل نوعيات معينة من البرامج الاذاعية بالاقامة الحضرية أو الريفية حيث زاد تفضيل الشباب في المحافظات التي تسودها الخصائص الحضرية (الاسكندرية والسويس بوجه خاص) للاستماع الى البرامج الاجتماعية والسياسية والموسيقية والترفيهية ، عن الشباب في المحافظات التي تسودها الخصائص الريفية ، كذلك وضع اتجاه الشباب نحو تفضيل البرامج الدينية في المحافظات ذات الطابع الريفي (بالوجهين

انقبلي والبحري) أكثر منها في المحافظات التي يسودها الطابع الحضري .

عندما فحصت العلاقة بين مستوى التعليم عند الشباب ونوعية ما يفضلونه من برامج اذاعية ، وجد أن البرامج الدينية هي التي تمثل المكانة الأولى بين سائر البرامج الاذاعية الأخرى في تفضيل الشباب لها في المستويات التعليمية المختلفة ، ولكن هناك بعض المفارقات في الاقبال على البرامج الدينية تبعاً لتباين مستوى التعليم ، إذ أن اقبال الاميين على تلك البرامج يمثل (٣٥٪) في مقابل (٣٢٪) لمن يقرأون ويكتبون ، بينما تنخفض هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً فتبلغ (٢٢٪) لمن تلقوا تعليماً جامعياً ، و (١٧٪) لمن تلقوا تعليماً فوق الجامعي ، ويكشف الاميون عن اهتمام كبير بالبرامج الترفيهية في الاذاعة بينما تتضاءل أهمية الاذاعة كوسيلة ترفيهية كلما ارتفع مستوى التعليم ، حيث تحل محلها وسائل أخرى مثل مشاهدة الافلام السينمائية أو التليفزيون أو المسرح ، أو الاستماع الى المسجل الشريطي أو غيرها من أساليب الترفيه العديدة التي يلجأ اليها المتعلمون في المناطق الحضرية بوجه خاص ، هذا ويكشف الجامعيون عن اهتمام كبير بالبرامج الاجتماعية والموسيقية بينما يتضاءل اهتمامهم قليلاً بالبرامج السياسية ، أما من تلقوا تعليماً فوق الجامعي فهم أكثر اقبالا ممن عداهم على البرامج السياسية . ثم ينخفض هذا الاقبال قليلاً على البرامج الدينية والموسيقية ، بينما لم يولوا الا اهتماماً ضئيلاً للبرامج الاقتصادية والصحية .

كما كشفت الدراسة عن أن هناك علاقة ارتباط توجد بين نوعية العمل الذي يقوم به الشباب وبين تفضيلهم للاستماع الى نوعيات معينة من البرامج الاذاعية : الدينية أو الترفيهية أو الاجتماعية أو السياسية . فالفلاحون مثلاً يقبلون على البرامج الدينية أكثر من اقبالهم على أي نوع آخر من البرامج ، وتمثل نسبة هذا الاقبال عندهم (٣٥٪) ، يليها البرامج الترفيهية وتمثل نسبتهم في الاقبال عليها (٢٢٪) ثم البرامج السياسية وتمثلها النسبة (١٥٪) أما العمال فهم لا يختلفون كثيراً عن الفلاحين ، اللهم الا في وضوح تفضيلهم للاستماع الى البرامج الاجتماعية والموسيقية . وما يدعو للدهشة أن فئة الطلاب تكشف عن اقبال أقل من الفئتين السابقتين على البرامج السياسية بينما تفوقهما في درجة

اقبالها على البرامج الموسيقية والترفيهية . ونسبة كبرى من الموظفين تهتم بالاستماع الى البرامج الدينية يليها نسبة من يقبلون على البرامج الترفيهية والاجتماعية والموسيقية .

ويكشف أصحاب المهن المتخصصة العليا عن اهتمام مماثل بالبرامج السياسية والترفيهية حيث تبلغ نسبة اقبالهم على كل نوعية منهما حوالى (١٦٪) . ومن الملاحظ ان اهتمام أصحاب المهن العليا المتخصصة بالبرامج السياسية يفوق اهتمام أية فئة أخرى من فئات العمل يليها فى ذلك فئتى العمال والفلاحين . وأخيرا نأتى الى فئات ربوات البيوت ، حيث نجد ان الاهتمام الأكبر لربوات البيوت يوجه الى البرامج الترفيهية فى الاذاعة ، وتمثل نسبته حوالى (٢٨٪) ، وتلى ذلك نسبة من تقبلن عن البرامج الدينية وتبلغ (٢٢٪) ثم تفصيل البرامج الاجتماعية ونسبته (٢٠٪) ، بينما لا تحظى البرامج (٧٪) فقط من ربوات البيوت .

ومن الملاحظ ان اقبال البرامج الصحية يعتبر خاصية عامة تميز كافة الفئات المهنية وان كانت هناك فئات ثلاث هى التى تكشف عن اهتمام أكثر من غيرها من الفئات الأخرى وهى التى يمثلها : أصحاب المهن العليا المتخصصة والموظنون وربوات البيوت .

تكشف هذه الدراسة أيضا عن أن نسبة الشباب الذين لا يقبلون على الاستماع الى اذاعة الشباب تعتبر أقل بكثير ممن يقبلون عليها، حيث بلغت نسبة الاستماع الى هذه الاذاعة حوالى (٣٣٪) فقط من الشباب فى العينة، وما هو جدير بالذكر ان مستمعى هذه الاذاعة هم من الشباب الذين يقيمون فى المناطق الأقل حضرية أما الشباب فى المحافظات التى تسودها الخصائص الحضرية ، فهم أقل ميلا الى الاقبال على الاستماع لتلك الاذاعة، وينطبق ذلك بوجه خاص على محافظتى الاسكندرية والسويس ، حيث بلغت نسبة من لا يقبلون عليها فى المحافظة الأولى (٦٧٪) وفى الثانية (٧٠٪) . وعندما سئلت تلك الفئة التى لا تقبل على الاستماع الى برامج اذاعة الشباب عن سبب عدم اقبالها هذا ، أجابت الغالبية منهم بأن ذلك يرجع الى عدم اقتناعها بما تقدمه الاذاعة من برامج ، وعدم استفادتها من مضمون المادة المتى تتضمنها برامجها . وقد سئل الشباب الذين يستمعون الى هذه الاذاعة عن رأيهم فى نوعيات البرامج التى تقدمها ، ومضى استفادتهم منها ، فأجابت نسبة تبلغ حوالى (٥٤٪) منهم بأنها لا تستفيد

كثيرا من هذه البرامج ، بينما أجابت النسبة الباقية بأنها تستفيد منها ويلاحظ أن نسبة من يستفيدون من هذه البرامج تعتبر عالية في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية اذ بلغت حدها الأقصى في المناطق الأولى (٥٨٪) بينما بلغت حدها الأدنى في محافظتي الاسكندرية والسويس وتشير الى ذلك النسبتان (٣٨٪)، (٣٧٪) عى التوالي . ولذلك فقد نوه عدد كبير من الشباب الى ضرورة تطوير هذه الاذاعة لبرامجها وادخالها لعدد كبير من البرامج ، فضلا عن تنويعها وزيادة ساعات الارسال بها .

مشاهدة التلفزيون :

أظهرت الدراسة أن غالبية الشباب في العينة يقبلون على مشاهدة برامج التلفزيون في بعض الاحيان ، وأن حوالى (١٣٪) لا يشاهدونه على الاطلاق ، ولو نظرنا الى المفارقات القائمة بين درجات المشاهدة في المحافظات المختلفة ، لوجدنا أن الشباب في المحافظات التي يسودها الطابع الريفى يشاهدون برامج التلفزيون دائما وذلك على العكس مما هو قائم في محافظة الاسكندرية حيث لا يقبل على مشاهدة هذ البرامج دائما الا حوالى (٣١٪) فقط من عينة الشباب المدروسة في الاسكندرية . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أن التلفزيون يتخذ كوسيلة للترفيه عند الشباب في تلك المحافظات المذكورة ، وذلك نظرا لعدم توافر وسائل الترفيه والتسلية الاخرى المتاحة في المحافظات التي تسودها الخصائص الحضرية . ومع ذلك فما تزال نسبة الذين لا يشاهدون برامج التلفزيون كبيرة كما تشير الى ذلك النسب المثوية للذين لا يشاهدون برامج التلفزيون في مختلف المحافظات وأن كانت هذه النسب ترتفع الى درجة ملحوظة في المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفى ، حيث بلغت حوالى (٢٥٪) في محافظة الشرقية ، (٢٢٪) في محافظة بنى سويف .

وعندما سئل الذين لا يشاهدون برامج التلفزيون الا في بعض الاحيان أو نادرا أو لا يشاهدونه على الاطلاق ، عن سبب عدم المشاهدة ، ذكرت الغالبية منهم وهى تبلغ حوالى (٩٦٪) ممن لا يشاهدونه أنهم لا يقتنون جهازا للتلفزيون ، بينما أشارت نسبة منهم تبلغ حوالى (١٦٪) الى أنها لا تجد الوقت للجلوس أمام التلفزيون وأن (٩٪) لم يتعودوا على رؤيته ، و(٥٪) لا يستمتعون برؤية البرامج . ولكن النسب المثوية

للإجابات المختلفة تكشف عن مفارقات بين مختلف المحافظات ، فمثلا كان السبب الاساسى الذى يقع أغلبية الشباب فى المحافظات التى يسودها الطابع الريفى من مشاهدته هو عدم توفر جهاز التليفزيون ، وقد بلغت نسبة هؤلاء (٨١٪) فى محافظة الشرقية و(٧٧٪) فى محافظة بنى سويف ، بينما كان السبب الرئيسى لعدم مشاهدة الشباب فى محافظة الاسكندرية لبرامج التليفزيون متمثلا فى عدم وجود وقت فراغ لديهم .

كما كشفت نسبة كبيرة من الشباب الذين يشاهدون برامج التليفزيون ، عن عدم رؤيتهم لبرامج الشباب التى تعرض فيه ، فبلغت هذه النسبة حوالى (٥٣٪) علما بأنها تكاد تتوزع توزيعا متساويا على كل المحافظات دون فروق جوهرية ، الا انه يمكن القول بأن أعلى نسبة ممن لا يشاهدون هذه البرامج كانت فى الاسكندرية وبلغت (٦٢٪) ، وأن أقل نسبة هى التى بلغتها محافظة قنا وهى (٣٩٪) . وعندما سئل الذين لا يقبلون على مشاهدة برامج الشباب بالتليفزيون عن السبب فى ذلك أجابوا بأن تلك البرامج لا تمس فى جوهرها احتياجات الشباب الفعلية ومشاكله فى المرحلة التى يربى بها مجتمعنا الآن .

رأبنا : النتائج العامة والتوصيات :

هناك بعض النتائج العامة أمكن استخلاصها من هذه الدراسة وهى :

١ - يعتبر ارتفاع مستوى الأمية معوقا أساسيا يحول دون الاطلاع على مصادر اعلامية كثيرة ، وبالتالي يحجب قدرا من الحقائق عن فئة عريضة من الشباب المصرى .

٢ - أنه كلما ارتفع مستوى التعليم قلت الاذاعة كوسيلة من وسائل الترفيه ، وبرزت أهمية وسائل أخرى . وبذلك تمثل الاذاعة عند فئة الشباب من الاميين وسيلة الترفيه الأساسية اذا قورنت بوسائل الاعلام الأخرى .

٣ - ان الاذاعة تعتبر الوسيلة الرئيسية للترفيه وللحصول على المعلومات المختلفة بالنسبة لربات البيوت وللحرفيين على السواء .

٤ - يعتبر التليفزيون وسيلة للتنشئة ولقضاء أوقات الفراغ أكثر منه مصدرا للاخبار أو المعلومات السياسية .

٥ - ان عدم المبالاة بالمعلومات الصحية يعتبر ظاهرة منتشرة لدى الشباب المصرى . ويتضح ذلك من انخفاض اقبالهم على قراءة الكتب أو المجلات الصحية ، وعدم تفضيلهم للاستماع الى البرامج الصحية فى الاذاعة وكذلك عدم اقبالهم على مشاهدة البرامج الصحية فى التلفزيون .

٦ - هبوط مستوى الوعى السياسى عند فئة الشباب من الطلاب بوجه خاص ، ويبدو ذلك واضحا من أنهم يمثلون أقل الفئات اقبالا على قراءة المعلومات السياسية ، وأقلها اقبالا على الاستماع الى البرامج السياسية فى الاذاعة ، وأيضا أقلها اهتماما بالأحداث السياسية التى تعرض على شاشة التلفزيون .

٧ - عدم استفادة الشباب من كثير من البرامج نظرا لعدم تعبير مضامين الوسائل الاعلامية أو محتوياتها عن المشاكل الحقيقية للشباب .

٨ - الاحساس بفجوة عميقة بين ما يعرض فى التلفزيون والسينما من ناحية ، وبين الحياة الواقعية التى يعيشها الشباب المصرى . يضاف الى ذلك أيضا التصوير المبالغ فيه لآمال وتطلعات لا يمكن للشباب المصرى أن يبلغها .

٩ - اقتباس كثير من البرامج الاعلامية من أمريكا وأوروبا الغربية وهى مجتمعات تتميز باختلاف ثقافتها وتقاليدها وعاداتها عن ثقافتنا المصرية ، ومحاكاة كثير من العادات المستحدثة عندهم ، والتى لا تتفق مع تقاليدنا مما يضر بالشباب ويؤدى الى نتائج سلبية .

١٠ - عدم وضوح الهدف من البرامج الاعلامية ، نتيجة لتذبذبها وتقلبها وعدم التزامها بفلسفة واضحة ومحددة .

ومن أجل ذلك فاننا نود أن نشير الى بعض التوصيات والاقتراحات الخاصة بالاعلام والتنمية والتى قد تفيد كنقاط مرجعية فى تقييم البرامج الاعلامية أو نقدها أو رسم سياساتها ، وهى :

١ - ينبغى أن يخضع الاعلام المصرى بكافة أجهزته ومؤسساته العاملة ، لخطة قومية شاملة تضع الاطار العام والمبادئ الرئيسية والاهداف المنوطة بهذه العملية ، وتكون مهمتها هى التخطيط والتوجيه والمتابعة ، بينما تترك عمليات التنفيذ والبرمجة للأجهزة الفرعية والمتخصصة .

٢ - ضرورة انطلاق وسائل الاعلام ، سواء المقروءة منها أو المسموعة أو المرئية ، من فلسفة واضحة تحدد أهداف العملية الاعلامية في مصر ، وتقوم كافة الاجهزة الاعلامية بالاهتداء بهذه الفلسفة ، وهذا حماية لها من الارتجال والتخبط الذى يؤدى الى الوقوع فى التناقض أحيانا أو السطحية أحيانا أخرى .

٣ - لا ينبغي أن يقتصر دور وسائل الاعلام على مجرد القيام بالعملية الاخبارية أو بتوصيل المعلومات ، بل يجب أن يمتد الى ما هو أبعد من ذلك ، فيحدد المشكلات ، ويقرر الأولويات ، ويقترح الحلول ، ويضع البدائل مما يتيح له التأثير فى ادراك الشباب لاحتياجاته وفى كيفية تلبية هذه الاحتياجات .

٤ - عدم تبديد الجهود والاموال فى سبيل الترويج لمبدأ معين أو فكرة قد تكون مزيفة فى أساسها ومضللة للجماهير .

٥ - الابتعاد بقدر الامكان عن الحديث عن القلة المميزة أو المحتكرة، والحاجة الى خلق أبطال ايجابيين ، والبطل هو الشخص الحقيقى أو الوهمى الذى تمجده القصص والروايات والذى يمثل الانسان الجديد ، ويصبح مصدر الهام للملايين لشباب بفضل المثال الذى يضربه . وقد يكون هذا البطل عاملا بسيطا أو فلاحا أو جنديا فى الجيش أو أحد المثقفين العاديين الذى يمتاز بسعيه الحثيث الى كل ما هو عظيم ، وبصفاته الخلقية المشرفة .

٦ - معارضة كل ما من شأنه أن يحط بقيمة الانسان أو يقلل من مستوى وعيه بانسانيته ، وهى الظاهرة التى تبدو واضحة فى كثير من المؤلفات فى الدول الرأسمالية ، تلك التى تدعو الى تمجيد القسوة وتنادى بالفردية والانانية ، وتنشر صورا مغربة لرجال احرزوا نجاحا فى حياتهم عن طريق انتهاك المعايير الاخلاقية والانغماس فى لذات ومتع بفضائل أموالهم الطائلة .

٧ - ضرورة ابراز الطابع القومى لمصر فى مختلف المواد الاعلامية ودعم ايجابيات الشخصية المصرية والتصدى لسلبياتها .

٨ - تدعيم قيمة العمل الخلاق الذى يحقق الصالح لعام للمجتمع بأسره ، وحث الشباب على المحافظة الملكية العامة وتنميتها ، وتدعيم الروح

الجماعية فيهم والقدرة على الاحترام المتبادل والاهتمام بقيم الاسرة وتربية
الاطفال .

٩ - الاهتمام باحتياجات الجمهور الفعلية ، واعتبارها المنطلق الأول
لتخطيط البرامج الاعلامية ، والتخلي عن الاهداف المتعلقة بالربح الخاص ،
والنفعية السياسية ، أو بالحاجة الى الحفاظ على الوضع الراهن لمؤسسات
الاتصال الخالية .

١٠ - تحاشي الأحاديث والصور والاعلانات والمادة الاعلامية التي
تستهدف الاثارة بكل معانيها ، وبما ينطوي عليه ذلك من اسهاب في
الحديث عن الجريمة أو الجنس . حيث تلجأ بعض أجهزة الاعلام في بعض
المجتمعات الى اطلاق العنان للانحطاط الحسى والجنسى الذى يسيطر على
أذهان الشباب وعلى العادات الحديثة فيتحول فى النهاية الى شئ دنىء
ومحزن للغاية .

١١ - الابتعاد عن المبالغة فى ارتداء الأزياء الثبينة والحلى والتزين
بالنسبة لمذيعات التلفزيون وممثلات المسرح والسينما لانهن عادة ما يكن
محل تقليد عدد كبير من الفتيات .

١٢ - التصوير الواقعى للاحداث ولطبيعة الحياة المصرية دون
المبالغة فى اضاء سمات ثقافية وخصائص مسـتـعارة من دول أخرى
ومجتمعات تختلف فى ثقافتها عن مجتمعنا وينطبق ذلك مثلاً على ما يتعلق
بتصوير طبيعة المنزل المصرى بمقوماته ومحتوياته ونوعية أثاثه ، وأسلوب
حياة الانسان المصرى .

١٣ - عدم الاقبال على التقليد الأعمى لكل ما هو وافد من الغرب ،
سواء فى مجال الأدب أو الفن أو التقاليد والعادات وآداب السلوك .
ولو أردنا أن نقتبس بعض جوانب من الأدب أو الفن الغربى فليكن ذلك
فى حدود ما يتطلبه واقعنا المصرى بماله من قيم أصيلة وتقاليد عريقة
 واحتياجات ملحة .

١٤ - الاهتمام بالتكوين العلمى الاكاديمى للعاملين فى مؤسسات
الاعلام الجماهيرى ، وخاصة المخرجين والمذيعين والمحريين ، والقائمين
باعداد البرامج الاعلامية ، حتى يكونوا على مستوى المسئولية لحظة قيامهم
بالدور المنوط بهم .

١٥ - ضرورة الاهتمام بعملية التغذية المرتدة وبإستطلاع آراء جمهور الشباب بوجه خاص ، وتوصيلها الى القائمين بالاعلام ، والحرص على نقلها الى الجمهور كله وذلك من أجل ضمان مساهمة فئة الشباب في محصلة الاعلام وفي سياسته .

١٦ - التوسع في الاستقبال الجماعي للبرامج الاعلامية ، ويتم ذلك عن طريق تجميع عدد من الشباب حول بعض البرامج الإذاعية أو التلفزيونية ، أو الصحف والمجلات والكتب ، تحت اشراف رائد تختاره الجماعة يستطيع ان يوجه التعليق على مضمون البرامج ، ويقود الحوار بين الجماعة ، ثم يرسل نتائج المناقشات الى أجهزة الاعلام للاستفادة منها في تطوير برامجها . ويمكن أن تتم عملية التوسع هذه في قصور الثقافة والأندية والمدارس ، ودور العلاج والاصلاح .

١٧ - محاولة ايجاد توازن فيما يختص بتدفق المواد الاعلامية المستوردة أو المقتبسة من الخارج، بين تلك التي تأتي إلينا من غرب أوروبا وأمريكا ، والتي تأتينا من أوروبا الشرقية . وينطبق ذلك على كافة أجهزة الاعلام التي تستعين بالاخبار المكتوبة أو المصورة ، أو الاشرطة المسجلة ، والافلام ، والكتب ، والمنشورات وغيرها .

١٨ - تشجيع الشباب والأطفال في مراحل العمر المختلفة على الاهتمام بالقراءة والاطلاع ، وتكون نقطة البدء متمثلة في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة ، حيث تخلق الرغبة في القراءة عند الطفل بواسطة تلاوة بعض القصص عليه بالاعتماد على كتاب صغير وشرح مضمون القصة. ثم مطالبته باسترجاع ما قد فهمه منها ، وهذا هو الاسلوب المتبع في دور الحضانة ومدارس الاطفال في كل من انجلترا وفرنسا بوجه خاص .

١٩ - تشجيع القراءة الحرة بالمدارس وخارجها ، ويكون ذلك عن طريق تدعيم مكتبات المدارس بأعداد اضافية من الكتب العلمية والثقافية والادبية ، وتزويدها ببعض العاملين المثقفين الذين يقومون بدور الارشاد والتوجيه العلمي . ولايفوتنا في هذا المقام أن ننوه بأهمية التوسع في انشاء قصور الثقافة في القرى والاقاليم والتوسع في اقامة معارض

للكتب المتخصصة والعامة ، والحرص على بيعها بأسعار في متناول الجميع (١) .

٢٠ - تشجيع المؤلفين والكتاب على اخراج كتب للأطفال تتناول كافة فروع المعرفة ، وذلك ضمانا لتنمية قدرة الطفل على التفكير العلمى السليم وتشجيعه على الابتكار والتعلم الذاتى .

٢١ - تنمية قدرة الشباب على الحوار والنقد البناء ، ولا يتأتى ذلك الا عن طريق استخدام الحوار فى المناقشات ، السياسية ، وكذلك الحوار التمثيلى الذى يعرض رأى والرأى الآخر فى مختلف مجالات الحياة ومواقفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

٢٢ - تدعيم البحوث الاجتماعية فى مجال الاعلام الجماهيرى ، لتحديد نوعية القطاعات المستهدفة فى الوسائل المختلفة والوقوف على طبيعة المشكلات التى تعانىها وظروفها الاجتماعية والثقافية حتى يمكن لكل وسيلة منها ان تحدد الموضوعات التى تتناولها وطريقة معالجتها .
وفضلا عن ذلك فان مثل هذه البحوث تفيد فى قياس حجم الاستقبال وردود الفعل .

(١) هناك بحث مفيد فى ميدان الشباب والفراغ ، يجمع بين التحليل النظرى والدراسة الميدانية . ويلقى الضوء على الابعاد الحقيقية لمشكلة الفراغ عند الشباب المصرى وكيفية مواجهتها بأساليب وطرق متنوعة . أنظر:

(محمد على محمد ، وقت الفراغ فى المجتمع الحديث : مبحث فى علم الاجتماع . دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨١)

الفصل الثامن

البناء الطبقي والجريمة

- تمهيد .
- مفهوم الطبقة .
- البنائية الوظيفية في ضوء نظرية التكامل .
- الطبقة الاجتماعية وانحراف الأحداث (دراسة ميدانية) .
 - أولا : ابعاد الدراسة ومنهجها .
 - ثانيا : دليل الوضع الطبقي .
 - ثالثا : الطبقة الاجتماعية وبيانات أساسية عن الحدث .
 - رابعا : الطبقة الاجتماعية وظروف الاتهام .
 - خامسا : الطبقة الاجتماعية والمسكن والجوار .
 - سادسا : الطبقة الاجتماعية وظروف الأسرة .
 - سابعا : أهم النتائج .

1

2

3

4

الفصل الثامن

البناء الطبقي والجريمة ★

تمهيد :

هناك نظريتان أساسيتان فى الطبقات الاجتماعية - شأنها مثل دراسة أى موضوع فى علم الاجتماع - وهما نظرية الصراع ، ونظرية التكامل . فنظرية الصراع تركز أساسا على الأفكار الماركسية فيما يرتبط بتحديد مفوماتها وأطرها التصورية ، متخذة عدة مسارات لتعميق أبعاد مشكلة التدرج الطبقي . بيد أن الطابع الغالب على هذه النظرية ينحصر فى النظر الى الطبقة ككل وأثرها فى بقية الطبقات التى تكون البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع . وهذا يبعدها عن تصور الصراع الذى قد يحدث داخل الطبقة ، اذ تركز على الصراع بين الطبقات فقط . وقد يرجع ذلك التصور الى الظروف التى من خلالها صاغ الفكر الماركسى للطبقة ، حيث أن أيديولوجية الصراع بين الطبقات ، واستغلال طبقة لآخرى ، وتصور تاريخ كل مجتمع على أنه تاريخ الصراع الطبقي ، كانت كلها أفكار محورية فى آراء ماركس والماركسيين من جانب وكان لها أعظم الأثر فى توجيه مسارات نظرية الصراع فى التراث السوسيولوجى الحديث فيما يتعلق بدراسة التدرج الطبقي من جانب آخر .

ويتضح أن للاتجاه الماركسى جذور فلسفية وتاريخية الى حد كبير ، حيث أن تفسير الصراع ، وحتى تصور الطبقة ، كان من خلال تصور التاريخ والأحداث التاريخية التى مرت بها المجتمعات - أو الطبقات - كان ماركس يحللها بقصد توكيد وجهة نظره فى الصراع الحتمى . كما أن المظهر الذى كان عليه المجتمع الصناعى فى القرن التاسع عشر جعل كارل ماركس يرى التاريخ الانسانى متمثلا فى الصراع الدائم بين طبقتين، وهما الطبقة المالكة ذات النفوذ والسلطة والطبقة التى لاشئ تملكه غير

★ تأليف الدكتور غريب سيد أحمد .

الصراع على الطبقة الأولى . فالظروف الاجتماعية التي عاصرها ماركس هي التي حكمت تفكيره ، بالإضافة الى الاصاله الفلسفية والاطلاع الواسع على التاريخ ، حيث استمد منهج دراسته من الجدل الهيجلي واستمد المادية من فيورباخ . ويتضح الجدل الهيجلي في كتابات ماركس بصورة عامة ، ففي نظريته الى التاريخ (سواء الطبقي أو تاريخ المجتمع ككل) كان يرى طبقتين متصارعتين يحدث في نهاية الأمر انتصار احدهما على الأخرى . بمعنى أنه ينظر الى احدى الطبقتين على أنها « قضية » وأن الطبقة الأخرى بمثابة « قضية نقيضة » ثم يتم التآليف بينهما عن طريق الصراع . أما المادية التي أخذها عن فيورباخ بصفة خاصة ، فتتمثل في تحديده للطبقة على أساس اقتصادي وتركيزه على ملكية وسائل الانتاج .

واذا كانت الأفكار الفلسفية والوقائع التاريخية التي كانت تجري في عصر ماركس وغيره من مفكرى نظرية الصراع هي التي قادتهم - جميعا - الى التأكيد على تفسير ظواهر المجتمع في ضوء هذه النظرية ، الا أن الطابع الايديولوجي هو الذي كان يحجم تفكيرهم في غالب الأحوال ، حيث توجه نظرية الصراع انتقاداتها الى الاتجاه البنائي - الوظيفي في كونه يعتمد على دراسة نموذج ثابت Static ويهمل ديناميات التغير الاجتماعي . كما أنه فشل في التعرف على التوزيع غير المتكافئ للقوى في المجتمع ، وأن ما ينبغي أن يكون وظيفيا لجماعة ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لجماعة أخرى . ولهذا تركز نظرية الصراع على عوامل وديناميات التغير والحراك والصراع بين الطبقات - وليس داخل الطبقة الواحدة باعتبار أن كل طبقة تمثل وحدة مستقلة لها كيان خاص . كما تركز نظرية الصراع على القوة أو السلطة - أو الاستغلال على حد تعبير لينين - كبعد أساسي في أحداث الصراع الطبقي ، وأخيرا ننظر الى الصراع وكأنه أمر حتمي لبقاء المجتمع واستمرار وجوده .

وعلى هذا تحدد مفهوم الطبقة في ضوء نظرية الصراع على أساس المكان الذي يشغله أعضاؤها في نسق الانتاج الاجتماعي والاقتصادي - وهذا يؤكد تأثير هذه النظرية بالمادية - والتشابه في الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة ، ومدى ملكية وسائل الانتاج . وهذا التحديد يوضح أن هذه النظرية تعتمد في أساسها على المادية من جانب ، والنظر الى

الطبقة كوحدة متكاملة من جانب آخر . ويلاحظ أن الوجود الطبقي في ضوء نظرية الصراع يقوم على مدى استغلال طبقة لأخرى ، وهذا يؤكد أن الصراع بين الطبقات هو أساس هذا الوجود .

وليس غريبا أن تفسر هذه النظرية « الصراع » باعتمادها على التاريخ ، لأن التطور التاريخي والاجتماعي كما يذهب رواد نظرية الصراع يتضمن فكرة الثورة ، ويتضح هذا عندما عرض ماركس للصراع من خلال تطور البورجوازية والبروليتاريا ، حيث يوضح أن الهدف الجوهرى من تطور الطبقة هو مشاركتها في الصراع الاجتماعي عامة ، والسياسي خاصة ، ولهذا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه الصراع الطبقي في توضيح مدى الاختلافات السياسية ، اذ يتضمن بناء الطبقة العاملة - مثلا - عناصر التغير ، لأن الصراع لمتطلبات اقتصادية يتطلب بالضرورة صراعا سياسيا . والقوة السياسية من وجهة نظر الماركسية تقف في مواجهة البورجوازية حيث ينجم أسلوب الحكم السياسي عن نظام الانتاج . بعكس الحال لدى المفكرين الغربيين الذين يرون أن أسلوب الحكم السياسي ناجم عن مستوى للتطور الفنى والتكنولوجى حيث يؤكد الصراع بين الصفوة تضامن البناء الاجتماعي وتماسكه من جانب ، كما يفسر بناء القيادة السياسية فى ضوء الطبقة ككل من جانب آخر . وعند دراسة الأحزاب السياسية باعتبارها تمثل طبقات ذات مصالح خاصة ، ينظر الماركسيون الى الطبقة ككل عند عرضهم لتحول شعور الفرد بالوضع الطبقي الى مستوى الشعور بالانتماء الى اقليم أو دين أو عقيدة معينة ، حيث يرتبط الوعي الطبقي بالمعتقدات والأيدولوجية . بعكس الحال فى المجتمعات الغربية حيث ينظر الى سلوك الناخبين باعتبار كل منهم ينتمى الى طبقة معينة دون روابط أيديولوجية ، والنظر الى الصفوة من الرجة الماركسية على أنها تمثل ضغوطا اجتماعية ، يتفق مع فكرة الإستغلال الطبقي ، ومع نظرية المصلحة الطبقية . ولهذا فان الماركسية حينما تنظر الى الجماعات السياسية ، فانما تحللها فى ضوء الصراع الذى قد يحدث لما لديها من قوة وسيطرة ، وهنا يتحدث الماركسيون عن الجماعات الضاغطة وعن الأحزاب الجماهيرية ، حيث تلعب الجماهير دورا هاما وخطيرا فى عملية الصراع الطبقي وخاصة صراع الطبقة العاملة .

ولعل أهم تطور لنظرية الصراع يتمثل في النظرية القسرية للمجتمع التي عبر عنها رالف داهرندورف ، اذ ينظر الى أن التغير والصراع بين الطبقات وقهر طبقة لأخرى سمات أساسية لكل مجتمع ، بالإضافة الى أن تجانس التنظيم الاجتماعي يستند الى الضغوط التي على مختلف الطبقات، حيث تعتبر السلطة جزءا من البناء الاجتماعي .

وعلى هذا يتضح مدى اسهام نظرية الصراع في تحليل الطبقة والتدرج الطبقي من خلال دراسة الطبقات الحاكمة والصفوة والأحزاب السياسية والوعي الطبقي ومع ذلك تنجى العديد من دراسات الطبقة الى التأكيد على دراسة الحراك الاجتماعي باعتباره وجها من أوجه التغير المصاحب للوجود الطبقي من جانب ، وباعتبار أن فشل الطبقة - أو الفرد - في الحراك قد يكون سببا في الصراع . وذلك بالإضافة الى النظر الى الحراك على أنه مؤشر طبقي ، اذ عندما يحدث حراك اجتماعي فان هذا يشير الى أن ثمة طبقات اجتماعية أفضل أو أدنى يتحرك خلالها الفرد أو تتحرك الطبقة ككل نحو وضع اجتماعي مغاير لما هي عليه . ويعتبر سوروكين أكثر المتعمقين في دراسة الحراك حيث يحدد طبيعته سواء أكان أفقيا أو رأسيا أو توطيا - كما سبق أن فسرنا - والذي يهمننا في مجال نظرية الصراع النوع الرأسى من الحراك ، لأن الوصول الى وضع اجتماعي يخالف الوضع الذي عليه الطبقة - أو الفرد - يتطلب من أعضائها وعيا بالوجود الطبقي ، وهذا قد يؤدي الى صراع بين الطبقات .

وفي مقابل نظرية الصراع تحاول نظرية التكامل أن تضع اطارا تصوريا لتفسير الطبقة من خلال ثباتها ، منطلقة من القضية التي مؤداها « عدم وجود مجتمع بلا طبقات ، وأن الطبقات ضرورية في كل مجتمع ، وتعمل على تجانسه وتماسكه » .

١ - مفهوم الطبقة :

تحدد نظرية الصراع الطبقة عن طريق الدور الذي يلعبه شاغلوها في عملية الانتاج والتمايز في الأوضاع الاقتصادية . وهذا ما يؤكد عليه لينين مفسرا للتعريف الماركسي للطبقة على أساس أن نسق الانتاج الاجتماعي يتحدد تاريخيا ، وأن لكل طبقة دورها في التنظيم الاجتماعي

للعمل ، كما يؤكد لينين على فكرة استغلال طبقة لأخرى . ولهذا يذهب جالسكى الى ضرورة توضيح مدى الارتباط بين الطبقات من جانب ، والتمييز بين القوى الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية من جانب آخر . كما يذهب الى تحديد الطبقة عن طريق التفاوت فى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . واذا تعمقنا التفرقة التى وضعها داهرنдорف بين الطبقة والشريحة الاجتماعية يمكن أن نحدد التدرج الطبقي عن طريق مدى المصلحة المشتركة بين أعضاء الطبقة ، وتشابه أعضاء الشريحة الاجتماعية من حيث الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة . وعلى ذلك فان تعريف الطبقة من وجهة نظر ماركس والماركسيين يقوم على :

١ - وجود جماعة من الناس تتشابه من حيث المكان الذى تشغله فى نسق الانتاج الاقتصادى والاجتماعى .

٢ - وتتشابه فى الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة .

٣ - كما تتشابه من حيث نصيبها فى ملكية وسائل الانتاج .

ويلاحظ أن أسس هذا التعريف تركز على فكرة الاستغلال الطبقي والمصلحة الطبقيّة التى تؤدى - من وجهة نظر الماركسية - الى الصراع بين الطبقات .

أما نظرية التكامل فتؤكد على أبعاد الطبقة الاجتماعية وعدم قصورها على عامل معين ، حيث يحدد ماركس فيبر - مثلاً - الطبقة فى ضوء الاقتصاد والمكانة والقوة من جانب ، وينفى أهمية الصراع بين الطبقات أو داخل الطبقة من جانب آخر . وذلك رغم أنه يرى أن السلطة قد تكون مغتصبة قبل أن تتحول الى سلطة شرعية . وعلى ذلك فهو يؤكد على توزيع الشهرة والمنزلة بين أعضاء مختلف الطبقات ، وهذا يعنى أنه يؤكد بالتالى على المكانة الاجتماعية بصفة خاصة . وفى هذا يختلف فيبر عن ماركس من حيث عدم اعتماده على العامل الاقتصادى وحده كمحدد للطبقة ومن حيث اهماله للصراع بين الطبقات . ويتفق سوروكين مع فيبر فى عدم تحديد الطبقة عن طريق العامل الاقتصادى وحده ، ويرى أن الطبقة تقوم على المهنة والاقتصاد وتوزيع الحقوق والواجبات والقيم

والممارسات والمعايير . ويحدد سوروكين الطبقة عن طريق مدى جمودها وذلك حتى لا تناقض آرائه فى الطبقة تلك الآراء التى ذهب إليها فى نظريته عن الحراك الاجتماعى . ولكنه يرى أن الثورات والصراعات لم تنجح فى تحطيم التدرج الطبقي ، وذلك يساير النظرية التكاملية التى تنظر الى التدرج الطبقي على أنه سمة أساسية لكل مجتمع . ويتفق بيرلاروك ومونييه مع سوروكين من حيث تحديد الطبقة على أساس درجة جمودها ، لكنهما يؤكدان على المكانة الاجتماعية كمنطلق لتحديدها ، حيث يتحدد الوضع الطبقي عن طريق التقييم ، ويضيف تيومين الى الخصائص السابقة ، الآثار التى تنجم عن الوجود الطبقي من جانب ، كما أن ليس للطبقة أساس بيولوجى من جانب آخر . وهذا يتفق مع ما ذهب اليه هاليفاكس ، لكنه يختلف مع الرأى الذى ذهب اليه بارسونز من أن القرابة والروابط القرابية تؤثر الى درجة كبيرة فى تحديد الطبقة . ويؤكد هاليفاكس على الاطار الاقتصادى للطبقة ، بالاضافة الى أنها تحدد سلوك أعضائها ودوافعهم ومستويات طموحهم ، كما أنه يرى عدم امكانية تحديد الطبقة فى ضوء المهنة أو الدخل لاختلاف تقييم كل منهما باختلاف المجتمعات .

وعلى ذلك فان تعريف الطبقة فى ضوء نظرية التكامل يقوم على :

١ - تحديد الطبقة عن طريق أبعاد متعددة مثل الاقتصاد والمكانة والقوة والبعد السيكولوجى .

٢ - عدم التأكيد على الصراع الطبقي .

ويلاحظ أن أسس هذا التعريف تركز على تقييم المكانة ، حيث يتفق معظم مفكرى نظرية التكامل على أن المكانة الاجتماعية هى الدعامة الجوهرية فى الوجود الطبقي .

٢ - البنائية الوظيفية فى ضوء نظرية التكامل :

ظهر الاتجاه الوظيفى فى البيولوجيا وعلم النفس - وخاصة الجشطالتي - والأنساق الاجتماعية والدور الذى تؤديه الأجزاء المكونة لكل نسق للمحافظة على تكامله وتوازنه . وفى علم الاجتماع يتضح هذا الاتجاه من خلال أعمال دور كايم وكولى وتوماس وزنانيكى وميرتون

وبارسونز وباريتو وجورج هوبلز وادوارد شيلز وغيرهم .

ويرتبط الاتجاه الوظيفي في دراسة الطبقة والتدرج الطبقي بكل من كنجزلى دافيز وولبرت مور ، رغم الانتقادات العديدة التي وجهها اليهما بعض علماء الاجتماع أمثال مالفين تيومين . والقضية الأساسية التي يركز عليها هذا الاتجاه هي حقيقة أن ليس ثمة مجتمع بلا طبقات فلا يمكن أن يستمر مجتمع ما في وجوده بدون تدرج طبقي يقوم على عدم المساواة في توزيع المكافآت والامتيازات . ولهذا يمكن تصور التدرج الطبقي من خلال الترتيب الهرمي للمرتبة الذي يختلف في كل مجتمع على أساس ظروف داخلية وخارجية . فهناك عوامل مثل الدين والحكومة وإنتاج الثروة وإدارة الملكية والعمل والإنتاج والمعرفة التكنولوجية ، يقيمها الأفراد على أساس قيم دائمة ثابتة في هرم ترتيب المرتبة (١) . ويرى كنجزلى دافيز ضرورة النظر إلى البناء الاجتماعي على أنه وحدة متكاملة حيث يشير الوضع Position الاجتماعي إلى المكان الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي . وعند تحديد ذلك الوضع يمكن النظر إليه من وجهات متعددة ، فهو « ذاتي » من حيث وجوده في عقول وسلوك أعضاء المجتمع ، وهو « موضوعي » من حيث اتفاق هؤلاء الأعضاء على وضع معين ، وهو « متبادل » من حيث ما يتضمنه من حقوق والتزامات ، وهو « وظيفي » ذو هدف من حيث دوره في البناء الاجتماعي . أما الموقف Situation فهو مجموع الأوضاع المتداخلة للفرد . وتشير المنزلة — لدى دافيز — إلى القيم المتصلة بأية مكانة اجتماعية وهذه القيم نسبية من حيث ارتباطها بالبناء الاجتماعي ، كما يرتبط الدور Role بالوقار Esteem (٢) . ومعنى هذا أن دافيز يضع محاولة للفرقة بين العوامل البنائية والعوامل غير البنائية في السلوك حيث تختلف الشخصية الإنسانية على أساس الوضع الاجتماعي سواء كان ذلك عن طريق الوراثة

-
- (1) Owen Carol; Social Stratification; London, Routledge and Haul Kegan, 1968 PP. 25-26.
(2) Davis, Kingsley, "A Conceptual Analysis of Stratification"
A.S.R. Vol. 7, No. 3, 1942. PP. 309-321.

أو عن طريق الدور .

ولقد تعرضت نظرية دافيز ومور هذه لاعتراضات عديدة من حيث اهتمامها بالاهمية الوظيفية وانكارها للوظائف الموقفة Disfunctions والعوامل الوظيفية الخارجية للتدرج الطبقي . فلقد اهتم برنارد باربر بالنظرية الوظيفية لدى دافيز ومور محاولا ايجاد حلول لبعض المشاكل التي لم يضع لها كل منهما حولا . كما أن تيومين قد أوضح الخلافات المنهجية في نظريتهما . فقد ذهب باريتو الى توضيح دورة الصفوة Circulation of the Elite وذهب فبلن الى بيان « طبقة الفراغ » وماكس فيبر الى « فرص الحياة وأسلوبها » ونظر كل وارد وكولي الى الوضع الاجتماعي كمحدد للطبقة الاجتماعية ، في حين أن تشارلز بيج يعالج الطبقة عن طريق تصور عام يتضمن آراء كل من سمول وروز Ross وسمنر . ومن الدراسين المعاصرين للتدرج الطبقي اهتم كل من تاووني R. T. Tawney ونورث C. C. North & وبيكر Becker وسوروكين وجيرت Gerth وميلز Mills وريمووند ويليامز R. M. William وماكيفر وبيج وفوتز H. Pfautz وكيرت ماير K. Mayer بالاتجاه الوظيفي ويتخذ بركلي تصورا للتدرج الطبقي يقوم على تدرج المراكز والأوضاع الاجتماعية حيث يشير هذا التصور الى ترتيب هرمي للجماعات أو للتجمعات الاجتماعية التي تتصل فيما بينها (١) ورغم أن باربر قد ميز بين التدرج الطبقي وبين التمايز الطبقي باعتبار الأول نتاج التمايز والتقويم الاجتماعيين ، الا أن التقويم لديه عبارة عن أهمية وظيفية للأدوار الاجتماعية المتمايزة وفي هذا يتشابه باربر مع دافيز ومور في انكارهم التفرقة بين المفهومين وسنعرض فيما يلي الى نظرية كنجزلي دافيز وولبرت مور في التدرج الطبقي والانتقادات التي وجهها تيومين بالذات اليهما موضحين وجهة نظره في دراسة التدرج ، ثم ننتقل الى وجهة نظر برنارد باربر باعتباره يمثل مرحلة متقدمة في التدرج الطبقي من الوجهة التكاملية .

(1) Buckley. Walter "Social Stratification & the Functional Theory of Social differentiation"; A. S. R. Vol. 23 : No. 4, 1958, PP. 369-371.

١ - يحاول كنجزلى دافيز وولبرت مور توضيح العلاقة بين التدرج الطبقي وبين بقية أجزاء النظام الاجتماعى ، مفسران كيفية توزيع المنزلة بين مختلف نماذج الأوضاع الاجتماعية فى كبل مجتمع . حيث يختلف التدرج الطبقي باختلاف المجتمعات من حيث درجته ونوعه وكذلك من حيث اختلاف عوامل حدوثه . وعلى ذلك يريان أن هناك خطين مختلفين للتحليل ، يتمثل أولهما فى تفهم الخاصية العامة Universal للتدرج الطبقي ، بينما يتمثل الثانى فى فهم السمات أو الملامح Features النوعية له ويسهم كل من هذين الخطين فى توضيح الظاهرة المرتبطة بنسق الأوضاع الاجتماعية وليس بالأفراد الذين يشغلون هذه الأوضاع . ولذلك يتساءل دافيز ومور عن السبب الذى من أجله تكون للأوضاع المختلفة درجات متباينة من المنزلة ؟ ، وكيف يصل بعض الافراد الى هذه الأوضاع دون سواهم ؟ ويريا أن المادة العلمية التى تدور حول التدرج الطبقي قد حاولت الاجابة على السؤال الثانى وخصوصا بيان مسلمات ومعتقدات الحراك الاجتماعى مبتعدة عن محاولة الاجابة على السؤال الاول ، وذلك رغم أن هذا السؤال له صفة الاولوية الواقعية لكل من الفرد والجماعة (١) . وانطلاقا من هذا الهدف المحدد يوضح دافيز ومور الاهمية الوظيفية للتدرج الطبقي فى داخل البناء الاجتماعى فمن وجهة النظر الوظيفية يوزع كل مجتمع أعضائه على أوضاع اجتماعية ذات حقوق والتزامات محددة . كما تتحدد المرتبة الاجتماعية للفرد بعاملين ، أولهما الاهمية الوظيفية المتمايز التى يؤديها الفرد فى المجتمع ، وثانيهما شخصية الفرد وخبراته لشغل أوضاع اجتماعية معينة (٢) . وهناك وظائف مجتمعية عامة يعتبرها دافيز ومور وظائف عامة للتدرج الطبقي ، ويلخصها فى الدين الذى يحدد قيم وأهداف وسلوك الفرد من جانب ، ويؤدى الى تكامل المجتمع من جانب آخر ، والحكومة ذات الوظائف

(1) Davis, K. & Moore, W.E., "Some Principles of Stratification"; in Logan Wilson & William L. Kolb, Sociological Analysis; N. Y., Harcourt, Brace & Com, 1949, PP. 434 F. & also. A. S. R. 1945, PP. 242-249.

(2) Ibid., P. 436.

الداخلية فى المجتمع والتي يكون لها معايير وقوة سياسية مؤثرة ، والثروة الملكية والعمل بمعنى المظهر الاقتصادى للوضع الاجتماعى وأخيرا المعرفة التكنولوجية التى تعنى المهارات التى يتطلبها وضع اجتماعى معين (١) . وتختلف الانساق الاجتماعية المتدرجة - من وجهة نظرهما - على أساس درجة التخصص وطبيعة الوظيفة التى يؤديها شاغلي وضع اجتماعى ما . وقدر الاختلافات المؤدية الى البعد الاجتماعى بين الاوضاع الاجتماعية ، ودرجة الفرص المتاحة ، ودرجة التضامن الطبقي (٢) . كما أن هناك ظروف خارجية يمكن ايجازها فى مرحلة التطور الثقافى التى يمر بها المجتمع من ناحية ، والموقف الذى يتخذه المجتمع من وجهة نظر غيره من المجتمعات من ناحية ثانية ، وحجم المجتمع من ناحية أخيرة (٣) .

٢ - تنطلق وجهة نظر مالفين تيومين من تلخيصه لأراء دافيز ومور فى مقالهما السالف الإشارة اليه ، حيث يعتبر نقاط التخليص هذه (٤) فروضا توجّه دراسات التدرج الطبقي .

أ - أن أوضاعا معينة - فى أى مجتمع - لها أهمية أكثر من غيرها من خلال المنظور الوظيفى ، حيث تتطلب مهارات خاصة لشغلها .

ب - أن عددا محدودا من الافراد ذوى نبوغ Talents يمكنهم شغل أوضاع هامة وظيفيا عن طريق التدريب .

ج - يتضمن تحويل النابغين الى ماهرين فترة كافية من التدريب .

د - حتى يتسنى اقناع النابغين بقبول التدريب ، ينبغى أن يكون للاوضاع التى سيشغلونها قيمة معينة تمايزها عن غيرها .
هـ - يتضمن كل وضع اجتماعى مجموعة من الامتيازات المرغوب فيها مثل الغذاء والراحة والترفيه والتسلية ، واحترام النفس وتقدير الذات .

(1) Ibid., PP. 437-441.

(2) Ibid., P. 242.

(3) Ibid., P. 442.

(4) Tumin, M., "Some Principles of Social Stratification A Critical Analysis" A. S. R; Vol. 18. No. 4, 1953, PP. 387-388.

و - تختلف الجزاءات على أساس اختلاف المنزلة التي تميز كل درجة .

ز - تعتبر اللامساواة الاجتماعية في مختلف الدرجات من حيث الامتيازات المرغوب فيها وقدر المنزلة المتقبلة . وظيفة ايجابية لها قيمتها في المجتمع .

يحاول تيومين تعشق هذه الفروض التي استخلصها من مقال دافيز، ومور ، فيرى أن المفهوم المفسر في هذا هو « الاهمية الوظيفية » حيث لم تتضح عندهما النظرية الوظيفية ، للتنظيم رغم وجود حد أدنى لما يمكن أن يطلق عليه « قيم الحياة » السائدة في كل بناء اجتماعي . ويستشهد في ذلك بمثال فيقول ، لكي نحكم على أن مهندسى مصنع معين لهم أهمية وظيفية أكثر من العمال غير المهرة ، فإن هذا يتطلب معرفة قدرات العمال غير المهرة اذا ماقيست بالنسبة للمهندسين ، ولربما تقابل المرء مشكلة تكيف العمال مع مستويات المهارة ، أو أن يكون لبعض العمال غير المهرة أهمية تقابل أهمية المهندسين ، وعلى ذلك ينبغي على النظرية العامة للتدرج الطبقي معرفة أن نظم الاقناع والجزاءات المعروفة هي واحدة من متغيرات عديدة ذات التأثير وعلى الأقل من الناحية النظرية . وهذا يعنى أن فكرة الوظيفة لدى دافيز ومور كانت متطرفة (١) . وفيما يرتبط بالقضية الثانية ، فيرى تيومين أن صدقها مترتب على صدق القضية الأولى ، فبالإضافة الى نابغى كل مجتمع فهناك الجهلاء والبلهاء . ويقلل المجتمع الأكثر جمودا من فرص اكتشاف ما يدور حول النابغين . وإذا كان وجود الجزاءات أو عدم وجودها في جيل معين مرتبط بفرص وظيفية ، فمن الواضح أن التمايز في الجزاءات يسمح بتوارثها ، وعندئذ ينخذ نسق التدرج الطبقي سمة الانحلال Dysfunction . حيث يتجه نسق التدرج الطبقي الى تحديد الفرص المتاحة ، كما قد يكون ثمة اتجاه ذات طبيعة معينة يوضح كيفية وصول الصفوة الى أوضاعهم الاجتماعية حسب القوة الوظيفية (٢) . اما تعليق تيومين على القضية الثالثة فمؤداه ان مصطلح « تضحية Sacrifice » مصطلح ضيق لأنه انحصر في كسب مراكز القوة فقط . والملاحظ أن النسق الذى تشغل فيه الاوضاع

(1) Ibid., P. 388.

(2) Ibid., P. 381.

الاجتماعية عن طريق التكليف لا يتطلب وجود تمايزات فى الجزاء ،
وبالتالى تدرج طبقى لها ، ويرتبط نقد تيومين لهذه القضية بنقده للقضية
الرابعة ، حيث أن اقناع النابغين بمستقبلهم الناجم عن التدريب يتخذ
صورة صارمة وجامدة ، فليست هناك وسيلة اقناعية بأن الوضع ذو
الاهمية الوظيفية يتطلب مهارات خاصة ، وأن المنزلة العليا تتطلب نابغين
قادرين على شغل أوضاع معينة (١) . وفيما يرتبط بالقضيتين الخامسة
والسادسة يتساءل تيومين عن الأسس التى عليها يمكن التأكيد على نماذج
معينة من الجزاء دون سواها حتى تكون ذات تأثير وظيفى ، فمن المعروف
أن المجتمعات تختلف من حيث تقديرها للجزاءات ، كما أن هناك فارق
بين الاستجابة وبين الجزاء ، بالإضافة الى اختلاف المنزلة بين الذين
يمثلون والذين ينحرفون (٢) . ويمكن أن تكون اللامساواة الاجتماعية
بين مختلف الدرجات من ناحية كم السلع النادرة والمرغوب فيها ، وقدر
المنزلة والوقار المتقبل ، وظائف ايجابية وحتمية Inevitable فى كل
مجتمع . وهذا يعنى السؤال عن نوعية الوظيفة الايجابية للتدرج الطبقي .
وهل هناك وظائف سلبية له ؟ ويرى تيومين أن هناك وظائف معوقة
للتدرج الطبقي مثل التوزيع العادل للسكان حسب أهميتهم من جانب ،
وحسن انتماءاتهم الاقليمية Loyalty من جانب ثان « وحسب حوافز
المشاركة من جانب ثالث ، بالإضافة الى أن التدرج الطبقي يشجع العداء
وعدم الثقة بين الطبقات مما يؤدي الى الحد من امكانية التكامل الاجتماعى
للمجتمع ككل (٣) .

ويرد كل من مور ودافيز منفردا على النقد الذى وجهه اليهما تيومين،
فيرى مور أن تيومين لم يضع تحديدا للتدرج الطبقي يستند اليه ، وقد
كان نقده على المستوى النظرى فقط ورغم هذا فليس الأساس النظرى
ولا حتى الواقعى يؤكد التساوى فى الجزاءات أو فى الفرص (٤) . ولقد
حدد كنجزلى دافيز رده فى أن هناك صعوبات متعددة ، حيث اختار تيومين

(1) Ibid; PP. 390-391.

(2) Ibid.; PP. 392-393 .

(3) Ibid.; PP. 392-293.

(4) Moore, Wilbert E., "Comment on Some Principles of Stratification by Tumin"; A.S.R., Vol. 18, No. 4, 1953 P. 397.

بعض القضايا اعتبرها أحكاماً دون أن يفرق بين الحكم وبين التفسير ، كما أنه قد اعتمد على مقال واحد دون البحث في سائر آراء دافيز ومور الأخرى ، ولذلك فشل تيومين في التوصل الى تعريف التدرج الطبقي (١) . ويرى دافيز أن التمايز الطبقي ليس موقوفاً على الأهمية الوظيفية وحدها ، بل قد يكون نتيجة لتضحية أشخاص معينين أو أنه يكون نتيجة لهما معا . ومعارضة تيومين لفكرة « التضحية » في تدريب النابغين يرجع الى غموض مصطلح « التدرج الطبقي » لديه . كما أن توضيح تيومين للوظائف المعوقة لا يهم دافيز ومور حيث أنهما يعمقان الطرق التي بها تتوزع الأوضاع الاجتماعية توزيعاً غير متساو في المجتمع كما يراها الاعضاء (٢) . وفي هذا يتساءل تيومين اذا كان من الممكن تقسيم النموذج نظرياً من حيث الوظائف الاجتماعية العامة في ضوء اللامساواة ، فكيف يمكن اذن تفسير التدرج الطبقي والحتمية البنائية والوظيفية معا ؟ يرى تيومين أن القرابة مثلاً تتداخل مع التدرج الطبقي ، ومن الواضح أن الآباء لا يستطيعون تحويل كل من المزايا والمساوىء الى ذريتهم في بناء القرابة (٣) .

واذا كانت مناقشة تيومين المبادئ التدرج الطبقي لدى دافيز ومور من خلال مقالات لم توضح وجهة نظره بصورة متعمقة . فلقد نشر في عام ١٩٦٧ كتاباً بعنوان « التدرج الطبقي » والكتاب رغم صغر حجمه ، فهو يعبر عن وجهة نظر ضرورية وهامة لدارسي التدرج الطبقي من حيث تحديده لخصائصه من جانب والعمليات الاجتماعية فيه من جانب ثان ، وما يتبع التدرج الطبقي من مظاهر سواء في فرص الحياة أو أسلوبها المتبع من جانب آخر . وفي هذا يحدد تيومين أربعة عمليات اجتماعية عامة ترتبط بوجود أنساق التدرج هي (٤) :

١ - تمايز المكانات الاجتماعية : وتتحدد عن طريقها الأوضاع الاجتماعية ، مثل الأب والأم والمدرس والموظف اذ تختلف الادوار التي

-
- (1) Davis, K., "Reply", A.S.R. Vol. 18, No. 4, 1953, P. 394.
 - (2) Ibid.; PP. 395-397.
 - (3) Tumin, M. "Reply to Kingsley Davis"; A. S. R. Vol. 18. No. 6, 1953, PP. 672-673.
 - (4) Tumin, Social Stratification; Op. Cit., 19-42.

يقوم بها كل منهم وفقا لاختلاف وضعه الطبقي ، وبالتالي تتحدد الحقوق والمسئوليات . ويزداد تأثير تمايز المكانة حينما تتحدد الاتجاهات الاجتماعية بوضوح وتتميز خطوط السلطة والمسئولية للأدوار الاجتماعية، وحينما توجد ميكانيزمات مؤثرة لتدريب الاشخاص على شغل مكانات اجتماعية معينة ، وأخيرا عندما توجد جزاءات تتضمن الثواب والمقاب كدوافع فردية .

٢ - المرتبة : وطالما أن المكانات تتمايز عن طريق الادوار، فمن الممكن مقارنة بعضها ببعض الآخر، بمعنى أن امكانية وضع مراتب Ranking معينة لهذه المكانات . ويعتمد هذا الترتيب على خصائص معينة مثل الذكاء أو الجمال أو القوة البدنية من جانب ، وعلى المهارات والقدرات الخاصة كمعرفة القانون والتعليم والقدرات المهنية والحركية من جانب ثان ، ومدى التأثير على الآخرين وعلى المجتمع بصورة عامة، أى دور الممثل أو القاضى أو ضابط الشرطة بمعنى الوظائف الاجتماعية من جانب ثالث وأخير . وهذا لا يعنى أن وضع المراتب الاجتماعية يكون على أساس أحكام عن «الحسن» أو «السيء» وإنما يعنى اهتمام الترتيب الطبقي بالسؤال عن « الكثرة أو القلة More or Less ، وتعتبر عملية الترتيب هذه عملية انتقائية ذات وجهين ، يرتبط أولهما بتمايز المكانات ويرتبط الثانى بمحكات وضع مراتب اجتماعية لهذه المكانات المتميزة .

٣ - التقويم : ويتضمن الإشارة الى مواضع المكانات المتميزة على مقياس القيم والصلاحية Worthiness ويمكن وصف تدرج القيم على ضوء السيادة والتبعية والحسن والسيء ، والرأى العام . وتوجد ثلاثة أبعاد للأحكام التقويمية ، ويتمثل أولها فى المنزلة التى تشير الى الشهرة التى تتضمن سلوكا يتميز بالاحترام . وثانيها التفضيل Preferability حيث هناك عبارات تدل على ذلك مثل « أنى أود أن أكون مثله » أو « أنسى أن يكون أبنائى مثله » أو أرغب أن أكون صديقا له » . وهكذا، حيث تتنازع أحكام القيمة مع الاعتبارات الواقعية الممكنة . وثالثها « المرغوب فيه » Popularity . ويظهر بصفة خاصة عند تقييم المكانة المهنية فى المجتمعات الصناعية الحديثة . إذ أن هناك العديد من المهن ذات الجذب العام والشهرة العامة رغم أنها لا تتطلب دنزلة أو شهرة واقعية.

وتوجد ثلاثة مستويات للتقويم ، يتمثل الأول فى حاجة كل مجتمع لتحديد ما اذا كان الدور أو المكانة الممنوحة للفرد أعلى أو أدنى من الخط الأدنى للقبول الاجتماعى ، ذلك الخط الذى يتحدد شرعيا وأخلاقيا . فالمكانة الاجتماعية للسارق مثلا أقل من الخط الأدنى للقبول الاجتماعى ، ويعبر المستوى الثانى للتقويم عن المجتمع ، بمعنى مقارنة مختلف المكانات الاجتماعية لتحديد مكانة فرد ما من وجهة نظر الآخرين ، تلك المكانة التى تتضمن حدا أدنى من الجزاءات . وينطبق هذا المستوى من التقويم على خصائص المكانة فى نظم معينة كالأسرة والجماعات السياسية والاجتماعية . أما مستوى التقويم الثالث فمؤداه مقارنة المكانات والادوار على أساس محكات ممكنة كالمكافآت وتمايز توزيع السلع والخدمات والقوة مثلا . وباختصار فإن مستوى التقويم الأول هو تقدير الحد الأدنى للقبول ، والمستوى الثانى هو المقارنة بين المكافآت بالتركيز على متطلبات المكانة الاساسية للحياة فقط ، والمستوى الثالث يتضمن الجزاءات المتميزة والتنافس .

٤ - المكافأة : ويمكن عن طريقها توضيح تمايز المكافآت والمراتب الاجتماعية بارتباطها بكميات السلع المتاحة . ففى كل مجتمع قواعد ومعايير تحدد كيفية توزيع المكافآت . وتتغير هذه القواعد وفقا للأيديولوجية السائدة والدور الذى يؤديه الصفوة فى المجتمع . ويمكن تصنيف المكافآت الى ثلاثة أقسام ، أولها الملكية أو الحقوق والواجبات نحو السلع والخدمات . وثانيها القوة أو المقدرة على تأمين غايات الفرد ضد ما يعترضها . وثالثها الاشباع النفسى أو الاستجابات غير المادية التى تجلب السعادة للناس ، ومن السهل قياس الملكية عن طريق مقدار الدخل - مثلا - كما يفعل معظم دارسى التدرج الطبقي ، ولكن الأهم من ذلك النظر الى العملية التى يتم عن طريقها توزيع الملكية فى مختلف المجتمعات فقد تتحدد الملكية فى بعض المجتمعات عن طريق السلطة ، بينما تتحدد فى مجتمعات أخرى عن طريق المشروع الحر Free Enterprise أو العمل الحر Laisay—Faire أو العرض والطلب . أما القوة فليست هناك طريقة مرضية لقياسها رغم أن لها مظهران ، فهناك قوة قائمة على نوعية الدور ، وهناك قوة جزائية . بالإضافة الى أن للقوة بعدين هامين ، يرجع أولهما الى المقدرة على تحقيق

الغايات في شبكة المكانات الاجتماعية ، وقد يظهر في البروقراطية الحكومية أو في تنظيم المجتمع المحلي أو في البناء الاجتماعي العام . ويتمثل البعد الآخر في قدرة الفرد على تشكيل السياسة الاجتماعية وتوجيهها في حدود معتقداته واهتماماته الشخصية . وفيما يتعلق بالاشباع أو الرضا النفسي باعتباره نوعا من المكافأة ، فهذا المحك يشمل كل المكافآت التي تصنف تبعا للملكية أو للقوة . ويرى تيومين أنه رغم إمكانية قياس الملكية أو القوة فإنه يستحيل قياس مدى الاشباع النفسي رغم تضمنه عوامل محددة مثل الشهرة والتأمين والاستقلال والحرية والرضا المهني وماشابه ذلك .

وينسب برنارد باربر التدرج الطبقي في ضوء النظرية العالية للمجتمع ككل من جانب ، ويتفق مع تيومين في توضيح الوظائف المعوقة للتدرج الطبقي من جانب آخر . حيث يرى أن نسق التدرج الطبقي ينتج عن تفاعل التمايز والتقويم . ويقوم التفاعل على عدم المساواة ، إذ يرتب الناس بعضهم البعض في مراتب عليا أو دنيا وفقا للقيم التي تعطي لأدوارهم ومناشطهم الاجتماعية المختلفة ويرى باربر أن الوظيفة الأساسية لنسق التدرج الطبقي في المجتمع هي وظيفة تكاملية Integrative ، بمعنى المدى الذي يعبر فيه نسق التدرج الطبقي الناجم عن أحكام المرتبة ، عن تكامل المجتمع . أن لدى الناس ملكة الحكم Justice حينما يشعرون بأنهم على مراتب عليا أو دنيا عن طريق المستويات القيمية والأخلاقية وهذا الاحساس بالحكم عنصر هام في تكامل المجتمع ، وبدون ذلك يتجه الناس الى الصراع وفقدان الشعور Apathatic من جانب ويفقد المجتمع تكامله من الجانب الآخر (١) .

ولنسق التدرج الطبقي وظيفة وسيلية Instrumental وتوافقية Adaptive تكمنان في بناء تمايز المرتبة ، بمعنى أن ثمة تسهيلات وجزاءات تبغى الوصول إلى أنشطة تتفق مع قيم المجتمع . بالإضافة إلى

(1) Barber, Bernard : Social Stratification. A Comparative Analysis of Structure & Process : N. Y., Harcourt, Brace & Com., 1957, P. 7.

وجود عقوبات لمن يخرج عنها . ان أعضاء المجتمع يقومون بأدوار اجتماعية متعددة لأنهم يشعرون بدرجات متفاوتة من الوثني (١) . ولقد بينت دراسات باك E. W. Bakke - عن العمال المتعطلين بالولايات المتحدة خلال عام ١٩٣٠ - ما يعرفه كل واحد عن عدم حصول العمال على جزاءات مادية عن طريق مهنة » وكذلك أوضحت تلك الدراسات تقدير الذات Self-Respect الذي لم يدركه أولئك العمال عن طريق تقويم الدور الوظيفي لهم (٢) .

وتختلف الوظائف المعوقة للتدرج الطبقي تبعاً للسياق Context الذي تقارن من خلاله . فحينما يكون نسق التدرج الطبقي في تجانس Harmony مع بعض أجزاء المجتمع ، يكون كذلك في عدم تجانس الأجزاء من الأخرى . بمعنى أن نسق التدرج الطبقي في أي مجتمع له وظيفة تكاملية من حيث المدى الذي يكون فيه التدرج تعبيراً عن بعض القيم العامة . ومن ناحية مقابلة فإن نسق التدرج الطبقي يكون ذا أهمية وظيفية بالنسبة لبعض القيم ويكون ذا وظيفة معوقة بالنسبة لآخرها . ولذلك فعند دراسة نسق التدرج الطبقي ، ينبغي أن نتساءل عن مختلف أنساق القيم وحجم جماعات الأقلية والغالبية التي تعتنق أنساقاً قيمية مختلفة . وكذلك نتساءل عن الانساق التي تعتبر ذات وظيفة إيجابية والانساق ذات الوظائف المعوقة ، ومعنى هذا ارتباط الوظيفة المعوقة للتدرج الطبقي بصراعات القيم أو تمايزاتها (٣) ويرى باربر أن التصور الوظيفي للتدرج الطبقي كمظهر كلي للمجتمع يمكن تقديمه ، ليس عن طريق التحليل الاستاتيكي فقط ، ولكن عن طريق التحليل الدينامي كذلك . والتركيز على وظائف التدرج الطبقي الايجابية والمعوقة على

(1) Ibid., PP. 7-8.

(2) Bakke, E. Wight, Citizens Without Work & the Unemployed Workers; Yale University press; 1940

وهناك دراسات أخرى مثل :

— Morse, Mancy C. & Weiss Robert S.; "The Function & Meaning of Work & the Job"; A.S.R.; Vol. 20, 1955, PP. 191-198.

(3) Baber, B., Op. Cit., PP. 9-10.

السواء ، يعنى التركيز على القوى الاجتماعية التى ينجم عنها استقرار المجتمع أو عدم استقراره . فالمجتمع يتوقع الموازنة التى من خلالها يستمر التفاعل بين مختلف أقسامه . وهذا ما دعى باربر الى توضيح تغير أنساق التدرج الطبقي وكيفية ربط ذلك بأنواع التغير الاجتماعى الأخرى (١) . فما هو عدد الطبقات الموجودة فى نسق التدرج الطبقي ؟ وفى أى اتجاه وبأى معنى تنفصل كل طبقة عن الأخرى ؟ هذين السؤالين يوجههما باربر لتوضيح البناء الطبقي ، ويرى أن الإجابة تتوقف على طبيعة الأدوار ذات الوظيفة الاجتماعية بالإضافة الى محركات أخرى كامنة . حيث يتوقف التقسيم الطبقي الى حد ما على هدف أيديولوجى عملي وعلمى (٢) . ويمكن تطبيق ذلك على المجتمع الأمريكى حيث يوصف نسق التدرج الطبقي من الناحية العملية على أنه مكون من ثلاثة طبقات : عليا ووسطى ودنيا ، أما من الناحية العملية فيستشهد باربر بالتقسيم السداسى الذى وضعه لويد وارنر . وهناك أهداف أيديولوجية توجه تحليل الطبقات الاجتماعية ومثال ذلك تصور الصراع بين الطبقات لدى ماركس كأساس للوجود الطبقي . ومن الدراسات التى أجريت حول هذا الموضوع دراسة كنجزلى دافيز عن سكان البنند وباكستان (٣) . ودراسة بيتسر روسى عن تحليل البناء والتدرج الطبقي (٤) . ودراسة تونج فاى عن البناء الاجتماعى فى الصين (٥) . ودراسة مورتن فريد فى الصين أيضا (٦) ودراسة ثروب فى لندن فى

-
- (1) Ibid., P. 12.
 - (2) Ibid., PP. 77-78.
 - (3) Davis; K.; the Population of India & Pakistan, Princeton University Press. 1951. Ch. 18.
 - (4) Rossi Peter H.; Latent Structnre Analysis and Research on Stratification, Unpublished Doctoral Asseritation, Columbial University, 1951.
 - (5) Fei, Hsiao — Tung; "Peasantry and Centry : an Interpretation of Chinese Social Structure and its Changes", A. J. R.; Vol. 512 1964. PP. 1-17.
 - (6) Fried; Horton H., Fabric of Chinese Society; N.Y., Frederick A. Preger, 1953.

المصور الوسطى (١) . ودراسة باربر عن البورجوازية في فرنسا في القرن الثامن عشر (٢) ودراسة الكس انجلز عن التدرج الطبقي والحراك الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي (٣) .

وينتهي باربر الى أنه يمكن النظر الى أى مجتمع بطرق ثلاثة على الأقل فأولا : يمكننا النظر الى بنائه Structure بمعنى أن ننظر الى الأنماط الدائمة والثابتة نسبيا للتفاعل الاجتماعي أو الثقافة التي يتكون منها ذلك البناء . وثانيا : يمكن النظر الى الارتباطات الوظيفية Functional Correlates بمعنى الاشكال الخاصة لأقسام المجتمع الأخرى التي ترتبط معا الى أدنى حد من التفكك الاجتماعي وثالثا : وأخيرا ، يمكننا أن ننظر الى عملياته Processes بمعنى أنماط السلوك التي تتضمن الثبات أو التغير النسبي داخل بعض الأبنية المختلفة . وهذا ما دعا باربر بعد أن اهتم بتوضيح مظاهر بناء التدرج الطبقي من حيث الشكل وفترة الوجود ونموذج التنظيم من جانب ، والعلاقات الوظيفية المعروفة والجهل والايديولوجية والتأثير والشخصية والنشئة الاجتماعية المتأثرة بالتدرج من جانب آخر ، أن يهتم بالتركيز على نماذج الحركة من وضع اجتماعي معين الى وضع آخر حيث يوضح المعايير التي تتحكم في أحداث الحراك الاجتماعي (٤) . وهذا ما يجعلنا نضع باربر بين المؤيدين لنظرية التكامل في دراسة التدرج الطبقي تارة ، وضمن المؤيدين للاتجاه الدينامي تارة أخرى . ذلك لأنه يحاول توضيح أبعاد التدرج الطبقي واتجاهات دراسته سواء من الوجهة الدينامية أو التكاملية ، رغم أنه يميل الى الاتجاه التكامل .

-
- (1) Thrupp; Sylvia L.; the Merchant Class of Medieval London, 1300-1500; University of Chicago Press; 1948.
 - (2) Barber; Elinor G. the Bourgeoise in 18th Century France; Princeton University Press; 1955.
 - (3) Inkeles, A.; "Stratification and Mobility in the Soviet Union" A. S. R.; Vol. 15, 1950; PP. 465-479.
 - (4) Barber, Op. Cit., PP. 339-342.

وعلى هذا فإن الاتجاه البنائى - الموظيفى يحلل الطبقة ويفسرهما من خلال نظرية التكامل بافتراض أن نسق التدرج الطبقي ينبغي أن يكون فى حالة استاتيكية تكاملية ، وأن الأجزاء المكونة له يجب أن تكون فى تفاعل وتضامن وتماسك ، للحفاظ على توازن النسق الاجتماعى بصفة عامة . ولذلك يتجه معظم رواد هذا الاتجاه الى التأكيد على الوظائف التى يؤديها نسق التدرج الطبقي فى المجتمع . ورغم أن دافيز ومور لم يركزا على الوظائف المعوقة للتدرج ، فإن تيومين وبرنارد باربر يؤكدان على هذه الوظائف لما لها من أهمية فى تشكيل نسق التدرج الطبقي . حيث يمكن النظر الى أى مجتمع من خلال بنائه وعملياته والارتباطات الوظيفية بين الأجزاء المكونة له كما يذهب باربر مثلا . ويتضح كذلك التأكيد على العمليات الاجتماعية المرتبطة بالطبقة وذلك فى ضوء القيم السائدة فى كل مجتمع ، حيث أن تقويم الأعضاء هو الذى يشكل نسق التدرج الطبقي . ولقد اتخذ الاتجاه التقويمى مسارا آخر عند تحديد نسق التدرج ، ويتمثل هذا المسار فى الاتجاه التحليلى الذى يعتمد - بالإضافة الى التقويم - على النسق القرابى وأهميته فى تشكيل نسق التدرج الطبقي .

٣ - الصراع الطبقي فى ضوء نظرية الصراع :

قدم ماركس تفسيرا لظهور الطبقة الاجتماعية عندما عرض لتطور البورجوازية والبروليتاريا . وفى العصور الوسطى اتحد كل مواطن باقرانه ضد نبل الأرض ، كما أن اتساع نطاق التجارة ووسائل الاتصال أدى الى شعور مدن متجاورة بمصلحة متشابهة مهد لظهور طبقة مواطنى المدينة أو القرية Burghers التى مهدت بدورها لوجود الطبقة البورجوازية التى استوعبت كل الطبقات المالكة . فتحولت الملكية القديمة (للأرض) الى رأس مال صناعى أو تجارى ، وهذا فى الوقت الذى كون فيه غير الملاك طبقة أخرى شعرت بعداء مشترك ضد الطبقة المالكة . ثم أصبح لكل من الطبقتين وجودا مستقلا كل الاستقلال عن الأخرى تبعا للمصلحة المشتركة وظروف الحياة الخاصة (١) فالبورجوازية نتيجة

(١) Marx K. & F. Engles; The German Ideology; Moscow Progress pub. 1968 : PP. 69-70.

ويشير ماركس فى « البيان الشيوعى » الى أن المجتمع قد انقسم الى =

تطور سلسلة من الثورات في أساليب الانتساج والتبادل . وكانت كل مرحلة من مراحل التطور التي مرت بها البورجوازية يقابلها ارتقاء سياسي تحزره هذه الطبقة . فمهد أن توطدت الصناعة الكبرى وتأسست السوق العالمية استولت البورجوازية على السلطة السياسية في الدولة ، فأصبحت الحكومة عبارة عن لجنة إدارية تدير الشئون العامة للطبقة البورجوازية (١) . هذا فضلا عن أن البورجوازية قد عملت على انحلال واندثار العلاقات الاجتماعية الراسخة ، وما يحيط بها من معتقدات وأفكار كانت على درجة من الاحترام والقداسة (٢) . وعلى أي حال فلقد أوضح البيان «الشيوعي» أن انسمة الأساسية لأي تنظيم اجتماعي متمثلة في الصراع الطبقي كما أن هذا الصراع لا يحفظ توازن النظام الاجتماعي إلا في الدولة اللاطبقية . ولقد كان هذا الاعلان تحطيمًا لليوتوبيا التقليدية ، حيث قامت معظم أعمال ماركس على أيديولوجية الصراع والثورة الطوعية ضد النظام القائم (٣) .

= طبقتين كبيرتين العداء بينها مباشر - هما البورجوازية والبروليتاريا (ماركس وإنجلز ، بيان الحزب الشيوعي الطبقة الغربية مرجع سابق ، ص ٤٢) . كما يذهب لينين إلى أن الدولة تظهر حينما يظهر انقسام المجتمع إلى طبقات ، فتطور المجتمعات البشرية خلال آلاف السنين وفي جميع البلاد بلا استثناء ، يوضح لنا القانون العام للتطور . فلقد سيطرت العبودية تبارًا لألفى سنة مضت ، ثم تلاها الاقطاع ، ثم الرأسمالية . أن الدولة لم توجد قبل انقسام المجتمع إلى طبقات ، وبمقدار ما ينشأ هذا الانقسام وتتوطد ، بمقدار ما ينشأ المجتمع الطبقي ، تنشأ الدولة وتتوطد . أن الدولة أداة لحفظ سيادة طبقة على أخرى (لينين ، الدولة ، محاضرة أقيمت بجامعة سفير دلو ف عام ١٩١٩ ، الترجمة العربية - موسكو ، دار التقدم ، ١٩٦٢ ، ص ١١ - ١٥) .

(١) ماركس وإنجلز ، بيان الحزب الشيوعي ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

- ٥١ -

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٤٤ .

(3) Hodges, H.M; Social Stratification, Cambridge, Schenkman pub. Com. 1964, P. 45.

وفي هذا يذهب بارسونز إلى أن « البيان الشيوعي » تعبير عن القضية =

وإذا كان ماركس وانجلز يوضحان الصراع الطبقي من خلال تطور ونمو البورجوازية ، فإنهما يوضحانه كذلك في ضوء تطور البروليتاريا . فلقد ظهرت محاولات ارتباط العمال المبكرة في شكل اتحادات عمالية تدافع عن المصالح المشتركة بينها ، وتحول التنافس الذي أثارته البورجوازية الى تنافس عام ضد الرأسمالية . حيث يتخذ التطور طابعه السياسى عن طريق الاتحادات العمالية . ومن ثم لا يكتفى العمال بتوجيه ضرباتهم الى علاقات الانتاج البورجوازية ، بل الى أدوات الانتاج ذاتها . ذلك لأن البروليتاريا لا تستطيع الاستيلاء على قوى الانتاج الا بهدم أسلوب الملكية الخاصة ، وهذا لايتأتى الا اذا حطمت جميع الطبقات المتراكبة بعضها فوق بعض والتي تؤلف المجتمع التقليدى (١) . وحينئذ تكرر هذه الطبقة كل جهودها لبلوغ أهدافها الطبقيّة ، وما يلزم ذلك من

= النظرية العامة للماركسية ، حيث بين كل من ماركس وانجلز خيطا هامما لتطور العلم الاجتماعى أكثر من التأكيد على الجانب الايدولوجى للاشتراكية العلمية .

(See Parsons T.; Essays in Sociological Theory : Glencoe, III : the Free Press 1954, P. 323).

كما أثار هذه الفكرة عددا من الاعتراضات مؤداهما أن هذه المحاولة تمسقية لتفسير مجرى الحوادث الانسانية . ويبدو أن ماركس وانجلز قد ذهبا الى أقصى طرف فى تفسيرهما للتاريخ استجابة لمطالب النضال السياسى والاجتماعى فى عصرهما . ومع ذلك يقول بعض المعلقين على النظرية الماركسية ، أنه لولا هذا التطرف لما كان من الممكن أن يصادفها القبول والنجاح الذى لاقتنه ولا تزال تلاقيه حتى الآن . (دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ، ٤٣١) .

(١) ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعى ، مرجع سابق ، ص ٥٣

- ٥٨ . وكذلك

Marx, K.; The Poverty of Philosophy; Op. Cit.; P. 150.

أفكار ونظم تواجه من يقفون في سبيل تقدمها (١) . وهذا يؤدي الى اتصال أعضاء كل طبقة بعضهم البعض وتضامنهم في داخل تنظيم سياسي واحد (٢) . ولم ينظر ماركس الى عداء العمال للطبقة الرأسمالية والنظام الاقتصادي السائد باعتباره حصيلة الصراع من أجل امتيازات اقتصادية، بل أكد على النتائج البشرية التي تصاحب الانتاج الآلى القائم في ظل الرأسمالية ، وما ينجم عنها من علاقات تحرم العامل من فرص الاشباع

(١) ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعي ، مرجع سابق، ص. ٤١ - ويرى ماركس أن هذه الطبقة سوف تصبح طبقة حاكمية Ruling Class حيث يختلف دورها ، وتتحول من طبقة تناضل من أجل التقدم الى طبقة تقف في وجهه ، بل وتقاوم أية محاولة تسعى لتغيير تنظيم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا . فتاريخ كل مجتمع لم يكن سوى تاريخ الصراع بين الطبقات (المرجع السابق ص ٤١) وبذلك تصبح أفكار ومعتقدات هذه الطبقة تحكمية ، اذ لم يعد لديها حاجة لتطوير أفكارها من جانب وما ينجم عن تقسيم العمل من خلق جماعات ذات أيديولوجيا خاصة ومصالح محددة من جانب آخر .

(Zeitlin, I. M.; Ideology & the Development of Sociological Theory; New Delhi; Prentice-Hall of India Private Limited; 1969, PP. 101-102.

(٢) ولكي نلخص وجهة نظر ماركس في اتصال أعضاء الطبقة الواحدة ، نورد رأيه في المزارعين الفرنسيين الذين يتشابه وضعهم الاجتماعي الذي يشغلونه في البناء الاقتصادي . منعزلة احداها عن الأخرى وليس ثمة اتصال موضوعي بينها . بينما يوجد هذا الأساس لدى عمال الصناعة الذين يتركزون في المدن الصناعية الكبرى وتضعهم ظروف انتاج المصنع في اتصال طبيعي تلقائي . (Bendix & Lipset, Op. Cit., P. 34) فالظروف الاقتصادية وسيطرة رأس المال تخلفان من السكان طبقة لها مصلحة عامة وموقفا عاما . وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الطبقة في حد ذاتها In Itself والطبقة لذاتها for Itself ، ويوضح هذا التمييز الفرق بين الصراع الواقعي Realistic وغير الواقعي Non Realistic (Goser, L. A., Continuities in the Study of Social Conflict, New York, The Free Press 1967, P. 33).

النفسي . فتقسيم العمل في الصناعة الحديثة جعل من الكائنات البشرية مجرد أذيان Appendages أو تروس للآلة ويعتقد ماركس أن اغتراب Alination العمل ناجم عن الرأسمالية كما أنه سبب قى الحرمان النفسى الذى قد يقود فى نهاية الأمر الى ثورة للبروليتاريا . وهنا يقابل ماركس بين العامل الصناعى الحديث وبين الحرفى فى العصور الوسطى، حيث يلاحظ أنه فى ظل ظروف الانتاج الحديثة يفقد العامل كل فرصة فى تصنيع منتجاته عن طريق معرفته وخبرته و ارادته . ويبدو هذا الحرمان النفسى - لدى ماركس - على أنه أكثر أهمية من الفوز الاقتصادى للعمال (١) .

وعلى هذا فان المادية التاريخية لاتنكر الجانب السوسولوجى والايديولوجى للحياة الاجتماعية ، ولكنها ترفض أن ترى فيه فقط العامل الأساسى أو التعبير الصادق عن الحقيقة الاجتماعية . كما أن علم الاجتماع الماركسى على تصور المصالح الطبقية والصراع الطبقي . حيث يتوجه تحليل ماركس للتطور التاريخى للمجتمعات الى الطرق التى بها تتشكل العلاقات بين الناس عن طريق أوضاعهم النسبية فى عملية الانتاج ، وكيف تتحول المصالح الفردية الى مصالح جماعية يمكن التنبؤ بها (٢) .

ولقد تبع الكثير من علماء الاجتماع وجهة النظر الماركسية - اللينينية فى دراسة الصراع الطبقي ، بالإضافة الى الاسهامات التى قاموا بها فى هذا الاتجاه ومن أمثال هؤلاء العلماء دجيلاز Djilas وشومبيتر وبورنهام Burnham وكرونر Croner ورينر Renner ومن هذه الاسهامات ما ذهب اليه جيجر من أن البناءات الطبقية فقدت خاصية السيطرة . كما ذهب كل من دروكر ومايو Druker and Mayo الى أن التطور الاجتماعى الحديث يتضمن فكرة الثورة .

ويرى داهرندورف أنه رغم أن كل عالم اجتماع يحاول - منذ ماركس - أن يجد مدخلا جديدا لدراسة الصراع ، فلم يستطع أحد أن

(1) Bendix and Lipset. Op. Cit., PP. 32-33.

(2) Coser, Op. Cit., P. 137.

يذهب الى ما قال به ماركس . وقد يرجع ذلك أن بعض هؤلاء العلماء لم يتجاوز أبعد مما ذهب اليه ماركس من أفكار ، وقد يرجع ذلك أيضا الى أن بعضهم حاول تحليل الصراع الاجتماعي على أنه ظاهرة بنائية . ورغم ذلك فقد أسهمت نظريات هؤلاء العلماء في فهم الصراع الاجتماعي وخاصة في المجتمع الرأسمالي (١) . وسوف نعرض لاتجاهات بعض هؤلاء العلماء عند حديثنا عن تطور نظرية الصراع .

والذي يمكن استخلاصه من الاتجاه الماركسي في تفسير الصراع الطبقي امكانية تفسير التطور الاجتماعي والتاريخي في ضوء ظهور الطبقات من جانب ، والنظر الى الوجود الطبقي باعتباره ناجما عن الصراع من جانب مقابل . كما يمكن الوقوف على أسباب الصراع الطبقي من خلال وجهة النظر الماركسية . وتتمثل هذه الأسباب في السيطرة على وسائل الانتاج ، والتقدم الصناعي والفني ، وتقسيم العمل في الصناعة الحديثة الذي حرم العامل من فرص الاشباع النفسي وجعل منه مجرد ترسا في آلة ، الوصول الى ارتقاء سياسى معين ، ولهذا يمكن أن تسهم دراسة الصراع الطبقي في لقاء مزيد من الضوء على التدرج الطبقي كموضوع من جانب ، كما يمكن تحليل التدرج في ضوء نظرية الصراع من جانب آخر .

الطبقة الاجتماعية وانحراف الأحداث (دراسة ميدانية) :

يتزايد الاهتمام بدراسة الاحداث المنحرفين والمشردين على السواء ، وكيفية ايجاد انسب الطرق لحمايتهم من الانحراف ، ومعالجتهم بعد أن يودعوا في مؤسسة الايداع . وخاصة بعد أن تحولت النظرة اليهم من مجرد كونهم مجرمين صغار ، الى أنهم مرضى اجتماعيا يحتاجون الى علاج وتوجيه وتقويم .

لهذا فرق المشرع بين الحدث المنحرف الذي يرتكب جرائم (مخالفات أو جنح أو جنایات) يعاقب عليها القانون الجنائي ، وبين الحدث المشرد الذي لم يرتكب جريمة ، وإنما أتى بفعل مخالف لما يفعله قرناؤه في نفس

(1) Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society, California, 1959, P. 115.

عمره ، مثل جمع أعقاب السجائر أو مخالطة الاشرار أو المروق .. أو غير ذلك من حالات التشرد .

ولقد أجرى العديد من الدراسات التي تدور حول انحراف الاحداث وتشردهم الا أنه لم توجد بين هذه الدراسات دراسة واحدة حاولت ان تربط بين هذه الظاهرة وبين الطبقة الاجتماعية التي هي موضوع تخصصنا واهتمامنا .

ومن هنا جاءت فكرة الاجابة على مجموعة من التساؤلات التي تدور حول الحدث المنحرف أو المشرد ، والطبقة الاجتماعية التي تنتمي اليها أسرته . ومدى ارتباط الوضع الطبقي بنوع الانحراف أو التشرد ، ومدى اختلاف الطبقات بعضها عن بعض في مسائل محددة بالذات وترتبط بانحراف الصغار .

بالاضافة الى هذا الهدف ، تحاول الدراسة الراهنة ان تضع مقياسا أولديلا يتحدد في ضوءه الوضع الطبقي للأسرة التي خرج منها الحدث المنحرف أو المشرد . ويمكن ان يضم هذا الدليل الى مجموعة الأدلة التي وضعتها في دراساتي عن الدكتوراه أو البحوث المرتبطة بالطبقات الاجتماعية في مصر . اذ أنني قد أدخلت على الدليل المستخدم مع دراسة الانحراف لدى الصغار ، مجموعة من التعديلات التي اتضحت من خلال الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه مجموعة الاسر التي تفرخ للانحراف أو التشرد .

أولا : أبعاد الدراسة ومنهجها :

تحاول الدراسة المسحية الميدانية الراهنة تحديد الوضع الطبقي لمجموعات مقارنة من الاحداث المودعين ببعض مؤسسات الإيداع بمدينة الاسكندرية ، في ضوء دليل الوضع الطبقي . كما تركز الدراسة على توضيح مدى ارتباط الطبقة الاجتماعية التي تنتمي اليها أسرة الحدث بموضوعات تتعلق بسن الحدث ، والمهنة السابقة له قبل ايداعه المؤسسة ، ومستوى تعليمه وترتيبه بين أخوته ، والامراض التي قد أصيب بها في صغرة وتدخل كعامل جسماني فيزيقي في انحرافه . كذلك تحاول الدراسة ايجاد مدى ارتباط الطبقة الاجتماعية بنوع الاتهام الموجه الى الحدث أو نوعية التهمة التي بسببها أودع في المؤسسة وهل هناك ارتباط

بين الطبقة وبين عود الحدث الى الانحراف ، أو اعتياده على الاجرام ؟ .

ولما كان للمسكن والجوار أثرهما في تحديد الوضع الطبقي وفي الانحراف أيضا ، كان علينا محاولة توضيح الارتباط بين الطبقة الاجتماعية وعدد حجرات المسكن ونوع الاضاءة ، ومدى استقلال الاسرة بمسكن واحد أو اشتراكها مع غيرها من الاسر في نفس المسكن اذ قد يؤثر ذلك على انحراف الصغير .

كذلك الحال بالنسبة الى الظروف الاسرية ، مثل مهنة الوالد وتعليمه وعمل الام وزواجها بغير الاب الشرعى للحدث، ودخل الاسرة ومدى كفايته . اذ قد ترتبط هذه الظروف الاسرية بنوع الانحراف ، كما أنها تدخل في تحديد الوضع الطبقي . ولهذا نحاول توضيح مدى ارتباط تلك الظروف بالطبقة الاجتماعية التي ينتمى اليها الحدث .

بالاضافة الى المسائل السابقة ، نحاول الدراسة الراهنة الاجابة على أسئلة أخرى مثل :

- أ - هل هناك ارتباط بين سن الحدث ووجه الاتهام في كل طبقة اجتماعية ؟ .
- ب - هل هناك ارتباط بين تعليم الحدث ووجه الاتهام في كل طبقة اجتماعية ؟ .
- ج - هل هناك ارتباط بين المهنة السابقة للحدث ووجه الاتهام في كل طبقة اجتماعية ؟ .
- د - هل هناك ارتباط بين ترتيب الحدث بين اخوته ووجه الاتهام في كل طبقة اجتماعية ؟ .
- هـ - هل هناك ارتباط بين مهنة الوالد ووجه اتهام الابن في كل طبقة اجتماعية ؟ .
- و - هل هناك ارتباط بين تعليم الوالد ووجه اتهام الابن في كل طبقة اجتماعية ؟ .
- ز - هل هناك ارتباط بين زواج الام بآخر ووجه اتهام الابن في كل طبقة اجتماعية ؟ .
- ح - هل تؤثر طبيعة المسكن على نوع التهمة الموجهة الى الحدث ؟ .

- ط - هل هناك ارتباط بين تعليم الحدث واعتياده على الانحراف فى كل طبقة ؟ .
- ى - هل هناك ارتباط بين المهنة السابقة للحدث واعتياده على الانحراف فى كل طبقة ؟ .
- ك - هل هناك ارتباط بين ترتيب الحدث بين اخوته واعتياده على الانحراف فى كل طبقة ؟ .
- ل - هل هناك ارتباط بين دخل الاسرة ووجه اتهام الحدث فى كل طبقة ؟ .
- م - هل هناك ارتباط بين وجه اتهام للحدث وبين التهمة السابقة ؟ .

★ العينة والتوقيت :

هذه الدراسة عبارة عن مسح شامل لجميع المودعين بمؤسسة أحداث محرم بك والمنشأة الجديدة ودار التربية الاجتماعية بمحرم بك ، اذ تشمل كل من المؤسستين الاولتين (٧٠) سبعون حدثا مودعا ، بينما تشمل المؤسسة الاخيرة (٥٠) خمسون حدثا . وتتميز المؤسسة الاخيرة بأن المودعين فيها من الاحداث شديدي الانحراف وان كان بعضهم من حالات التشرد . الا أنهم معتادى التشرد أو الانحراف وهذا لايعنى أن المؤسستين الاولتين تضمان حالات التشرد فقط ، وان كان البحث معنونا (بمؤسسات مدينة الاسكندرية) فان البحث الميدانى قد أجرى فقط على هذه المؤسسات الثلاث خلال شهر ابريل من عام ١٩٧٦ م .

★ منهج البحث وأدوات جمع البيانات :

استخدم فى هذه الدراسة المنهج الوصفى وخاصة ان طبيعة البحث ترتبط بطريقة المسح الاجتماعى للتعرف على ملامح جناح الاحداث وارتباطها بالطبقة الاجتماعية . كما استخدم المنهج المقارن وذلك لطبيعة البحث - أيضا - حيث أن ثمة مقارنة بين ثلاث مؤسسات أو مجتمعات للبحث واستخدم أيضا المنهج التحليلي لتوضيح بعض المسائل التى قد لا توضحها طبيعة الارقام المتحصل عليها من خلال الدراسة اذ أن هذه الارقام الاحصائية تتضمن تفسيرات كيفية، يجب على الباحث أن يوضحها ويفسرها. فالارقام تصور الواقع والتحليل يبين كيفية وجود الواقع على هذا النحو دون غيره .

أما عن أدوات جمع البيانات فقد وضعت استمارة للبحث تضمنت مجموعة من الاسئلة وفقا لبنود الدراسة ، وقد استخدمت المقابلة الفردية مع حالات الدراسة لاستيفاء هذه الاداة . الا أنه قد تم اجراء اختبار مبدئي للاستمارة ، تحددت في ضوءه متغيرات الاسئلة ، وأعيد ترتيب الاسئلة وفقا لمسياق المقابلة ، كما أعيدت بعض صياغات الاسئلة لتتناسب مع طبيعة لغة الحدث موضوع الدراسة ، وقد يتضح هذا من خلال مجموعـات المتغيرات ، حيث حذفت المتغيرات التي لم تنل أية استجابة من المبحوثين (١) . وقد شملت استمارة البحث ما يلي من موضوعات :

١ - بيانات عن الحدث :

- أ - العمر .
- ب - المهنة السابقة قبل الايداع .
- ج - ترتيب الحدث بين اخوته .
- د - تعليم الحدث .
- هـ - الامراض التي أصيب بها الحدث قبل الايداع .

٢ - ظروف الاتهام :

- أ - طبيعة الاتهام .
- ب - الاتهام السابق (العود والاعتیاد) .

٣ - المسكن :

- أ - عدد حجرات المسكن .
- ب - نوعية الاضاءة .
- ج - نوعية المسكن (مستقل أو مشترك) .

٤ - الاسرة :

- أ - مهنة الوالد .
- ب - تعليم الوالد .
- ج - عمل الام .
- د - زواج الام بآخر .
- هـ - دخل الاسرة .
- و - مدى كفاية الدخل .

(١) يرجع في ذلك الى الملحق المرفق الخاص باستمارة البحث .

ثانيا : دليل الوضع الطبقي :

اعتمادا على المقياس الذي خرجنا به من دراستنا في الدكتوراة والخاص بتحديد الوضع الطبقي في ضوء الدخل والتعليم والمهنة ، نحاول أن نضع دليلا أكثر ملاءمة مع طبيعة جمهور البحث الراهن ، بحيث نقوم بتعديل بعض البنود الفرعية داخل كل متغير ، مع الحفاظ على الخط العام للمقياس . وازدافة «المسكن» كمتغير جديد لما له من أثر في طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته . وقد قمنا بهذا التعديل على أساس عدد من الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية المتغير الجديد المضاف الى المقياس الحالي بالازدافة الى العوامل الاقتصادية والمهنية والتعليمية .

ففي الدراسة الشهيرة عن « المتاون Elmtown » يعتمد هولنجهيد وريدلش على منطقة الإقامة والمهنة والتعليم كمتغيرات لتحديد الوضع الطبقي (١) . بينما يعتمد ساريولا على مجموعة من العوامل منها درجة التعليم والمهنة وعدد حجرات المسكن وبعض مزايا المسكن مثل وجود الكهرباء والمياه الجارية والممتلكات التكنولوجية كالراديو والتلفزيون ، وإجمالي الدخل ومتوسط دخل الفرد .٠٠ وغير (٢) ويحدد ميرز وشيفرز الطبقات الاجتماعية عن طريق الثروة والمستوى التعليمي والمنزلة الاجتماعية والمهنة ومنطقة السكنى (٣) .

ويعتمد هتزلر على محل الإقامة وثروة الأسرة والتأثير الشخصي والدخل والوضع الأسري والمنزلة المهنية وحالة المسكن والتعليم ، كمتاير طبقية ، رغم أن المبحوث هو الذي يعطى لنفسه الدرجة التي يراها (٤) .

- (1) Hollingshead A. B. & F. C. Redlich; "Social Stratification and Psychiatric Disorders; A. S. R.; Vol. 18, 1953, PP. 163-169.
- (2) Sariola S.; "Defining Social Class in two Finish Communities; inter. Socio. Associ, Vol. II, PP. 108-116.
- (3) Myers. K. & Leslie Schaffers; "Social Stratification and Psychiatric Practice : A study of an Out-patient Clinic"; A. S. R., Vol. 19, 1954. P. 308.
- (4) Hetzler S. A.; An Ivestigation of the Distinaitreiness of Social Class"; A.S.R.; Vol. 18. 1953; PP. 493-497.

وإذا كان شابين Chapin قد وضع مقياسه على أساس مستلزمات الحياة وظروفها ، واعتمد على « التحليل العامل » حيث انتهى الى أهمية الدخل والممتلكات المادية والتعليم والمشاركة في الانشطة الاجتماعية (١) فلنا أن نستخرج من هذا المقياس بعض المعايير التطبيقية الهامة التي تتلام مع طبيعة مجتمعنا . على أننا ننظر الى المشاركة في الانشطة الاجتماعية على أنها عملية تمارس من خلال المهنة أولا ، ثم من خلال الانضمام الى المؤسسات السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع .

وعلى هذا ، يمكن تحديد درجات معايير المقياس الذي في ضوئه تتحدد الطبقة الاجتماعية لاسرة الحدث المنحرف أو المشرّد على النحو التالي :

٤٠ درجة	(١) دخل الاسرة
٢٠ درجة	(٢) مهنة الوالد
٢٠ درجة	(٣) تعليم الوالد
٥ درجات	(٤) عمل الام
٥ درجات	(٥) نوع المسكن
٥ درجات	(٦) عدد حجرات المسكن
٥ درجات	(٧) طبيعة الاضائة

ويقاس البند الاول على النحو التالي :

٥ درجات	(١) فئة الدخل أقل من ١٠ جنيهات شهريا
١٠ درجات	(٢) ١٠ - ٢٠
٢٠ درجة	(٣) ٢٠ - ٣٠
٣٠ درجة	(٤) ٣٠ - ٤٠

(١) انظر كتابنا بالاشتراك مع د. عبد الباسط محمد عبد المعنى وعلى عبد الرازق جليبي في المدخل الى علم الاجتماع المعاصر ، الفصل العاشر ، ص ٢٤٣ وما بعدها .

٤٠ درجة	(٥) جنیه فأكثر
٥ درجات	(٦) لا يعرف
(أقل درجات المقياس)	
٥ درجات	(٧) لم يبين
(أقل درجات المقياس)	
وتتوزع درجات البند الثانى الخاص بمهنة الوالد على هذا النحو :	
١٢ درجة	(١) موظف
٨ درجات	(٢) عامل صناعى
٨ درجات	(٣) تاجر أو بائع صاحب محل
٤ درجات	(٤) مزارع
٤ درجات	(٥) جندى أو مجند
٨ درجات	(٦) حرفى
٨ درجات	(٧) أعمال حرة
٤ درجات	(٨) بالمعاش
(أقل درجات المقياس)	
٤ درجات	(٩) متوفى
(أقل درجات المقياس)	
صفر	(١٠) لا يعمل (عاطل)
صفر	(١١) يعمل بالجريمة

والملاحظة أن الفئة الأخيرة تضم بائعى المخدرات والسارقين والخارجين على القانون ومن اليهم • وهذه ليست مهنة وانما ضرب من النشاط ينبذه المجتمع ولا يقدره ، ولذلك فليس لهذه الفئة أية درجة فى مقياس المكانة الاجتماعية وخاصة أننا اعتمدنا فى تحديد الدرجات السابقة للمقياس المهنى على الدراسة الميدانية التى أجريناها فى بحث الدكتوراه مع الاحتفاظ بالنسب والمعدلات لكل فئة وتتوزع درجات البند الثالث المرتبط بتعليم الاب كما يلى :

صفر	(١) أمى
٣ درجات	(٢) يقرأ ويكتب
٦ درجات	(٣) ابتدائى
٩ درجات	(٤) اعدادى

- (٥) ثانوى
(٦) جامعى
١٢ درجة
١٦ درجة

وقد احتسبت الدرجة فى هذا المقياس التعليمى على أساس سنوات التحصيل الدراسى • بينما توزعت الدرجات الخاصة بعمل الام على النحو التالى :

- (١) موظفة
(٢) عاملة
(٣) خادمة
(٤) متوفية
(٥) لاتعمل
٥ درجات
٣ درجات
٣ درجات
١ درجة واحدة (أقل درجات المقياس مع الاحتفاظ بالنسب)
صفر

أما نوع المسكن فتتوزع درجاته على هذا النحو :

- (١) مستقل ٥ درجات (٢) مشترك صفر
وتتوزع الدرجات التالية على المتغير الخاص بعدد حجرات المسكن :

- (١) حجرة واحدة
(٢) حجرتين
(٣) ثلاث حجرات
(٤) اربعة فأكثر
٢ درجتان
٣ درجات
٤ درجات
٥ درجات

أما الدرجات الخاصة بإضافة المسكن فتتوزع على النحو التالى :

- (١) كهرباء ٥ درجات (٢) كيروسين صفر
وعلى هذا ، تحددت ١٠٠ درجة لدليل الوضع الطبقي
وضعه فى فئات طول كل فئة عشرين درجة على هذا النحو :
(١) من يقعون فى الطبقة العليا وهم الذين يصل مجموع درجاتهم فى الدليل من ٨٠ الى الدرجة النهائية •
(٢) من يقعون فى الطبقة بين العليا والوسطى ويحصلون على درجات لا تقل عن ٦٠ درجة ولا تزيد عن ٨٠ درجة •

- (٣) من يقعون في الطبقة الوسطى بحيث لا تقل درجاتهم عن ٤٠ درجة ولا تزيد عن ٦٠ درجة .
- (٤) من يقعون في الطبقة بين الوسطى والدنيا وهم الذين يصل مجموع درجاتهم من عشرين درجة ولا تصل الى الاربعين .
- (٥) من يقعون في الطبقة الدنيا وهم الذين لم يصلوا الى ٢٠ درجة في دليل الوضع الطبقي .

ولقد اوضحت الدراسة المسحية الميدانية أن الطبقة العليا لا وجود لها بين أسر جمهور البحث ، بينما توزعت هذه الاسر على بقية الطبقات وان كان الاتجاه العام يميل الى أن حوالى ثلاثة أرباع أسر العينات الثلاث تقع في الطبقة بين الوسطى والدنيا ، يلي ذلك من يقعون في الطبقة الوسطى ، ثم الطبقة الدنيا . وتأتى قلة من الاسر في الطبقة بين العليا والوسطى باستثناء مؤسسة محرم بك التى تخلص من هذه الطبقة تماما .

ولتصوير البناء الطبقي لأسر المودعين بمؤسسات الدراسة يتضح - كما سبقت الإشارة - أن ٧٤٪ من أعضاء المؤسسة الاولى تقع أسرهم في الطبقة بين الوسطى والدنيا ، يلي ذلك من يقعون في الطبقة الوسطى (بنسبة ١٨٪) ، وتتساوى معدلات من يقعون في الطبقة بين العليا والوسطى وفي الطبقة الدنيا على السواء (اذ تبلغ ٤٪ من مجموع حالات هذه المؤسسة) .

كما يتضح أن مؤسسة محرم بك تخلص من الطبقتين الاولى والثانية، وأن غالبية الاحداث المودعين بها تقع أسرهم في الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٨١٫٤٣٪) يلي ذلك من يقعون في الطبقة الوسطى (بنسبة ١٠٪) واخيرا اعضاء الطبقة الدنيا (بنسبة ٨٫٥٧٪ من مجموع حالات المؤسسة سائلة الذكر) .

أما المؤسسة الاخيرة (المنشية الجديدة) فان حوالى ثلاث أرباع حالات البحث (بنسبة ٧٤٫٢٨٪) تقع أسرهم - أيضا - في الطبقة بين الوسطى والدنيا ، يلي ذلك من يقعون في الطبقة الوسطى (بنسبة ١٧٫١٤٪) ، وتتساوى معدلات من يقعون في الطبقتين بين العليا والوسطى والطبقة الدنيا (بنسبة ٤٫٢٩٪ لكل منهما) . وهذه البيانات - جميعها -

توضح أن البناء الطبقي لاسر الاحداث المودعين بمؤسسات الدراسة الثلاث ، متشابهة ، اذ ترتفع معدلات الطبقة بين الوسطى والدنيا ، تليها معدلات الطبقة الوسطى . ومن الملاحظ كذلك ان غالبية أسر جمهور البحث - ككل - تقع في الطبقة الوسطى فما دونها اذ تصل المعدلات الى أكثر من ٩٥٪ من الحالات .

ثالثا : الطبقة الاجتماعية وبيانات أساسية عن الحدث :

نحاول في هذا البند توضيح مدى ارتباط الطبقة الاجتماعية بمجموعة من المتغيرات المتعلقة بالحدث نفسه مثل سنه ومستوى تعليمية والمهنة السابقة له قبل ايداعه ، وترتيبه بين الابناء من جانب . ومن الجانب المقابل محاولة ايضاح مدى الارتباط بين هذه المتغيرات وبين وجه اتهام الحدث أو تكراره للانحراف في الطبقة الوسطى والطبقة بين العليا والوسطى في مؤسستين فقط ولا توجد في المؤسسات الثلاث . وذلك كمحاولة لاجابة عن الاسئلة المتعلقة بوجود علاقة بين سن الحدث ونوع التهمة الموجهة اليه مثلا ، وغيرها من أسئلة على شاكلة ما أوضحناه .

١ - توضح البيانات العلاقة بين الوضع الطبقي لاسر التي ينتمى اليها الاحداث وبين سن الحدث (١) في المؤسسة الاولى (شديدي الانحراف) ، اذ يتضح أن نصف أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى يقعون في فئة العمر ١٤ - ١٦ سنة، بينما يقع النصف الاخر في الفئة (١٨ - ٢٠) . ويقع أكثر من نصف أعضاء الطبقة الوسطى (بنسبة ٥٥,٥٦٪) في الفئة (١٤ - ١٦) يليهم من يقعون في الفئة التالية ١٦ - ١٨ سنة (بنسبة ٣٣,٣٣٪) وأخيرا من يقعون في الفئة ١٨ - ٢٠ سنة (بنسبة ١١,١١٪) . أما الطبقة بين الوسطى والدنيا فتزداد معدلات من يقعون

(١) يحدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الحدث بأنه من لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة . ثم تعدل هذا القانون ، ليحدد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ ، الحدث بأنه من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في احدى حالات التعرض للانحراف (المادة الاولى) .

فى الفئة ١٦-١٨ سنة (بنسبة ٣٧ر٨٤٪) يليهم من يقعون فى الفئة ١٤ - ١٦ سنة (بنسبة ٢٧ر٠٣٪) ثم من يقعون فى الفئة ١٨-٢٠ سنة (بنسبة ٢٤ر٣٣٪) يلى ذلك من يقعون فى الفئة ١٢ - ١٤ سنة (بنسبة ٨ر١١٪) وأخيرا من يقعون فى فئة العمر الاخيرة « ٢٠ الى الحد القانونى » (بنسبة ٢ر٧٪) . والملاحظ أن الفئة الاخيرة لم ينص عليها فى المادة الاولى من القانون السابق الإشارة اليه ، الا أن الفترة من ١٨ الى ٢١ سنة تعتبر فترة انتقالية من الممكن أن يودع خلالها الشاب دارا للايداع . وفى الغالب فإن الحالات التى تقع فى هذه الفترة من معتادى الانحراف .

والملاحظ عموما أن معظم حالات البحث ككل تقع فى الفئة من ١٤ الى ١٨ سنة (بنسبة ٦٤٪) يلى ذلك من يقعون فى الفئة ١٨ - ٢٠ ثم الفئة ١٢ - ١٤ وأخيرا الفئة ٢٠ الى السن القانونية وهذا يتفق مع توزيع معدلات مختلف الطبقات فى هذه المؤسسة .

واذا حاولنا ملاحظة بيانات مؤسسة محرم بك ، فإن البيانات توضح أن جميع الحالات لم تصل الى أكثر من ١٦ سنة ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة هذه المؤسسة حيث لاتضم بين المودعين فيها أحداثا ممن يطلق عليهم شديدى الانحراف أو معتادى الاجرام والتشرد .

ويقع أكثر من نصف أعضاء الطبقة الوسطى فى فئة العمر « ١٢ - ١٤ سنة » (بنسبة ٥٧ر١٤٪) يليهم من يقعون فى الفئة « أقل من ١٢ سنة » (بنسبة ٢٨ر٥٧٪) ثم من يقعون فى الفئة « ١٤ - ١٦ سنة » (بنسبة ١٤ر٢٩٪) . وتكاد تتشابه النتيجة السابقة مع ما توصلنا اليه فى الطبقة بين الوسطى والدنيا ، اذ يقع ٦٨ر٤٢٪ من مجموع أعضائها فى الفئة ١٢ - ١٤ سنة، يلى ذلك من يقعون فى الفئة « أقل من ١٢ سنة » بنسبة ٢٤ر٥٦٪ ، ثم من يقعون فى الفئة « ١٤ - ١٦ سنة » (بنسبة ٧ر٠٢٪) أما أعضاء الطبقة الدنيا فيتقاسمون الفئتين الاولى والثانية من فئات العمر .

وتدلنا البيانات على نفس التوزيع الخاص بالاعمار والطبقة فى مؤسسة المنشية الجديدة ، اذ يتضح أن جميع أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا يقعون فى فئة العمر « ١٤ -

١٦ سنة « بينما يقع أكثر من ثلثي أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٦٩ر٢٣٪) في نفس الفئة السابقة ، يلي ذلك من يقعون في الفئة ١٢ - ١٤ سنة (بنسبة ١٧ر٣١٪) ثم من يقعون في الفئة من ٢٠ سنة الى السن القانوني (بنسبة ١٣ر٤٦٪) .

والملاحظ على البيانات السابقة والخاصة بسن الاحداث المنحرفين أو المشردين في المؤسسات الثلاث ، أن متوسط السن يأخذ معـدلا عاليا في المؤسسة الاولى (شديدي الانحراف) اذ يبلغ ١٦ر٦ سنة ، يلي ذلك متوسط السن في مؤسسة المنشية الجديدة ويبلغ ١٥ر٣٤ سنة ، وأخيرا مؤسسة محرم بك ويبلغ ١٢ر٦ سنة . وهذا يتفق مع خصائص هذه المؤسسات الوحيدة (شبة المغلقة) بمدينة الاسكندرية .

وفيما يرتبط بمتغير العمر ، نحاول أن نوجد علاقة ارتباطه بوجه اتهام الحدث ، وذلك لأعضاء النماذج الثلاثة على السواء ، ولكن في ثلاث طبقات تشترك في وجودها نماذج الدراسة . فجرائم السرقة مثلا - في الطبقة الوسطى - يتزايد معدلها في فئة العمر ١٤-١٦ سنة اذ تبلغ ٧٣ر٣٣٪ من مجموع حالات السرقة ، وكذلك الحال بالنسبة للطبقة بين الوسطى والدنيا اذ تصل الى ٣٦ر٠٧٪ من مجموع حالات السرقة بهذه الطبقة ، وتكاد تتفق نفس النتيجة في الطبقة الدنيا اذ يصل المعدل في نفس فئة العمر ونفس وجه الاتهام ٤٢ر٨٦٪ . هذا وتتضاءل معدلات السرقة لدى من يقعون في فئات العمر الأقل من الفئة السابقة أو الأعلى منها على السواء . وفيما يتعلق بالتشرد فان حالات الطبقة الوسطى جميعا تقس في نفس الفئة العمرية السالف الإشارة إليها ، بينما تأخذ هذه الفئة أعلى معدلات التشرد بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٢٣ر٠٧٪) بعد الفئة ١٢ - ١٤ سنة التي تحوز نصف المعدلات ، يلي ذلك من هم أقل من ١٢ سنة ، ثم تتعادل المعدلات كلما ارتفع السن في الطبقة بين الوسطى والدنيا وتحصل جرائم المخدرات على ثلثي أعضاء الطبقة الوسطى في الفئة العمرية ١٤ - ١٦ سنة ، بينما تقع جميع حالات المخدرات في نفس الفئة العمرية بالطبقة بين الوسطى والدنيا . كذلك يتزايد معدل حالات المروق في الفئة ١٢-١٤ سنة (بنسبة ٤٤ر١٢٪) تليها الفئة ١٤-١٦ سنة (بنسبة ٣٢ر٣٥٪) ثم الفئة أقل من ١٢ سنة (بنسبة ١٤ر٧١٪) من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا . ويقع ثلثي المارقين من أعضاء الطبقة

الدنيا فى فئة العمر (أقل من ١٢ سنة) بينما يقع الثلث الآخر من الفئة ١٢ - ١٤ سنة فى نفس الطبقة . بينما يتوزع المارقون من أعضاء الطبقة الوسطى توزيعاً متساوياً بين الفئات العمرية الثلاث الأولى والفئة الخامسة .

والملاحظ عموماً أن السرقة تتزايد معدلاتها بين أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا ، وكذلك النشرد والمروق والتسول ، وقد يرجع ذلك الى كبر حجم هذه الطبقة بين الأحداث المنحرفين أو المشردين . بينما الجناية الوحيدة التى ارتكبت (القتل) كان الحدث من أبناء الطبقة الوسطى ويقع عمره فى الفئة ١٤ - ١٦ سنة . والملاحظ أيضاً أن فئة العمر ١٤ - ١٦ سنة هى أخصب فترات العمر انحرافاً وتشرداً على السواء . وهذا يتفق مع متوسطات السن التى خرجنا بها من تحليل البيانات بالسن والطبقة الاجتماعية .

٢ - وإذا انتقلنا الى تعليم الحدث ، فإن البيانات توضح ذلك موزعاً على مختلف الطبقات بالمؤسسة الأولى . حيث تدل البيانات أن أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى يتقاسمون المعدلات الأميين وبين الذين يقرأون ويكتبون ، وكذلك أعضاء الطبقة الدنيا بين فئة من يقرأ ويكتب وفئة من حصل على مؤهل ابتدائي . بينما توضح البيانات أن أكثر من نصف أعضاء الطبقة الوسطى (بنسبة ٥٥ر٥٦٪) قد حصلوا على مؤهل ابتدائي ، يلي ذلك ثلث أعضاء الطبقة من الذين يقرأون ويكتبون ، بينما ١١ر١١٪ منهم لا يعرفون القراءة أو الكتابة . وفى الطبقة بين الوسطى والدنيا ، نجد أن أكثر من نصف أعضائها وصلوا الى المرحلة الابتدائية (بنسبة ٥٤ر٠٧٪) يلي ذلك الاميون (بنسبة ٢٤ر٣٢٪) ثم الذين يقرأون ويكتبون (بنسبة ١٨ر٩١٪) وأخيراً من حصلوا على مؤهل اعدادى (بنسبة ٢ر٧٪ من مجموع أعضاء هذه الطبقة) . وهذه البيانات عموماً لا توضح أى ارتباط بين تعليم الحدث وبين الطبقة التى ينتمى اليها .

وفى مؤسسة محرم بك لا يوجد أحد من أعضائها قد حصل على مؤهل اعدادى على السواء فى كل الطبقات . بينما تتزايد معدلات من يقرأون ويكتبون فى الطبقات الثلاث الوسطى ، ووسطى الدنيا ، والدنيا (بنسب

٥٧١٤٪ - ٧٠١٨٪ - ٦٦٧٦٪ على التوالي) يلي ذلك من يقومون في فئة الأيمن (بنسبة ٢٨٥٧٪ - ٢٤٥٦٪ - ٣٣٣٣٪ في الطبقات الثلاث على التوالي) . وتترايد نسبة الحاصلين على مؤهل ابتدائي في الطبقة الوسطى (بنسبة ١٤٢٩٪) عنها في الطبقة بين الوسطى والدنيا اذ تبلغ ٥٢٦٪ من أعضاء الطبقة ولا يوجد أحد من أعضاء الطبقة الدنيا في هذه الفئة . وربما تعطى هذه الفئة الأخيرة - فقط - مؤشرا يربط بين التعليم والطبقة بمعنى أنه كلما ارتقت الطبقة كلما زاد معدل الحاصلين على مؤهل ابتدائي من أعضاء نفس الطبقة .

أما المؤسسة الأخيرة (المنشية الجديدة) فتوضح البيانات أنه لا توجد حالة قد حصلت على مؤهل ابتدائي ، بينما يتزايد معدل الحاصلين على مؤهل اعدادى بانخفاض الطبقة اذ تبلغ النسبة ٣٣٣٣٪ من مجموع أعضاء الطبقة الدنيا وتبلغ ٣٨٥٪ من مجموع أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا، ولم يحصل أى من أعضاء الطبقة الوسطى أو وسطى العليا على المؤهل الاعدادى . وتبين النتائج فيما يتعلق بالذين يقرأون ويكتبون اذ تبلغ معدلات هذه الفئة في الطبقة بين العليا والوسطى ٦٦٦٧٪ وفي الطبقة الوسطى ٣٣٣٣٪ وترجع المعدلات الى الزيادة في الطبقة بين الوسطى والدنيا اذ تصل الى ٤٠٣٨٪ من مجموع أعضائها . وفيما يتعلق بالاميين تبدو نفس النتائج أيضا، اذ تبلغ المعدلات في الطبقة بين العليا والوسطى والدنيا لتصل الى ٥٥٧٧٪ ثم تتزايد في الطبقة الدنيا لتصل الى ٦٦٦٧٪ .

وعموما فليس ثمة اتجاه ثابت لارتباط التعليم بالطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها الحدث . وهذه النتائج تؤكد على صلاحية دليل الرضع الطبقي الذى أخذ فى اعتباره تعليم الاب وليس تعليم الحدث نفسه كأحد بنود المقياس الطبقي .

الا أن نظرة شاملة فى نتائج المؤسسات الثلاث لتوضح لنا ازدياد نسبة الاميين فى المؤسسة الأخيرة عنها فى الثانية عنها فى الأولى . وازدياد نسبة الذين يقرأون ويكتبون فى المؤسسة الثانية عنها فى الثالثة عنها فى الأولى . ورغم هذا لا يتضح لنا ارتباطا ايجابيا أو سلبيا بين الطبقة وتعليم الحدث .

ولنحاول توضيح مدى الارتباط بين تعليم الحدث ووجه الاتهام الموجه اليه في كل من الطبقات الوسطى ووسطى الدنيا والدنيا . وتوضح البيانات أن الذين ضبطوا في حالات السرقة ويقعون ضمن أعضاء الطبقة الوسطى ، ترتفع معدلات الذين يقرأون ويكتبون منهم (بنسبة ٤٦٦٦٪) وتتعاادل معدلات الاميين أو الذين حصلوا على مؤهل ابتدائي (بنسبة ٢٦٦٧٪ لكل منهما) . بينما تقع حالة التشرد وحالة القتل من أعضاء هذه الطبقة في فئة الاميين . أما حالات المخدرات والتسول فان ثلثي الاعضاء يقعون في فئة الاميين ، ويقع الثلث الآخر في فئة الذين يقرأون ويكتبون . ويتقاسم المارقون فئتي الذين يقرأون ويكتبون والذين حصلوا على مؤهل ابتدائي .

وفيما يتعلق بأعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا فان جرائم السرقة توضح انخفاض معدل مرتكبيها كلما ارتقى المستوى التعليمي ، وكذلك الحال بالنسبة لحالات التشرد ، على العكس من حالات المخدرات والتسول التي تتزايد نسبتها كلما ارتقى المستوى التعليمي للحدث . بينما تتأرجح معدلات الزيادة والنقصان فيما يرتبط بالمارقين اذ تقع أعلى المعدلات في فئة الذين يقرأون ويكتبون يلي ذلك الاميون فالحاصلون على مؤهل ابتدائي وأخيرا الحاصلون على مؤهل اعدادي ، وتكاد تتفق النتائج مع أعضاء الطبقة الدنيا فيما يتعلق بالسارقين اذ ينخفض معدلهم بارتفاع المستوى التعليمي . ومعنى هذا أن (السرقة) - فقط - كوجه اتهام ينخفض معدل مرتكبيها كلما ارتقى الوضع التعليمي في الطبقتين وسطى الدنيا والدنيا .

أما اذا حاولنا توضيح مدى ارتباط تعليم الحدث وتكرار الانحراف أو التشرد فاننا سوف نسأل عن تهمة سابقة ارتكبتها . ففي الطبقة الوسطى يقع ثلاثة ارباع الذين اعتادوا التشرد في فئة الاميين ، ويقع الربع الأخير في فئة الحاصلين على مؤهل ابتدائي متساوية (بنسبة ٣٦٣٧٪ لكل منهما) بينما ينخفض المعدل فيمن يقرأون ويكتبون (بنسبة ٢٧٢٧٪) ومعنى هذا أن بيانات أعضاء الطبقة الوسطى لا تعطي مؤشرا للارتباط بين مستوى تعليم الحدث وتكراره للانحراف كذلك الحال بالنسبة للطبقة بين الوسطى والدنيا اذ تتساوى معدلات الذين تعودوا

السرقه بين الاميين والحاصلين على مؤهل ابتدائي (بنسبة ٣٥٩٪ لكل منهما) يلى ذلك معدل الذين يقرأون ويكتبون (بنسبة ٢٥٦٤٪) ثم الحاصلون على مؤهل اعدادى (بنسبة ٢٥٦٪) . وفيما يتعلق بحالات تكرار التشرد فان ثلاثة أرباع هذه الفئة لم تتعلم أبدا ، بينما يقع الربع الأخير فى فئة الحاصلين على مؤهل ابتدائي . وتوضح البيانات أن نصف الذين تعودوا المروق يقرأون ويكتبون يلى ذلك الاميون المارقون (بنسبة ٣٣٣٪) ثم الحاصلون على مؤهل اعدادى (بنسبة ١١١٪) فالحاصلون على مؤهل ابتدائي (بنسبة ٥٦٪) ويقع أكثر من نصف معتادى التسول (بنسبة ٥٧١٤٪) فى فئة الذين يقرأون ويكتبون ، ويقع الباقي فى فئة الاميين .

وهكذا لاتوضح البيانات ارتباط المستوى التعليمى للحدث بتكراره للانحراف ومما يؤكد ذلك بيانات الطبقة الدنيا ، اذ يتقاسم السارقون فئة الاميين والذين حصلوا على مؤهل ابتدائي . ويتقاسم المارقون فئة الحاصلين على مؤهل اعدادى وفئة الذين يقرأون ويكتبون .

٣ - ونحاول الان دراسة المهنة السابقة للحدث قبل ايداعه فى المؤسسة ، وربط المهنة بالطبقة الاجتماعية التى تنتمى اليها أسرة الحدث من جانب ، وتوضيح مدى ارتباطها بوجه الاتهام وبتكرار الجناح فى مختلف الطبقات من جانب آخر .

وتوضح البيانات العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وبين المهنة السابقة للحدث ، اذ يتضح أن أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى جميعا كانوا يعملون بالاعمال الحرة وذلك فى مؤسسة شديدي الانحراف . بينما يقع أكثر من نصف أعضاء الطبقة الوسطى بنفس المؤسسة (بنسبة ٥٥٦٪) فى نفس فئة المهنة السابقة ، وكذلك حوالى ثلثى أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٦٢١٦٪) ونصف أعضاء الطبقة الدنيا . وهذا يعنى أن البيانات لاتوضح أية علاقة بين الطبقة وبين من كانوا يقومون بالاعمال الحرة قبل الايداع . أما فيما يتعلق بمن كانوا يعملون بالصناعة فان نسبتهم تتناقص بانخفاض المستوى الطبقي وان كانت هناك طبقتين لاتوجد فيهما حالات من هذا النوع ، اذ تبلغ نسبة العاملين

بالصناعة فى الطبقة الوسطى ١١١١٪ وتبلغ فى الطبقة بين الوسطى والدنيا ١٠٨١٪ .

وتوضح البيانات عدم وجود علاقة بين الطبقة وبين من لا يعملون قبل الايداع اذ يصل معدل هذه الفئة فى الطبقة الوسطى ٢٢٢٪ ، ثم يتناقص المعدل ليصل الى ١٦٢٪ فى الطبقة بين الوسطى والدنيا ، ثم يتزايد المعدل ليصل الى ٥٠٪ من اعضاء الطبقة الدنيا . اما من كانوا يعملون (بمحل) فان نسبتهم فى الطبقة الوسطى ١١١١٪ وفى الطبقة بين الوسطى والدنيا ٨١٪ وهذا يعنى ان فئة المهن هذه تتشابه مع فئة عمال الصناعة .

وعموما فان النسبة الغالبة من اعضاء هذا النموذج كانوا يعملون بالأعمال الحرة، وهذا واضح فى مختلف الطبقات ، يلى ذلك من كانوا بغير عمل ، ثم عمال الصناعة فالذين يعملون فى محال . وتتناقص النتائج السابقة مع بيانات المؤسسة الثانية (محرم بك) اذ ترتفع معدلات الباعة الجائلين قبل الايداع (بنسبة ٤١٤٣٪ من مجموع حالات الدراسة ككل) يليهم من كانوا يعملون بمحل (بنسبة ٢٤٢٨٪) ثم من كانوا بغير عمل (بنسبة ١٧١٤٪) فالذين كانوا يقومون بأعمال حرة (بنسبة ١٤٢٩٪) واخيرا عمال الصناعة (بنسبة ٢٨٦٪) .

والملاحظ من هاتين النتيجةين الخاصتين بالمؤسستين السابقتين أن من تعودوا الانحراف أو التشرذ ، لم يحددوا عملا معيناً فيقومون (بأعمال حرة) اذ تبلغ معدلات هذه الفئة فى مؤسسة شديدي الانحراف ٦٢٪ من مجموع حالات الدراسة ، على حين أن من قال بنفس الفئة المهنية من المؤسسة الاخرى ١٤٢٩٪ فقط من مجموع الحالات ، وهذا يعنى أن متكرري الانحراف يمتنعون عن ذكر المهنة السابقة لانهم - حقيقة - يعملون بالانحراف وحتى قبل الايداع . وهذا أيضا يتفق مع نتائج المؤسسة الثالثة اذ كان اغلبيية المودعين بها يعملون بالصناعة ٦١٤٢٪ يليهم عمال الخدمات (بنسبة ١٢٨٦٪) . الا أن مجموعة من المودعين بهذه المؤسسة قد أكدت انها كانت تعمل (بالتسول) (بنسبة ١٢٨٦٪) وهى نفس المجموعة تقريبا - التى تكرر انحرافها .

وتوضح البيانات العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والمهنة السابقة للحدث قبل الايداع بمؤسسة محرم بك ، اذ لاتدل البيانات عن ارتباط هذين المتغيرين الا فيمن كانوا يعملون بمحل حيث تتناقص معدلاتهم كلما انخفض المستوى الطبقي . أما من كانوا يعملون كبائعين جائلين ومن لم يسبق لهم العمل فكانت المعدلات بين الزيادة والنقصان دون ايضاح لارتباط معين بين المهنة والطبقة . ففي الفئة الاخيرة - مثلا - ترتفع معدلات أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٤٣ر٨٥٪) ، يلي ذلك معدلات أعضاء الطبقة الدنيا من نفس الفئة المهنية (بنسبة ٣٣ر٣٣٪) ثم من يقعون في الطبقة الوسطى (بنسبة ٢٨ر٥٧٪) .

أما المؤسسة الثالثة ، فتوضح البيانات ارتباط الطبقة بفئة المتسولين اذ ترتفع معدلات هذه الفئة كلما انخفض المستوى الطبقي . وكذلك ترتفع معدلات من لم يعملوا قبل الايداع كلما ارتفع المستوى الطبقي . وليس ثمة دلالات أخرى في هذه المؤسسة . اذ أن أعلى معدلات من كانوا يعملون بالصناعة متساوية في الطبقة عليا الوسطى والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا (بنسبة ٦٦ر٦٧٪ من مجموع أعضاء كل طبقة على حدة) بينما تقل المعدلات الى حد ما (بنسبة ٥٩ر٦٢٪) في الطبقة بين الوسطى والدنيا . وغيا يتطرق بالباعة الجائلين فتوضح البيانات أن أعلى معدل لهذه الفئة يقع في الطبقة بين الوسطى والدنيا ، يلي ذلك من يقعون في الطبقة الوسطى ، ولا توجد حالات لهذه الفئة المهنية في الطبقتين عليا الوسطى أو الدنيا على السواء . وتكاد تنطبق نفس النتيجة على فئة عمال الخدمات .

واذا تعمقنا العلاقة بين المهنة السابقة للحدث قبل الايداع ووجه الاتهام فاننا نلاحظ أن الذين تم القبض عليهم بتهمة السرقة من أبناء الطبقة الوسطى في النماذج الثلاثة ككل ، تتساوى معدلاتهم بين عمال الصناعة والذين كانوا يقومون بأعمال حرة (بنسبة ٢٦ر٦٧٪ لكل منهما) يلي ذلك من لم يكن له عمل (بنسبة ٢٠٪) ثم فئة الباعة الجائلين (بنسبة ١٣ر٣٣٪) وأخيرا تصل أقل المعدلات في فئة التسول والذين يعملون بمحل (بنسبة ٦٦ر٦٦٪ لكل منهما من مجموع حالات السرقة) . واذا تعمقنا نفس وجه الاتهام بالطبقة بين الوسطى والدنيا ، فاننا نلاحظ

ارتفاع معدلات من كانوا يعملون بأعمال حرة (بنسبة ٣٦٠٧٪) يليهم
عمال الصناعة (بنسبة ٢٧٨٧٪) وتتساوى معدلات المتسولين والذين
كانوا يعملون بمحل ومن كانوا بغير عمل (بنسبة ٤١٩٪) . والملاحظ أن فئة
وأخيرا تأتي فئة عمال الخدمات (بنسبة ٤٩٢٪) . والملاحظ أن فئة
« الأعمال الحرة » تحوز أعلى معدلات السرقة بين الاحداث . ومما يؤكد
ذلك نتائج الطبقة الدنيا ، إذ يصل معدل هذه الفئة ٤٢٨٥٪ ، تليها فئة
عمال الصناعة (بنسبة ٢٨٥٧٪) ، وتتساوى فئة المتسولين ومن كانوا
بلاعمل (بنسبة ١٤٢٩٪) . وهذا يؤكد تصدر فئة « الأعمال الحرة »
« عمال الصناعة » فيما يتعلق بتهمة السرقة .

وبالرجوع الى الطبقة الوسطى ، نجد أن جميع حالات التشرد والقتل تقع
في فئة عمال الصناعة ، بينما يقع ثلثي الذين تم القبض عليهم في حالات
مخدرات في هذه الفئة المهنية ، ويقع الثلث الاخر في فئة الذين كانوا
يعملون بمحل . أما حالات المروق من الطبقة الوسطى فقد كان نصفهم
من غير العاملين قبل الايداع ، بينما كان الربع يعمل بالصناعة ، والربع
الاخر بالأعمال الحرة . كذلك حالات التسول حيث تتساوى معدلات من
كانوا يعملون بالخدمات أو الباعة الجائلين أو بمحل أو بدون عمل (بنسبة
٢٥٪ لكل فئة) .

وفيما يتعلق بالطبقة بين الوسطى والدنيا ، فإن أعلى معدلات حالات
النشرد تقع في فئة الباعة الجائلين ، تليها عمال الصناعة ، ثم من كانوا
يعملون بمحل أو كانوا بلاعمل ، فالذين قالوا بأنهم كانوا يعملون
بأعمال حرة ، وأخيرا فتتى عمال الخدمات والمتسولين . أما أعلى معدلات
حالات المخدرات من هذه الطبقة فهي تقع في فئة عمال الصناعة (بنسبة
٥٧١٤٪) يليها عمال الخدمات للأعمال الحرة . وتقع أعلى معدلات
حالات المروق بنسبة (٤١١٧٪) في فئة الباعة الجائلين يليها من يقعون
في فئة من كانوا يعملون بمحل (بنسبة ١٧٦٥٪) ثم عمال الصناعة ،
فالذين كانوا بلاعمل ، ثم الذين كانوا يقومون بأعمال حرة ، فعمال
الخدمات . ويقع ثلث حالات التسول في فئة عمال الصناعة والباعة
الجائلين على السواء ، بينما يقع ١١١٪ منهم في فئة الأعمال الحرة
والذين كانوا يعملون بمحل والذين كانوا بلاعمل قبل الايداع .

أما أعضاء الطبقة الدنيا ، فإن ثلثي حالات المروق كانت تعمل في فئة الباعة الجائلين ، بينما يقع الثلث الآخر في فئة من لا يعملون ، وتقع حالات التسول جميعها في فئة من كانوا يعملون بمحل . وهكذا فإننا نخرج من تحليل هذه البيانات بمؤشرات فقط للفئة المهنية التي يرتفع معدلها بالنسبة لكل اتهام وفقا للطبقة الاجتماعية .

أما إذا حاولنا ملاحظة الارتباط بين المهنة السابقة للحدث قبل الإيداع وبين التهمة السابقة قبل الإيداع أيضا ، فإن أكثر من ثلث حالات السرقة كانت تعمل بالاعمال الحرة، يليها عمال الصناعة ومن كانوا بلاعمل على السواء ، ثم المتسولين والباعة الجائلين ومن كانوا يعملون بمحل . كذلك تتساوى حالات متكرري التشرد بين فئات المهن : عمال الصناعة ، والخدمات ، والاعمال الحرة ، وبلاعمل سابق . وذلك في الطبقة الوسطى لجميع حالات الدراسة ككل .

على أن أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا الذين تكررت السرقة كوجه اتهام لهم ، يقع غالبيتهم في فئة الاعمال الحرة (بنسبة ٤٣ر٥٩٪) يليهم من يقعون في فئة عمال الصناعة (بنسبة ٢٥ر٦٤٪) ثم من لا يعملون (بنسبة ١٥ر٣٩٪) ، وتتساوى معدلات من كانوا يعملون بمحل أو بالتسول (بنسبة ٥ر١٣٪) وأخيرا تتساوى معدلات عمال الخدمات والباعة الجائلون (بنسبة ٢ر٥٦٪) . وتقع نصف حالات معتادى التشرد في فئة عمال الصناعة بينما يقع النصف الآخر في فئتي عمال الخدمات والاعمال الحرة . وتقع نصف حالات معتادى المروق في فئة الباعة الجائلين ، بينما يقع ١٦ر٦٧٪ منهم في فئة عمال الصناعة أو الاعمال الحرة وتوضح البيانات أن ١١ر١١٪ منهم كانوا بلاعمل قبل-الإيداع . ويقع أكثر من نصف حالات التسول (بنسبة ٥٧ر١٤٪) في فئة الباعة الجائلين ، وتتوزع بقية الحالات توزيعا عادلا بين فئات عمال الصناعة ومن كانوا بلاعمل ومن كانوا يعملون بمحل .

أما أعضاء الطبقة الدنيا من نماذج الدراسة ككل ، فإن حالات السرقة فيها تتوزع توزيعا عادلا بين فئة عمال الصناعة، وفئة من كانوا بلاعمل . بينما تتوزع حالات المروق توزيعا عادلا أيضا بين فئة عمال الصناعة وفئة الباعة الجائلين .

والملاحظ عموماً على علاقات الارتباط أن فئات الانحراف وخاصة السرقة والتشرد تتزايد معدلاتها بين فئات المهن المرتبطة بعمال الصناعة والأعمال الحرة والباة الجائلين على اختلاف طبقات النماذج . كما أن الذين لم يعتادوا الأجرام أو الانحراف يرتفع معدلهم فى فئتي عمال الصناعة والباة الجائلين . وهذا لا يعطينا الحق فى إيجاد ارتباط القوى بين الانحراف - عموماً - وبين فئات المهن .

٤ - وإذا حاولنا توضيح أثر ترتيب الحدث بين أخوته على انحرافه وفقاً لمختلف الطبقات فإن البيانات توضح العلاقة بين الطبقة وبين ترتيب الحدث المنحرف أو المشرد فى مؤسسة شديدي الانحراف . والملاحظ عموماً ارتفاع معدلات من كانوا يقعون وسطاً بين أخوتهم حيث تقع جميع حالات الطبقة الدنيا ضمن هذه الفئة ويقع أكثر من نصف جمهور الطبقة الوسطى (نسبة ٥٥ر٥٦ ٪) فيها وكذلك نصف حالات الطبقة بين العليا والوسطى ، كما يقع ٤٣ر٢٤ ٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا فى هذه الفئة . إلا أن هذا لا يعنى أن ثمة ارتباط الى حد ما بين كون الحدث أول الأخوة أو أخيراً وبين الانحراف ، وهذا ماسوف تبينه علاقات الارتباط بين ترتيبه وبين وجه الاتهام وتكراره واسترجاع البيانات لاستكمال موقف الحالات الباقية ، فإن النصف الآخر من أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى كان ترتيبهم الأول بين الأخوة ، وفى نفس الفئة من الترتيب يقع ١١ر١١ ٪ من أعضاء الطبقة الوسطى ، ويقع ٢٢ر٦١ ٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا ، وهذا لا يعطى دلالة ارتباط ترتيب الابن الأول للأسرة بالطبقة الاجتماعية التى فرخت للجريمة أو التشرد . أما موقف الأحداث الذين كان ترتيبهم فى آخر ترتيب الأخوة فإن نسبتهم تتناقص كلما انخفض المستوى الطبقي ، اذ تبلغ النسبة فى الطبقة الوسطى ٣٣ر٣٣ ٪ ، وتبلغ فى الطبقة بين الوسطى والدنيا ٢٩ر٧٣ ٪ .

إلا أن هذا لا ينطبق على مؤسسة محرم بك ، اذ تتميز الطبقة الدنيا بأن نصف أعضائها يقعون فى فئة « الأول بين الأخوة » ويقع ٣٣ر٣٣ ٪ منهم فى فئة « الأخير » ، وتقع القلة ١٦ر٦٧ ٪ منهم فى فئة الوسط . أما أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا ، فإن أكثر من نصفهم (بنسبة ٥٦ر١٥ ٪ منهم) يقعون فى فئة « الوسط بين الأخوة » فى حين تتساوى نسبة

من كان ترتيبهم الاول أو الاخير (بنسبة ٢١.٥٪ لكل منهما) . وفي الطبقة الوسطى بنفس المؤسسة توضح البيانات تساوى معدلات من يقعون وسطا بين الاخوة أو يقعون في آخر الترتيب اذ تبلغ نسبتهم ٤٢.٨٥٪ لكل فئة منهما ، بينما يقع باقى أعضاء هذه الطبقة فى فئة « الأول » . وان كان لنا تعليق لهذا العرض ، فان البيانات توضح ارتباط ترتيب الابن - اذا كان أول الاخوة - بالطبقة الاجتماعية ، اذ يرتفع معدل الابناء الاول فى أسرهم كلما انخفض المستوى الطبقي وتعرضوا للانحراف أو التشرذم فى هذه المؤسسة .

والمتمعن للبيانات يلاحظ عدم وجود ارتباط طردى أو سلبى بين ترتيب الحدث المنحرف أو المشرذم وبين الطبقة فى مؤسسة المنشية الجديدة . اذ يقع الثلث الاخر فى فئة « الاول » ويقع الثلث الاخر فى فئة « الاخير » . ويقع نصف أعضاء الطبقة الوسطى فى فئة « الاول » أيضا ، بينما يقع ٤١.٦٧٪ منهم فى فئة « الوسط » ويقع ٨.٣٣٪ فى فئة « الاخير » . وتأخذ الطبقة بين الوسطى والدنيا ترتيبا نازلا من فئة الاوسط الى الاخير الى الاول ، على العكس من الطبقة الدنيا .

واذا تعمقنا مدى ارتباط ترتيب الحدث بأوجه الاتهام ، لنتضح لنا أن جريمة السرقة ترتفع فى حالة الابن الوسط بالطبقة الوسطى الدنيا، بينما تتعادل نسبتها فى الطبقة الدنيا مع فئات الابن الاول . كما أن وجه الاتهام هذا (السرقة) يتعادل من حيث التوزيع التكرارى بالطبقة الوسطى فى فئة الابن الاول أو الاخير على السواء ، بينما ترتفع معدلاتها فى الطبقة بين الوسطى والدنيا بفئة الابن الاخير عنها بفئة الابن الاول ، وتحوز على أقل معدلاتها فى الابن الاخير بالطبقة الدنيا . وفيما يرتبط بحالات التشرذم فانها جميعا تقع فى فئة الابن الاول بالطبقة الوسطى ، ويزايد معدلها فى فئة الابن الاخير بالطبقة بين الوسطى والدنيا ، ويتعادل منسوبها فى حالة كون الابن وسطا أو أول الابناء فى الاسرة . أما حالات المخدرات ، فان ثلثى أعضاء الطبقة الوسطى ممن تم القبض عليهم بهذه التهمة كانوا وسطا بين اخوتهم ، بينما الثلث الاخر كان الاخير، وتتفق هذه النتيجة مع أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا الذين لهم نفس نوع الاتهام . وفيما يتعلق بحالات المروق ، فان نصف هذه الحالات بالطبقة الوسطى كان وسطا بين

اخوته ، بينما ينقسم النصف الآخر على فئتي الاول والاخير . كما أن نصف أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا كانوا وسطا ، يليهم من كان ترتيبهم الاول ثم من كان ترتيبهم الاخير . الا أن حالات المروق من الطبقة الدنيا يقع ثلثها في فئة «الاخير» ويقع الثلث الاخر في فئة «الاول» . كذلك الحال بالنسبة لحالات التسول ، اذ يقع نصف أعضاء الطبقة الوسطى بالفئة « وسط » وينقسم النصف الآخر بين الفئتين الاخيرتين . ويقع أكثر من نصف حالات التسول بالطبقة بين الوسطى والدنيا بفئة « وسط » بينما يقع ٣٣٪ منهم في فئة الاخير ، ويقع ٥٦٪ في فئة « الاول » . وتقع جميع حالات الطبقة الدنيا من حالات التسول في فئة « الاول » . أما حالة القتل من الطبقة الوسطى فان ترتيبها كان الاول بين الاخوة .

أما فيما يتعلق بارتباط ترتيب الحدث بتكرار الاتهام ، فان قرابة نصف أعضاء الطبقة الوسطى الذين اعتادوا السرقة كانوا وسطا بين أخوتهم (بنسبة ٤٦٪) يليهم من كان ترتيبهم « الاخير » ثم من كان ترتيبهم « الاول » وفي نفس الطبقة اتضح أن نصف حالات متكرري التشرد كان ترتيبهم « الاول » والنصف الاخر كان ترتيبهم الوسط . أما أعلى حالات تكرار السرقة بالطبقة بين الوسطى والدنيا فكانت وسطا بين الاخوة ، يليهم من كان ترتيبهم « الاخير » ثم من كان ترتيبهم « الاول » . وبالنسبة لحالات التشرد بنفس الطبقة ، فان نصف حالات التكرار كانت في فئة « الاخير » ، بينما يقع النصف الاخر مناصفة بين الفئتين الاخيرين . ويقع أكثر متكرري المروق في الفئة « وسطا » بين الاخوة يليهم آخر الابناء ثم أولهم . وتتساوى معدلات التسول في الفئتين « الاخير » و «الوسط » (بنسبة ٨٦٪ لكل منهما) يلي ذلك من يقعون في فئة « الاول » (بنسبة ٢٨٪) . وفيما يتعلق بالطبقة الدنيا فتفيد البيانات أن حالات السرقة تقع مناصفة بين فئة « الاول » و « الوسط » بين الاخوة بينما تقع حالات المروق مناصفة بين فئة « الاول » و «الاخير» بين الاخوة .

ومما سبق يتضح أن هناك مؤشرا - الى حد ما - لارتباط كون الابن أولا أو أخيرا بين اخوته وبين ارتكابه للجريمة أو الانحراف أو التشرد ، ويتضح ذلك في حالات السرقة بالذات .

٥ - وفيما يتعلق بالحالة الصحية للحدث فإن البيانات توضح أن قلة منهم قد أصيبوا بأمراض قبل الإيداع ، وذلك في المؤسستين الأولى والأخيرة ، إلا أن النتائج توضح غير ذلك بالنسبة لمؤسسة محرم بك . وعموما تزداد معدلات الأمراض الباطنية لدى الذين قد أصيبوا قبيل الإيداع . ويتضح ذلك بالنسبة لمؤسسة شديدي الانحراف فالذين أصيبوا بأمراض باطنية ترتفع معدلاتهم في الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ١٨٩١٪) يلي ذلك من يقعون في الطبقة الوسطى (بنسبة ١١٨١٪) . وتوضح البيانات أن جميع حالات الأمراض الصدرية بهذا النموذج تقع في الطبقة بين الوسطى والدنيا وكذلك حالات السعال الديكي والأمراض الجلدية . أما حالات الإصابة بالحمى فيرتفع معدل أعضاء الطبقة الوسطى الذين قد أصيبوا بها عن معدل أبناء الطبقة بين الوسطى والدنيا . والملاحظ عموما على نتائج هذا النموذج ارتفاع معدل المصابين بانخفاض المستوى الطبقي باستثناء الطبقة الدنيا التي لم يوضح أعضاءها إصابتهم بأي مرض .

وتؤكد البيانات المرتبطة بالعلاقة بين الوضع الطبقي والحالة الصحية للحدث قبل الإيداع ، في مؤسسة محرم بك ، أن غالبية أعضاء الطبقة الوسطى كانوا قد أصيبوا بأمراض باطنية ، يلي ذلك من لم يصابوا بأمراض (بنسبة ٢٨٥٧٪) ثم تتساوى نسبتي من أصيبوا بأمراض جلدية أو بأمراض في النظام (بنسبة ١٤٢٩٪ لكل منهما) . وفيما يتعلق بالطبقة بين الوسطى والدنيا فإن معدل من لم يصابوا بأمراض يحتل مركز الصدارة (بنسبة ٤٠٣٥٪) يلي ذلك من أصيبوا بأمراض باطنية (بنسبة ٢١٠٥٪) ثم تتساوى نسب من أصيبوا بأمراض صدرية أو جلدية أو بأمراض القلب أو العظام (بنسبة ١٧٥٥٪ من أعضاء هذه الطبقة) . أما نصف أعضاء الطبقة الدنيا فقد أوضحوا أنهم كانوا مصابين بأمراض القلب ، يلي ذلك من أوضحوا إصابتهم بأمراض باطنية (بنسبة ٣٣٣٣٪) ثم من أصيبوا بأمراض جلدية (بنسبة ١٦٦٧٪) . والملاحظ عموما على جمهور هذه المؤسسة أن أكثر من ثلث أعضائها (بنسبة ٣٥٧١٪) لم يصابوا بأمراض محددة يلي ذلك من أصيبوا بالأمراض الباطنية ، وهذا يتفق فقط مع جمهور الطبقة بين الوسطى

والدنيا ، الا أن الطبقتين الاخرين تختلفان مع النتيجة العامة للنموذج .

وإذا حاولنا ملاحظة البيانات المتعلقة بالموضوع السابق في المؤسسة الثالثة (المنشية الجديدة) ، فيتضح أن جميع أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى لم يصابوا بأمراض قبل الإيداع . بينما تتزايد معدلات هذه الفئة في الطبقات الأخرى بالنموذج ، إذ تصل نسبة غير المصابين بالطبقة الوسطى إلى ٨٣٣٪ من مجموع أعضائها ، ثم تتساوى نسبتي من أصيبوا بأمراض صدرية أو بسعال ديكى (بنسبة ٨٣٣٪ لكل منهما) في هذه الطبقة . ويقع ٥٣٨٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا في فئة غير المصابين ، يلي ذلك من أصيبوا بأمراض باطنية (بنسبة ٢١٥٪) ثم بسعال ديكى (بنسبة ١٥٣٨٪) فالذين أصيبوا بأمراض صدرية (بنسبة ٥٧٧٪) وأخيرا أمراض العيون (بنسبة ٣٨٥٪) .

أما ثلثي أعضاء الطبقة الدنيا فهم من غير المصابين بأمراض ، بينما الثلث الآخر يقع في فئة الذين أصيبوا بأمراض صدرية . والملاحظ عموما ارتفاع معدل غير المصابين في هذا النموذج وهذا يتفق مع جميع دليقاته . يلي ذلك من أصيبوا بأمراض باطنية ، وهذا يتفق مع نتائج الطبقة بين الوسطى والدنيا فقط .

رابعاً : الطبقة الاجتماعية وظروف الاتهام :

تفرق تشريعات الاحداث بين الاحداث المجرمين والاحداث المتشردين على اعتبار أنهما فئتين تتميز احدهما بارتكاب الجرائم ، وتتميز الفئة الثانية بأن أعضائها يكونون في حالات اجتماعية غير سوية معينة تعرضهم إلى الانحراف أو الجناح .

وقد نص القانون رقم (٢) لعام ١٩٠٨ على أنه يعتبر الحدث ذكراً كان أو أنثى الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة متشرداً في الأحوال الآتية :

- إذا تسول في الطريق العام أو في محل عمومي .
- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للتعيش وكان أبواه متوفين أو مجبوسين تنفيذاً لأحكام صدرت عليهم بذلك .

- إذا كان سىء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه إذا كان الاب متوفيا أو كان عديم الاهلية أو من ولى أمره .

ولقد أضاف المشرع الى هذه الحالات فى القانون رقم ١٢٤ العام ١٩٤٩ حالات جديدة هى : ممارسة جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات ، والقيام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو افساد الاخلاق أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الاعمال ومخالطة المشردين أو المشتبه فيهم أو الذين أشتهم عنهم سوء السيرة .

وجاء القانون رقم ٣١ لسنة ٧٤ متما وشاملا لانواع الانحراف لدى الصغار حيث تنص المادة الثانية منه على أن الخطورة الاجتماعية للحدث تتوافر اذا تعرض للانحراف فى أى من الحالات الاتية :

١ - اذا وجد متسولا ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة أو القيام بأعمال بهلوانية أو غير ذلك مما لا يصلح موردا جديا للعيش .

٢ - اذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .
٣ - اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بافساد الاخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

٤ - اذا لم يكن له محل اقامة مستقر أو كان يبيت عادة فى الطرقات أو فى أماكن أخرى غير معدة للاقامة أو المبيت فيها .

٥ - اذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين أشتهم عنهم سوء السيرة .

٦ - اذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب .

٧ - اذا كان سىء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه فى حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ولا يجوز فى هذه الحالة اتخاذ أى اجراء قبل الحدث ولو كان من اجراءات الاستدلال الا بناء على اذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الاحوال .

٨ - اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن .
وهكذا نستطيع التفرقة بين الحدث المجرم والحدث المشرد عند

تحليل البيانات التي حصلنا عليها من الدراسة المسحية . اذ توضح البيانات أن هناك حالات وجهت اليها تهمة السرقة أو القتل ، ويمكن اعتبار هذه الحالات ضمن فئات الاجرام ، وهناك أيضا حالات للتشرد أو المخدرات أو المروق أو التسول ويمكن اعتبارها حالات للانحراف أو التشرد .

١ - توضح البيانات العلاقة بين الوضع الطبقي للأسرة ووجه الاتهام بمؤسسة شديدي الانحراف ، اذ يلاحظ أن جميع أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى تم القبض عليهم في حالات سرقة أو نشل . وفي نفس فئة التهم يقع ٨٨ر٨٩٪ من أعضاء الطبقة الوسطى ، وكذلك ٨٣ر٧٨٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا وجميع أعضاء الطبقة الدنيا . وهكذا يتضح أن الغالبية العظمى من المودعين في هذه المؤسسة من فئة الاحداث المجرمين أما فئة المشردين فإنا البيانات توضح أن ١١ر١١٪ من أعضاء الطبقة الوسطى من المارقين على سطة ذويهم وفي نفس الفئة يقع ١٠ر٨١٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا بينما يقع ٥ر٤١٪ من أعضاء هذه الطبقة الأخيرة في فئة التشرد ذاته .

ويمكن تبين النقطة السابقة بمؤسسة محرم بك حيث يتضح أن حالات التشرد أربعة أمثال حالات الاجرام المتمثلة في السرقة بالطبقة الوسطى اذ تصل حالات السرقة بهذه الطبقة الى ١٤ر٢٩٪ بينما يزيد المعدل قليلا في الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ١٥ر٧٩٪) ويقع ثلث أعضاء الطبقة الدنيا في هذه الفئة الاجرامية . ومعنى هذا تزايد معدل الاجرام كلما انخفض المستوى الطبقي . ويمكن أن ينطبق نفس القول بالنسبة لحالات المخدرات اذ يصل معدلها بالطبقة الوسطى ٢٨ر٥٧٪ بينما تتزايد النسبة بالطبقة بين الوسطى والدنيا ويقع نصف أعضاء الطبقة الدنيا في هذه الفئة من فئات التشرد . الا أن الأمر يختلف فيما يتعلق بالتسول - كوجه للتشرد - اذ تبلغ أعلى المعدلات ٤٢ر٨٥٪ ويقع أعضاءها بالطبقة الوسطى ، بل ذلك من يقعون بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٢٢ر٨١٪) وأخيرا أعضاء الطبقة الدنيا (بنسبة ١٦ر٦٧٪ من أعضائها) .

وإذا تعمقنا البيانات المتحصل عليها من المؤسسة الثالثة يتضح لنا عكس النتيجة السابقة إذ تتزايد معدلات الاجرام - المتمثل في السرقة والنشل - حيث يقع في هذه الفئة الاجرامية جميع أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى وجميع أعضاء الطبقة الدنيا ونصف أعضاء الطبقة الوسطى و ٤٠,٣٨٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا . وفيما يتعلق بحالات التشرد فلا توجد الا بالطبقتين الوسطى وبين الوسطى والدنيا ، حيث ترتفع معدلات التشرد - عامة - بين أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٢١,١٥٪) عنها بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨,٣٣٪) . وتنخفض حالات المخدرات بالطبقة وسطى الدنيا (بنسبة ١١,٥٤٪) عنها بالطبقة الوسطى (بنسبة ١٦,٦٧٪) . وتنخفض حالات المروق بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨,٣٤٪) عنها بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ١٧,٣١٪) وترتفع معدلات التسول بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٩,٦٢٪) عنها بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨,٣٣٪) . ومعنى هذا أن نتائج مؤسسة المنشية الجديدة تؤكد نتائج مؤسسة محرم بك فيما يتعلق بالمروق فقط إذ تتزايد معدلاته كلما انخفض مستوى الطبقة .

٢ - ولنحاول وصف الانحراف أو الاجرام السابق للحدث المودع بالمؤسسات وقت اجراء الدراسة المسحية الراهنة . وتوضح البيانات العلاقة بين الوضع الطبقي لجمهور الدراسة والتهمة السابقة له ، إذ يتضح أن معدل الذين أودعوا بالمؤسسة بتهمة واحدة يتزايد بانخفاض المستوى الطبقي حيث يصل معدل الذين لم يرتكبوا جريمة سابقة ٢١,٦٢٪ من مجموع أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا ويصل الى نصف مجموع أعضاء الطبقة الدنيا وتوضح البيانات أيضا أن جميع حالات الطبقة الوسطى والطبقة بين العليا والوسطى كانت قد ارتكبت جرائم أو تشردا سابقا للتهمة الحالية . والملاحظ ثانيا اذدياد معدلات الاجرام عن التشرد بين أعضاء هذه المؤسسة ككل حيث يتزايد معدل تكرار الاجرام كلما ارتفع المستوى الطبقي فتبلغ المعدلات نصف مجموع حالات الطبقة الدنيا، وقراءة ثلاث أرباع (٧٢,٩٧٪) أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا بينما تبلغ المعدلات بالطبقة الوسطى ٨٩٪ وتصل الى القمة لتشمل جميع

حالات الطبقة بين العليا والوسطى فيما يتعلق بجريمة السرقة والنشل .
أما حالات التشرد بهذا المؤسسة فتصل أعلى مستوياتها بالطبقة الوسطى
(بنسبة ١١١١٪) يلي ذلك من يقعون بالطبقة بين الوسطى والدنيا
(بنسبة ٥٤١٪) ومعنى هذا أن حالات التشرد تتناقص بتناقص المستوى
الطبقي .

وإذا تعمقنا حالات تكرار الانحراف أو التشرد بمؤسسة محرم بك
فان البيانات توضح عكس النتائج التي خرجنا بها من المؤسسة السابقة،
فليس بهذه المؤسسة حالات كررت الاجرام اطلاقا ، بينما تتوزع حالات
تكرار التشرد توزيعا غير خاضع لايجاد علاقات باستثناء فئة الذين كرروا
المروق اذ ترتفع معدلات تكرارهم كلما ارتفع المستوى الطبقي فيقع حوالى
ربع حالات الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٢٤٥٦٪) فى هذه
الفئة ، يليها من يقعون بالطبقة الدنيا (بنسبة ١٦٦٧٪) وتصل حالات
التسول الى ١٢٢٨٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا ولا يوجد
أحد من هذه الفئة فى أى من الطبقتين الاخيرتين .

وتوضح البيانات العلاقة بين الوضع الطبقي وتكرار الانحراف اذ
يلاحظ عدم وجود اتساق فى معدلات من لم يرتكبوا جريمة أو تشردا
قبل التهمة الحالية ، اتساق يتفق مع ترتيب الطبقات المكونة لاسر هذا
النموذج .

كذلك الحال بما يرتبط بالاجرام المتمثل فى السرقة أو النشل .
الا أن الملاحظ على بيانات هذا النموذج أن معدل الاجرام وسطيًا بين
المؤسسة الاولى والثانية اذ يصل حوالى ربع (بنسبة ٢٤٢٩٪) اعضاء
النموذج ككل . وبتوزيع هذه الفئة على مختلف طبقات النموذج يتضح أن
ثلث اعضاء الطبقة بين العليا والوسطى وثلث أعضاء الطبقة الدنيا من
هذه الفئة ، بينما ربع أعضاء الطبقة الوسطى يقعون فى فئة الاجرام هذه
وأن ٢٣٠٨٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا يقعون فى هذه
الفئة . أما حالات التشرد فتتخذ ترتيبا نازلا مع نزول الطبقة اذ تصل الى
١٦٦٧٪ فى الطبقة الوسطى ، وتصل الى ٣٨٥٪ بالطبقة بين الوسطى
والدنيا . أما حالات المروق فتعطي نتيجة مخالفة لما توصلنا اليه من تحليل
المؤسستين السابقتين ، اذ ينخفض معدلها بازدياد المستوى الطبقي .

٣ - وإذا حاولنا توضيح العلاقة بين التهمة السابقة والتهمة الحالية للحدث المنحرف أو المشرد ، فتوضح البيانات أن جميع حالات المخدرات والقتل لم ترتكب جريمة سابقة بالطبقة الوسطى ، في حين أن ثلاث أرباع حالات المروق بنفس الطبقة لم تكن مرتكبة لاية جريمة ، أما الربع الآخر من هذه الحالات فقد أودع قبل ذلك بتهمة التشرد . وتوضح البيانات أن نصف حالات التسول لم ترتكب انحرافا سابقا ، على أن النصف الآخر كان قد أودع بتهمة التشرد أيضا ، ومن ناحية أخرى فإن جميع الحالات التي ارتكبت تشردا كانت مودعة قبل ذلك بنفس التهمة وهذا ما يفسره القانونيون بالاعتیاد على الانحراف . أما حالات الجريمة (السرقة أو النشل) فإن حوالى ثلاث أرباع الحالات (بنسبة ٧٣ر٣٣٪) معتمدة الاجرام حيث كانت مودعة قبل ذلك بنفس التهمة . وأن أكثر من الربع بقليل (نسبة ٢٦ر٦٧٪) لم ترتكب جريمة قبل ذلك .

وفيما يتعلق بالطبقة بين الوسطى والدنيا فإن حالات العود الى الجريمة والاعتیاد على الاجرام تتناقص معدلاتها عنها بالطبقة الوسطى ، في حين أن حالات العود والاعتیاد على التشرد تتزايد . اذ تصل معدلات الاعتیاد على نفس الجريمة فيما يتعلق بالسرقة أعلى المعدلات (٥٧ر٣٨٪ من أعضاء نفس الفئة) إلى ذلك معتادوا المروق (بنسبة ٣٥ر٢٩٪) ثم التسول (بنسبة ٢٢ر٢٢٪) وأخيرا التشرد (بنسبة ١١ر٥٤٪) . هذا فيما يتعلق بالاعتیاد على نفس النوع من الجريمة أو التشرد أما ما يرتبط بالعود الى الجريمة أو التشرد بصفة عامة فإن أعلى المعدلات (نسبة ٢٧ر٧٨٪) من المتسولين الذين كانوا مارقين قبل ذلك ، إلى هذا من وجهة اليهم تهمة المخدرات حاليا وكانوا مارقين أيضا . فكان المروق قد يؤدي الى التسول أو الى الانهاك بالمخدرات ويلاحظ أن نسبة ضئيلة جدا (١ر٦٤٪) قد تحولت من التشرد الى الجريمة .

وهذا ما تؤكده بيانات الطبقة الدنيا - كذلك - اذ تحولت أقل معدلات العود والاعتیاد - على السواء - من التشرد الى الجريمة (١٤ر٢٩٪) . كما يلاحظ في هذه الطبقة أن أعلى معدلات الاعتیاد تقع بين المارقين (بنسبة ٣٣ر٣٣٪ منهم) إلى ذلك الاحداث المجرمون - سرقة

أو نشل - (بنسبة ٢٨٥٧٪) • وهاتين الفئتين هما فقط فئات الاعتياد
بالطبقة الدنيا •

خامسا : الطبقة الاجتماعية والمسكن والجوار :

نحاول في هذا الصدد التركيز على علاقة الطبقة الاجتماعية بالمسكن
من حيث عدد حجراته ، ونوع اضاءته ، وطبيعة السكنى فيه ، وعلاقة
هذا المتغير الاخير بنوعية الاتهام الموجه للحدث في مختلف الطبقات • ومع
قصور هذه المتغيرات الثلاثة المرتبطة بالمسكن وعدم امكانها من توضيح
طبيعة الجوار أو نوعية أثاث المسكن أو منطقة السكنى ، فلنا بعض العذر،
اذ أن ثالبية المودعين بمؤسسات الاسكندرية ليسوا من مدينة الاسكندرية
وحدها ، وانما تضم هذه المؤسسات أحداثا من مناطق أخرى مثل
محافظة البحيرة • وليس في امكاني اجراء مقابلات أو زيارات لاسر
الاحداث المودعين بالمؤسسات موضوع الدراسة حيث اتضح من خلال
المقابلات التمهيدية مع الباحثين والاختصاصيين الاجتماعيين بالمؤسسات ، أن
من الاحداث من تسكن أسرهم خارج نطاق المدينة • ومع ذلك فان في
المتغيرات الثلاثة المرتبطة بالمسكن مؤشرا للطبقة الاجتماعية التي هي
موضوع اهتمامنا •

١ - تبين البيانات العلاقة بين الوضع الطبقي وعدد حجرات المسكن
بمؤسسة شديدي الانحراف ، حيث يتضح أن جميع أسر أبناء الطبقة
عليا الوسطى يسكنون في حجرتين ، وأن نصف اعضاء الطبقة الدنيا
تسكن أسرهم في حجرتين ، بينما يسكن النصف الاخر في حجرة واحدة •
وتتوزع معدلات عدد الحجرات بالنسبة للطبقة الوسطى اذ تذكر أعلى
المعدلات (٥٥٥٦٪) في فئة حجرتين للسكنى ، يلي ذلك من يسكنون
في ثلاث حجرات (بنسبة ٢٢٢٢٪) ثم تتساوى معدلات من تسكن
اسرهم في حجرة واحدة أو في اربعة حجرات فأكثر (بنسبة ١١١١٪
لكل منهما) بالطبقة الوسطى • أما من تقع أسرهم في الطبقة بين الوسطى
والدنيا فان أعلى معدلات هذه الاسرة (بنسبة ٤٣٢٤٪) تسكن في
حجرتين ، يلي ذلك من يقيمون في حجرة واحدة (بنسبة ٣٥١٤٪) ثم
من يقيمون بأربعة حجرات فأكثر (بنسبة ١٣٥١٪) وأخيرا من تقيم
أسرهم في ثلاث حجرات (بنسبة ٨١١٪) • والملاحظ ان الذين تقيم

أسرهم فى حجرة واحدة ، يتزايد معدلهم كلما انخفض المستوى الطبقي، وأن الذين تقيم أسرهم فى ثلاث حجرات ، يتزايد معدلهم كلما ارتفع المستوى الطبقي ، وأن الذين تقيم أسرهم فى حجرتين ينخفض معدلهم بانخفاض الطبقة باستثناء الطبقة الدنيا . والملاحظ عموماً أن الذين تقيم أسرهم فى حجرة أو حجرتين يمثلون أكثر من ثلاث أرباع الاحداث المودعين بالمؤسسة ككل .

وتكاد تتفق بعض النتائج السابقة مع بيانات مؤسسة محرم بك، إذ يتزايد معدل من تسكن أسرهم بحجرة واحدة كلما انخفض المستوى الطبقي ، فتبلغ المعدلات ٢٨ر٥٧٪ بالطبقة بين الوسطى والدنيا ، وتبلغ ٨٣ر٣٣٪ بالطبقة الدنيا . وفيما يتعلق بالطبقة الدنيا فإن أعلى معدلاتها تقيم بحجرة واحدة بينما تقيم ١٦ر٦٧٪ من أسر هذه الطبقة بحجرتين أما الطبقتين الاخريتين فإن أعلى المعدلات فيهما تقيم بحجرتين ، ففي الطبقة الوسطى يصل المعدل الى ٤٢ر٨٦٪ من مجموع أعضائها وفي الطبقة بين الوسطى والدنيا يصل المعدل الى ٥٢ر٦٣٪ من مجموع أعضائها ويلاحظ أيضاً أن الذين يقيمون فى أربعة حجرات فأكثر يرتفع معدلهم بارتفاع المستوى الطبقي حيث يصل المعدل بالطبقة الوسطى الى ٢٨ر٥٧٪ وينخفض بالطبقة الوسطى - الدنيا ليصل الى ٣ر٥١٪ .

أما الحالات التى تسكن أسرها فى ثلاثة حجرات فانما يقعون فقط فى الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ١٤ر٠٤٪) .

وتتفق أيضاً النتائج السابقة مع النتائج التى حصلنا عليها من مؤسسة المنشية الجديدة إذ يتزايد معدل من يقيمون بحجرة واحدة كلما انخفض المستوى الطبقي إذ يصل المعدل الى ٨ر٣٣٪ من مجموع أعضاء الطبقة الوسطى ويصل المعدل الى ٥١ر٩٢٪ من مجموع أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا ويرتفع المعدل ليصل الى ٦٦ر٦٧٪ من مجموع أعضاء الطبقة الدنيا وتتفق النتائج أيضاً مع سابقتها حيث ينخفض معدل من يقيمون بحجرتين كلما انخفض المستوى الطبقي باستثناء الطبقة بين الوسطى والدنيا التى يصل فيها معدل من يقيمون بحجرتين الى ٣٠ر٧٧٪ من مجموع أعضائها بينما يصل المعدل بالطبقة بين العليا والوسطى الى ٦٦ر٦٧٪ وينخفض الى ١٦ر٦٧٪ بالطبقة الوسطى . وليست هناك

ارتباطات يمكن ملاحظتها بالنسبة لمن يقيمون بثلاث حجرات أو أربعة فأكثر ففي الطبقة عليا الوسطى ٣٣ر٣٣٪ من أعضائها يقيمون بأربع حجرات فأكثر . وفي الطبقة الوسطى يقيم ٥٠٪ من أعضائها بأربعة حجرات فأكثر بينما يقيم ٢٥٪ من أعضائها بثلاث حجرات وفي الطبقة بين الوسطى والدنيا يقيم ٩٦ر٢٪ بأربع حجرات فأكثر ويقيم ٧٦ر٩٪ من أعضائها بثلاث حجرات . إلا أن الملاحظ - بالرغم من اتفاق هذا النموذج مع النموذجين الأولين - ارتفاع معدل من يقيمون بحجرة واحدة حيث يأخذ مركز الصدارة ، في حين يمثل من يقيمون بحجرتين مركز الصدارة في النموذجين السابقين .

٢ - وتوضح البيانات العلاقة بين الوضع الطبقي ونوع اضاءة المسكن اذ يتضح ارتفاع معدل من يستخدمون الكهرباء في الاضاءة كلما ارتفع المستوى الطبقي كما يتضح انخفاض معدل من يستخدمون الكيوسين في الاضاءة كلما ارتفع المستوى الطبقي . وتوضح البيانات أن جميع حالات الطبقة بين العليا والوسطى وجميع حالات الطبقة الوسطى يستخدمون الكهرباء في الاضاءة ، بينما يصل المعدل الى ٧٢ر٩٪ بالطبقة بين الوسطى والدنيا وينخفض المعدل الى ٥٠٪ من مجموع أعضاء الطبقة الدنيا ويصل معدل من يستخدمون الكيوسين الى ٥٠٪ بالطبقة الدنيا وينخفض المعدل الى ٢٧ر٠٣٪ من مجموع أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا .

وتكاد تنطبق النتائج الخاصة بمؤسسة محرم بك مع النتائج السابقة مع تغيير - الى حد ما - فيما يرتبط بنتائج الطبقة بين الوسطى والدنيا. اذ يرتفع استخدام الكهرباء بارتفاع المستوى الطبقي وتصل أعلى معدلات استخدام الكهرباء ٨٤ر٢١٪ من مجموع أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا، يلي ذلك من يقعون بالطبقة الوسطى (بنسبة ٧١ر٤٣٪) ثم من يقعون بالطبقة الدنيا (بنسبة ١٦ر٦٧٪) . أما استخدام الكيوسين في اضاءة المسكن فتبلغ أعلى معدلاته ٨٣ر٣٣٪ من أعضاء الطبقة الدنيا يلي ذلك من يقعون بالطبقة الوسطى (بنسبة ٢٨ر٥٧٪) ثم من يقعون بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ١٥ر٧٩٪) .

الا أن النتائج الخاصة بمؤسسة المنشية الجديدة منطبقة تماما مع

نتائج النموذج الاول ، حيث أن جميع أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى يستخدمون الكهرباء في الاضاءة ، أما أعضاء الطبقة الوسطى فان غالبيتهم (بنسبة ٩١.٦٧٪) يستخدمون الكهرباء في حين أن قلة منهم (بنسبة ٨.٣٣٪) يستخدمون الكيوسين - ويقل استخدام الكهرباء نسبياً بالطبقة بين الوسطى والدنيا (اذ تصل النسبة الى ٧٨.٨٥٪) ، يقابل ذلك ارتفاع نسبي (٢١.١٥٪) فيمن يستخدمون الكيوسين بهذه الطبقة أما أعضاء الطبقة الدنيا فانهم جميعاً يستخدمون الكيوسين في الاضاءة .

٣ - وبدراسة العلاقة بين الوضع الطبقي وطبيعة السكنى، بمؤسسة شديدي الانحراف ، يتضح أن نصف أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى يقيمون بسكن مستقل لأسرهم بينما يسكن النصف الآخر مع آخرين في سكن مشترك . وتوضح البيانات أن جميع أعضاء الطبقة الدنيا يقيمون في سكن مشترك مع أسر أخرى أما أعضاء الطبقة الوسطى فتزداد معدلات من يقيمون في سكن مستقل (بنسبة ٥٥.٥٦٪) عن يقيمون في سكن مشترك (بنسبة ٣٣.٣٣٪) بعكس الحال لدى أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا اذ ترتفع معدلات من يقيمون في سكن مشترك (بنسبة ٥٩.٤٦٪) عن يقيمون في سكن مستقل (بنسبة ٣٧.٨٤٪) .

وتوضح البيانات الخاصة بمؤسسة محرم بك اختلافاً مع بعض النتائج السابقة ، اذ يزداد معدل الذين يقيمون في سكن مشترك مع آخرين بالطبقة الوسطى (بنسبة ٧١.٤٣٪) عن يقيمون في سكن مستقل (بنسبة ٢٨.٥٧٪) . ويزداد معدل الذين يقيمون في سكن مشترك مع آخرين بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٧٠.١٨٪) عن يقيمون في سكن مستقل (بنسبة ٢٨.٠٧٪) . الا أنه لا توجد حالة واحدة تقيم بسكن مستقل من أعضاء الطبقة الدنيا ، وهذه البيانات الأخيرة تجعلنا نقرب بعض الشيء من النتيجة التي خرجنا بها من تحليل بيانات المؤسسة السابقة ، اذ يلاحظ ازدياد معدلات السكن المشترك بالطبقة الدنيا عنها بالطبقتين الاخيرتين ، ويلاحظ - أيضاً - عدم وجود حالات من الطبقة الدنيا تقيم أسرها مستقلة .

الا أن النتائج السابقة تتفق مع بيانات مؤسسة المنشية الجديدة

حيث أن جميع أعضاء الطبقة العليا الوسطى من الذين يقيمون في سكن مستقل وأن غالبية أعضاء الطبقة الوسطى (بنسبة ٩١٫٦٧٪) تقيم بسكن مستقل يلي ذلك الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٦١٫٥٤٪) ثم أعضاء الطبقة الدنيا (بنسبة ٣٣٫٣٣٪) أما الحالات التي تقيم بسكن مشترك مع أسراخرى فإن معدلاتها تزداد بالطبقة الدنيا (بنسبة ٦٦٫٦٧٪) يلي ذلك من يقعون بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٣٨٫٤٦٪) ثم من يقعون بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨٫٣٣٪) وهذا يؤكد ارتفاع معدلات من يقيمون بسكن مستقل بارتفاع المستوى الطبقي وانخفاض معدلات من يقيمون بسكن مشترك بارتفاع المستوى الطبقي كذلك .

٤ - وإذا حاولنا توضيح مدى الارتباط بين طبيعة السكن ووجه اتهام الحدث نستطيع القول بأن الذين وجهت اليهم تهمة السرقة أو الدمل (وهي في نطاق الاجرام) من أعضاء الطبقة الوسطى ، يسكن غالبية أسرهم بسكن مستقل (بنسبة ٦٠٪) بينما يقيم ثلث الاسر من هذه الفئة بسكن مشترك وهذا يعنى أن سكنى الاسرة مع غيرها لايعنى التفريخ للجريمة ويؤكد هذا أن جميع حالات التشرد والمخدرات والقتل تقيم أسرها بسكن مستقل في حين أن نصف حالات المروق والتسول تقيم أسرها بسكن مستقل وأن النصف الآخر يقيم بسكن مشترك .

ألا أن بيانات الطبقة بين الوسطى والدنيا تكاد تعطى معدلات متزايدة للاجرام والتشرد - على السواء - للاحداث الذين تقيم أسرهم مع أخرى في سكن مشترك . ففي جريمة السرقة يرتفع معدل السكن المشترك (بنسبة ٥٤٫١٪) عنه في حالات السكن المستقل بنسبة ٤٤٫٢٦٪ وفي حالات المخدرات يزداد معدل السكن المشترك بنسبة ٥٧٫١٤٪ عنه في حالات السكن المستقل (بنسبة ٤٢٫٨٦٪) وهكذا فيما عدا حالات التشرد التي تشذ عن المجموعة حيث يمثل السكن المستقل ٥٣٫٨٥٪ من مجموع الحالات . إلا أن حالات التشرد هذه يمكن أن تضاف الى بقية حالات التشرد فتصبح النتيجة العامة أن غالبية أعضاء هذه الطبقة تسكن أسرهم بسكن مشترك .

ولعل هذا أكثر وضوحا فيما يتعلق بأبناء الطبقة الدنيا . إذ أن جميع حالات التشرد تقيم أسرها في سكن مشترك بينما تتزايد معدلات

السكن المشترك لحالات الجريمة (السرقة) (بنسبة ٨٥٧٨٪) إذا ما قيست بحالات السكن المستقل (بنسبة ١٤٢٩٪) - والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من تحليل هذه البيانات أنه كلما انخفض المستوى الطبقي كان للجوار أثره في انحراف الحدث أو تشرده .

سادسا : الطبقة الاجتماعية وظروف الاسرة :

نحاول في هذا الصدد التعرض لبعض ظروف الحياة الاسريّة - وليس جميعها - وذلك حسبما نرى أن هذه الظروف تدخل في تحديد الوضع الطبقي للأسرة أو أنها عوامل أساسية يمكن أن ترتبط بالجنح أو التشرد ولذلك نعرض فيما يلي للمستويات التعليمية للآباء وكيف ترتبط هذه المستويات بوجه اتهام الابن . كذلك نعرض لتصنيف الآباء وفقاً للمهنة على مختلف طبقات كل نموذج ، وهل ترتبط مهنة الوالد بوجه اتهام الابن ؟ . وما هو دخل الأسرة - بالتقريب - وهل المقدار الدخل ارتباطاً بالتهمة الموجهة الى الحدث؟ وهل تعمل الأم ؟ وماهى طبيعة عملها؟ وهل يرتبط زواج الأم بآخر مع نوعية الانحراف لدى الصغار ؟ . وإن كنا قد تجاهلنا عدداً من الموضوعات التي قد تبدو ذات صلة بانحراف الأحداث أو تشردهم مثل زواج الأب بغير الأم . . . وغير ذلك فإن مرد هذا راجعاً الى تركيزنا على الطبقة الاجتماعية أكثر من التركيز على طبيعة الانحراف . فمن المعروف أن التعرض لزواج الأم بغير الأب ، يتطلب التعرض لزواج الأب أيضاً ، وهذا ما تتفق عليه غالبية البحوث ، إلا أن وجود الحدث مع أمه الشرعية - بصفة خاصة - يمكن أن يمنع الابن من الانحراف ، عما إذا وجد مع أبيه فقط . فمن المعروف أن الأم تمارس - دون الأب - ضبطاً اجتماعياً مباشراً للابناء ، إذ أن الآباء يقضون معظم أوقاتهم خارج المنزل في العمل أو غير ذلك .

١ - وبدراسة الحالة التعليمية للأب - حتى ان كان متوفياً - وكيفية توزيع هذه المستويات التعليمية على مختلف طبقات النموذج الأول . يتضح أن نصف آباء الأسر التي تقع في الطبقة عليا الوسطى يقرأون ويكتبون ، بينما حصل النصف الآخر على مؤهل ابتدائي . كذلك الحال يقع نصف أعضاء الطبقة الدنيا في فئة الذين يقرأون ويكتبون ، بينما

لم يعرف المستوى التعليمي للنصف الآخر . وفيما يتعلق بالذين يقعون في الطبقة الوسطى فإن غالبيتهم يقعون في فئة الاميين (بنسبة ٦٦٦٧٪) يلي ذلك الحاصلون على مؤهل ابتدائي (بنسبة ٢٢٢٢٪) ثم الذين يقرأون ويكتبون (بنسبة ١١١١٪) . وترتفع معدلات الاميين بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٨٣٧٨٪) يلي ذلك من يقعون في فئة المؤهل الابتدائي (بنسبة ٨١١٪) ثم الذين يقرأون ويكتبون (بنسبة ٢٧٪) . والملاحظ أن معدلات الامية تتزايد بانخفاض الطبقة الى حد ما ، كما أن معدلات الحاصلين على مؤهل تنخفض بانخفاض المستوى الطبقي عموما .

وتوضح بيانات النموذج الثاني ارتفاع نسبة الامية كلما انخفض المستوى الطبقي - كذلك - اذ يقع في هذه الفئة التعليمية جميع أعضاء الطبقة الدنيا ، ويقع ٤٠٣٥٪ من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا فيها . أما فئة الحاصلين على مؤهل ابتدائي أو اعدادي فإنها تزداد معدلاتها بارتقاء الطبقة الاجتماعية ، اذ يصل معدل الفئة الابتدائية الى ٥٧١٤٪ من أعضاء الطبقة الوسطى ، وتصل الى ٤٢٨٦٪ من أعضاء نفس الطبقة الحاصلين على مؤهل اعدادي وتتناقص المعدلات بالطبقة بين الوسطى والدنيا اذ يصل معدل الفئة الابتدائية الى ٣٨٦٪ ويصل معدل الفئة الاعدادية الى ٧٠٢٪ .

وتؤكد بيانات النموذج الثالث نفس النتائج السابقة ، اذ يتضح ارتفاع معدلات الامية كلما انخفض المستوى الطبقي حيث تصل معدلات الامية بالطبقة الوسطى ٢٥٪ من مجموع أعضائها وترتفع النسبة بالطبقة بين الوسطى والدنيا (٥١٩٢٪) وترتفع أكثر بالطبقة الدنيا (نسبة ٦٦٦٧٪) هذا ولم يحصل على مؤهل اعدادي سوى ٣٣٣٣٪ من أعضاء الطبقة العليا الوسطى دون سائر الطبقات بمؤسسة المنشبة الجديدة أما الحالات التي وقعت في فئة الذين يقرأون ويكتبون فانهم يتزايدون بارتقاء الوضع الطبقي مع اختلاف قليل الى حد ما - بالطبقة الاولى التي يصل المعدل بها ٦٦٦٧٪ من أعضائها الا أن ٧٥٪ من أعضاء الطبقة الوسطى يقعون في هذه الفئة التعليمية وتنخفض النسبة بالطبقة بين الوسطى والدنيا لتصل الى ٤٨٠٨٪ من مجموع أعضائها وتبلغ المعدلات أقل درجة بالطبقة الدنيا (بنسبة ٣٣٣٣٪) .

وإذا حاولنا كشف العلاقة بين المستوى التعليمي للاب ووجه اتهام الابن بالطبقة الوسطى ، يتضح انه فيما يتعلق بجرائم الصغار (السرقة أو النشل) ارتفاع معدل الابناء المنحرفين والذين يرتبطون بهذه الجريمة كلما انخفض المستوى التعليمي اذ تصل معدلات الاميين ٤٦٦٧٪ من مجموع حالات أسر الابناء الذين ارتكبوا هذه الجريمة ، وينخفض المعدل فى فئة الذين يقرأون ويكتبون (بنسبة ٢٣٣٣٪) ثم الحاصلون على مؤهل ابتدائي (بنسبة ١٣٣٣٪) وأخيرا الحاصلون على مؤهل اعدادى (بنسبة ٦٦٧٪) . وتتعاقل المستويات التعليمية مع حالات المخدرات بين ثلاث فئات تعليمية : الامية - القراءة والكتابة - المستوى الابتدائي . بينما تتزايد حالات المروق بانخفاض المستوى التعليمي للاباء ، حيث تقع نصف الحالات فى فئة الذين يقرأون ويكتبون ويتناصف الاباء الحاصلون على مؤهل ابتدائي واعدادى النصف الاخر من المعدلات . وتوضح البيانات عدم وجود ارتباط بين المستويات التعليمية وبين التشرذ فى صورة التسول .

وتكاد تنطبق النتائج السابقة على حالات الطبقة بين الوسطى والدنيا فى فئات جريمة السرقة وحالات التشرذ بصفة عامة . اذ تصل أعلى معدلات السرقة لدى الاحداث (نسبة ٦٢٣٪) فى فئة الاميين من الاباء يلي ذلك من يقع آباءهم فى فئة الذين يقرأون ويكتبون (بنسبة ٢٤٥٩٪) ثم الحاصلون على مؤهل ابتدائي (بنسبة ١٣١١٪) أما فيما يرتبط - بحالات التشرذ - عموما - بين الاحداث ، فانها تتوزع دون ملاحظة ارتباط سلبى أو ايجابى بين أنواع التشرذ وبين المستويات الطبقية المختلفة .

الا أن جميع حالات التشرذ (مروق - تسول) بالطبقة الدنيا يقع آباءهم فى فئة الاميين ، أما حالات الجرائم فانها ترتفع كلما انخفض المستوى التعليمي . اذ يقع أكثر من نصف آباء الاحداث المجرمين (بنسبة ٥٧١٤٪) فى فئة الاميين ، يلي ذلك من يقع آباءهم فى فئة الذين يقرأون ويكتبون (بنسبة ٢٨٥٧٪) .

٢ - وتوضح البيانات العلاقة بين مهنة الوالد ونوعية الطبقة التى تنتمى اليها أسرة الحدث ، حيث يلاحظ ارتفاع المستوى الطبقي كلما

ارتفعت معدلات فئات مهن الموظفين والتجار والحرفيين بالمؤسسة الاولى، وكلما انخفضت معدلات عمال الصناعة • اذ تمثل فئة الموظفين نصف مجموع أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى ، فى حين يلاحظ انخفاض معدل هذه الفئة المهنية بالطبقة الوسطى (بنسبة ١١ر١١٪) ثم يزداد الانخفاض ليصل الى ٨ر١١٪ بالطبقة بين الوسطى والدنيا كذلك تصل معدلات التجار الى ٢٢ر٢٢٪ من مجموع أسر الطبقة الوسطى ثم تنخفض هذه المعدلات الى ٨ر١١٪ من مجموع أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا • وتمثل فئة الحرفيين أعلى معدلات الطبقة الوسطى - عموماً - (٣٣ر٣٣٪) وينخفض معدل هذه الفئة (بنسبة ١٨ر٩١٪) بالطبقة بين الوسطى والدنيا • أما فئة العمال فيزداد معدلهم بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٣٧ر٨٤٪) عما هو الحال بالطبقة الوسطى (بنسبة ٢٢ر٢٢٪)، بالإضافة الى أن أعلى معدلات هذه الفئة تمثل نصف مجموع أعضاء الطبقة الدنيا •

الا أن الأمر على عكس ما سبق بمؤسسة محرم بك اذ يرتفع معدل العمال كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية • ويرتفع معدل الحرفيين والقائمين بأعمال حرة كلما انخفض المستوى الطبقي • حيث تمثل فئة العمال أعلى معدلاتها • (بنسبة ٨٥ر٧١٪) بالطبقة الوسطى ، يلي ذلك من يقعون بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٤٢ر١١٪) ثم من يحتلون الطبقة الدنيا (بنسبة ٣٣ر٣٣٪) • أما فئة الحرفيين فتتمثل أعلى معدلاتها (٣٣ر٣٣٪) بالطبقة الدنيا ، يلي ذلك من يقعون فى الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٢٨ر٠٧٪) • وتتمثل أعلى معدلات الذين يقومون بأعمال حرة (بنسبة ١٩ر٢٩٪) فى الطبقة بين الوسطى والدنيا وتنخفض هذه المعدلات بالطبقة الوسطى (بنسبة ١٤ر٢٩٪) • الا أن المتفق عليه بين بيانات هذه المؤسسة وبيانات المؤسسة السابقة أن أعلى معدل للاحداث المنحرفين أو المشردين يعمل آباءهم بمهنة العمال الصناعيين •

وتتفق بيانات المؤسسة الثالثة مع بيانات المؤسستين السابقتين من حيث ارتفاع معدل عمال الصناعة بين المهن ككل • كما تتفق البيانات مع النتائج التى توصلنا اليها بالمؤسسة الاولى - الى حد ما - حيث

يرتفع معدل الموظفين كلما ارتفع المستوى الطبقي ، وكذلك الحال بالنسبة للتجار والاعمال الحرة . حيث يعمل جميع آباء الاحداث المنحرفين والمشردين بالطبقة بين العليا والوسطى ، كموظفين . يلي ذلك من يقعون بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨٣٣٪) ثم من يقعون بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٥٧٧٪) . وترتفع معدلات التجار بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨٣٣٪) عنها بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٥٧٧٪) . وترتفع معدلات مهن الاعمال الحرة بالطبقة الوسطى - أيضا - (بنسبة ٢٥٪) عنها بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ١٧٣١٪) . الا أن فئة عمال الصناعة يمثلون ٤١٦٧٪ من اعضاء الطبقة الوسطى والدنيا ، ومع أن أقل المعدلات (٣٣٣٪) بهذه الفئة المهنية تقع بالطبقة الدنيا ، الا أننا لانستطيع الجزم بهذه النسبة ، نظرا لوفاة ثلثي آباء هذه الطبقة . ومع ذلك الاستثناء نستطيع القول بارتفاع معدلات عمال الصناعة كلما انخفضت الطبقة الاجتماعية .

واذا حاولنا توضيح العلاقة بين فئات المهن الخاصة بالآباء ونوعية اتهام الاحداث : جريمة أو تشردا ، فتوضح لنا بيانات الطبقة الوسطى أن معدل الاحداث المتهمون بجريمة السرقة ، يتزايد في الفئة التي يعمل آباءهم بالصناعة (بنسبة ٤٠٪) وتتساوى بعد ذلك فئات الموظفين والتجار والحرفيين ، وتأتي في المرتبة الثانية (بنسبة ١٣٣٣٪ لكل فئة) ثم تأتي في المرتبة الثالثة فئات المجندين والمجرمين السابقين (بنسبة ٦٦٧٪ لكل منهما) . أما حالات التشرد بصفة عامة والمخدرات فقد وقع آباءهم جميعا في فئة القائمين بالاعمال الحرة . كما وقع آباء الاحداث الذين اتهموا بالتسول وبالقتل - على السواء - في فئة عمال الصناعة ويعمل نصف آباء الاحداث المارقين بالصناعة ، بينما تتقاسم فئة التجار والحرفيين النصف الآخر .

تصدر فئة عمال الصناعة مهنة الآباء الذين اتهم أبناءهم بالسرقة كجريمة (بنسبة ٤٤٢٦٪) بالطبقة بين الوسطى والدنيا . يلي ذلك الحرفيين (بنسبة ١٤٧٥٪) ثم الاعمال الحرة (بنسبة ١٣١١٪) ثم التجار (بنسبة ٤٥١٢٪) ، فالموظفين (بنسبة ٣٢٨٪) أما حالات التشرد - بصفة عامة - فتزداد معدلاتهم بين أبناء عمال الصناعة من

الاحداث المودعين بالمؤسسات موضوع الدراسة (بنسبة ٣٨ر٤٦٪) يل ذلك الاعمال الحرة (بنسبة ٢٦ر٩٢٪) ثم التجار والحرفيين (بنسبة ١١ر٥٤٪ لكل فئة منهما) واخيرا الموظفين (بنسبة ٣ر٨٥٪) وتزداد معدلات أبناء التجار (بنسبة ٤٢ر٨٥٪) الذين أودعوا المؤسسات بتهمة المخدرات - يليهم أبناء العمال (بنسبة ٢٨ر٥٧٪) ثم أبناء الموظفين (بنسبة ١٤ر٢٩٪) . وتزداد حالات المروق لدى أبناء عمال الصناعة (بنسبة ٢٩ر٤١٪) ثم أبناء الحرفيين (بنسبة ٢٣ر٥٣٪) فالذين يعمل آباءهم بأعمال حرة (بنسبة ١٧ر٦٥٪) ويتناقص المعدل لدى أبناء الموظفين (بنسبة ٥ر٨٨٪) ثم أبناء التجار (بنسبة ٢ر٩٤٪) . وتقع أعلى حالات التسول بين أبناء العمال الذين أودعوا المؤسسات (بنسبة ٦٦ر٦٧٪) يليهم أبناء الحرفيين (بنسبة ١٦ر٦٦٪) ثم الاعمال الحرة (بنسبة ٥ر٥٦٪) .

وفيما يتعلق بالطبقة الدنيا ، فان أعلى معدلات سرقة الاحداث تتمثل فى أبناء عمال الصناعة (بنسبة ٢٨ر٥٧٪) ثم الحرفيين أو الذين لايعمل آباءهم (بنسبة ١٤ر٢٩٪) . وتقع جميع حالات التسول فى فئة أبناء عمال الصناعة . أما المروق فيتنقاسمه أبناء الحرفيين وعمال الصناعة . وعلى هذا يتضح أن عمال الصناعة يمثلون النسبة الغالبة لمن آباء الاحداث المنحرفين والمشردين على السواء ، وتتميز هذه الفئة بجريمة السرقة والمروق والتسول وأن أبناء التجار والحرفيين يأتون فى الدرجة الثانية من الخطورة الاجرامية .

٣ - وبملاحظة العلاقة بين الوضع الطبقي لأسر الاحداث المنحرفين أو المشردين وبين اجمالى دخل الاسرة شهريا ، يتضح ارتفاع معدلات الدخل كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية بمؤسسة شديدي الانحراف . إذ أن اجمالى دخل الاسر التى تقع فى الطبقة بين العليا والوسطى يقع أيضا فى أعلى فئات الدخل (٤٠ جنيه فأكثر) . وفى فئة الدخل هذه تقع أقل معدلات أسر الطبقة الوسطى (بنسبة ٢٢ر٢٢٪) . كما أن أقل فئات الدخل (١٠ - ٢٠) لا يقع فيها الا أكبر معدلات الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٤٨ر٦٥٪) . ويقع ٣٣ر٣٣٪ من أسر الطبقة الوسطى

فى فئة الدخل (٢٠ - ٣٠) يلى ذلك من يقعون فى نفس فئة الدخل ويمثلون الطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ١٠.٨١٪) .

وتكاد تنطبق نفس النتائج السابقة على بيانات مؤسسة محرم بك ، اذ تقع الاسر ذات الدخل المنخفض (أقل من ١٠ جنيهات شهريا) فى الطبقات الدنيا ، وفى الطبقة بين الوسطى والدنيا يصل المعدل الى ١٧.٥٥٪ من المجموع الكلى لأعضاء هذه الطبقة ، ويقع ١٦.٦٧٪ من أعضاء الطبقة الدنيا فى هذه الفئة من فئات الدخل . ويلاحظ ارتفاع معدلات الاسر التى يتراوح دخلها الشهرى بين ١٠ ، ٢٠ جنيه بانخفاض الطبقة ، اذ يصل المعدل الى ١٤.٢٩٪ من مجموع أسر الطبقة الوسطى ، ويرتفع المعدل الى ٢١.٠٥٪ من مجموع أسر الطبقة بين الوسطى والدنيا . الا ان الاسر التى يتراوح دخلها بين ٢٠ ، ٣٠ جنيه شهريا ، يتزايد معدلها بارتفاع المستوى الطبقي حيث يبلغ المعدل ٨٥.٧١٪ من مجموع أسر الطبقة الوسطى ، وينخفض المعدل الى ١٧.٥٪ من مجموع أسر الطبقة بين الوسطى والدنيا .

وتتأكد النتائج أيضا بالمؤسسة الثالثة ، حيث تقع فئات الدخل المنخفض جميعها بالطبقتين دون الوسطى ، ويرتفع معدلها كلما اتجهنا نحو الطبقة الدنيا التى يقع جميع أعضائها فى هذه الفئة من فئات الدخل يلى ذلك ٤٨.٠٨٪ من مجموع أسر الطبقة بين الوسطى والدنيا كذلك ترتفع معدلات الاسر التى يقع دخلها فى الفئة (١٠ - ٢٠) كلما انخفض المستوى الطبقي ، حيث تتصدر الطبقة بين الوسطى والدنيا هذه الفئة (بنسبة ٤٤.٢٣٪) يليها أعضاء الطبقة الوسطى (بنسبة ٨.٣٣٪) .

الا أن الاسر التى يتراوح دخلها بين ٢٠ ، ٣٠ جنيه شهريا يرتفع معدلها بارتفاع المستوى الطبقي اذ تقع غالبية أسر الطبقة الوسطى (بنسبة ٨٣.٣٤٪) فى هذه الفئة ، وتنخفض المعدلات انخفاضا ملحوظا بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٧.٦٩٪) وتوضح البيانات - كذلك - أن ثلثى أعضاء الطبقة بين العليا والوسطى تقع أسرهم فى فئة الدخل (٣٠ - ٤٠) أما الثلث الآخر ، فتقع أسرهم فى فئة الدخل (٤٠) جنيه

فأكثر) . وبملاحظة هذه الفئة الأخيرة فإن معدلات الطبقة بين العليا والوسطى تمثل أعلى المعدلات وتنخفض المعدلات بانخفاض المستويات الطبقيّة ، إذ يصل المعدل إلى ٨٣٣٪ من مجموع أسر الطبقة الوسطى ولا توجد حالات من الطبقات دون الوسطى تقع في هذه الفئة من فئات الدخل .

وبملاحظة العلاقة بين دخل الأسرة ووجه اتهام الحدث بالطبقة الوسطى ، يتضح أنه فيما يتعلق بالاحداث المودعين بتهمة السرقة أو النشل (جرائم) فإن معدلاتهم ترتفع في الاسر ذوات الدخل من ٢٠ إلى ٣٠ جنيه شهريا (بنسبة ٤٦٦٧٪) يلي ذلك من تقع أسرهم في فئة الدخل ٣٠ - ٤٠ (بنسبة ٢٦٦٦٪) ثم من تقع أسرهم في الفئة « ٤٠ - ٥٠ جنيه فأكثر » (بنسبة ٢٠٪) وأخيرا من تقع أسرهم في الفئة من ١٠ إلى ٢٠ جنيه (بنسبة ٦٦٧٪ من مجموع حالات السرقة) . إلا أن المجموعة الأخيرة وإن كانت تمثل أقل معدلات المنحرفين ارتباطا بالدخل الاسرى فإنها تمثل في نفس الوقت نصف مجموع الحالات التي يقع دخل الأسرة في نفس الفئة . وعلى ذلك يمكن القول أن حالات السرقة ترتفع معدلاتها كلما انخفض دخل الأسرة . على العكس من حالات المروق التي يرتفع معدلها بارتفاع متوسط دخل الأسرة ، إذ يقع ٢٥٪ من حالات المروق في فئة الدخل « ١٠ - ٢٠ » ويرتفع المعدل إلى ٧٥٪ لمن تقع أسرهم في فئة الدخل « ٢٠ - ٣٠ » وفي هذه الفئة الأخيرة تقع أسر جميع حالات التشرد والمخدرات والتسول والقتل بالطبقة الوسطى .

وبملاحظة بيانات الطبقة الوسطى والدنيا ، يتضح أن حالات التشرد يرتفع معدلها بانخفاض المستوى الطبقي من حيث دخل الأسرة وأن حالات المخدرات يرتفع معدلها بارتفاع مستوى دخل الأسرة . وأن حالات التسول تتعادل من حيث نسبها الموزعة على فئات الدخل . أما بقية أوجه الاتهام (جريمة - أو تشرد) فتوزع توزيعا غير منتظم مع فئات دخل الأسرة . إلا أن بيانات الطبقة الدنيا توضح أن جميع حالات الجريمة (السرقة) والتشرد (المروق) تقع أسرها في فئة الدخل (أقل من ١٠ جنيهات شهريا) باستثناء من لم يعرف دخل أسرهم .

وبسؤال الاحداث المودعين بمؤسسة شديدي الانحراف عن موقفهم من مدى كفاية دخل الأسرة، فإن البيانات توضح أن جميع أعضاء الطبقة بين

العليا والوسطى والطبقة الوسطى أجابوا بأن دخول أسرهم كافية بينما يزداد معدل من أجابوا بكفاية دخل الأسرة (بنسبة ٦٢ر١٦ ٪) بالطبقة بين الوسطى والدنيا ، عمن أجابوا بعدم كفاية الدخل (بنسبة ٢١ر٦٢ ٪) بنفس الطبقة . كما أن نصف أعضاء الطبقة الدنيا يعرفون أن دخل أسرهم غير كاف ، فهم على وعى بالطبقة التي ينتمون إليها من الناحية الاقتصادية ، على أن النصف الآخر لم يعط اجابة محددة .

وتوضح البيانات استجابات الاحداث الذين أودعوا بمؤسسة محرم بك بالنسبة لنفس السؤال السابق ، اذ يتضح أن جميع أعضاء الطبقة الوسطى - باستثناء من لم يعرفوا الدخل - يرون أنه كاف للأسرة ، بينما تتناقص نسبة من يرون ان الدخل غير كاف (بنسبة ٢٤ر٥٦ ٪) من أعضاء الطبقة بين الوسطى والدنيا ، اذا ما قيس بمعدل الذين يرون أنه كاف (بنسبة ٤٧ر٣٧ ٪) . ينطبق نفس القول على أعضاء الطبقة الدنيا اذ يرى ثلث الاعضاء كفاية الدخل ، ويرى ١٦ر٦٧ ٪ منهم عدم كفاية .

وتوضح البيانات الخاصة بمؤسسة المنشية الجديدة أن جميع الاحداث الذين تقع أسرهم بالطبقة بين العليا والوسطى يرون كفاية دخل الأسرة وان جميع الاحداث الذين تقع أسرهم بالطبقة الدنيا يرون عدم كفاية الدخل . ويرتفع معدل الذين يرون كفاية الدخل بالطبقة الوسطى (بنسبة ٩١ر٦٧ ٪) والطبقة وسطى الدنيا (بنسبة ٦٣ر٤٦ ٪) عن الذين يرون عدم كفايته بالطبقتين (بنسبة ٨ر٣٣ ٪ ، ٣٦ر٥٤ ٪) على التوالي .

٤ - واذا حاولنا دراسة الاحداث من حيث عمل الام فتوضح البيانات الخاصة بمؤسسة شديدي الانحراف أن جميع أمهات الاحداث الذين تقع أسرهم في الطبقة بين العليا والوسطى والذين تقع أسرهم بالطبقة الدنيا - كذلك - لاتعمل أمهاتهم ويزيد معدل الامهات اللاتي لايعملن بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨٨ر٨٩ ٪) عنهن بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٨٣ر٧٨ ٪) ومعنى هذا ازدياد معدلات الامهات غير العاملات بارتفاع المستوى الطبقي ، باستثناء الطبقة الدنيا ، هذا ويزداد معدل الأمهات العاملات بالطبقة الوسطى (بنسبة ١١ر١١ ٪) عنه بالطبقة

بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٨١١٪) بينما الامهات اللاتي تعملن
كخدمات توجد فقط بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٥٤١٪) .

وتوضح البيانات العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وعمل أمهات
الاحداث المودعين بمؤسسة محرم بك . اذ تتضح نفس النتيجة السابقة
حيث يتزايد معدل الامهات اللاتي لاتعملن بارتقاء الطبقة باستثناء اللاتي
تقع أسرهن بالطبقة الدنيا . كما ترتفع معدلات العاملات بالطبقة الوسطى
(بنسبة ٢٨٥٧٪) عنهن بالطبقة وسطى الدنيا (بنسبة ٨٧٧٪) .
أما اللاتي تعملن كخدمات فترتفع معدلاتهن بانخفاض المستوى الطبقي
باستثناء الطبقة الدنيا . حيث يصل أعلى معدل للخدمات الى ٢٨٠٧٪ من
مجموع أسر الطبقة بين الوسطى والدنيا يلي ذلك من تقع أسرهن بالطبقة
الدنيا (بنسبة ١٦٦٧٪) ثم من تقع أسرهن بالطبقة الوسطى (بنسبة
١٤٢٩٪) .

وفيما يتعلق بمؤسسة المنشية الجديدة ، فتوضح البيانات عكس
ماسبق الاشارة اليه من نتائج بالنسبة لمن لايعملن، حيث يزداد المعدل كلما
انخفض المستوى الطبقي - باستثناء من تقع أسرهن بالطبقة بين الوسطى
والدنيا .

اذ أن جميع الامهات الواقعات بالطبقة الدنيا لا تعملن ، يلي ذلك
من تقع أسرهن بالطبقة الوسطى (بنسبة ٨٣٣٤٪) ثم الطبقة بين
الوسطى والدنيا (بنسبة ٦٩٢٣٪) وأخيرا من تقع أسرهن بالطبقة بين
العليا والوسطى (بنسبة ٦٦٦٧٪) . أما حالات الخدمات فترتفع
معدلاتهن بانخفاض المستوى الطبقي اذ يصل أعلى معدل لهذه الفئة بالطبقة
وسطى الدنيا (بنسبة ١٧٣١٪) يلي ذلك من تقع أسرهن بالطبقة الوسطى
(بنسبة ٨٣٣٪) . أما العاملات فيرتفع معدلهن بالطبقة بين العليا
والوسطى (بنسبة ٣٣٣٣٪) عنه بالطبقة بين الوسطى والدنيا
(بنسبة ٧٩٦٪) .

٥ - وتحاول الدراسة الراهنة - اخيرا - ايضاح موقف الام من

الزواج بآخر (١) . اذ توضح البيانات ان جميع الاحداث المودعين
بمؤسسة شديدي الانحراف والذين تقع أسرهم بالطبقة بين العليا والوسطى
وبالطبقة الوسطى لم تتزوج أمه بغير أبيه . في حين ترتفع معدلات الام
غير المتزوجة بآخر بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٧٥ر٦٨٪) عنها
لدى الام المتزوجة والتي تم انفصالها فعلا عن الاب الشرعى للحدث (بنسبة
١٨ر٩١٪) ومعنى هذا أن الحالات التي يحتمل أن يكون زواج الام
بغير الاب سببا في الانحراف أو التشرذم تقع في الطبقات دون الوسطى
بهذه المؤسسة .

وبتفحص هذه المسألة بمؤسسة محرم بك يتضح ارتفاع معدلات
الامهات المتزوجات بغير الاب واللائي تم انفصالهن عنه بانخفاض المستوى
الطبقي حيث يمثلن نصف أمهات الطبقة الدنيا ، يلي ذلك من تقع أسرهم
بالطبقة بين الوسطى والدنيا (بنسبة ٣١ر٥٨٪) ثم من تقع أسرهن
بالطبقة الوسطى (بنسبة ١٤ر٢٩٪) . كذلك الحال ينخفض معدل الامهات غير
المتزوجات بآخر كلما انخفض المستوى الطبقي .

الا أن الامر يختلف بالمؤسسة الثالثة حيث تتمثل أعلى معدلات
الزواج بآخر في الطبقة الدنيا (بنسبة ٦٦ر٦٧٪) يلي ذلك من تقع أسرهن
بالطبقة بين العليا والوسطى (بنسبة ٣٣ر٣٣٪) ثم تتعادل الامهات
اللائي تقع أسرهن بالطبقة الوسطى أو الطبقة بين الوسطى والدنيا ،
واللائي تزوجن بغير الاب (بنسبة ٢٥٪ لكل فئة منهما) . ويكاد ينطبق
نفس القول بالنسبة لغير المتزوجات حيث يرتفع معدلهن كلما ارتفعت
الطبقة باستثناء من تقع أسرهن بالطبقة الدنيا .

وإذا حاولنا كشف العلاقة بين زواج الام بغير الاب وبين نوعية
اتهام الحدث بالطبقة الوسطى ، لاتضح لنا أن أعلى معدل من حالات الاتهام
والذين كانت أمهاتهم متزوجة بغير الاب يقعون في فئة جريمة « القتل »

(١) أوضحنا في مقدمة الظروف الاسرية اعتمادنا على هذا المتغير
دون زواج الاب بآخرى ، وذلك لان زواج الام بآخر يعني ان هناك انفصالا
قد حدث بين الابوين فعلا . بالطلاق أو وفاة الاب . ولكن زواج الاب بغير
الام قد يعنى عدم انفصاله عن أم الحدث .

يلي ذلك حالات المروق (بنسبة ٢٥٪) ثم حالات جريمة السرقة (بنسبة ١٣٣٪) .

الا أن أوجه اتهام الحدث الذي تقع أسرته في الطبقة بين الوسطى والدنيا ، يزداد معدلها في حالات التشرد عموما (بنسبة ٢٨٤٦٪) وفي حالات زواج الأم بآخر ، يلي ذلك وجه اتهام المخدرات (بنسبة ٢٨٥٧٪) ثم التسول (بنسبة ٢٧٧٨٪) وأخيرا جريمة السرقة (بنسبة ١٨٠٣٪) . وهذا يعنى أن أبناء هذه الطبقة يتعرضون للتشرد أكثر من الاجرام عندما حالات المروق تزوجت امهاتها بغير الاب ، يلي ذلك ٢٨٥٧٪ من حالات تنزوج الام بغير الاب . ومما يؤكد ذلك نتائج الطبقة الدنيا ، اذ أن جميع حالات المروق تزوجت امهاتها بغير الاب ، يلي ذلك ٢٨٥٧٪ من حالات جريمة السرقة .

سابعا : أهم النتائج :

يهدف البحث الراهن الى ايجاد مقياس أو دليل يتحدد في صوته الوضع الطبقي للأسرة التي خرج منها الحدث المنحرف أو المشرد . وهذا الدليل عبارة عن تعديل لدلائل أو مقاييس أخرى قمنا بها في دراسات سابقة .

كما يهدف البحث الى توضيح العلاقة بين المستويات الطبقيّة المختلفة وبين متغيرات محددة ترتبط بانحراف الصغار أو تشردهم ، ومدى اختلاف الطبقات في هذه الأبعاد والمتغيرات .

ونعطي فيما يلي عرضا لأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة المسحية الميدانية الراهنة :

أولا : دليل الوضع الطبقي :

١ - استخدمنا في كثير من مقاييسنا للوضع الطبقي : دخل الاسرة ومهنة الوالد ومستوى تعليمه ، كأبعاد لتحديد الطبقة التي تنتمي اليها الاسرة . وأضافنا في المقياس الراهن : عمل الام ونوع المسكن وعدد حجراته وطبيعة اضاءته ، كمعايير وأبعاد أخرى في المقياس . الا أنها لم تنل في المقياس سوى عشرين درجة من المجموع الكلي (مائة درجة) . ولإضافة هذه الأبعاد ما يبرره ، اذ

أن المتغيرات الأخيرة - المضافة - تؤثر إلى حد كبير في طبيعة موضوع دراستنا ، كما استخدمتها دراسات سابقة - غير دراساتها - في تحديد الوضع الطبقي .

٢ - أوضحت الدراسة عدم وجود حالات تقع أسرها في الطبقة العليا وأن أعلى معدل للاحداث المودعين بالمؤسسات الثلاث ، تقع أسرهم في الطبقة بين الوسطى والدنيا ، يلي ذلك الطبقة الوسطى ، ثم الطبقة الدنيا . وأن قلة من الاحداث المنحرفين والمشردين تقع أسرهم في الطبقة بين العليا والوسطى .

ثانيا : الطبقة الاجتماعية وبيانات أساسية عن الحدث :

٣ - يقع أعلى متوسطات من الاحداث - موضوع الدراسة - بمؤسسة شديدي الانحراف ، يلي ذلك المودعين بمؤسسة المنشية الجديدة ، ثم مؤسسة محرم بك ، وهذا يتفق مع طبيعة الايداع في كل مؤسسة ، اذ تخصص الاولى في الاحداث شديدي الانحراف والذين تكرر انحرافهم أو تشردهم ، وهى المؤسسة الوحيدة بمدينة الاسكندرية شبه المغلقة .

٤ - يتزايد معدل الاجرام في فئة العمر « ١٤ - ١٦ سنة » بمختلف الطبقات التى تنتمى اليها أسر الاحداث . كما يتزايد معدل التشرد في نفس فئة العمر بالطبقتين الوسطى ووسطى الدنيا . وتعتبر فئة العمر هذه أخصب فترات العمر انحرافا أو تشردا على السواء .

٥ - تتزايد معدلات المروق بين احداث الذين يقعون في فئة العمر « ١٢ - ١٤ سنة » بالطبقتين وسطى الدنيا ، والدنيا .

٦ - ليس هناك اتجاه ثابت لارتباط تعليم الحدث المنحرف أو المشرد - على السواء - بالطبقة الاجتماعية للأسرة .

٧ - تنخفض معدلات الجرائم والتشرد بصفة عامة كلما ارتقى المستوى التعليمي للحدث ، بينما تتزايد معدلات حالات المخدرات والتسول كلما ارتقى المستوى التعليمي للحدث .

٨ - لا يرتبط مستوى تعليم الحدث بتكرار الانحراف أو التشرد .

٩ - ترتفع معدلات الاحداث الذين كانوا بلاعمل قبل الايداع كلما ارتفع المستوى الطبقي عموما .

١٠- ترتفع معدلات الاجرام بين الاحداث الذين كانوا يعملون بأعمال حرة يلى ذلك فئة عمال الصناعة والباعة الجائلين .

١١- يتزايد العود الى الانحراف لدى من كانوا يعملون بأعمال حرة ، يلى ذلك الباعة الجائلون ، ومع ذلك لانستطيع الجزم بوجود علاقة ما بين المهنة والجريمة أو التشرد .

١٢- يمكن أن يكون ترتيب الحدث بين أخوته مؤشرا لارتكابه الجريمة أو التشرد - وخاصة السرقة - ان كان أول الأخوة أو أخيرهم ، الا أن ذلك لايعنى أن غالبية الاحداث المودعين بالمؤسسات على هذا النمط .

١٣- ليس هناك ارتباط بين المرض الذى قد أصيب به الحدث وبين انحرافه أو تشرده .

ثالثا : الطبقة الاجتماعية وظروف الاتهام :

١٤- تتزايد معدلات الاجرام والمروق كلما انخفض المستوى الطبقي ، بينما تتزايد معدلات التسول بارتقاء الطبقة .

١٥- يتزايد معدل المودعين بوجه اتهام واحد كلما انخفض المستوى الطبقي .

١٦- تمثلت أعلى معدلات الاعتياذ على نفس الجريمة أو التشرد ، فى جريمة السرقة ، يلى ذلك الاعتياذ على المروق ثم على التسول .

١٧- ان التحول من التشرد الى الاجرام يمثل أقل المعدلات .

رابعا : الطبقة الاجتماعية والمسكن والجوار :

١٨- يلاحظ أن غالبية المودعين بالمؤسسات الثلاث ، تقيم أسرهم بحجرة واحدة أو حجرتين .

١٩- يتزايد معدل من تسكن أسرهم بحجرة واحدة كلما انخفض المستوى الطبقي . وينخفض معدل من يسكنون بحجرتين كلما انخفض المستوى الطبقي .

٢٠- يرتفع معدل أسر الاحداث التى تستخدم الكهرباء فى الاضاءة كلما ارتفع المستوى الطبقي ، وعلى العكس يرتفع معدل من يستخدمون الكيروسين بانخفاض المستوى الطبقي .

٢١- يتزايد معدل الاسر التي تقيم بمسكن مستقل كلما ارتقى المستوى الطبقي وترتفع معدلات الجريمة وبعض حالات التشرد بارتفاع معدل السكن المشترك للأسرة . وأنه كلما انخفض المستوى الطبقي كان للجوار أثره في انحراف الحدث أو تشرده .

خامسا : الطبقة الاجتماعية وظروف الاسرة :

٢٢- تتزايد معدلات الامية بين الاباء كلما انخفض المستوى الطبقي وتنخفض معدلات الحاصلين على مؤهلات بانخفاض المستوى الطبقي .

٢٣- يرتفع معدل الاحداث المجرمون كلما انخفض المستوى التعليمي للآباء ، كما تتزايد حالات المروق بانخفاض المستوى التعليمي للآباء كذلك .

٢٤- يرتفع معدل الاباء عمال الصناعة بين فئات المهن ككل . كما يرتفع معدل الموظفين والتجارة والقائمين بأعمال حرة بارتفاع المستوى الطبقي .

٢٥- يمثل عمال الصناعة النسبة الغالبة لمهن آباء الاحداث المنحرفين أو المشردين - على السواء - الذين اتهموا بالسرقعة أو المروق أو التسول ، ويأتى أبناء التجار والحرفيين فى الدرجة الثانية من الخطورة الاجرامية .

٢٦- ترتفع معدلات دخل أسرة الحدث كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية وترتفع معدلات الاحداث المودعين بتهمة السرقة أو النشل أو التشرد بانخفاض دخل الاسرة . كما ترتفع معدلات الاحداث المودعين بتهمة المروق كلما ارتفع دخل الاسرة .

٢٧- يرتفع معدل الامهات غير العاملات بارتقاء المستوى الطبقي . كما ترتفع معدلات الامهات الخاديات كلما انخفض المستوى الطبقي .

٢٨- يرتفع معدل الامهات المتزوجات بغير الاب بعد الانفصال عنه ، كلما انخفض المستوى الطبقي ، كما يزداد تعرض ابناء الطبقات دون الوسطى للتشرد - دون الاجرام - عندما تنفصل الام عن الاب وتتزوج بغيره .

